جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الآداب

برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

الخِطَابُ الفِلَسْطِيْنِي البَدِيْلُ: نَحْوَ اسْتَرَاتِيجِيَةِ التَحَرُر

The Alternative Palestinian Discourse: Towards a Strategy of Liberation

إعداد الطالب

أحمد عز الدين أسعد

1105397

إشراف: **د. عبد الرحيم الشيخ**

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة بكلية الآداب في جامعة بيرزيت– فلسطين

الفصل الأول

2014-2013

كلية الآداب

برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

الخِطَابُ الفِلَسْطِيْنِي البَدِيْلُ: نَحْوَ اسْتَرَاتِيجِيَةِ التَحَرُر

The Alternative Palestinian Discourse: Towards a Strategy of Liberation

إعداد الطالب

أحمد عز الدين أسعد

1105397

لجنة المناقشة

د. عبد الرحيم الشيخ

د. منير فخر الدين

د. نديم مسيس

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة بكلية الآداب في جامعة بيرزيت– فلسطين

الفصل الأول

2014-2013

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الآداب

برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

الخِطَابُ الفِلَسْطِيْنِي البَدِيْلُ: نَحْوَ اسْتَرَاتِيجِيَةِ التَحَرُر

The Alternative Palestinian Discourse: Towards a Strategy of Liberation

إعداد الطالب

أحمد عز الدين أسعد

1105397

إشراف: **د. عبد الرحيم الشيخ**

تاريخ المناقشة: 15/2/ 2014

أعضاء لجنة النقاش:

د. **عبد الرحيم الشيخ (رئيساً)** .....

د. منير فخر الدين (عضواً) .....

د. نديم مسيس (عضواً) .....

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة بكلية الآداب في جامعة بيرزيت– فلسطين

الفصل الأول

2014-2013

الإهداء

"وطني علمني أن أقراء كل الأشياء
وطني علمني أن التاريخ حروف مزورة
حين تكون بلا دماء"
مظفر النواب

إلى الوطن العائد بالفكرة والرصاصة

إلى شهداء الشعب والأمة الذين طاولت قاماتهم علو فلسطين ومعناها ومغزاها فكانوا لائقين بها وكانت لائقة بهم...

وإلى كل من ورثوا وصانوا أماناتهم وحافظوا على فلسطين كأمانة أودعتها السماء بعهدة الأرض والبشر...

"لايحتاج المغلوبون إلى تاريخ، إلا إذا كانوا قادرين على استثماره في معارك لا تجدد هزائمهم."
فيصل درّاج

شكر وتقدير

كل كلمات الشكر والتقدير التي عبرت عنها الإنسانية أشكر بها مدرستي الأولى امتثالاً لقول الشاعر "الأم مدرسةٌ..." الشكر لكي يا أمي في البداية والنهاية.. والشكر موصول لأبي العزيز الذي علمني الصبر وشجعني على مواصلة هذا الدرب.. وأشكر أخوتي الأعزاء على ما قدموه لي من عون ودعم في مراحل دراستي الجامعية الأولى والثانية الشكر لكم جميعاً (أبو العز- المتمرد على الواقع، وأبو المعتز- الطبيب الهادئ، وأخي التوأم محمد- العسكري المسكون بالطموح، وصخر- العسكري الملتزم).. والشكر موصول لشقيقتي الغالية أم يزن وزوجها أبو يزن اللذين كنت أرى فيهم متنفسي الوحيد عندما تتقطع بي السبل.. الشكر لكم جميعاً على عطفكم واهتمامك ورعايتكم وتحملكم لي طيلة هذه السنوات.

كل كلمات الشكر والتقدير التي لم تحويها يوماً معاجم العرب والأدباء أشكر بها الدكتور عبد الرحيم الشيخ على تفانيه المخلص في إرساء رسالة الفكر النقدي والتحرري في جامعة بيرزيت.. والشكر موصول له على جهوده الكبيرة في تجاوز أزمة قبول مقترح هذه الرسالة.. وأثمن له أهتمامه ومتابعته لهذه الرسالة بأيمانية نقدية عالية.. لك الشكر والاحترام والمحبة يا عبد الرحيم أخاً عزيزاً وصديقاً وفياً.

أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأخوة أعضاء لجنة النقاش: الدكتور منير فخر الدين والدكتور ندىم مسيس على جهودهم وملاحظاتهم القيمة.. وأشكر أيضاً أعضاء لجنة النقاش الشرفيين: الدكتور محمد نعيم فرحات، والدكتور وليد الشرفا اللذين أسهما في تطوير هذه الرسالة من خلال ناقديتهم الشاعرية وبلاغتهم الأدبية وأمانتهم الوطنية.. والشكر موصول للدكتور بلال عوض سلامة الذي خضت معه نقاشاً عميقاً وثميناً امتد طوال مرحلة الماجستير.. وللدكتور أباهر السقا الذي علمني بلاغة المنهج.. وللدكتور علاء العزة الصديق العزيز.. وللأستاذ وسام الرفيدي الذي شجعني على الالتحاق برنامج الدراسات العربية المعاصرة.

أشكر أيضاً زملائي طلاب الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة الذين قضيت أجمل اللحظات معهم في جامعة بيرزيت (محمود عليان، رامي علوي، ساري عرابي، محمد حمدان، محمد رجوب، أحمد الأغواني، صالح برقاوي)، والزميلات (هند مرضي، فيروز شحرور، رنا إبراهيم، شيماء أبو فرحة، فداء نجادة، آلاء كراجة) والشكر للآخرين كثر لم تسترجع الذاكرة أسمائهم في هذه اللحظة.. والشكر لزملاء آخرين في برامج الماجستير الآخرى.

الشكر محفوظ للمؤسسة مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية) على توفيرها منحة التفرغ البحثي لكتابة هذه الرسالة.. كما أشكر أسرة برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة على كل ما قدموه من علم ومعرفة.. وأشكر كل اللذين التقيتهم وتعرفت عليهم وحاورتهم في دراستي في جامعة بيرزيت فكل واحد منكم له بصمة في هذه الرسالة.

لكِ الشكر هنا وهناك.. لكِ الشكر على صبركِ هذا فالمشوار كان طويل.. لكِ عظيم الشكر والمحبة خطيبتي الغالية حور

الشكر مفتوح لكل من يقرأ هذه الرسالة ويتمثل رسالتها...

ملخص الدراسة باللغة العربية

تتمثل الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في فحص التباين الهائل بين منطلقات وأساليب وغايات النص المؤسس للمشروع الوطني الفلسطيني، وهو الميثاق الوطني، في تصوُّر القضية الفلسطينية وأساليب حلها وغايات البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة؛ وما آل إليه هذا النص تحديداً والمشروع السياسي لمنظمة التحرير برمته بعد اتفاقية أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية في ظل ظهور وثائق تتمتع بصفة الرسمية أو شبه الرسمية صدرت عن جهات تعتبر من ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية تطرح رؤى بديلة للمشروع الذي أدت عوامل عدة إلى "فشله" أو "انهياره" أو "بلوغه حالة تأزم." وعلى ذلك، تتجلى الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في فحص سيرة التحوُّلات في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من الناحية الخطابية (أي النصوص الرسمية المعبرة عن المشروع الوطني وتحوُّلاته، وهي: الميثاق القومي الفلسطيني، والميثاق الوطني الفلسطيني، وبرنامج النقاط العشرة، ووثيقة الاستقلال الفلسطيني، والميثاق الوطني المعدل عام 1996)؛ كما تسعى إلى فحص استكمال سيرة التحوُّلات المشابهة في الوثائق الصادرة عن السلطة الفلسطينية أو أجزاء من الحركة الوطنية الفلسطينية بعد تأسيس السلطة في العام 1994(أي النصوص الرسمية وغير الرسمية، مثل: وثيقة الدستور الديمقراطي، والقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية بنسخته الثالثة، ووثيقة الأسرى، ووثائق المصالحة الوطنية في مكة واليمن والدوحة والقاهرة، ووثيقة/ مبادرة جنيف، وخطاب حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل، ووثيقة الدولة الواحدة، ووثيقة "وقفة حقّ" كايروس فلسطين).

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها، وهو فحص الدلالات السياسية والاجتماعية والثقافية لتحوُّلات الخطاب الرسمي وغير الرسمي في مسيرة المشروع الوطني الفلسطيني، ذلك أن معظم الدراسات التي تناولت بعض ما تهتم به هذه الدراسة ركَّزت إما على أبعادها السياسية، في الغالب، أو على الضغوط الخارجية التي أدت إلى التغيرات المشار إليها، وما أنتجته من تحوُّلات في المشروع الوطني. تتجلى أهمية هذه الدراسة في تناولها، متعدد الحقول التخصصية، للوثائق/النصوص المشار إليها، وفي محاولة كشفها لإمكانية وجود استراتيجية لخطاب تحرري فلسطيني يمكن استقاؤه من مناطق التقاطع المختلفة للمشاريع والمبادرات السياسية التي قد لا تكون تطرح حلاً شاملاً كالحل الذي جاء به الميثاق الوطني الفلسطيني، لكنها تطرح حلولاً يمكن الاستفادة منها على المستوى الجمعي الفلسطيني. كما تضاف إلى هذه الدراسة أهمية استخدامها لمنهج عابر للمنهجيات على مستوى أدوات التحليل، ووحداته، ومعاييره، وهو منهج تحليل الخطاب النقدي (Critical Discourse Analysis) ويتم اختصاره بـ(CDA).

تتشكل بنية الدراسة من خمسة فصول على النحو التالي: الفصل الأول: بناء الإشكال الوطني- المعرفي: سؤال المنهج وجدل المعرفة ويقدم هذا الفصل خطاطة منهجية لدراسة سيرة التحولات التي اعترت بنية المشروع الوطني الفلسطيني من عام 1964- 2013، لدراسة الخطاب الفلسطيني وفق منهجية نقدية تنافذية تتمثل في منهج التحليل النقدي للخطاب. الفصل الثاني: قراءة في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني ويفحص هذا الفصل من الدراسة عدداً من الأدبيات والدراسات السابقة التي تقدم قراءة نقدية لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني. وتم الولوج إلى العديد من الأدبيات التي تطرقت لمظاهر الأزمة في أبنية الثورة الفلسطينية، خلص هذا الفصل في فكرة أساسية اصطلح على تسميتها "متلازمة الأزمة" وهذه المتلازمة اعترت جميع أبنية المشروع الوطني الفلسطيني وحلقاته التي تم دراستها في

هذا الفصل، وتمظهرت بفعل هذه الأزمة فكرة الحاجة إلى خطاب فلسطيني بديل لإعادة إحياء المشروع الوطني الفلسطيني بخطابه الجمعي الميثاقي.

يقدم الفصل الثالث: قراءة في أزمة البدائل الفلسطينية والرهانات النقدية، مراجعة نقدية لعدد كبير من الأدبيات التي عالجت موضوعيين مركزيين استند عليهما هذا الفصل وهما: موضوع البدائل الفلسطينية التي تمظهرت في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة ما قبل أوسلو وما بعدها، والموضوع الثاني تم استجلاب خارطة نقدية أوضحت أهم وأشهر وأحدث الاسهامات النقدية التي طرحت لتشخيص ومعالجة وتوصيف الحالة الفلسطينية خصوصاً أزمة المشروع الوطني الفلسطيني. تقليب البدائل الفلسطينية ودراستها أفضى لبلورة صورة واضحة لماهية أزمة هذه البدائل وتمثلت أزمتها في ارتهانها بأطراف غير فلسطينية، وتسابق هذه البدائل في النزول عن الأهداف الفلسطينية الكبرى لصالح مشاريع سياسية باهتة، كانت أهداف وفكر بعض هذه البدائل ضبابية وغير جمعية للفلسطينيين، تبني بعض البدائل أيديولوجيات عالمية تختلف مع خطاب الميثاق الوطني الفلسطيني، فيما سجل نجاحات لبعض هذه البدائل باستئناف خطاب ينسجم مع خطاب البلاغة الميثاقية. أوضح هذا الفصل أيضاً أزمة الرهانات النقدية الفلسطينية التي لم تفك أزمة ومأزق المشروع الوطني الفلسطيني.

يقدم الفصل الرابع: تحولات الخطاب الفلسطيني: انزلاق خطاب التحرير وتعويم خطاب الدولة، مقاربة تحليلية اتبعت منهج تحليل الخطاب النقدي لتتبع سيرة التحولات التي اعترت بنية/ نصوص الخطاب الوطني الفلسطيني منذ عام 1964 عام تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وإقرار الميثاق القومي الفلسطيني وتم تحليل عدد من الوثائق المرتبطة بالمشروع الوطني الفلسطيني منذ ذلك التاريخ وحتى تاريخ إعلان الدوحة عام 2012 بخصوص المصالحة الفلسطينية. ويبين هذا الفصل كسوف البلاغة الميثاقية عبر تتبع سيرة التحولات الخطابية والتي أدت إلى انبتات الخطاب الميثاقي، وتبين أن هناك خطابات فلسطينية مازالت تحتكم لفكر البلاغة الميثاقية وتتشابه معها في الرؤية والأهداف.

ويرقب الفصل الخامس: البلاغة الميثاقية واستراتيجية التحرر، سيرة التحولات التي اعترت مسيرة الخطاب الوطني الفلسطيني، ويرصد أهم التحولات التي أدت تدريجياً إلى إجهاض البلاغة الميثاقية. ويبين كيف أسهمت بعض الخطابات الفلسطينية غير الرسمية في استعادة زخم البلاغة الميثاقية. وحدد هذا الفصل وظيفة الخطاب الفلسطيني البديل التي تم استلالها من التنافذية النقدية للخطابات الفلسطينية المدروسة ومن المراجعة النقدية للعديد من الأدبيات التي عالجت المشروع الوطني الفلسطيني، ويحاول هذا الفصل ملامسة استراتيجية فلسطينية يكون بمقدورها تحقيق الأهداف الفلسطينية الكبرى، وتم التعبير عن هذه الاستراتيجية بمصطلح الإستراتيجية التوليفية بشكل عام والإستراتيجية المركزة لكل جغرافيا فلسطينية بشكل خاص.

Abstract

The main problem of this study examines the enormous differences between the presuppositions, approaches and purposes of the texts laying the foundation for the Palestinian national project namely, the National Charter. This literature is investigated in relation to the vision of the question of Palestine, which includes the various approaches towards a solution and the projections of the political program of the Palestine liberation movement. In addition, the final status of this national text, in particular, and the overall Palestinian project of the PLO following Oslo Accords, in general, which takes into account the establishment of the Palestinian Authority in the context of the emergence of official or semiofficial documents issued by parties affiliated with the Palestinian national movement that have proposed alternative views to the national project which in consideration of several factors has led to its “failure”, “collapse ”, or “crisis status”.

Accordingly, this thesis examines the track of transformations in the political program of the PLO in terms of discourse (including formal statements describing the national project and its transformations, namely, the Palestinian Pan Arab Charter, the Palestinian National Charter, the program of the Palestinian National Authority, the Palestinian Independence Document, Amended National Charter -1996). It also attempts to examine the completion of similar transformations in documents issued by the Palestinian Authority or factions of the national movement following the establishment of the Palestinian Authority in 1994 (official and non-official documents like the Democratic Constitution Document, the third version of the Basic Law of National Authority, the Prisoners Document, the National Reconciliation Document in Mecca, Yemen, Doha and Cairo, the document of the Geneva Initiative, the discourse of the Palestinian Boycott Movement of Israel, the One-State Document, the Moment of Truth – Kairos Palestine Document).

The significance of this study stems from the significance of its subject matter. It is an examination of the political, social and cultural transformations of the official and non-official discourse in the Palestinian national project. Most of the literature, which cover some of the points of interest of this study, has focused either on their political dimensions or the external pressures which have lead to the indicated transformations in the national project. The significance of this study is manifested in the fact that it tackles different specializations of the indicated documents/texts and in its attempt to reveal the prospects of a strategy for a Palestinian liberation discourse. This discourse can be revealed from an analysis of the different turning points of the various political projects and initiatives that can potentially present a comprehensive solution in terms of the spirit of the Palestinian National Charter. Moreover, a close investigation of these proposed specific solutions have the possibility of being beneficial on the collective Palestinian level. Another significance of this study is the fact that it uses an interdisciplinary approach on the level of analysis, tools, units, and criteria, that is a Critical Discourse Analysis (CDA).

The study consists of five chapters:

Chapter One: This chapter presents the intellectual-structure of the national dilemma: a cognitive and controversial approach. It introduces a systematic approach towards studying the transformations of the overall structure of the Palestinian national project (PNP) from 1948-2013. It studies the Palestinian discourse in accordance with a critical approach of analyzing the discourse.

Chapter Two: This chapter presents a reading of the crisis of the Palestinian national project. This chapter examines a number of former studies and key parts of the literature to introduce a critical reading of the crisis in the national project. It is essentially a literature review that addresses the manifestations of crisis in the structures of the Palestinian revolution. This chapter concludes with a close reading of what is described as the "Crisis Syndrome" which has arguably infected all structures of the PNP in its different stages. As a result of this crisis, there appears a need to create an alternative Palestinian discourse to revive the Palestinian national project within its collective charter discourse.

*Chapter Three:*This chapter presents a reading of the crisis of Palestinian alternative and critical ventures. It is a critical review of a large part of the literature that tackles two central topics that make up the basis for this chapter. First, the issue of Palestinian alternative projects that emerged in development of the Palestinian national movement pre- and post-Oslo. Second, the chapter presents a critical map of the most significant, most famous and most recent critical contributions to diagnose, tackle and describe the Palestinian case, in particular the crisis

of the Palestinian national project as it was formed and explained. This review presents a clear picture of the nature of the crisis of these alternatives that are governed by non-Palestinian parties and how they compete to concede large Palestinian goals for the sake of fragile political projects. The objectives and ideology of some of these alternatives were vague and non-inclusive of Palestinians. They adopt certain global perspectives that differ from the discourse of the Palestinian national charter. However, some found nominal success albeit without resuming a discourse in harmony with charter rhetoric discourse. This chapter also explains the crisis of contemporary Palestinian critical ventures that have not succeeded in pulling the Palestinian national project out of the state of crisis and stalemate.

Chapter Four: This chapter addresses the transformations of Palestinian discourse – the fall of liberation discourse and introduction of state discourse. This analytical critical approach towards discourse traces the development of transformations that characterized the structure/text of the Palestinian National discourse back to 1948, the establishment of the PLO and the adoption of the Palestinian National Charter. A number of documents related to the Palestinian national project from that time of the Nakba (1948) to the Doha Declaration (2012) regarding Palestinian reconciliation are analyzed. This chapter shows the disappearance of the rhetoric of the National Charter by tracing the movement of discourse transformations thathave contributed to the variations in rhetorical discourse. This chapter also reveals that there are Palestinian discourses that still follow the thought and spirit of the National Charter and continue to share the same vision and goals.

Chapter Five: This chapter addresses the rhetoric of the National Charter and liberation strategy including a reading of the transformations that characterized the development of the Palestinian national discourse. It monitors the most important transformations that gradually led to the abortion of the charter rhetoric. Alternatively, italso shows how some unofficial Palestinian discourses contributed to the increased reinforcement of charter rhetoric. This chapter identified the function of the substitute Palestinian discourse that stemmed from the critical permeability of well thought-out Palestinian discourses and presents a critical review of the literature that tackled the Palestinian national project. This chapter attempts to reach a Palestinian strategy that is capable of fulfilling greater Palestinian objectives. This strategy is expressed by the term “strategic tuning”, in general, and “concentrated strategy” to all Palestinian geography, in particular.

قائمة المحتويات

المقدمات..... أ– ش

إهداء.....ث

شكر وتقدير.....ج

الملخص باللغة العربية.....ح

Abstract.....ذ

قائمة المحتويات.....ر

الفصل ما قبل الأول: رسالة الرسالة شعرا.....1

الفصل الأول: بناء الأشكال المعرفي– الوطني: سؤال المنهج وجدل المعرفة..... 2– 29

إلماعة.....4

أولاً. بناء الأشكال المعرفي – الوطني

1.1 المقدمة.....4

1.2 إشكالية الدراسة.....5

1.3 فرضية الدراسة.....6

1.4 أهمية الدراسة..... 6

1.5 منهج الدراسة..... 6

1.6 موقع الباحث.....7

1.7صعوبات الدراسة..... 8

1.8 بنية الدراسة..... 8

ثانياً. سؤال المنهج وجدل المعرفة

1.1 مفتتح: المنهج أفق تحرري لا قناع سلطوي..... 10

1.2 التحليل النقدي للخطاب كاتجاه بحثي/ فكري..... 11

1.2.1 إلماعات نقدية: إرهاصات تشكل خارطة التحليل النقدي للخطاب..... 11

1.2.2 إسهامات في مفهوم النقد..... 12

1.2.3 جدل النقد والخطاب: وتكوثر الخطاب النقدي..... 13

1.2.4 مقاربات في تصعيد التحليل النقدي للخطاب..... 15
1.3 رهانات الأشكلة: في إهاب التحليل النقدي للخطاب..... 20
1.4 الناصية المجتمعية والمعرفية: أطر ومجالات بحث التحليل النقدي للخطاب..... 25
1.5 أدوات التحليل النقدي للخطاب..... 27
1.6 خطوات التحليل النقدي للخطاب ومراحله..... 27
خلاصة.....**28**
الفصل الثاني: قراءة في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني.....**30–66**
إلماعة.....31
2.1 أزمة القيادة والنخبة السياسية الفلسطينية.....31
2.2 أزمة البرنامج الوطني الفلسطيني وسياساته.....35
2.3 أزمة الايدولوجيا الفلسطينية وأفكارها.....40
2.4 أزمة الشرعية الفلسطينية.....45
2.5 أزمة فواعل الحقل السياسي الفلسطيني (المنظمة، الأحزاب، السلطة).....48
2.6 أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني.....56
2.7 أزمة الاستراتيجية الفلسطينية.....61
خلاصة.....65
الفصل الثالث: قراءات في أزمة البدائل الفلسطينية والرهانات النقدية.....**67– 107**
إلماعة.....**69**
أولاً. قراءة في عدم/ جدوى وجدية البدائل المطروحة لمعالجة القضية الفلسطينية
3.1 البدائل النكوصية: برنامج النقاط العشرة (البرنامج المرحلي)، ووثيقة الاستقلال الفلسطينية.....69
3.2 البدائل الرافضة للحلول الاستسلامية: جبهة الرفض، وتحالف الفصائل العشرة.....73
3.3 البدائل التفاوضية: اتفاقية أوسلو وتمثلاتها نموذجاً.....75
3.4 البدائل الليبرالية: التيار الثالث، والمبادرة الوطنية الفلسطينية.....78
3.5 البدائل الوطنية الشعبية: الحملة الفلسطينية لمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل (PACBI)، والمقاومة الشعبية.....81
3.6 البدائل الشبابية: الحراك الشبابي الفلسطيني.....86
3.7 البدائل الدبلوماسية القانونية: خياري التوجه إلى الأمم المتحدة 2011 و2012.....88
3.8 البدائل الحزبية الإسلامية: حركة الجهاد الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس).....89
3.9 بدائل فلسطيني فلسطين المستعمَرة في العام 1948: حزب التجمع الوطني الديمقراطي.....93
ثانياً. قراءة في هشاشة الرهانات النقدية واستحكام المأزق والأزمة.....**95**
3.1 النقد الداخلي بعيون حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).....95

3.2 النقد الداخلي بعيون حركة المقاومة الإسلامية (حماس).....97
3.3 النقد الداخلي بعيون الجبة الشعبية لتحرير فلسطين.....99
3.4 النقد الداخلي بعيون الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.....100
3.5 النقد الداخلي بعيون حزب الشعب الفلسطيني.....100
3.6 النقد الداخلي بعيون حركة الجهاد الإسلامي..... 100
3.7 النقد الداخلي بعيون فواعل أخرى.....115
خلاصة نقدية..... 106
الفصل الرابع: تحولات الخطاب الفلسطيني: انزلاق خطاب التحرير وتعويم خطاب الدولة.....108– 147
إلماعة.....110
أولاً. خطاب البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية
4.1 الميثاق القومي الفلسطيني 1964..... 110
4.2 الميثاق الوطني الفلسطيني 1968..... 112
4.3 برنامج النقاط العشرة (البرنامجي المرحلي) 1974..... 116
4.4 وثيقة إعلان الإستقلال الفلسطيني 1988..... 118
4.5 الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل 1996..... 121
ثانياً. خطاب البرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية
4.1 الدستور الفلسطيني النسخة الثالثة 2003..... 123
4.2 وثيقة الأسرى/ وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني 2006..... 127
4.3 اتفاق مكة 2007..... 133
4.4 المبادرة اليمنية 2007..... 134
4.5 الورقة المصرية 2009.....136
4.6 إعلان الدوحة 2012..... 138
ثالثاً. خطاب البرنامج السياسي غير الرسمي
4.1 وثيقة جنيف 2003..... 138
4.2 نداء حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل 2004..... 141
4.3 وثيقة الدستور الديمقراطي 2007..... 142
4.4 مجموعة الدولة الواحدة 2009..... 143
4.5 وثيقة كايروس فلسطين "وقفة حقّ" 2009..... 144
خلاصة نقدية وارتحال البلاغة الفلسطينية 145
الفصل الخامس: البلاغة الميثاقية واستراتيجية التحرر.....148–155

إلماعة.....**149**
5.1 سيرة التحولات الخطابية ومسيرتها.....149
5.2 قراءة جمعية للخطابات الفلسطينية.....151
5.3 وظيفة الخطاب البديل.....152
5.4 مقاربة في استراتيجية التحرر.....153
خلاصة أسئلة النكبة والبلاغة التحررية.....**154**
المصادر والمراجع..... **156–169**

الفصل ما قبل الأول: رسالة الرسالة شعراً

"كلّ الرايات المنفيّة قد عادت،

يا وطني..

إلاّ رايتك المنفيّة من أفق

ترتحل إلى أفق،

-في سوق- لصوص الرايات،

تباع بلا ثمن،

صاح – النخّاس – تقدّم ، بالحنجرة الملعونة،

والمحشوّة بالخطب،

خذها لا تخجل خذ راية وطني

-ما أرخصها- بجناح من ورق

أو سيف من خشب،

ضفّر منها إكليلا من ريش

-لتزيّن رأس – الديك الهرم

الصائح في كلّ الأسطح

والرّاقد في كلّ السرر

لكن من يتبع في وطني ؟

خطوات السيف الخشبي ؟

من يلقي سنبلة واحدة في طاحون من ورق ؟

ألقوا بإكليل الرّيش،

وألقوا بالسيف الخشبي،

ما زال من الرّاية خيط،

ينمو في ريحك .. يا وطني" ***معين بسيسو (الخيط الذي ينمو في الريح).***

الفصل الأول

بناء الأشكال المعرفي–الوطني: سؤال المنهج وجدل المعرفة

إلماعة

أولاً. بناء الأشكال المعرفي – الوطني

1.1 المقدمة

1.2 إشكالية الدراسة

1.3 فرضية الدراسة

1.4 أهمية الدراسة

1.5 منهج الدراسة

1.6 موقع الباحث

1.7صعوبات الدراسة

1.8 بنية الدراسة

ثانياً. سؤال المنهج وجدل المعرفة

1.1 مفتتح: المنهج أفق تحرري لا قناع سلطوي

1.2 التحليل النقدي للخطاب كاتجاه بحثي/ فكري.

1.2.1 إلماعات نقدية: إرهاصات تشكل خارطة التحليل النقدي للخطاب

1.2.2 إسهامات في مفهوم النقد

1.2.3 جدل النقد والخطاب: وتكوثر الخطاب النقدي

1.2.4 مقاربات في تصعيد التحليل النقدي للخطاب

1.3 رهانات الأشكلة: في إهاب التحليل النقدي للخطاب

1.4 الناصية المجتمعية والمعرفية: أطر ومجالات بحث التحليل النقدي للخطاب

1.5 أدوات التحليل النقدي للخطاب.

1.6 خطوات التحليل النقدي للخطاب ومراحله.

خلاصة

"يرتكز سلاح الانتقاد على الانتقاد بالأسلحة."

أنور عبد الملك

"إن المهمة الأساسية للتحليل النقدي للخطاب هي الكشف عن تأثير استخدام اللغة وتأثرها بالسياق الاجتماعي."

أحمد موسى بدوي

"يغدو البحث في تاريخ المشكلات بحثاً في التأريخ للحقيقة، أو لسلطة الخطاب، أو خطاب السلطة، القادرين على تسويق نفسيهما كحقيقة."

عبد الرحيم الشيخ

الفصل الأول
بناء الأشكال المعرفي– الوطني: سؤال المنهج وجدل المعرفة

إلماعة

يقدم هذا الفصل خطاطة منهجية لدراسة سيرة التحولات التي اعترت بنية المشروع الوطني الفلسطيني من عام 1964- 2013، لدراسة الخطاب الفلسطيني وفق منهجية نقدية تنافذية تتمثل في منهج التحليل النقدي للخطاب، ويدشن مساحة معرفية كبيرة لتوضيح ماهية النقد، وإرهاصات تبلور المدارس والتيارات النقدية التي أسهمت في تصعيد منهج التحليل النقدي للخطاب، وتم تقصي العلاقة بين النقد والخطاب والتفاعل بينهما ودور تلك الإسهامات في تأصيل منهج تحليل الخطاب النقدي. وبعد استعراض أهم الأدبيات والدراسات المتعلقة بموضع منهج تحليل الخطاب النقدي، وضع الباحث عدد من الخطوات المنهجية واعتمدها كخطوات منهجية للتحليل الخطاب النقدي للغرض تحليل البلاغة الفلسطينية التي تم تحديدها في أدوات الدراسة، والتي تمثل الخطاب الرسمي الفلسطيني والخطاب شبه الرسمي والخطاب غير الرسمي.

أولاً. بناء الأشكال المعرفي – الوطني

1.1 مقدمة الدراسة

منذ إصدار الميثاق الوطني الفلسطيني (في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في العام 1968) أصبح لدى منظمة التحرير الفلسطينية برنامجاً سياسياً يطرح حلاً للقضية الفلسطينية التي بلغت ذروة تأزمها في نكبة العام 1948، وذلك بإقامة الدولة الفلسطينية وتحقيق العودة لإنهاء معاناة الشتات والداخل الفلسطيني في آن معاً. منذ العام 1948 وحتى اللحظة الراهنة، تمثلت "الأزمة" التي عانتها كافة البرامج السياسية التي طرحتها الحركة الوطنية الفلسطينية (سواء بشكل رسمي أو شبه رسمي)، وخاصة بعد إقامة منظمة التحرير الفلسطينية وإصدار الميثاق الوطني، في تعثُّرها عن بلوغ غايتها وهي "التحرير" الذي يتضمن إقامة الدولة وتحقيق العودة واستئناف حياة طبيعية للفلسطينيين دون احتلال. وقد بلغ هذا التأزم ذروته بعد توقيع اتفاقية أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية في العام 1994، حيث بدا وعد التحرير وإقامة الدولة وتحقيق العودة يتباعد شيئاً فشيئاً مع مرور الزمن ضمن سيرورة تاريخية توصف أحياناً بـ"انهيار المشروع الوطني" وأخرى بـ"تراجع المشروع الوطني" إلى غير ذلك من التشخصيات غير المحددة. وفي حين سلَّم البعض "بانهيار" المشروع الوطني (المستند إلى البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية) أو "تأزمه"، لم يسلِّم آخرون بعدم وجود بدائل وإمكانيات أخرى للتحرر.

ونتيجة لعدم التحديد في تشخيص هذا "التراجع" أو "الانهيار" أو "الأزمة"، ومع الأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات الخارجية التي تحيط بالقضية الفلسطينية، تتطلع هذه الدراسة إلى إجراء تحليل منهجي لمجموعة من الوثائق التاريخية، الرسمية وشبه الرسمية، من أجل الوقوف على التغيرات البلاغية (الخطابية) التي حدثت فيها والتي من شأن التعرُّف عليها أن يحدد المفاصل التاريخية والسياسية والثقافية للأزمة–الانهيار التي تمت الإشارة إليهما سابقاً. كما تتطلع الدراسة إلى قراءة هذه التغيرات بأسلوب متجاوز للحقول المعرفية (Transdiscplinary)، ومتخصص في تحليل الخطاب النقدي (Critical Discourse Analysis)، وذلك لتعدد هذه الوثائق وتعدد القراءات التي قاربتها تاريخياً، وتعدد النصوص الموازية لهذه الوثائق في حقول الاجتماع، والثقافة، والسياسية، والقانون. ومن خلال هذه القراءة، تسعى الدراسة إلى التعرُّف على مقدار التقاطع بين غاية النص التأسيسي الأول للبرنامج الوطني الفلسطيني في العام 1968

(على الرغم من تعديله في العام 1996 في غزة)، وغايات نصوص الوثائق الأخرى في محاولة لرصد ما تدعوه الدراسة "استراتيجية التحرر" التي تطرحها وثائق أخرى صدرت عن الحركة الوطنية الفلسطينية، وتمتلك صفة الرسمية أو شبه الرسمية، كما تمتلك صفة التمثيلية، الكلية أو الجزئية، للشعب الفلسطيني.

1.2 إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في فحص التباين الهائل بين منطلقات وأساليب وغايات النص المؤسس للمشروع الوطني الفلسطيني، وهو الميثاق الوطني، في تصوُّر القضية الفلسطينية وأساليب حلها وغايات البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة؛ وما آل إليه هذا النص تحديداً والمشروع السياسي لمنظمة التحرير برمته بعد اتفاقية أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية في ظل ظهور وثائق تتمتع بصفة الرسمية أو شبه الرسمية صدرت عن جهات تعتبر من ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية تطرح رؤى بديلة للمشروع الذي أدت عوامل عدة إلى "فشله" أو "انهياره" أو "بلوغه حالة تأزم." وعلى ذلك، تتجلى الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في فحص سيرة التحوُّلات في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من الناحية الخطابية (أي النصوص الرسمية المعبرة عن المشروع الوطني وتحوُّلاته، وهي: الميثاق القومي الفلسطيني، والميثاق الوطني الفلسطيني، وبرنامج النقاط العشرة، ووثيقة الاستقلال الفلسطيني، والميثاق الوطني المعدل عام 1996)؛ كما تسعى إلى فحص استكمال سيرة التحوُّلات المشابهة في الوثائق الصادرة عن السلطة الفلسطينية أو أجزاء من الحركة الوطنية الفلسطينية بعد تأسيس السلطة في العام 1994(أي النصوص الرسمية وغير الرسمية، مثل: وثيقة الدستور الديمقراطي، والقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية بنسخته الثالثة، ووثيقة الأسرى، ووثائق المصالحة الوطنية في مكة واليمن والدوحة والقاهرة، ووثيقة/ مبادرة جنيف، وخطاب حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل، ووثيقة الدولة الواحدة، ووثيقة "وقفة حقّ" كايروس فلسطين).

وإذا كان السؤال المركزي للدراسة يتمحور حول ماهية مسار التحوُّلات في الخطاب الوطني الفلسطيني (عبر قراءة الوثائق الرسمية وشبه الرسمية للحركة الوطنية الفلسطينية بمنهج مقارن) لتشخيص المفاصل الخطابية التي تعكس حالة "التأزم" أو "الانهيار" أو "الفشل" التي تصفها المقولات العامة في وصف مآلات المشروع الوطني الفلسطيني... فإن الدراسة كذلك تحاول مقاربة إجابات لهذه الأسئلة الفرعية المنبثقة عن الإشكالية المركزية:

أولاً. كيف أدت التحوُّلات السياسية المرافقة للمشروع الوطني الفلسطيني الذي طرحته ومارسته منظمة التحرير الفلسطينية إلى حدوث تحوُّلات في نصوص الوثائق الأساسية التي طرحت هذا المشروع وحملته؟

ثانياً. لماذا أدت تلك التحوُّلات إلى استجابة إحداث تغييرات جذرية في الوثائق الأساسية وأهمها الميثاق الوطني الفلسطيني للعام 1968؟

ثالثاً. كيف أدى "انهيار"/ "فشل"/ "تأزم" المشروع الوطني الفلسطيني (وابتعاده عن نصه التأسيسي) إلى ظهور مشاريع جديدة ونصوص جديدة تتمتع بصفتي الرسمية أو شبه الرسمية والتمثيلية؟

رابعاً. ما هي طبيعة وآليات وغايات الروافع السياسية والاجتماعية والثقافية التي نهضت بالنصوص الجديدة حتى صارت نصوصاً تتمتع بتلك الصفات؟

خامساً. هل استطاعت هذه النصوص/الوثائق استئناف المشروع الوطني الفلسطيني على صورته الأولى (الهادفة إلى التحرير والدولة والعودة)، أم أنها طرحت استراتيجيات أخرى للتحرر؟

سادساً. كيف يمكن لأدوات تحليل الخطاب النقدي أن تسهم في استعراض فهم أشمل لآليات "الحوار" التاريخي والبلاغي (الخطابي) بين هذه النصوص؟

1.3 فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية مركزية مفادها أن منظمة التحرير الفلسطينية مثَّلت جوهر المشروع الوطني الفلسطيني عبر الميثاق الوطني الصادر في العام 1968 والذي يطرح حلاً للقضية الفلسطينية يقوم على ما أحدثته النكبة في حياة الشعب الفلسطيني من: حيلولة دون قيام الدولة، وتشريد للشعب، وتوهين لعرى المجتمع الفلسطيني بشكل أعاق تبلور هويته الوطنية على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية. ومع أن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية حمل حلاً شاملاً لهذه القضية، إلا أن الظروف التاريخية، الداخلية والخارجية، أسهمت في إحداث تغييرات على هذا المشروع، وقد انعكست هذه التغييرات في تعديل نصوص وثائقه الأساسية. وعلى ذلك، تفترض هذه الدراسة أن قراءة التغييرات الخطابية في النصوص لا تعكس بصورة كبيرة التغييرات التي ألمت بالمشروع الوطني فحسب، بل ويمكنها تفسير الكثير من هذه التغييرات. أما من ناحية أخرى، فتفترض هذه الدراسة أن منظمة التحرير الفلسطينية، بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، ضعفت قدرتها التمثيلية، ما أدى إلى ضعف نصوصها ووثائقها المعبرة عن المشروع. وقد أدى قيام أجسام تمثيلية جديدة إلى ظهور نصوص جديدة معبَّرة عن محاولات تدارك المشروع الوطني الفلسطيني. وهنا تأتي الفرضية الثالثة للدراسة، بأن النصوص والوثائق الجديدة التي صدرت عن التيار المركزي في الحركة الوطنية الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية) أو غيرها الحركات الإسلامية أو في فلسطين المحتلة عام 1948، حاولت بشكل أو بآخر استئناف المشروع الوطني الفلسطيني عبر أدوات جديدة وعبر بلاغة (خطاب) يتقاطع بدرجات مختلفة مع (الخطاب) السابق. تفترض الدراسة، في نقطة رابعة، أن قراءة لهذه الوثائق/النصوص من شأنها تبيُّن أهم معالم ما تدعوه الدراسة "الخطاب التحرري البديل."

1.4 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها، وهو فحص الدلالات السياسية والاجتماعية والثقافية لتحوُّلات الخطاب الرسمي وغير الرسمي في مسيرة المشروع الوطني الفلسطيني، ذلك أن معظم الدراسات التي تناولت بعض ما تهتم به هذه الدراسة ركَّزت إما على أبعادها السياسية، في الغالب، أو على الضغوط الخارجية التي أدت إلى التغيرات المشار إليها، وما أنتجته من تحوُّلات في المشروع الوطني. تتجلى أهمية هذه الدراسة في تناولها، متعدد الحقول التخصصية، للوثائق/النصوص المشار إليها، وفي محاولة كشفها لإمكانية وجود استراتيجية لخطاب تحرري فلسطيني يمكن استقاؤه من مناطق التقاطع المختلفة للمشاريع والمبادرات السياسية التي قد لا تكون تطرح حلاً شاملاً كالحل الذي جاء به الميثاق الوطني الفلسطيني، لكنها تطرح حلولاً يمكن الاستفادة منها على المستوى الجمعي الفلسطيني. كما تضاف إلى هذه الدراسة أهمية استخدامها لمنهج عابر للمنهجيات على مستوى أدوات التحليل، ووحداته، ومعاييره، وهو منهج تحليل الخطاب النقدي (Critical Discourse Analysis) ويتم اختصاره بـ(CDA).

1.5 منهجية الدراسة

1.5.1 المنهج كاتجاه بحثي

منذ عقد الستينيات في القرن الماضي حدثت الكثير من التحوُّلات على تحليل "النصوص،" إذ لم يعد الجانب "الكمي" الذي يستهدفه منهج تحليل المضمون كافياً لدراسة نصوص ذات صبغة متعددة الإحالات سياسياً واجتماعياً وثقافياً، ناهيك عن تعدد النصوص المدروسة. ومع نشوء مدارس الدراسات الثقافية، وظهور أقسام البلاغة، واللغويات الجديدة في المؤسسات الأكاديمية (الغربية على وجه

الخصوص)، بدا منهج جديد بالتبلور، وهو منهج تحليل الخطاب النقدي (Critical Discourse Analysis). ولعل أهم ميزات هذا المنهج، الذي تتطلع هذه الدراسة على استخدامه بشكل مركزي كخيار منهجي، هو تمكنه من تناول نصوص متعددة، ومن منظورات متعددة الحقول كذلك. كما أن من ميزاته منح الباحث القدرة على مقاربة النصوص بشكل يتناول الحساسيات الاجتماعية والثقافية والسياسية المتغيرة من حين إلى آخر. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الدراسة ستفيد من مجموعة من الدراسات الحديثة، و"الأجندات" الحديثة في منهج تحليل الخطاب النقدي.

1.5.2 أدوات المنهج التحليلية

تم جمع المادة البحثية المتعلقة بالدراسة وهي خطاب البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المتمثل في (الميثاق القومي الفلسطيني، والميثاق الوطني الفلسطيني، وبرنامج النقاط العشرة، ووثيقة الاستقلال الفلسطيني، والميثاق الوطني المعدل عام 1996)، وخطاب البرنامج السياسي المرتبط بالسلطة الفلسطينية والمتمثل في (القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية بنسخته الثالثة، ووثيقة الأسرى/ وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني، ووثائق المصالحة الوطنية في (مكة واليمن والدوحة والقاهرة)، وخطاب البرنامج السياسي غير الرسمي المتمثل في (وثيقة/ مبادرة جنيف، وخطاب حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل، والدستور الديمقراطي، ووثيقة الدولة الواحدة، ووثيقة "وقف حقّ" كايروس فلسطين)، تجدر الإشارة هنا أن بعض خطابات البرنامج السياسي غير الرسمي مثل مبادرة جنيف ومجموعة الدولة الواحدة صادرة عن فواعل أخرى غير الفلسطينيين، وتم دراستها كونها ذات أثر في الخطاب الفلسطيني، ويرتكن عدد من الخطابات الفلسطينية على تشكيلات خطابية على هذا الخطاب غير الرسمي. تم تحديد محاور تحليل الخطاب النقدي على مستويي البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى العام 1994، وعلى مستوى السلطة الفلسطينية منذئذ وحتى اللحظة من جهة؛ والخطابات التي تعكسها النصوص الأخرى. وفي خطورة منهجية ثالثة، تم قراءة التقاطعات بين هذه النصوص/الخطابات لتشكيل خطاب تحرري بديل.

1.6 موقع الباحث

أنهى التعليم المدرسي عام 2006 وحصل على شهادة الثانوية العامة الفرع الأدبي، ثم التحق بجامعة بيت لحم في نفس العام، تخصص في علم الاجتماع وتخصص فرعي في علم النفس، وكان من الناشطين في الحركة الطلابية منذ العام الأول وحتى التخرج، وكان عضواً في مجلس إتحاد الطلبة في جامعة بيت لحم، تخرج في العام 2010. التحق ببرنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة مطلع عام 2011، وكانت هذه المرحلة من أغنى التجارب الفكرية والثقافية والاجتماعية والإبداعية في حياته. قام بنشر أربع أوراق بحثية في مجلة **تسامح** الأولى بعنوان "الهندسة الاستعمارية الصهيونية للمشهد الفلسطيني،" والثانية بعنوان "وطن بلا مواطنة... ومواطنة بلا وطن،" والثالثة بعنوان "السياحة البديلة: في سياسات التحرر الفلسطيني،" والرابعة بعنوان "التطهير العرقي: كفعل استعماري استيطاني متعدد الدلالات والأبعاد (تطهير الفلسطنة)." ونشر مقالين نقديين في مجلة **إضافات** الأول، "مراجعة كتاب البحث النقدي في العلوم الاجتماعية مداخلات شرقية- غربية عابرة للاختصاصات." والثاني، "مراجعة كتاب الربيع العربي إلى أين: أفق جديد لتغيير الديمقراطي،" ونشر مقال في **المجلة العربية للعلوم السياسية** بعنوان "تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر للصف الحادي عشر،" ونشر دراسة في مجلة **المستقبل العربي** بعنوان "المثقف الفلسطيني الملتزم.. الشاعر خالد أبو خالد نموذجاً." وشارك بأوراق علمية في مؤتمرين: المؤتمر الأول، في جامعة بيت لحم وقدم ورقة بعنوان "الهوية المقدسية: وصراع الصهينة والعبرنة والاسرلة،" نشرت في مجلة **شؤون**

فلسطينية، والثاني في جامعة النجاح الوطنية قدم فيه ورقة بعنوان "التطهير العرقي: كفعل استعماري استيطاني متعدد الدلالات والأبعاد (تطهير الفلسطنة)،" نشرت في مجلة **تسامح**. كان لتجربته الجامعية الأولى في جامعة بيت لحم أثر كبير في بلورة رؤية ومنهجية نقدية من خلال الموضوعات الدراسية المتعمقة في علم الاجتماع، وتجربته الشخصية في العمل النقابي الطلابي في كنف الحركة الطلابية ومجلس اتحاد الطلبة، وكانت الموضوعات والنقاشات والمحاضرات في مرحلة الماجستير ذات أثر وبعد مهم في توجيه مساراته واهتماماته البحثية في موضوعات فكرية ومعرفية ذات صلة بالهم الوطني العام؛ فموضوع هذه الرسالة هو سليل وامتزاج وتلاقح للفكر النقدي والفلسفي الذي تعلمه في مساقات برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة.

1.7 صعوبات الدراسة

واجه الباحث في هذه الدراسة عدد من الصعوبات تمثلت في: اتساع حقل الخطاب الفلسطيني وصعوبة حصره أو تجزئته أو الانتقاء بسبب تداخله وتعقيداته، فالخطاب الفلسطيني يشمل كم كبير من الوثائق والتصريحات والرسائل والاتفاقيات، والصور، والخطابات الشفوية، والتصريحات الصحفية التي من الصعب أو المستحيل تتبعها وتعقبها بحثياً، فيما يخص موضوع هذه الرسالة، يعود ذلك إلى صعوبة أخرى اعترت طريق الدراسة، وهي التمرحل التاريخي الواسع للقضية الفلسطينية، وامتدادها التاريخي والجغرافي والفكري والثقافي، الأمر الذي منح الخطاب الفلسطيني خزان أرشيفي ضخم.

كان لشح المادة والمعلومات المتعلقة بموضوع الخطابات البديلة في فلسطين أثر في تأزيم وجهة الدراسة، حيث تحولت الدراسة عن غايات كانت تطمح لبلورتها، حيث ما زالت هذه الغايات تشكل هاجس لدى الباحث في طرق أبوابها مثل موضوع روابط القرى، والتيار الديمقراطي في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وخطاب القواعد الشعبية والريفية لدى الأحزاب السياسية الفلسطينية، ومواضيع أخرى كانت الدراسة تأمل دراستها كبدائل انبرت في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية. أدى تداخل موضوع الدراسة وتشابكه مع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية والقانونية للقضية الفلسطينية، في تأجيج ضباب كثيف في وجه الباحث، حيث كان هذا الضباب يتحول في وجدان الباحث إلى سهام سياسية وأيديولوجية وبيروقراطية يتلقاها الباحث من وعيه بشكل استشرافي، عندما يفكر في تعامل المجتمع مع هذه الرسالة ورسالة الرسالة التي يحاكمها وجدان الباحث أولاً، وثانياً المؤسسة الاكاديمية التي تطلق صرخاتها في وجه الباحث منذ لحظة الاطلاع على مقترح الرسالة حتى إيداعها في مكتبة الجامعة، وأعلى تلك الصرخات التي علا أزيزها صرخة "الموضوعية" التي تحرم الفكر البحثي الكثير من الطاقات الإبداعية، ويأتي المجتمع وتمثلاته السياسية والفكرية والأيديولوجية والمؤسسية ثالث من يحكام هذه الرسالة ويكثف الضباب في سمائها البحثي وخطابها الفكري.

1.8 بنية الدراسة

الفصل الأول: بناء الأشكال الوطني– المعرفي: سؤال المنهج وجدل المعرفة

يقدم هذا الفصل خطاطة منهجية لدراسة سيرة التحولات التي اعترت بنية المشروع الوطني الفلسطيني من عام 1964- 2013، لدراسة الخطاب الفلسطيني وفق منهجية نقدية تنافذية تتمثل في منهج التحليل النقدي للخطاب، ويدشن مساحة معرفية كبيرة لتوضيح ماهية النقد، وإرهاصات تبلور المدارس والتيارات النقدية التي أسهمت في تصعيد منهج التحليل النقدي للخطاب، وتم تقصي العلاقة بين النقد والخطاب والتفاعل بينهما ودور تلك الإسهامات في تأصيل منهج تحليل الخطاب النقدي. وبعد استعراض أهم الأدبيات والدراسات المتعلقة بموضع منهج تحليل الخطاب النقدي، وضع الباحث عدد من الخطوات المنهجية واعتمدها كخطوات

منهجية للتحليل الخطاب النقدي للغرض تحليل البلاغة الفلسطينية التي تم تحديدها في أدوات الدراسة، والتي تمثل الخطاب الرسمي الفلسطيني والخطاب شبه الرسمي والخطاب غير الرسمي.

الفصل الثاني: قراءة في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

يفحص هذا الفصل من الدراسة عدداً من الأدبيات والدراسات السابقة التي تقدم قراءة نقدية لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني. وتم الولوج إلى العديد من الأدبيات التي تطرقت لمظاهر الأزمة في الثورة الفلسطينية على مستوى القيادة والبرنامج الوطني والايدولوجيا والشرعية، والخطاب والاستراتيجية، وتم تقصي مظاهر الأزمة التي اعترت بنية الأحزاب السياسية الفلسطينية، وبنية منظمة التحرير الفلسطينية، وبنية السلطة الوطنية الفلسطينية. ولم يكتفِ هذا الفصل في التطرق لمظاهر الأزمة الذاتية التي أوهنت بنية المشروع الوطني الفلسطيني إنما تم استقراء العوامل الموضوعية التي اشتبكت مع أبنية المشروع الوطني الفلسطيني في حلقات القيادة والبرامج والفكر والاستراتيجية وغيرها من الحلقات وأوضح هذا الفصل أثر هذه العوامل المشتركة الذاتية والموضوعية. خلص هذا الفصل في فكرة أساسية اصطلح على تسميتها "متلازمة الأزمة" وهذه المتلازمة اعترت جميع أبنية المشروع الوطني الفلسطيني وحلقاته التي تم دراستها في هذا الفصل، وتمظهرت بفعل هذه الأزمة فكرة الحاجة إلى خطاب فلسطيني بديل لإعادة إحياء المشروع الوطني الفلسطيني بخطابه الجمعي الميثاقي.

الفصل الثالث: قراءة في أزمة البدائل الفلسطينية والرهانات النقدية

قدم هذا الفصل مراجعة نقدية لعدد كبير من الأدبيات التي عالجت موضوعيين مركزيين استند عليهما هذا الفصل وهما: موضوع البدائل الفلسطينية التي تمظهرت في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة ما قبل أوسلو وما بعدها، والموضوع الثاني تم استجلاب خارطة نقدية أوضحت أهم وأشهر وأحدث الاسهامات النقدية التي طرحت لتشخيص ومعالجة وتوصيف الحالة الفلسطينية خصوصاً أزمة المشروع الوطني الفلسطيني. تقليب البدائل الفلسطينية ودراستها أفضى لبلورة صورة واضحة لماهية أزمة هذه البدائل وتمثلت أزمتها في ارتهانها بأطراف غير فلسطينية، وتسابق هذه البدائل في النزول عن الأهداف الفلسطينية الكبرى لصالح مشاريع سياسية باهتة، كانت أهداف وفكر بعض هذه البدائل ضبابية وغير جمعية للفلسطينيين، تبني بعض البدائل أيديولوجيات عالمية تختلف مع خطاب الميثاق الوطني الفلسطيني، فيما سجل نجاحات لبعض هذه البدائل على المستوى العملي مثل حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل، ونجاحات على المستوى الفكري النظري مثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ونجح خطاب الجهاد الإسلامي على الصعيد العملي والنظري وتطور هذا البديل خطاب ينسجم مع خطاب الميثاق الوطني الفلسطيني. أوضح هذا الفصل أيضاً أزمة الرهانات النقدية الفلسطينية التي لم تفك أزمة ومأزق المشروع الوطني الفلسطيني. يعود سبب استحكام الأزمة إلى انطلاق عدد من الرهانات النقدية من خطاب سياسي أيديولوجي لم يقدم نقد دقيق، واكتفت هذه الرهانات في السجال والمناكفات الحزبية، وبعض من هذه الرهانات أنطلق من نقطة تشخيص أزمة المشروع الوطني الفلسطيني لمرحلة ما بعد أوسلو ولم تتطرق هذه الرهانات النقدية لمرحلة ما قبل أوسلو، وأضحى مشروع السلطة الفلسطينية وكيفية تفعيله جوهر الخطاب النقدي لهذه الرهانات النقدية. تطرق رهان عبد الإله بلقزيز لموضوع الخطاب الجمعي الفلسطيني وقدم مقاربة جديرة للخروج من نفق الأزمة إلى أفق التحرر عبر "تثبيت الثوابت."

الفصل الرابع: تحولات الخطاب الفلسطيني: انزلاق خطاب التحرير وتعويم خطاب الدولة

يقدم هذا الفصل مقاربة تحليلية اتبعت منهج تحليل الخطاب النقدي لتتبع سيرة التحولات التي اعترت بنية/ نصوص الخطاب الوطني الفلسطيني منذ عام 1964 عام تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وإقرار الميثاق القومي الفلسطيني وتم تحليل عدد من الوثائق المرتبطة

بالمشروع الوطني الفلسطيني منذ ذلك التاريخ وحتى تاريخ إعلان الدوحة عام 2012 بخصوص المصالحة الفلسطينية . واعتمد هذا الفصل على عدد من البلاغات الفلسطينية لرصد التحولات والارتحالات التي تجلت في المشهد الوطني الفلسطيني وأدت إلى انحسار/ انكسار البلاغة الميثاقية لصالح خطابات تعلو ومن ثم تكبو بين حين وآخر. تقف الدراسة بشكل مكثف على عدد من الخطابات المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب تفحصها وتحليلها لعدد من الخطابات المرتبطة بالسلطة الفلسطينية ومرحلة ما بعد أوسلو، ومجموعة من الخطابات غير الرسمية التي صدرت عن فلسطينيين وغير الفلسطينيين. ويبين هذا الفصل كسوف البلاغة الميثاقية عبر تتبع سيرة التحولات الخطابية والتي أدت الى انبتات الخطاب الميثاقي، وتبين أن هناك خطابات فلسطينية مازالت تحتكم لفكر البلاغة الميثاقية وتتشابه معها في الرؤية والأهداف.

الفصل الخامس: البلاغة الميثاقية واستراتيجية التحرر

يرقب هذا الفصل سيرة التحولات التي اعترت مسيرة الخطاب الوطني الفلسطيني، ويرصد أهم التحولات التي أدت تدريجياً إلى اجهاض البلاغة الميثاقية. ويبين كيف أسهمت بعض الخطابات الفلسطينية غير الرسمية في إستعادة زخم البلاغة الميثاقية. وحدد هذا الفصل وظيفة الخطاب الفسطيني البديل التي تم استلالها من التنافذية النقدية للخطابات الفلسطينية المدروسة ومن المراجعة النقدية للعديد من الأدبيات التي عالجت المشروع الوطني الفلسطيني، ويحاول هذا الفصل ملامسة استراتيجية فلسطينية يكون بمقدورها تحقيق الأهداف الفلسطينية الكبرى، وتم التعبير عن هذه الاستراتيجية بمصطلح الإستراتيجية التوليفية بشكل عام والإستراتيجية المركزة لكل جغرافيا فلسطينية بشكل خاص.

ثانياً. سؤال المنهج وجدل المعرفة

1.1 مفتتح: المنهج أفق تحرري لا قناع سلطوي

كثيرة هي الإسهامات والكتابات والدراسات التي تتكدس في الفضاء الجامعي أو المؤسساتي، التي تخوض في موضوع المنهج والمنهجية البحثية، والعديد من المساقات الجامعية التي تستند إلى منهج أو أكثر، والتي تدعي تقديم مقاربة وصورة خلاصية، علمية، موضوعية، علموية من خلال المنهج؛ فالواقع أن المنهج يستخدم في بعض الحقول والمواقع الأكاديمية لغاية المنهج نفسه، لا لغاية تسخير المنهج للنهوض بالثقافة أو المجتمع أو السياسة أو الفكر؛ وفي هذه الحالة يكون المنهج عائقاً أو حاجزاً في وجه (المعرفة، التحرر، النهضة؛) حيث تستنزف الطاقة البحثية والإبداعية في تعقيدات المنهج، والمدارس، والأيديولوجيات، والمؤسسات المتبنية لهذا المنهج والمدافعة عنه، فتحول المنهج هنا يكون من آلية أو وسيلة للوصول إلى المعرفة الابستمولوجية، إلى سلطة منهج ومنهج سلطة، يمارس قمعه وسطوته وجبروته على الباحثين والمجتمع والمعرفة، فالسلطة بكل أنواعها وانتشارها المجتمعي تسخر المنهج كقناع لتختفي خلفه وتمارس اقصائاتها وابعاداتها تحت يافطة "المنهج" و"مخالفة المنهج" و"عدم مناسبة المنهج."

في هذه الدراسة سيتم اعتماد منهج تقدمي وحديث موسوم بـ"التحليل النقدي للخطاب؛" وهو مجموع من المناهج والحقول المعرفية المتحدة في اتجاه أو تيار سوسيو- ثقافي. تم اختيار هذا المنهج لتحقيق غاية الدراسة العلمية في الوصول إلى مقاربة معرفية علمية على مستوى عالٍ من الجدية والمتانة المعرفية، لما يتيحه "التحليل النقدي للخطاب" من مرونة وتنافذية للباحث في الارتحال المعرفي والعلمي؛ لعدم تقيّد التحليل النقدي للخطاب الباحث بخطوات أو نماذج معرفية محددة تفرض على الباحث؛ ما يتيح للباحث كماً هائلاً من الأدوات، والأساليب التي سيتم تسخيرها والاتكاء عليها للخروج من غبن بعض المناهج وتعقيداتها التي لا تتيح قدر كافٍ من المرونة

في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية. كما يمتاز التحليل النقدي للخطاب بأنه نمى وتطور في سياق نقد السلطة، والكشف عن علاقات القوى والهيمنة في الخطاب المجتمعي والخطاب السلطوي، وتحاول هذه الدراسة قدر الإمكان الاستفادة من تقنيات وخبرات التحليل النقدي للخطاب، وتدعيم التحليل النقدي للخطاب من خلال الاستفادة من إرث النظريات الاجتماعية والنقدية المعاصرة.

تم في هذه الدراسة توطين منهج تحليل الخطاب النقدي ليتلائم مع الحساسيات الخطابية والحمولات البلاغية للخطابات المجتمعات في دول الجنوب (الدول المستعمَرة). دارت عملية وطننت منهج تحليل الخطاب النقدي ليتلائم مع البلاغة الفلسطينية في ثلاث نقاط أساسية هي: اعتبار البلاغة الميثاقية النص المؤسس والجمعي للخطاب الثوري الفلسطيني رغم النقد الموجه له في هذه الدراسة والدراسات الأخرى واكتسبت البلاغة الميثاقية هذه الصفة كونها دعت لتفكيك "إسرائيل" لأنها دولة استعمار استيطاني. ونظراً للاختلاف في الموضوعات التي يدرسها منهج تحليل الخطاب النقدي في المجتمعات الغربية واختلافها عن الموضوعات التي يدرسها المنهج في المجتمعات الشرقية، يوضح هنا أن الموضوعات التي تم دراستها في هذا المنهج هي تحولات البلاغة الفلسطينية التي تشمل (الشعب، والأرض، والاستراتيجية، وصورة الدولة) فاستخدام المنهج في المجتمع الغربي يدور في فلك تفكيك علاقات السلطة المجتمعية، أما استخدام المنهج في هذه الدراسة فهو لتفكيك ورصد خارطة التحولات والتغيرات التي طرأت على البلاغة الميثاقية.

1.2 التحليل النقدي للخطاب كاتجاه بحثي/ فكري.

1.2.1 إلماعات نقدية: إرهاصات تشكل خارطة التحليل النقدي للخطاب

النقد إبداع بالدرجة الأولى قبل أن يكون محاكمة، أو نزالاً، أو تحليلاً، أو أية طريقة أخرى من طرق التعامل مع النصوص...كما يتعين على النص/ الخطاب النقدي أن يخلق فضاءً جمالياً؛ بترجمة النص/ الخطاب المدروس ترجمةً إبداعيةً؛ بالتركيز على عناصر الجمال والإبداع في النص المدروس. ثم يمر النقد/ الناقد إلى تحليل وظائف العناصر النصية أو الخطابية. وبعد ذلك؛ يقوم الباحث بربط العناصر النصية بالإطار الثقافي العام. النقد عملية حضارية واعية، فالناقد يعمل على تأسيس مجموعة من القيم والنصوص التي تصلح لمعالجة نصوص أخرى، تكون تعبيراً عن حس حضاري راقٍ، ونظرةٍ ثاقبةٍ للواقع الحضاري ومكوناته، والنقد محاولة للإلغاء العناصر الفاسدة، وتنمية وتطوير العناصر التي يمكن أن تشكل في ما بعد أبعاداً ثقافية جديدة. كما يعمل النقد على تشريح النص/ الخطاب، والتعرف على مكوناته الأساسية، وإشاراته، وإحالاته؛ فالناقد والنقد التحليلي في محاولة دءوبة للكشف عن مصادر النص/ الخطاب الواعية واللاواعية. وبما أن النص/ الخطاب هما: تعبيران عن واقع، أو سياق اجتماعي معين؛ الأمر الذي يضفي على التوليفة النقدية (الناقد، المنهج النقدي، المعرفة النقدية)، البحث في النصوص والواقع من خلال الوقوف على الآثار الاجتماعية، والنفسية، والثقافية، التي يحدثها النص/ الخطاب، فمن غير الممكن تحليل نص/ خطاب دون الرجوع إلى الخلفية الواقعية بكل أبعادها وأنساقها. النقد يستلزم المعرفة بحقول معرفية متعددة، فالخطاب أو النص مبني كجسد متعانق ومركب. لذلك؛ يتعين على الناقد والنقد ومنهج تحليل الخطاب النقدي التنافذية المعرفية؛ ليتأتى النقد على احتضان الواقع/ الخطاب وتفسير كل إشكالاته[1].

العملية أو الآلية النقدية في المجتمعات البشرية حاضرة منذ فجر الحضارة الإنسانية؛ ومن الإشارات التي تومئ على وجود المحاكمات النقدية للفنون، والآداب، والنصوص، والخطابات، والإبداعات الإنسانية، كتاب **فن الشعر** لأرسطو، وفي الحضارة العربية الإسلامية كان هناك اتجاه نقدي تبلور على أيدي نقاد من أمثال ابن سلام الجمحي، وعبد القاهر الجرجاني وغيرهم، وتجدر الإشارة إلى أن العرب استخدموا النقد قبل ظهور الإسلام؛ وكان استخدامهم من أجل تقويم وتقيم أشعار الشعراء والتنافس والتفاضل في هذا الميدان.

---

[1] حسين خمري. **سرديات النقد: في تحليل آليات الخطاب النقدي المعاصر**. الرباط: دار الأمان، الجزائر: منشورات الاختلاف، 2011: 62-72.

مسيرة النقد والخطاب النقدي من الصعب تتبعها نظراً لامتدادها الزمكاني، وتعدد الثقافات المشاركة والمشتركة في هذا الحقل والميدان الابستمولوجي، لكن سيتم تقديم بانوراما سريعة عن محطات، وأعلام، وأفكار أسهمت في الإمساك بزمام النقد والخطاب النقدي؛ من أجل الوصول لمرحلة التجلي وظهور التحليل النقدي للخطاب.

1.2.2 إسهامات في مفهوم النقد

تجدر الإشارة توضيح قضية بين النص من جهة، والخطاب من جهة أخرى، والتوضيح الذي تتبناه الدراسة هو كما أوردته وأشارت إليه سارة ميلز، بأن الفرق بين الخطاب، والنص، والعلاقة القائمة بينهما تتضح من خلال، توجه معظم النقاشات ذات البعد الاجتماعي إلى استخدام مصطلح الخطاب. أما التوجهات ذات البعد اللغوي فقد استخدمت مصطلح النص، وهناك علاقة بين المصطلحين (الخطاب، النص) وتأثير الواحد في الآخر، حيث تضع ميلز الخطاب مقابل النص؛ فالخطاب هو التصور المجرد، والنص هو التحقيق الفعلي للتصور المجرد، والخطاب عند ميلز أعم وأشمل من النص[2].

يورد حسين خمري نقلاً عن رولان بارت مقاربة ماهية النقد، حيث يوصفها بارت بـ "النقد هو خطاب عن الخطاب، أنه _أي النقد_ لغة ثانية أو ميتا- لغة (كما يقول المناطقة) التي تمارس على لغة أولية (أو لغة الموضوع)." كذلك؛ يمنح النقد الخطاب معنى ما، ووظيفة النقد، أو المنهج النقدي القصوى تكمن في شرح المعنى ومنحنا في المحصلة النقدية "معنى المعنى"[3]. أما بالنسبة لرأي خمري في النقد فيتمثل في قوله "إن النقد ليس ترسانة من المفاهيم أو شبكة من العلاقات الميكانيكية بل هو أيضاً فن وإبداع."[4] يحرر التحليل النقدي للخطاب الخطاب أو البلاغة، من التبعية الميكانيكية للتحليل، أو التفسير الوظيفي السياسي، (أو جنس المعرفة للخطاب المراد تحليله). حيث يرتحل منهج تحليل الخطاب النقدي ويتجاوز الخطاب إلى معين الثقافة المجتمعية التي نما فيها النص المحلل، كاشفاً بذلك؛ خفايا السلطة/ السلطات الساكنة، والقابعة في الخطاب؛ فالخطاب النقدي يخترق الخطاب ويحاوره، ويحاكيه، ويحاكمه ليكشف عن فواعل الخطاب، ولغته الظاهرة والباطنة[5]. كذلك يقارب حسين خيلالي النقد بقوله: النقد في جوهره تعريف للمنكر، واكتشاف للمضمر، وإبداع على إبداع؛ وحرف الجر هنا يدل على الارتقاء، أي الارتقاء في سلم درجات الخطاب/ النص الجمالية. أما بالنسبة لقضية تجزئة المنهج، فالمنهج سلسلة من الآليات والإجراءات المتوالية (تجزئة المنهج لها شرعية في العلوم المجردة كالرياضيات)، ويفقد هذا الزعم مبرراته وشرعيته في العلوم الإنسانية لأنه من الممكن أن نجمع بين عناصر أكثر من منهج واحد في الممارسات التطبيقية، فنكون بنيويين وسيميائيين، أو نأخذ منهج تكاملي؛ لأن الحدود بين المناهج تبقى افتراضات نظرية يستحيل احترامها والتقيد بها في مجال التطبيق[6].

---

[2] رابح طبجون. "تحليل الخطاب عند سارة ميلز: من إنتاج النص إلى تسويقه." **مجلة فصول**؛ عدد 77، 2010: 110-117.

اعتمدت هذه الرسالة مصطلح خطاب في الإشارة إلى جميع الكلمات القريبة من الموضوع أو التي يوجد حولها جدل معرفي على التسمية، وتشمل هذه الكلمات (النص، الوثائق، البيانات، الإعلانات، المواثيق، البلاغة، الأوراق).

[3] حسين خمري. مصدر سابق: 25-26.

[4] المصدر السابق: 158.

[5] عبد الواسع الحميري. **اتجاهات الخطاب النقدي العربي وأزمة التجريب**. دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008: 60-62.

[6] حسين خيلالي. "النص القديم والنقد الحديث: مقاربات في نقد النقد." **مجلة الأثر**؛ عدد 11، 2007: 198.

النقد مفهوم محايث لتفكير الإنسان وممارسته. يحلق النقد ويتبع مفاهيم وتصورات الفكر والعمل والسلطة والمجتمع والدين بحثاً عن المسكوت عنه والمحتجب واللامفكر فيه[7]. يتجاوز النقد أي نسبية، النقد علم متداخل الاختصاصات حيث يلتقي الاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس[8]، والنقد نتاج حوار مع علوم أخرى، علم النفس والفلسفة واللسانيات[9]. كما وصفت وذناني بوداود النقد بأنه فاعلية قرائية، تستقرئ النصوص الإبداعية للوقوف على ما تختزنه في جوفها من معرفة وفكر وما تتوفر عليه من جمال، وبعبارة أخرى هو كيان من الفكر والمعرفة قائم بذاته يعمل على محاورة النصوص الإبداعية[10].

يتضح من السرد المعرفي التالي الذي يوصف فعل النقد، ومفهومه، وممارسته، وماهيته، أن هناك أجماع وتوافق معرفي وفكري وفلسفي لدى الباحثين والمفكرين في توصيف النقد والخطاب النقدي. كما يتبين أن النقد عملية إبداعية وجمالية، لا تقتصر على الانتقاد لمجرد الانتقاد أو إظهار العيوب؛ بل إن النقد عملية حضارية وإنسانية تروم تحسين وتهذيب النصوص والخطابات، بالكشف عن جماليات الخطاب وإبداعات صاحب الخطاب، والوقوف على السياق السوسيو- ثقافي الذي أنتج فيه النص أو الخطاب. جمالية النقد ورباطة جأشه تتأتى بامتلاك النقد ناصية عدد من المعارف العلمية، وزمام عدد آخر ولا متناهٍ من المناهج العلمية؛ بالإضافة إلى تداخل التقنيات والوسائل والآليات التي يستطيع النقد استخدامها والتنقل والتبدل في استخدامها عند دراسة النص أو الخطاب الواحد.

1.2.3 جدل النقد والخطاب: وتكوثر الخطاب النقدي

العلاقة بين الخطاب النقدي والخطاب الإبداعي؛ علاقة تبعية فلا يمكن أن يكون هناك خطاباً نقدياً دون توفر خطاب قائم. فأساس العمل النقدي، والخطاب النقدي، والمنهج النقدي توفر خطاب، أو نص، أو ممارسة سابقة على الخطاب، أو المقاربة النقدية، والنقد يعيد تشكيل عناصر الخطاب وفق مقاييس علمية من أجل إعادة تشكيل معناه، ويوضح النقد الأمور الغامضة، وإجلاء ما خفي في النص أو الخطاب، وحتى يتسنى للنقد أن يقوم بوظيفته على أكمل وجه لابد من الإحاطة بظروف الخطاب وملابساته، كما أن علاقة الخطاب النقدي بالخطاب المدروس أو القائم؛ علاقة احتواء وتجاوز دون إلغاء أو إغفال السياقات الاجتماعية أو التاريخية أو الثقافية، وغيرها من السياقات المرتبطة بالنص أو الخطاب؛ وعملية التجاوز هي جوهر العمل النقدي[11]. ويرى خمري أن وظيفة النقد البحث عن الأفاق الجديدة "إذا كان النص (الناجح) يحدث خلخلة في ترتيب النصوص الأدبية والأشكال الثقافية المكرسة ويعيد تركيب سلم القيم الأدبية، فإن الوظيفة الأساسية للنقد؛ هي بحث تجليات النص الأدبي ويحلل النقد أشكال تجليات النص/ الخطاب وانعكاساته، ولهذا فإن من وظائف النقد البحث في الأشكال الجديدة لهذه التحولات.[12]"

النقد الثقافي أعم وأشمل من النقد السياسي؛ لأن النقد السياسي هو سجال بين القوى السياسية للوصول إلى السلطة السياسية، أما النقد الثقافي فهو تحليل التصورات للعالم أي الثقافة السياسية التي تقوم عليها الممارسة السياسية، ونقد للتصورات الهرمية للعالم التي هي أساس التصورات الدكتاتورية. كما يدخل النقد الثقافي في نقد أعم هو النقد الحضاري، فالنقد الحضاري هو النقد الثقافي من منظور

---

[7] العياشي ادراوي. "من النقد المنولوجي إلى النقد الحواري." **علامات**؛ عدد 33، 2010: 47.

[8] خوسي روميرا كاستيليو. "التحليل السيميائي للنصوص: النقد السيميائي الإسباني." ترجمة محمد الصالحي. **علامات**؛ عدد 19، 2003: 74.

[9] بديعة الطاهري. "ملاحظات حول التجربة النقدية بالمغرب." **علامات**؛ عدد 17، 1998: 69.

[10] وذناني بوداود. "خطاب التأسيس السيميائي في النقد الجزائري المعاصر [مقاربة في بعض أعمال يوسف أحمد]." **مجلة الأثر**؛ عدد 11، 2007: 4-5.

[11] حسين خمري. مصدر سابق: 17-20.

[12] المصدر السابق: 57.

أعم. الخارطة النقدية متداخلة من الأصغر إلى الأكبر؛ من النقد الأدبي، إلى النقد الثقافي، إلى النقد الاجتماعي، إلى النقد الحضاري حيث تتشارك هذه الرزم النقدية في مركز واحد؛ وهو الخطاب وتنتهي إلى دائرة واحدة هي الواقع[13]. أيضاً، افترض عبد الكبير الخطيبي في كتابه الإبداعي النقدي الموسوم بـ **النقد المزدوج**؛ أن مهمة السوسيولوجيا في العالم الثالث تتمثل في النقد المزدوج: تفكيك المفهومات والكتابة السوسيولوجية التي كانت تتكلم باسم العالم العربي التي يغلب عليها الطابع الغربي المتمركز حول الذات. كذلك؛ نقد المعرفة والكتابة السوسيولوجية التي أنجزتها مجتمعات العالم العربي حول ذاتها[14].

أما النقد المؤسس فهو منتمي ومتجاوز للنقد المزدوج لعبد الكبير الخطيبي، ومتجاوز كذلك النقد المؤسس للنقد المتعدد الأبعاد لمصطفى محسن، فالنقد المؤسس نقد من أجل النقد والتأسيس، ومن أجل الفهم والتفهم، وبالنقد المؤسس ومن خلاله نتمكن من التعرف على كنه الوقائع الاجتماعية، والنقد المؤسس ممتد في الممارسة، مستنداً على القراءة الواعية، مستعيراً مفاهيمه، ونماذجه المعرفية من ثمرات علوم، ومناهج كثيرة ومتعددة... رهانات النقد المؤسس تجعل من كل شيء موضوعاً للتساؤل والتفكيك[15].

رزمة النقود أو الانتقادات المتعددة (النقد الثقافي، النقد الحضاري، النقد الأدبي، النقد الاجتماعي، النقد المؤسس، النقد المزدوج، النقد متعدد الأبعاد... وغيرها)؛ أسهمت هذه الانتقادات في ترويض العديد من الدراسات، والمعارف، والحقول العلمية في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، باتجاه تيار نقدي توليفي متسع للخطاب وسياق إنتاجه، وهذا التيار النقدي لا يقتصر على كلمات وعبارات متمترسة في الخطاب؛ وإنما يتجاوز الخطاب للبحث في سياق إنتاجه وحمولاته الفكرية والثقافية والسياسية والأيديولوجية والاجتماعية، من خلال تناول الخطاب كجملة واحدة. أفضت هذه التطورات والاتساقات في الميدان النقدي إلى بلورة نزعة فكرية نقدية معاصرة.

يعود توسع النزعة الفكرية النقدية المعاصرة إلى استيعاب الفكر والمناهج لمخصبات النظريات والأفكار المحدثة، أو توظيف الأفعال والخطابات السيميائية والاركيولوجية والتفكيكية، وكان لهذه المناهج الحديثة دور في التصدي لحفريات الخطاب، ونقد الواقع، ونقد تبلجات الفكر الإنساني. كان لتعلق منهج التحليل النقدي للخطاب بالدرس اللساني ومناهجه والآداب؛ دور في تشظي البحث النقدي المعاصرة، لكن سرعان ما انتقل الفعل النقدي من التركيز على تحليل مقدرات الجملة، إلى البحث والتطرق في أبنية النص وعوامل إنتاجه وسياقاته[16]. هذه المرحلة النقدية كانت توغل في تحليل ونقد العبارات والجمل والكلمات مستندة إلى النظرية البنيوية والبنيوية التكوينية والتعامل مع الخطاب بموجب مجموعة من الأنساق والبنى التي تحدد وتتحكم في مفاصل الخطاب؛ أما التحليل النقدي للخطاب فقد نما في ساحة ما بعد البنيوية التي شهدت اهتمام بالكتابة والثقافة والخطاب، وجذور هذه الخطابات والثقافات.

العمل النقدي عمل معياري استدلالي، أما البحث في نظرية الأدب فهو عمل وصفي استقرائي، والعمل النقدي يحتاج إلى المعايير التي يستند إليها في سبيل الوصول إلى غايته، والمتمثلة في إصدار الأحكام على العمل الأدبي. والنقد المعياري؛ هو النقد الذي يصدر فيه الناقد عن مجموعة من المعايير التي يستند إليها ما ينتهي إليه من أحكام، وهذه المعايير هي معايير جمالية متصلة بالنص الأدبي، وإما أن تشق من واقع الحياة خارج العمل الأدبي[17].

---

[13] حسن حنفي. "من النقد الأدبي إلى النقد الثقافي." **مجلة فصول**؛ عدد 80، 2012: 22.

[14] عبد الكبير الخطيبي. **النقد المزدوج**. بيروت: دار العودة، 1980: 162.

[15] عبد الرحيم العطري. "العلم الاجتماعي ضداً على (الكاست المعرفي) من التناص الاجتماعي إلى التداخل التخصصي." **إضافات**؛ عدد 17 -18، 2012: 150.

[16] رشيد حليم. "دراسة مقارنة لكتابين في تحليل الخطاب." **مجلة الأثر**؛ عدد 11، 2007: 2-3.

[17] عز الدين إسماعيل. "مناهج النقد الأدبي بين المعيارية والوصفية." **مجلة فصول**؛ عدد 68، 2006: 14.

1.2.4 مقاربات في تصعيد التحليل النقدي للخطاب

تعاطي الباحث أو الناقد مع الخطاب يظل رهن منزلقين على الأقل، فإما أن يجعل الناقد النص مجرد مطية للتوغل في تفاصيل نظرية ومنهجية وأيديولوجية تخص الباحث، أو المدرسة التي ينطلق منها، وبالتالي يبقى الباحث الناقد خارج الموضوع، وأما أن يغرق الناقد في الذاتية والانطباعية المفرطة، ويؤدي هذا حتماً إلى تركيز الخطاب النقدي على الحكم المعياري "ما يجب أن يقول" وليس ما قاله الخطاب أو النص؛ ويُحلق الخطاب النقدي بعيداً عن الخطاب المدروس، أو يقع في إفك تحريف مضمون الخطاب[18].

يشتمل الخطاب شروط اجتماعية (شروط الإنتاج الاجتماعية) وترتبط هذه الشروط مع ثلاث مستويات من التنظيم الاجتماعي؛ مستوى الموقع الاجتماعي أو المحيط الاجتماعي المباشر الذي يجري فيه الخطاب؛ ومستوى المؤسسة الاجتماعية التي تشكل منبتاً واسعاً للخطاب؛ ومستوى المجتمع ككلّ[19].

يرى بورديو أن اللغة بإشاراتها ليس لديها سلطة من داخلها، فالسلطة التي يكتسبها الخطاب تأتي من خارج اللغة؛ واللغة تمثل وتجسد وتبين وترمز لهذه السلطة؛ فسلطة اللغة مستمدة من الشروط الاجتماعية للإنتاج وإعادة إنتاج المعرفة، فقوة اللغة وفق توصيف بورديو تكمن وتتأتى من العلاقات والمؤسسات الخارجية. أما فوكو فيرى أن الخطاب كنظام مؤسساتي هو نفسه مشكل من القوة وليس (الخطاب) مجرد وسيلة تعكس القوة، من خلال القواعد والقيود التي تفرضها سلطة الخطاب. فالخطاب في السياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والجغرافي الذي ينشأ فيه يمنح ويعطي شرعية، ولكن الكلمات (وحدها) لا تعطي (شرعية، قوة، سلطة)، فالخطاب شكل من القوة ونمط من تشكيل القوة[20]. تتمحور علاقة السلطة بالخطاب في ثلاثة أشكال حسب توصيفات فوكو وبيشو وباختين وآخرين، وهم: خطاب التماهي بالنظام، وهو خطاب الهيمنة والإخضاع؛ وخطاب التماهي المضاد، يتصادم هذا الخطاب مع خطاب النظام وتقنياته لكنه مرتبط بالنظام. والنوع الثالث؛ هو خطاب التماهي المفقود أو خطاب اللاتماهي، وهو خطاب يغير المجال وليس مجرد خطاب مضاد[21].

لقد كان للشكليين الروس دور في فصل الدراسات النقدية عن غيرها من مجالات الدراسات النفسية، والاجتماعية، ودراسات التاريخ الثقافي. وبدأت مغامرة الشكليين الروس في التبلور النظري في حلقة موسكو لدراسات اللغويات عام 1915، وجمعية دراسات اللغة الشعرية في سانت بيترسبورج عام 1916. تمثل أعمال الناقد الكبير ميخائيل باختين (1895- 1975) أبرز انجازات المرحلة النقدية الباكرة من القرن العشرين، والتي تشكل ثورة نقدية عارمة؛ حيث أسس باختين حوار نقدي خلاق مع أفكار الشكليين الروس ورؤاهم، ودحضَ باختين الكثير من أفكار الشكليين الروس[22]. كما كان لمدرسة النقد الأدبي الجديد في الولايات المتحدة، في العقود الأولى من القرن العشرين في أوروبا، ثم في العقديين التاليين في أمريكا أسهام في استقصاءات علم المعاني، وسيطر هذا النقد (النقد الأدبي الجديد) على المشهد الأمريكي عقدي الأربعينيات والخمسينيات. حتى أخذت البنيوية والاشارية تهز النقد الأمريكي عن عرشه مع مطلع الستينيات، حيث انطلق كلاهما (البنيوية والاشارية) من مركزية الخطاب ومحدوديته وثانوية كل العناصر الخارجة عليه مثل:

---

[18] عبد الحق لمسالي. "إشكالية وحدود التأويل في الخطاب النقدي." **فكر وإبداع**؛ عدد 37، 2001: 121-126.

[19] نورمان فيركلو. "الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية." ترجمة رشاد عبد القادر. **الكرمل**؛ عدد 64، 2000: 159.

[20] أميرة محمد سلمي. **عن النساء والمقاومة: الرواية الاستعمارية**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2009: 118-119.

[21] عبد الواسع الحميري. **الخطاب والنص: المفهوم، العلاقة، السلطة**. بيروت: مجد- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008: 203.

[22] صبري حافظ. "قرن الخطاب النقدي والنظرية الأدبية أو مسيرة من التقطع إلى الاستمرارية." **مجلة فصول**؛ عدد 70، 2007: 208- 209.

مدرسة النقد الجديد الأمريكية. لكن الاختلاف بينهما يكمن في تخلي البنيوية والاشارية عن مسألة المعنى كحجر الأساس في النقد الجديد. واعتمدت مدرسة النقد الماركسي أطروحة المعنى، والفحوى، كأرضية ومنطلق فكري وفلسفي. وساهمت أطروحات الناقد المجري الكبير جورج لوكاتش (1885- 1971) في تحرير النقد الماركسي من تبسيطات الواقعية الاشتراكية، ولم يتوقف النقد الماركسي عند لوكاتش، وإنما تلقى نقلة نوعية تحت أسم "مدرسة فرانكفورت؛" التي طورت نظرياتها النقدية الراديكالية في المجتمع والفن والتاريخ. تبين لكبار منظري مدرسة فرانكفورت مثل: فالتر بنيامين (1892- 1940)، وتيودور أدورنو (1903- 1969)، وهربرت ماركوز (1898- 1979)؛ أن هناك قواسم مشتركة كبيرة بين شمولية النازية والرأسمالية الاستهلاكية الأمريكية[23].

هذه الملاحظات والاستكشافات التي تبينت، وتراءت للأعضاء مدرسة فرانكفورت؛ أسهمت بشكل فعال في البحث عن أفق نقدي، وعلوم واتجاهات ومداخل ونظريات وفلسفات نقدية؛ للفكاك من دوغمائية الأيديولوجيات السلطوية، وتيبسات الفلسفة الراهنة آنذاك، وتكلسات العلوم الاجتماعية الخجولة، بعد أن انحسرت في معين التحليل الماركسي للاقتصاد السياسي، وعجز تلك الفلسفات والعلوم ومناهجها عن تقديم تفسير أو تحليل يوضح بشاعة صورة السلطة وعلاقاتها وأدواتها الأيديولوجية؛ وما قام به أعضاء مدرسة فرانكفورت من تنظير فلسفي نقدية أكسب المدرسة زخماً جماهيرياً وتاريخياً ومعرفياً ما زال صداه يتردد في المجتمعات البشرية حتى هذه اللحظات.

تأسس معهد الأبحاث الاجتماعية في شباط من العام 1923، بفرانكفورت بألمانيا. ضم المعهد جملة من المثقفين الذين رفضوا الانضمام للحزب الشيوعي الألماني، بعد فشل ثورة 1918 في ألمانيا؛ آملين من جهدهم المعرفي فحصاً عميقاً لأسس النظرية الماركسية. تولى الإشراف على المعهد في البداية كارل غرونبرغ (1861- 1940)؛ أحد أبرز زعماء المدرسة الماركسية النمساوية. كانت غاية المعهد في هذه الفترة بلورة الأسس النظرية للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. حدثت النقلة النوعية في توجهات المعهد بتولي ماكس هوركهيمر الأشراف على المعهد، حيث لم يعدْ الاهتمام مُنصَباً ومحصوراً على نقد الاقتصاد السياسي؛ كأداة تحليل للمجتمع الرأسمالي كما كانت ترى الماركسية؛ بل اعتمد المعهد مقاربات تركيبية تقوم على ربط الفلسفة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية. كان هذا الخيار الانطلاقة الحقيقية التي أفرزت لاحقاً ما عرف باسم "النظرية النقدية"[24]. اكتسبت مدرسة فرانكفورت صفة "النقدية؛" لتركيز أصحابها على نقد المعرفة ومناهجها، خصوصاً (الوضعية والحتمية الاقتصادية)، ونقد المجتمعات الحديثة التي هيمنت على الفرد اجتماعياً وثقافياً. اتسمت كتابات أعضاء مدرسة فرانكفورت بمواقفهم المناهضة للاستعمار، والاستغلال العالمي والطبقي، والاستبداد، والهيمنة، والعمل على تحقيق حرية الرأي والمجتمع، وإنهاء مظاهر الاستغلال في المجتمع والعالم. ينطلق التراث الفكري للمدرسة النقدية في محاولة دؤوبة وجادة لبناء نظرية اجتماعية، بالرغم من التباين النظري والاختلاف المنهجي بين مفكري ومنظري المدرسة النقدية؛ إلا أن هناك اهتمام مشترك ومتقاطع لدى أعضاء مدرسة فرانكفورت أو النظرية النقدية، هذا النقد يتجلى في عدد من المواقف والأفكار، يمكن إجمالها في المحاور التالية:

أولاً. نقد منهجي ومعرفي للفلسفة الوضعية والنزعات العلمية المتطرفة في الاتجاهات المثالية؛

ثانياً. نقد العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع؛

ثالثاً. نقد أوجه من الماركسية وتطوراتها؛

---

[23] المصدر السابق: 212- 213.

[24] حسن مصدق. **يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية**. بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005: 27- 28.

رابعاً. نقد المجتمع الحديث والثقافة الجماهيرية.

يجمع أصحاب المدرسة النقدية أن حقيقة المجتمع تجمع بين جانبين الموضوعي والذاتي. وكل بناء اجتماعي في المجتمعات الحديثة يتضمن تناقضات في الأوضاع والمصالح، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى عمليات صراع، والمعرفة يجب أن لا تقف عند ما هو قائم وموجود، وإنما يجب أن توظف في ترشيد التغيير وتحقيق التغيير لتحقيق العدالة والمساواة[25]. كما يعزى تأثير مدرسة فرانكفورت "النظرية النقدية" وخصوصاً مقالات ماكس هوركهيمر النقدية، التي طرح فيها ومن خلالها؛ بأن العلوم الاجتماعية يجب أن تكون موجهة نحو نظرية النقد، وتغيير المجتمع ككلّ. عكس النظرية التقليدية المسخرة لفهم وتفسير المفاهيم الأساسية، وينطلق هوركهايمر من نقطة النقد لكل المجتمع في صيرورته التاريخية، لا في خصوصياته وجزئياته، ومن خلال دمج جميع العلوم الاجتماعية الرئيسية (علم الاقتصاد، علم الاجتماع، التاريخ، العلوم السياسية، الانثروبولوجيا، علم النفس)[26].

بعد مدرسة فرانكفورت، تطور النقد الماركسي في اتجاهين مختلفين هما: البنيوية، والدراسات الثقافية. أشهر منظري المدرسة البنيوية لوي التوسير، ولوسيان غولدمان. وكان إنجاز غولدمان في مفهوم فكرة التناظر بين بنية الخطاب (الخطاب الأدبي)، والبنى الاجتماعية والفكرية والحضارية المختلفة. تنطلق البنيوية من فكرة أن الأعمال الأدبية أو الخطابية ليست نتاج عبقرية فردية؛ وإنما نتاج بنى فكرية عابرة للأفراد. تنتمي لجماعة بشرية معينة، أو لطبقة اجتماعية محددة. أما الدراسات الثقافية فقد بدأت مع استقصاءات الناقد الانجليزي كريستوفر كودويل (1907– 1937)، ورايموند وليامز (1922– 1988)، عمل وليامز في كتابه المؤسس الموسوم بـ **الثقافة والمجتمع** 1958، على إرساء دعائم المدرسة النقدية الجديدة التي تموضع العمل الأدبي في سياق حضاري أعرض، يأخذ في اعتباره الكثير من البنى الاجتماعية، والاقتصادية، والتاريخية. تنامى في عقد الثمانينيات من القرن العشرين تأثير نفوذ الاتجاه النقدي، والاتجاه الفكري. هذه الإسهامات النقدية الجديدة سميت بالنقد الماركسي الجديد، ودعاها البعض بما بعد النقد الماركسي على غرار (ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة) التي تعود إلى فكر أنطونيو جرامشي (1891– 1937)، وثيودور أدورنو، وإدوارد سعيد، وبينيديكت اندورسون، وتيري إيجيلتون. بدأت البنيوية في دراسة الأدب كرد فعل على ركود الدراسات الأدبية الفرنسية تحت وطأة المناهج التاريخية، أو البيئة السياقية أو اللاإنسانية اللغوية الجامدة. أهملت البنيوية التاريخ وركزت على محورية الأدب، وتغاضت البنيوية عن السياقات الاجتماعية والثقافية للعمل الأدبي. كذلك؛ ركزت البنيوية على الحتمية وتجاهلت الجدلية كرد فعل على السلبيات الفكرية، والفلسفية للمدرسة البنيوية. ظهرت "ما بعد البنيوية" وهي تيارات متعددة بتعدد مفكريها الكبار مشيل فوكو، جاك دريدا، وجاك لاكان، ورولان بارت، وجيل ديلوز، وبير بورديو، وإدوارد سعيد. أسهمت أفكار ما بعد البنيويين في إدخال القارئ كلاعب رئيسي في (النص) الخطاب، ما خلق نوعاً من الجدل، والتفاعل بين النص والقارئ. فتحت ما بعد البنيوية الباب أمام تعدد القراءات، وأدخلت ما بعد البنيوية عدداً من العناصر السياقية وغير النصية في عملية التحليل. وما بعد البنيوية لها ثلاث محاور هي: ميشيل فوكو وآركيولوجيا المعرفة؛ وجاك دريدا ونظرية التفكيك؛ وجاك لاكان والتحليل النفسي[27].

---

[25] إبراهيم عيسى عثمان. **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**. عمان: دار الشروق، 2008: 181– 186.

[26] Ruth Wodak and Paul Chilton, (eds). **A New Agenda in (Critical) Discourse Analysis: Theory, Methodology and Interdisciplinarity**. Philadelphia: John Benjamins, 2005: 6.

[27] صبري حافظ. مصدر سابق: 214– 219.

هذه المحاور والاتجاهات المعرفية أسهمت في تحرير التحليل النقدي أو النقد الخطابي من أتون الهيمنة والنسقية، التي كانت تكبح إبداعات الناقد والباحث في مجموعة من الأنساق والأدوار المصممة للمنهج ومجموعة أخرى من الأنساق المنتجة والمتحكمة في الخطاب، وكانت تدور رحى التحليل والتنظير الفكري والفلسفي والسوسيو- ثقافي في هذا المجال البنيوي، لكن كان لفوكو الذي أحدث ثورة معرفية في مجال الخطاب وأنظمة إنتاج الخطاب وعلاقات القوة والسلطة، وإسهام دريدا في نزعته التفكيكية التقويضية التي أحدثت نقلة نوعية في قضية التأويل والتفسير، أما قراءات لاكان لفرويد والماركسية التي غيرت توجه التحليل النفسي في القرن العشرين لا تنضوي في إطار التحقيب ما بعد البنيوي مثل ما ذكر صبري حافظ وإنما تنتمي أفكار وتنظيرات لاكان لحقبة البنيوية.

تصنف المدرسة البنيوية ضمن خطاب الحداثة؛ وهو خطاب مركزي مضاد للتعدد غير الأوروبي، وللآخر الملون، كما حمل خطاب الحداثة وعوداً بالمساواة، والحرية لم تتحقق. الإنكار المعرفي لخطاب الحداثة أفضى إلى التحول من أفق الحداثة، إلى أفق ما بعد الحداثة: بسبب الهوة بين المأمول والمتحقق؛ وإساءة استخدام العلوم الحديثة؛ والفشل في حل معضلات القرن العشرين (الأسلحة الذرية، الفقر، الجوع، الدمار البيئي)؛ وعدم اهتمام العلم بالأخلاق. مصطلح "ما بعد الحداثة؛" رد فعل طبيعي على إخفاقات مشروع الحداثة. في إهاب هذا الحس ألانتقادي للحداثة، أتت "التعددية الثقافية" لتضرب المركزية الثقافية، والثقافة الذكورية البيضاء. طرحت "التعددية الثقافية" قضية الثقافة بوصفها ذات تكوينات متعددة؛ كالنسوية والسود والعناصر البشرية الأخرى؛ التي ليست بيضاء ولا ذكورية. من التعبيرات على "التعددية الثقافية" مصطلح/ حقل الاستشراق الذي طرحه وعالجه إدوارد سعيد؛ كمقولة في نقد الخطاب المؤسساتي (الغربي)، وقضايا التأنيث والنسوية، وحقل الأدب الأمريكي الإفريقي، وحقل/ دراسات ما بعد الكولونيالية. أسهمت الانثروبولوجيا الحديثة، وهذه الاتجاهات النقدية الوليدة في رفض إدعاء المركزية الثقافية (الغربية)[28].

أسهمت الاستقصاءات التفكيكية الأمريكية التي عرفت باسم مدرسة ييل، وما رافقها من موجة النقد النسوي، كذلك؛ دراسات إدوارد سعيد، أسهاماً بارزاً في بروز تيارين نقديين جديدين هما: تيار ما بعد الاستعمار؛ الذي تمتد بذوره في كتابات فرانز فانون، وينتشر في حقل الدراسات النقدية والأدبية، ومن أشهر منظري هذا الاتجاه هومي بابا، وجيتاري سبيفاك، بينيتا باري، ونيل لازاراس. أما التيار الأخر؛ تيار النقد الثقافي، الذي يمزج بين إنجازات إدوارد سعيد وإنجازات رايموند وليامز، ومن أشهر منظري هذا التيار ستيورات هول، فرانكو موريتي، وبيتر بيرجر، وسايمون دورنج[29]. طرح فنست ليتش على مشروعه النقدي المرتبط بـ "ما بعد الحداثة" اسم "النقد الثقافي؛" مرتبط هذا "النقد الثقافي" لدى ليتش مع مفهوم "ما بعد البنيوية،" هذا النقد المنهجي "النقد الثقافي" يهتم بالخطاب، بما هو خطاب، يستدعي هذا المنهج "النقد الثقافي" المعطيات النظرية، والمنهجية في السوسيولوجيا، والتاريخ، والسياسية، والمؤسساتية؛ دون التخلي عن مناهج التحليل الأدبي النقدي. مارس ليتش "النقد الثقافي" من خلال مناهج التحليل المعرفية: كالتأويل، ودراسة الخلفيات التاريخية، والتحليل المؤسساتي، والتركيز على أنظمة الخطاب، وأنظمة الإفصاح النصوصي كما هي عند بارت، ودريدا، وفوكو؛ أما خصوصية "النقد الثقافي" لدى ليتش فتتجلى في فكاكه من حبائل المؤسسة، وتحصنه في ممارسة نقد المؤسسة.[30]

---

[28] عبد الواسع الحميري. **اتجاهات الخطاب النقدي العربي وأزمة التجريب**. مصدر سابق: 194- 195. للتوسع حول الموضوع أنظر. روبرت يانغ. **أساطير بيضاء: كتابة التاريخ والغرب**. ترجمة أحمد محمود. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

[29] المصدر السابق: 220.

[30] المصدر السابق: 192- 193.

تركز دراسات ما بعد الاستعمار، ونظرية الخطاب الاستعماري؛ على فهم الخطاب عن المجتمعات المستعمرة وتحليله، وذلك لظهور العلاقات والايدولوجيا الاستعمارية في الخطاب. هذا الخطاب الاستعماري يعمل على بناء تمثلات، وأشكال من المعرفة عن المستعمَرين؛ ليؤكد الخطاب على الاختلاف بين الشعوب المستعمِرة والشعوب المستعمَرة، هذا الاختلاف؛ يؤكد على علاقات القوة غير المتكافئة بين المستعمِرين والمستعمَرين، وهذه التمثلات في الخطاب الاستعماري الغربي أفضت إلى بلورة حقل دراسات ما بعد الاستعمار. دراسات ما بعد الاستعمار تمحص التجربة السياسية اللغوية الثقافية للمجتمعات المستعمَرة[31]. أما دراسات ما بعد الكولونيالية؛ فهي الدراسة النقدية لكل القضايا المسكوت عنها والمهمة داخل الدولة القومية المستعمَرة: كالمهمشين، والنساء، والتحريض على العنصرية ضد الحركة الزنجية، وتهميش الثقافة المستعمَرة. تعتمد دراسات ما بعد الكولونيالية على الماركسية، والتحليل النفسي، والتفكيكية. ترى ما بعد الكولونيالية الهوية والقومية: كخطاب قوة قادر على تماسك المجتمع في مواجهة العولمة، وقضية "الاختلاف" التي تطرحها حقبة "الما بعد" المعرفية خصوصاً ما بعد الحداثة، التي طرحت الاختلاف للتأسيس لمشروعية (العالمية)؛ أي خطاب استعماري جديد[32].

رغم مثالب خطاب الحداثة وما تبعها من نظريات ما بعد الحداثة، برز الخطاب السيميائي كخطاب يختلف عن الخطابات الحداثية الأخرى، فالخطاب السيميائي يتشكل مع المعرفة العلمية، والخطاب السيميائي ليس مجرد أداة يتوسل بها البحث عن المعرفة وفحصها، أو مجرد خطة مضبوطة بمقاييس وقواعد وخطوات إجرائية تساعد على الوصول وتقديم الدليل، وإنما يمثل الخطاب السيميائي رؤية أفرزتها الظاهرة العلمانية المعتمدة على نظرية نقدية شمولية، ما فتئت تدك الحدود الفاصلة بين مختلف العلوم والتخصصات لتطيح بـ (كوجيتو ديكارت) "أنا أفكر إذن أنا موجود" تستعين عنه بمقولة "أنا أتكلم إذن أنا موجود" شرع بذلك انقلاباً منهجياً تستعير فيه الخطابات النقدية أدوات بعضها البعض، في خطاب مركب متميز بالأصالة، يقوم على قراءة متأنية ومعمقة للسياقات والابستمولوجية المنتجة للأدوات[33]. ساهمت السيميائيات بقدر كبير، في تجديد الوعي النقدي من خلال إعادة النظر في طريقة التعاطي مع قضايا المعنى، وقدمت السيميائيات في هذا المجال مقترحات هامة عملت على نقل القراءة النقدية من وضع الانطباع والانفعال العرضي الزائل والكلام الإنشائي، الذي يقف عند الوصف المباشر للوقائع النصية إلى التحليل المؤسس معرفياً وجمالياً[34].

1.3 رهانات الأشكلة: في إهاب التحليل النقدي للخطاب

التحليل النقدي للخطاب (CDA) هو برنامج سوسيو- ثقافي ظهر بوصفه تطوراً جدلياً؛ يتجاوز تحديات اللغويات النقدية Critical Linguistics، يقوم التحليل النقدي للخطاب على تداخل الأنظمة المعرفية. كما يعنى بدراسة النصوص والخطابات التي تدعم هيمنة السلطة الاجتماعية، ولا مساواة السلطة، ويسعى التحليل النقدي للخطاب إلى دحض وتفنيد مقولات السلطة[35]. تحليل الخطاب النقدي؛ منهج/ اتجاه/ آلية عابرة للتخصصات والمعارف؛ وهو مبحث من المباحث البينية الناضجة، وتحليل الخطاب النقدي عابر للمنهجيات البحثية في العلوم الاجتماعية والإنسانية كـ(الانثوربولوجيا، والسميولوجيا، والدراسات الثقافية، ودراسة الحالة، والمنهج

---

[31] أميرة محمد سلمي. مصدر سابق: 24- 25.

[32] محمد بوجنال . **الفلسفة السياسية للحداثة وما بعد الحداثة: شرط فهم صراعات الألفية الثالثة**. بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2010: 73- 78.

[33] وذناني بوداود. مصدر سابق: 4-5.

[34] سعيد بنكراد. **السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها**. الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2003: 7.

[35] أحمد عبد الحميد عمر. "استراتيجيات الإقناع والتأثير في الخطاب السياسي." **مجلة فصول**؛ عدد 81- 82، 2012: 638.

الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، وغيرها من المناهج البحثية). يعمل تحليل الخطاب النقدي على تسخير أدوات وخطوات المناهج المذكورة أنفاً، من أجل تقصي الظواهر الاجتماعية، والكشف عن علاقات القوة، والسيطرة الكامنة في الخطاب المجتمعي. بذلك؛ يمثل تحليل الخطاب النقدي الحلقة المرنة، وهمزة الوصل التي تدق جدران العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتقض مضاجع السلطة المستترة خلف أقنعة مجتمعية متعددة، والخطاب أحد أخطر وجوه السلطة، وأدواتها الأيديولوجية، وآليات الهيمنة السلطوية المنتشرة في البنائين الفوقي والتحتي في المجتمع، والتحليل النقدي للخطاب ثورة منهجية، وفكرية، وفلسفية، وثقافية، وبوصلة العلوم الاجتماعية والإنسانية في التحرر المعرفي، والخلاص من الامبرياليات الفكرية والمنهجيات المعرفية ربيبة السلطة، وخطابها، وأيديولوجياتها.

تطور تحليل الخطاب النقدي في ظل مناخ فكري يشهد جدلاً كبيراً حول الأفكار البنيوية، وما بعد البنيوية، وقدم ثلة من العلماء والمنظرين والباحثين المختلفين في انتماءاتهم وتوجهاتهم المعرفية، مجموعة من الأفكار والتصورات التي تناقض منهجية تحليل المضمون وتتجاوزها؛ لأن ما يتيحه تحليل الخطاب من إمكانات تفسيرية كبيرة أكثر بكثير مما يتيحه تحليل المضمون، كما أن لتحليل الخطاب قدرة على الارتباط بالسياق السوسيولوجي. تمثل أعمال ميشال فوكو أهمية ودر خاص في بلورة وتطور الاتجاهات النظرية والمنهجية في تحليل الخطاب، وبعد فوكو تطورت عدد من المداخل لتحليل الخطاب أهم هذه المداخل:

أولاً. نظرية الخطاب التي قدمها لاكلوموف؛

ثانياً. مدخل التحليل الخطاب الذي تطور على يد نورمان فيركلو؛

ثالثاً. مدخل سيكولوجيا الخطاب[36].

شهدت العلوم الإنسانية والاجتماعية في منتصف الستينات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، نقلة نوعية إثر ولادة عدد من الفروع المعرفية والاختصاصات الأكاديمية في القارة الأوروبية والأمريكية، تتمثل هذه الفروع المعرفية بـ: السيميائية، علم اللغة النفسي، علم اللغة الاجتماعي، والبراغماتية، ودراسات الخطاب؛ تمتاز هذه الاختصاصات الشقية بصفة التبادل أو التنافذ. كانت التسمية التقليدية للابستمولوجية التحليلية موسومة بـ "تحليل الخطاب،" ومن ثم تم اصطلاح تسمية "دراسات الخطاب،" بدل "تحليل الخطاب،" لأن دراسات الخطاب لا تقتصر فقط على العملية التحليلية؛ وإنما تتجاوز ذلك التحليل للتجلي في جميع ميادين واختصاصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتركيز على الأهداف النظرية الهامة للمجتمع والتواصل باللغة والتفاعل الاجتماعي. أدى تطور الفروع المعرفية المذكورة آنفاً، وانشغالها في قضايا "الخطاب، اللغة، العلامة، الرموز، العبارات، الجُمَل، تحليل المحادثة، الفلسفة التحليلية، النحو الوظيفي، التماسك الدلالي، البنية الخطابية، الاثنوغرافيا الحديثة أو الاثنوغرافيا التواصلية، التفاعلية اللغوية والاجتماعية، الذاكرة العرضية؛" هذا الانشغال أسفر في توليد أرضية منهجية مشتركة، وتبيئة تربة خصبة للاهتمام بسمات وخصائص مستخدمي اللغة؛ بدلاً من الاهتمام باللغة وقواعدها المجردة. كذلك؛ تم التركيز والاهتمام بالوحدات الكبرى (النصوص، الخطابات، الأحداث التواصلية)، بدلاً من الاهتمام بالوحدات الصغرى (الكلمات، الجمل المعزولة)، وتم تمديد وتطوير دراسة اللغويات إلى ما بعد النحو (التفاعل الاجتماعي، الأفعال الاجتماعية)، وتم تجاوز دراسة اللغويات إلى الإشارات، والرموز السيميائية كـ(الأفلام، الصور، الوسائط، الوسائط المتعددة)، كذلك؛ تم الاهتمام بدراسة السياقات الاجتماعية، والثقافية، والمعرفية، والتاريخية للأفراد (مستخدمي اللغة)، والتركيز على الديناميكيات التفاعلية، والاستراتيجيات المجتمعية. كما يتضح أن هناك ارتباط وثيق بين تطور منهج، أو دراسات تحليل الخطاب

---

[36] أحمد موسى بدوي. "الأبعاد الاجتماعية والابستمولوجية لإنتاج واكتساب المعرفة العلمية: مقاربة منهجية." **المستقبل العربي**؛ عدد 365، 2009: 85- 191.

النقدي مع بزوغ نجم حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، والحركة النسوية، والحركات الطلابية، وتمرد الأفريقيين (السود) في الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة العنصرية، ومعارضة النساء للنظام الأبوي، كذلك رفض التوجهات التقليدية في علوم الأدب، وعلم الإنسان، وعلم الاجتماع، وعلم النفس[37].

في نهاية عقد السبعينات تطورت دراسات الخطاب النقدي CDA من قبل عدد من الباحثين، والمنظرين مثل: Roger Fowler, Gunther Kress, Bob Hodge, Norman Fairclough. ركزت دراسات تحليل الخطاب النقدي CDA على قضايا/ علاقات السلطة والهيمنة، وعدم المساواة الاجتماعية، وأهمية الفواعل الاجتماعية كـ(العرق، الجنس، الطبقة) في دراسة الخطاب، والهيمنة الذكورية (وطالبت الحركة النسوية بالمساواة بين الجنسين)، بالإضافة إلى الكشف عن العلاقات بين الخطاب، واللغة، والبحث عن العنصرية، ووسائل إعادة إنتاج العنصرية، ومعاداة السامية، وإساءة استخدام السلطة، والتحيز الجنسي، واستنساخ العنصرية، والتحيزات الأيديولوجية، والهيمنة الذكورية في الخطاب السياسي والإعلامي. تهتم دراسات تحليل الخطاب النقدي على المشاكل العلمية الملموسة في المجتمعات المعاصرة[38]. يهدف تحليل الخطاب النقدي اتخاذ موقف صريح من المشاكل المذكورة سابقاً، وفضحها ومقاومتها. يعود التحليل النقدي للخطاب في جذوره النقدية إلى مدرسة فرانكفورت قبل الحرب العالمية الثانية، وتطور تحليل الخطاب النقدي كرد فعل ضد النموذج الرسمي المهيمن، ويركز تحليل الخطاب النقدي على المشاكل الاجتماعية، والقضايا السياسية، وتحدي علاقات السلطة والهيمنة في المجتمع. يقوم تحليل الخطاب النقدي على عدد من المبادئ الأساسية هي:

أولاً. معالجة المشاكل الاجتماعية؛

ثانياً. علاقات القوى الخطابية؛

ثالثاً. الخطاب يشكل/ يبني المجتمع والثقافة؛

رابعاً. الخطاب الأيديولوجي فاعل في المجتمع؛

خامساً. وهو خطاب تاريخي؛

سادساً. كذلك يتوسط في العلاقة بين النص والمجتمع؛

سابعاً. تحليل الخطاب النقدي تفسيري توضيحي؛

ثامناً. الخطاب شكل من أشكال العمل الاجتماعي[39].

ارتبط التحليل النقدي للخطاب باسم عالم اللغويات نورمان فيركلو، الذي عمل على تطوير تحليل الخطاب النقدي في الفترة 1989، إثر حركة نقدية قام خلالها بمراجعة علم اجتماع اللغة، وكافة الدراسات اللغوية وثيقة الصلة بالجوانب الاجتماعية. نجح نورمان في إخراج الخطاب من حدود الدراسات اللغوية وربطه بالفكر السياسي والاجتماعي القائم. ويرى نورمان أن للخطاب دور فعّال في تشكيل العالم الاجتماعي، ويتيح الفرصة للكشف عن العلاقات بين "الخطاب والمجتمع،" و"العلاقة بين النص والسياق،" و"العلاقة بين اللغة والقوة." تصور نورمان للغة ينطلق من فكرة أن اللغة نمط من أنماط الفعل الاجتماعي، تتشكل اجتماعياً وتاريخياً، وترتبط

---

[37] Ruth Wodak and Paul Chilton, (eds). Ibid: 1-3.
[38] Ibid: 4-5.
[39] Teun A. Van Dijk. "Critical Discourse Analysis." Ruth Wodak and Paul Chilton, (eds). **A New Agenda in (Critical) Discourse Analysis: Theory, Methodology and Interdisciplinarity**. Philadelphia: John Benjamins, 2005: 353-353.

بعلاقة جدلية مع الأفعال والممارسات الاجتماعية، وتمتلك اللغة القدرة على إعادة تشكيل الكل الاجتماعي؛ والمهمة الأساسية للتحليل النقدي للخطاب هي الكشف عن تأثير استخدام اللغة وتأثرها بالسياق الاجتماعي[40].

يتميز تحليل الخطاب النقدي كمدرسة أو نموذج بعدد من السمات أهمها: أن الخطاب النقدي التحليلي متبلور من عدد من المناهج وعدد من التخصصات المعرفية، وأن التحليل النقدي للخطاب مفكك للايدولوجيا والسلطة؛ ويتقاطع التحليل النقدي للخطاب مع حقل اللغة والسياسة والثقافة والمجتمع؛ أيضاً تقوم مدرسة تحليل الخطاب النقدي على أرضية مشتركة "الخطاب، النقد، السلطة، الايدولوجيا،" ويتعامل منهج تحليل الخطاب مع "الخطاب" كشكل من أشكال الممارسة الاجتماعية، وبذلك؛ تتولد العلاقة الجدلية بين الخطاب والممارسة الاجتماعية، وينضوي سر الخطاب كممارسة اجتماعية في جوهر إنتاج وإعادة إنتاج علاقات القوة غير المتكافئة بين الطبقات الاجتماعية (النساء والرجال، الأغلبية والأقلية). تحليل الخطاب النقدي يفهم الخطابات المجتمعية واستخداماتها التي تروم للتنظيم والهيكلة الاجتماعية[41].

يعد الخطاب أداة الايدولوجيا المفضلة، ومن ثم الأداة المفضلة للسيطرة من خلال القبول. حيث تمثل الأخبار اليومية، وأجهزة الإعلام، والإعلان، والتعليم، وبيروقراطية الحكم وسائل رئيسية وفاعلة في تحقيق السيطرة الاجتماعية. ينحو خطاب السيطرة الاجتماعية اتجاه المساواتية الزائفة، ونزع علامات النفوذ والسلطة السطحية عن الخطاب. والعلاقة بين الخطاب والبنى الاجتماعية ليست علاقات ذات اتجاه واحد، وإنما علاقات ديالكتيكية؛ هذه العلاقة الديالكتيكية تمنح الخطاب أهمية في علاقات السلطة والصراع عليها؛ وسيطرة مالكي السلطة المؤسساتية والمجتمعية على أنظمة الخطاب هي أحدى العوامل التي تمكنهم من الحفاظ على سلطتهم. وللبنى الاجتماعية دور أساسي وفاعل في تحديد الممارسة الاجتماعية وإنتاجها. كذلك؛ لا تحدد البنى الاجتماعية الخطاب فحسب، بل البنى الاجتماعية نتاج للخطاب أيضاً. كما أن أنماط الخطاب هي التي تحدد ممارسات الخطاب، وهذه الممارسات تعيد إنتاج أنماط الخطاب، أما أنظمة الخطاب فتقوم بتجسيد افتراضات أيديولوجية، وهذه الافتراضات الأيديولوجية تعزز وتشرعن علاقات السلطة القائمة، وأن انزياح علاقات السلطة من خلال الصراع الاجتماعي، يؤدي إلى التحول في أنظمة الخطاب. يستطيع الناس من خلال الخطاب أن يشرعنوا أو ينزعوا الشرعية عن علاقات سلطة معينة دون أن يعوا ما يفعلونه[42]. كما بين فوكو من خلال منهجه الجينالوجي والاركيولوجيي أن الخطاب يمارس ضرباً من الرقابة على الحقيقة، ويقوم بأعمال وإجراء منع استبعاد السلطة؛ مما يجعل قول الحقيقة أقل حقيقة مما يدعي الخطاب[43]. تسهم الأيديولوجيات في الحفاظ على علاقات الهيمنة والقوة والاستغلال، وتشكل الأيديولوجيات الإدراك الاجتماعي. تحليل الخطابات هي عملية تحليل فكري ونقدي، أما تحليل السلطة فهي إطار للبحث عن عدم المساواة، والسيطرة، وإساءة استخدام السلطة[44].

شهد العقد الأخير من القرن العشرين توسعاً وتقدماً ملحوظاً في دراسة موضوعات كـ(الخطاب، السلطة، الأيديولوجية). يهتم منهج/ آلية تحليل الخطاب النقدي ويعتمد على هذا الثالوث ثالوث (الخطاب، السلطة، الأيديولوجية) في المجتمع. كما أصبح في هذه الفترة

---

[40] أحمد موسى بدوي. مصدر سابق: 90.

[41] Ruth Wodak and Paul Chilton, (eds). Ibid: 3-5.

[42] نورمان فيركلو. مصدر سابق: 169- 172.

[43] عبد الكريم درويش. "فاعلية القارئ في إنتاج النص: المرايا اللامتناهية." **الكرمل**؛ عدد 64، 2000: 208.

[44] Ruth Wodak and Paul Chilton, (eds). Ibid: 7-8.

تركيز على دراسة دور السلطة، وكيفية إعادة إنتاج السلطة خطابياً، وتبين أن السلطة ليست وسيلة للسيطرة على أفعال الأفراد، والجماعات؛ بل السلطة وسيلة للسيطرة على العقول أيضاً، فالخطاب يؤدي دوراً رئيسياً ومهماً في دائرة إعادة إنتاج السلطة الاجتماعية. كما بدأ (تيون فان دايك) وباحثون آخرون؛ منذ عقد الثمانينيات والتسعينيات بمشروع إصباغ تحليل الخطاب ببعد أو أفق "نقدي." كما أكد دايك من خلال عدة مقالات أن تحليل الخطاب النقدي ليس نظرية ولا منهجاً للبحث، ومن الممكن استخدام أي منهج في أبحاث ودراسات تحليل الخطاب النقدي، كما أن تحليل الخطاب النقدي هو حركة تضم باحثين مختلفين نظرياً. يشق منهج تحليل الخطاب النقدي أفقه البحثي بالتركيز على القضايا الاجتماعية، والظواهر المرتبطة بالمجتمع، ولا يركز التحليل النقدي للخطاب على المفاهيم الأكاديمية النظرية "المعرفة العاجية." يدرس تحليل الخطاب النقدي الأوجه الكثيرة للسلطة، أو إساءة استخدام السلطة في المجتمع. يفند تحليل الخطاب النقدي تمثلات وتجسيدات عدم المساواة، وتعبيراتها، وسبل تسوغيها، وإعادة إنتاجها في المجتمع، والخطاب المجتمعي. إن تنافذية تحليل الخطاب النقدي يكسر أغلال الجماعات/ الفئات المهمشة المستضعفة، وينقل صوتها وأرائها إلى السطح، ويبلور تحليل الخطاب النقدي الوسائل الأكثر فعالية للمقاومة والرفض[45].

مع الاهتمام المتزايد بالدراسات النقدية، تم تنظيم شبكة دولية من الدارسين النقديين، في عدد من دول العالم وتم تسميتهم بـ "مركز أبحاث النصوص والمعلومات والاتصالات في المجتمع RITICS." وتجتمع مجموعة من الباحثين والدارسين (أوروبيين في الأغلب) بصفة سنوية وذلك؛ منذ الاجتماع الأول الذي نظم في أمستردام في أوائل التسعينيات. وتم تطوير مداخل أكثر نقدية لدراسة اللغة والخطاب والاتصال. كما أسس تيون دايك في عام 1990 مجلة دولية تحمل اسم ***Discourse & Society*** لتكون ساحة رئيسية للدراسات اللغوية النقدية المهتمة بالقضايا السياسية والاجتماعية، وأسس دايك أيضا؛ مجلة ***Discourse Studies*** وهي ذات سياسة تحررية أكثر عمومية[46].

تحليل الخطاب النقدي مبحث متعدد التخصصات يشمل اللغويات، والجماليات، والسيميائيات، والدراسات التداولية، وعلم النفس وعلم الاجتماع، والانثروبولوجيا، والتاريخ، والاتصال، تكامل هذه الأبحاث المنتمية إلى تخصصات متعددة، يمكننا أن نتوصل إلى نظريات تتسم بالتعقيد والقدرة على تفسير أبعاد الخطاب النصية، والإدراكية، والاجتماعية، والسياسية، والتاريخية[47]. حيث يسهم كل اختصاص علمي وكل حقل ابستمولوجي بتغذية وتطعيم التحليل النقدي للخطاب بأفكار، أو وسائل، أو آليات، أو ثيمات، أو خطوات، أو محاججات، أو مداخل؛ تكون بالمحصلة قد ارتسمت خارطة منهجية متداخلة ومتكاملة ومتعاونة في قراءة ودراسة الظاهرة السوسيو- ثقافية أو غيرها من الظواهر المجتمعية. أن تداخل التخصصات وتعددها سمة مميزة ومفحلة للتحليل النقدي للخطاب، فيكون بمقدور التحليل النقدي للخطاب إخصاب وإثراء الظاهرة أو الخطاب المدروس، من خلال إماطة اللثام عن خارطة العلاقات المتشابكة والمتداخلة في الظاهرة، ودك أسوار الظاهرة أو الخطاب المدروس بالاستعانة بالحقول الابستمولوجية التي يرتكن عليها التحليل النقدي للخطاب.

---

[45] تيون إيه فان دايك. "من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي: سيرة أكاديمية موجزة." ترجمة أحمد صديق الواحدي الواحي. **مجلة فصول**؛ عدد 77، 2010: 36- 37.

[46] المصدر السابق: 37.

[47] المصدر السابق: 44- 45.

تحليل الخطاب النقدي يجمع في طياته بعدين هما: البعد الذاتي والبعد الموضوعي. البعد الذاتي؛ يتمثل من خلال عملية الاختيار الذاتية للخطاب المراد دراستها وتحليلها، كذلك اختيار الخطابات التي تتناسب مع تقنيات، ومعارف، وقدرات الباحث باشتراط توفر القضايا الفكرية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية المرتبطة بالدراسة، ويكون دور الباحث في عملية التحليل النقدي للخطاب؛ إعادة تركيب وإنتاج خطاب نقدي للخطاب الأول المدروس. أما البعد الموضوعي، فيتمثل في "حياد الباحث" من خلال التعامل مع الخطاب كمعطى خارجي وواقعي، فالباحث يتجرد من عواطفه ومشاعره، كما يتعين على الباحث التسلح بثقافة عميقة ومتنوعة، والتمتع بدقة التحليل، والتنوع المعرفي والاختصاصاتي من أجل تقديم صورة تحليلية نقدية علمية[48]. بالرغم من وجود بعد ذاتي في اختيار الخطابات المدروسة إلا أن الخطابات المدروسة والمختارة في هذه الدراسة من قبل الباحث، هي خطابات جماهيرية وشعبية، لها مكانتها السياسية وزخمها الثقافي، ولها حامل اجتماعي في المجتمع الفلسطيني، وفي الحقل السياسي– الاجتماعي– الثقافي الفلسطيني يتمحور نقاش جاد حول ماهية وتأثير ودور هذه الخطابات وعلاقتها بجوهر المشروع الوطني الفلسطيني، وبالاستناد إلى الإرث أو السند السوسيو– ثقافي المتصل والمرتبط بهذه الخطابات المدروسة يسقط البعد الذاتي باتجاهه الانحيازي لانتقاء خطاب معين وعدم اختيار خطاب أخر.

هناك ثلاث أشكال من النقد مرتبطة بتحليل الخطاب النقدي وهي: نقد الأيديولوجية، وهذا النقد يركز على نقد أثار تنافذية العلاقات الاجتماعية للسلطة؛ والنقد البلاغي (الخطابي) الذي يركز على عوامل الإقناع والتلاعب في الخطابات والنصوص؛ والنقد الاستراتيجي الذي يركز على العوامل الاجتماعية التي تسهم في تغيير المجتمعات في اتجاهات معينة[49]. أن اتساع رقعة الاختصاصات والمباحث المعرفية المنضوية تحت مظلة التحليل النقدي للخطاب كان له أثر واضح في بروز تشعب أو تدرج في العملية التحليلية النقدية، التي أخذ التحليل النقدي للخطاب على عاتقه كشف أسرارها وتوضيح خفاياها. فالتحليل النقدي للخطاب يتغلغل في الخطاب كأسنان المشط، أو كآلة تحوي على أكثر من حافة/ أو عتبة؛ تكون هذه العتبات أو الحواف بمثابة المشرط النقدي الذي يبحث في الخطاب عن تدرجات الايدولوجيا وانسيابها في ثنايا الخطاب؛ وتسهم هذه العتبات في استكشاف للغة القوة والإقناع والهيمنة والسيطرة المشحونة في الخطاب؛ بالإضافة إلى تكامل التحليل النقدي "حواف وعتبات الآلة" لزعزعة الخطاب وتمشيطه وتشريحه للخروج بمقولة نقدية تحليلية تكشف جملة من القضايا والعلاقات، التي يرمي التحليل النقدي للخطاب دراستها وتمحيصها والتي تم ذكرها في هذه الدراسة.

1.4 الناصية المجتمعية والمعرفية: أطر ومجالات بحث التحليل النقدي للخطاب

التحليل النقدي للخطاب يدرس الخطاب ضمن جملة من الأطر المتشابكة والمتداخلة والمتفاعلة، حيث يدرس التحليل النقدي للخطاب، الخطاب في بعده الكلي والجزئي في آن؛ بتناول الخطاب كوحدة واحدة، عكس الدراسات والمناهج الأخرى التي كانت تدرس الخطاب بوصفه عبارات، وكلمات، وبنى متناثرة وموزعة في متن الخطاب. وفيما يلي أهم اطر دراسة التحليل النقدي للخطاب:

الكلي مقابل الجزئي: تنتمي اللغة، الخطاب، التفاعل اللفظي، والتواصل إلى المستوى الجزئي، أما النظام الاجتماعي، السلطة والهيمنة، وعدم المساواة الاجتماعية تنتمي إلى المستوى الكلي، وتحليل الخطاب النقدي يجسر الهوة بين النهج الكلي والجزئي ويتعامل مع الخطاب كبناء اجتماعي في حد ذاته.

---

[48] حسين خمري. مصدر سابق: 54– 55.

[49] Norman Fairclough. "Critical Discourse Analysis." Ruth Wodak and Paul Chilton, (eds). **A New Agenda in (Critical) Discourse Analysis: Theory, Methodology and Interdisciplinarity**. Philadelphia: John Benjamins, 2005: 12.

القوة كأداة للسيطرة/ التحكم: السلطة قوة اجتماعية (جماعات/ مؤسسات)، فالسلطة تعمل على مراقبة أعمال وعقول المجموعات الاجتماعية الأخرى، والحصول على أشكال معينة من الخطاب (سياسة، إعلام، علوم) هو في حد ذاته مورد الطاقة، وبالتالي يتم التأثير على عقول الناس والسيطرة على أفعالهم، كذلك يعمل تحليل الخطاب النقدي على مقاومة النخب، المؤسسات، القوى، المحامين، البيروقراطيين، التربويين) الذين يتحكمون في الخطاب العام. بالإضافة إلى السيطرة على العقل من خلال وسائل الإعلام، والخبراء، والمهنيين، والمواد التعليمية، وقوانين العمل[50].

هناك مجموعة من الجماعات والمؤسسات الذين لديهم الإمكانية والقدرة على الوصول إلى الخطاب العام مثل: وسائل الإعلام، السياسيين، الأساتذة، رجال الدين، الصحفيين، وهم في وضع ممتاز لتشكيل المعرفة والتلاعب في الخطاب العام، ويكونون افتراضات لدى الشعب غير موثوقة حول المجتمع والثقافة[51]. هذه المجموعات والجماعات المجتمعية مرتبطة بالسلطة من رئسها حتى ذيلها؛ كما أن هذا الارتباط لا يقتصر على الارتباط العضوي، بل هو أيضا ارتباط سيكولوجي وسوسيو- ثقافي. تحمل هذه الفئات (مثقف السلطة) همّ السلطة، وأيديولوجيتها، وخطابها، وتعمل فئات مثقفي السلطة جاهدين من أجل تجميل صورة السلطة، وإقناع الشعب والمجتمع بقضايا العنصرية، والهيمنة، والذكورية، ومعاداة السامية، والتفوق العنصري، والانحطاط الحضاري، والانحدار السياسي. تخلي هذه الفئات (فئات مثقفي السلطة) عن رسالتهم الثقافية والأخلاقية لصالح العيش في أحضان السلطة وتبني خطابها، ويخلق هذا الأمر وبشكل ديالكتيكي (المثقف الملتزم والمثقف الثوري) الذين يسخرون أدوات ووسائل عديدة للكشف عن هيمنة خطاب السلطة وأيديولوجيته وعنصريته، تجدر الإشارة أن فئة مثقفي السلطة سرعان ما يتحولون من حاملين لخطاب السلطة، إلى ثقل وعبء محمولين على كاهل السلطة وخطابها، وغالباً ما يقوم المثقفون الملتزمون والمثقفون الثوريون بعمليات النقد للسلطة وخطابها ومثقفيها.

ينطلق التحليل النقدي للخطاب من مقاربة نقدية تجمع -كما ذكر سابقاً- أكثر من آلية وأكثر من حقل معرفي؛ هذا الزخم المعرفي المرتبط باتجاه التحليل النقدي للخطاب؛ يمنح العملية النقدية التحليلية صفة التنافذية، والمرونة، والتجاسر، والتندر، والارتحال، بين الأنساق المعرفية الجزئية: كاللغة، والخطاب، والرموز، والعتبات، والدلالات، والمؤشرات، والتعبيرات اللفظية والمرئية في المجتمع وخطابه، ومقارنتها بالأنساق المعرفية الكبرى في المجتمع مثل: السلطة، ووسائل الهيمنة، وقنوات عدم المساواة، ووسائل الإعلام، والأحزاب السياسية، ومجموعات الضغط، والحركات الاجتماعية، وصور العنصرية، وأفكار معاداة السامية. رشاقة التحليل النقدي للخطاب تتجلى في دراسة المساحة الواقعة بين الأنساق الصغرى والأنساق الكبرى، والمساحة المتداخلة بين النسقين، التي يصعب على مناهج أخرى دراستها؛ بسبب فقر جعبة المناهج الأخرى من الزاد المفاهيمي، والمعرفي، والفكري، والتحليلي، والسوسيو- ثقافي، والنقدي الذي يتمتع به التحليل النقدي للخطاب.

وأهم الميادين/ المجالات التي يبحث فيها تحليل الخطاب النقدي:

أولاً. عدم المساواة بين الجنسين؛

ثانياً. الخطاب الإعلامي؛

ثالثاً. الخطاب السياسي؛

---

[50] Teun A. Van Dijk. Ibid**: 354-357.**

[51] Teun A. Van Dijk. "Contextual Knowledge Management in discourse Production A CDA perspective." Ruth Wodak and Paul Chilton, (eds). **A New Agenda in (Critical) Discourse Analysis: Theory, Methodology and Interdisciplinarity**. Philadelphia: John Benjamins, 2005: 88.

رابعاً. النعرة العرقية، معاداة السامية، القومية، العنصرية[52].

إن الظاهرة/ النصوص الخطابية متشابكة في أنساقها المعرفية، ورسائلها الأيديولوجية، فتداخل النصوص والسجالات المجتمعية في الخطاب تبرر وتقنع الباحث بأهمية وأولوية استخدام تحليل الخطاب النقدي القادر على الارتحال بين الأنساق السوسيو- ثقافية، والتندر المعرفي، لكون الخطاب مساحة وساحة للتناص الابستمولوجي والسوسيولوجي، وأن تعدد الخطابات المجتمعية واتساعها بشكل أفقي، خطابات سياسية، خطابات اجتماعية، خطابات ثقافية، خطابات تنظيمية، خطابات قانونية. أيضاً تعدد الخطابات وتراتبها بشكل عمودي (ليس ترتيب مغلق كاست وإنما المقصود تراتب مصدر إنتاج الخطاب)، خطاب رسمي؛ خطاب شعبي؛ خطاب شبه رسمي؛ خطاب مجموعات/ فواعل سوسيو- ثقافية؛ يحتم على الباحث أو الدارس لهذه المعارف والحقول، استخدام مرآة مقعرة (التحليل النقدي للخطاب) بهدف تقديم مقاربة وتحليل ونقد معرفي على درجة مقبولة من الجدية والقوة والحداثة الفكرية.

هناك اختلاف بين مدارس تحليل الخطاب يعود هذا الاختلاف إلى الأرضية الفكرية التي تنطلق منها كل مدرسة، فتحليل الخطاب حسب المدرسة/ الطريقة الأمريكية له صبغة اختباريه، ويستمد مقوماته ومفاهيمه من التقاليد الانثروبولوجية التي عرفتها القارة الجديدة. بينما يعتمد تحليل الخطاب الفرنسي مقاربة نقدية عقلانية متأثرة بنتائج التحليل النفسي، ولتحليل الخطاب الفرنسي انتماء صريح للفكر زمانياً وفكرياً يعود إلى ثورة مايو 1968، المعروفة بنتائجها السياسية، والفكرية، والاجتماعية، والإنسانية. أن مجال تحليل الخطاب النقدي ملتقى للعلوم الإنسانية[53]. هذا الاختلاف في المنطلقات المفاهيمية والمعرفية للتحليل النقدي للخطاب، يعتبر علامة قوة ومؤشر على فاعلية التحليل النقدي للخطاب، ومن الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في المداخل والمنطلقات التي يعتمدها ويرتكن عليها التحليل النقدي للخطاب؛ نظراً لتعدد الاختصاصات التي يتشارك ويتداخل فيها التحليل النقدي للخطاب؛ ولا ننسى إسهامات الكثير من المنظرين والباحثين المختلفين معرفياً وفكرياً وفلسفياً؛ كذلك اتساع رقعة الجغرافيا التي نما فيها التحليل النقدي للخطاب تمنحه علامات وامتيازات وتفاضل لا يتمتع بها التحليل النقدي للخطاب في جغرافيا أخرى؛ بالإضافة إلى ذلك تعدد واختلاف وتباين الظواهر والخطابات والمجتمعات والأنساق والحقول التي يدرسها التحليل النقدي للخطاب؛ واختلاف المناهج المشاركة في التحليل النقدي للخطاب؛ واختلاف الخطوات المنهجية التي يتبعها التحليل النقدي للخطاب من دراسة إلى أخرى؛ هذا الاختلاف يمنح التحليل النقدي للخطاب وقاية وحيوية وفاعلية وديمومة في النهوض بصرح العلوم الاجتماعية والإنسانية، والنهوض بالمجتمعات المستعمَرة وما بعد الاستعمارية، كذلك يكون التحليل النقدي للخطاب بمثابة الجهاز/ الآلية الجديرة والمناسبة المسخرة لخدمة المعرفة التحررية والثورية.

1.5 أدوات التحليل الخطاب النقدي

المادة البحثية أو أدوات المنهج تتمثل في النصوص الأساسية للمنظمة التحرير الفلسطينية: (الميثاق القومي الفلسطيني 1964، والميثاق الوطني الفلسطيني 1968، وبرنامج النقاط العشرة 1973- 1974، ووثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني 1988، والميثاق الوطني المعدل عام 1996). وخطابات حقوقية مناهضة للعنصرية وعدم المساواة في فلسطين: (وثيقة الدستور الديمقراطي 2007، ووثيقة الدولة الواحدة 2009، ووثيقة وقفة حق "كايروس فلسطين" 2009). ووثائق مرتبطة ببنية وخطاب السلطة الفلسطينية والحراك السياسي والاجتماعي والثقافي والعسكري في المجتمع الفلسطيني: (القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية بنسخته الثالثة 2003،

---

[52] Teun A. Van Dijk. "Critical Discourse Analysis." Ibid: 358-361.

[53] مصطفى غلفان. "اللسانيات وتحليل الخطاب: أية علاقة؟ تساؤلات منهجية." **مجلة فصول**؛ عدد 77، 2010: 26.

إعلان القاهرة 2005، ووثيقة الأسرى 2006، ووثائق المصالحة الوطنية في مكة وصنعاء والدوحة والقاهرة 2006-2013، ووثيقة جنيف 2003، وخطاب حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل 2004)

1.6 خطوات التحليل الخطاب النقدي

حدد نورمان فيركلو مراحل التحليل النقدي للخطاب بثلاث مراحل هي:

أولاً. الوصف: وهي المرحلة التي تعنى بالخصائص الشكلية للنص؛

ثانياً. التأويل: تعنى هذه المرحلة بالعلاقة بين النص والتفاعل، ويتم التعامل مع النص بوصفه نتاجاً لسيرورة الإنتاج ومرجعاً في عملية التأويل؛

ثالثاً. التفسير: هذه المرحلة تعنى بالعلاقة بين التفاعل والسياق الاجتماعي، حيث التحديد الاجتماعي لسيرورتي الإنتاج والتأويل، ومفاعيلها الاجتماعية.

هذه المراحل الثلاث هي جوانب من الإجراءات التي يتبعها التحليل النقدي للخطاب، وكل ما يجري في كل مرحلة من هذه المراحل يكون بوصفه (تحليلاً)، لكن طبيعة التحليل تتغير تبعاً للانتقال من مرحلة إلى أخرى[54].

أشار أحمد موسى بدوي إلى خطوات التحليل النقدي للخطاب عند نورمان فيركلو، متمثلة في الخطوات التالية:

أولاً. تحليل البنية اللغوية للنص (التحليل على مستوى النص)؛

ثانياً. تحليل العلاقة بين الخطاب والحادثة التواصلية (التحليل على مستوى الممارسة الخطابية)؛

ثالثاً. تحليل العلاقة بين الممارسة الخطابية من جهة، والممارسة الاجتماعية من جهة أخرى (التحليل على مستوى الممارسة الاجتماعية)؛

إن نظرية التحليل النقدي للخطاب تقوم على محاولة فهم نوع الخطاب موضوع البحث، أو فهم أنواع الخطاب السائدة لدى الجماعة موضوع البحث عن طريق فهم وتحليل النص المكتوب أو المنطوق، أو الإشاري والمرئي، ثم تحديد نظام الخطاب السائد الوثيق الصلة بالمجال الاجتماعي الذي يتم إنتاج الخطاب الاجتماعي فيه، ثم الكشف عن العلاقات بين الخطاب موضوع البحث والممارسة الاجتماعية، وسؤالها النقدي هو "هل الممارسة الخطابية تسهم في إعادة إنتاج العلاقات والممارسة الاجتماعية السائدة نفسها، أم أنها تسهم في إعادة تشكلها على نحو متغاير؟"[55].

أما بالنسبة لخطوات التحليل النقدي للخطاب التي سيتم اعتمادها وتوظيفها في هذه الدراسة لوطنة المنهج فهي تتأتى في عدت خطوات على النحو التالي:

أولاً. تحديد الخطاب الجامع والمؤسس للمشروع الوطني الفلسطيني، الذي سيتم اعتماده مؤشر يعبر عن أسس المشروع الوطني الفلسطيني. ووضع كل خطاب في السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي والثقافي وغيرها من السياقات التي نمى فيها كل خطاب من الخطابات الواردة في الدراسة؛

---

[54] نورمان فيركلو. مصدر سابق: 160.

[55] أحمد موسى بدوي. مصدر سابق: 91.

ثانياً. تحليل وتفكيك "عتبات" من الخطابات المشمولة في الدراسة، وتحليل تشكيلات خطابية مركزية من كل خطاب، واستكشاف ماهية وفكرة وأيديولوجية كل خطاب من الخطابات من خلال تناول الخطاب كرزمة واحدة، والتعرف على فاعلية الممارسة الخطابية (السياسية، الثقافية، الاجتماعية، التاريخية، الوطنية، وغيرها) لكل خطاب من الخطابات الواردة في الدراسة؛

ثالثاً. استكشاف نوع الخطاب ونظام السلطة فيه، وعلاقات القوة والهيمنة التي ينسجها الخطاب، وتوضيح البنى الايديولوجية والسلطوية في نسق الخطاب، والوقوف على علاقات التحكم والسيطرة والممارسات المجتمعية للخطاب؛

رابعاً. مقارنة ومقاربة كل خطاب من الخطابات الواردة في الدراسة مع الخطاب المؤسس، والكشف عن الانحرافات، الأزمات، الإزاحات، التواطئات، التعديلات، التغيرات، والسلبيات والايجابيات التي اعترت بنية وجوهر هذه الخطابات، واستخلاص التقاطعات المشتركة التي يمكن استلالها من بنية الخطابات جميعها، لتكون الرافعة الخطابية البديلة التي تروم هذه الدراسة الوقوف عليها وتأطيرها والتعرف على ماهيتها.

خلاصة

خلص هذا الفصل إلى بناء خطاطة منهجية تروم دراسة سيرة التحولات البلاغة للمشروع الوطني الفلسطيني، ودشن الباحث عدداً من الأسئلة التي تخدم فرضية البحث الأساسية ومفادها، أن منظمة التحرير الفلسطينية مثَّلت جوهر المشروع الوطني الفلسطيني عبر الميثاق الوطني الصادر في العام 1968 والذي يطرح حلاً للقضية الفلسطينية يقوم على ما أحدثته النكبة في حياة الشعب الفلسطيني من: حيلولة دون قيام الدولة، وتشريد للشعب، وتوهين لعرى المجتمع الفلسطيني بشكل أعاق تبلور هويته الوطنية على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية. وقدم هذا الفصل في خطوة ثانية مقاربة سوسيو- ثقافية حشدت مدارس وتيارات وأفكار، تعود لحقل الدراسات الثقافية وعلم الاجتماع واللسانيات والسيميائيات، ومنهجيات نقدية وفلسفية عديدة لبلورة صورة معرفية لمنهج تحليل الخطاب النقدي، وتبين من ذلك المسح المعمق أن منهج تحليل الخطاب النقدي منهج تنافذي عابر للمنهجات والاختصاصات الاجتماعية والإنسانية، وهذا المنهج يتمتع بمرونة نقدية تحليلية بمقدورها دراسة خطاب البلاغة الفلسطينية بحساسياتها الايديولوجية وشرطها الاستعماري الاستيطاني. وأفرد هذا الفصل عدد من الخطوات المنهجية للاستعانة بها في تحليل خطاب البلاغة الفلسطينية.

الفصل الثاني

قراءة في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

إلماعة

2.1 أزمة القيادة والنخبة السياسية الفلسطينية.

2.2 أزمة البرنامج الوطني الفلسطيني وسياساته.

2.3 أزمة الايدولوجيا الفلسطينية وأفكارها.

2.4 أزمة الشرعية الفلسطينية.

2.5 أزمة فواعل الحقل السياسي الفلسطيني (الأحزاب، السلطة، المنظمة).

2.6 أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني.

2.7 أزمة الاستراتيجية الفلسطينية.

خلاصة

"يدخل المجتمع في أزمة عضوية حين يلف العجز السلطة والمعارضة معاً"

غرامشي

"لن يستطيعوا (الفلسطينيون) تلافي عواقب حاجتهم الماسة للنقاش النقدي البناء والمثمر، حيث لا ينفع تركه للغد "

محمد نعيم فرحات

"إن أي حركة ثورية تخشى النقد والتقييم، ولا تولي المراقبة والمحاسبة ما يستحقان من اهتمام لا بد سائرة إلى الهزيمة."

ناجي علوش

الفصل الثاني

قراءة في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

إلماعة

يفحص هذا الفصل من الدراسة عدداً من الأدبيات والدراسات السابقة التي تقدم قراءة نقدية لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني. وتم الولوج إلى العديد من الأدبيات التي تطرقت لمظاهر الأزمة في الثورة الفلسطينية على مستوى القيادة والبرنامج الوطني والايدولوجيا والشرعية، والخطاب والاستراتيجية، وتم تقصي مظاهر الأزمة التي اعترت بنية الأحزاب السياسية الفلسطينية، وبنية منظمة التحرير الفلسطينية، وبنية السلطة الوطنية الفلسطينية. ولم يكتفِ هذا الفصل في التطرق لمظاهر الأزمة الذاتية التي أوهنت بنية المشروع الوطني الفلسطيني إنما تم استقراء العوامل الموضوعية التي اشتبكت مع أبنية المشروع الوطني الفلسطيني في حلقات القيادة والبرامج والفكر والاستراتيجية وغيرها من الحلقات وأوضح هذا الفصل أثر هذه العوامل المشتركة الذاتية والموضوعية. خلص هذا الفصل في فكرة أساسية اصطلح على تسميتها "متلازمة الأزمة" وهذه المتلازمة اعترت جميع أبنية المشروع الوطني الفلسطيني وحلقاته التي تم دراستها في هذا الفصل، وتمظهرت بفعل هذه الأزمة فكرة الحاجة إلى خطاب فلسطيني بديل لإعادة إحياء المشروع الوطني الفلسطيني بخطابه الجمعي الميثاقي.

2.1 أزمة القيادة والنخبة السياسية الفلسطينية

قبل الولوج في تشخيص أزمة النخبة الفلسطينية لابد من توضيح هذا المفهوم الإشكالي. من أهم التشخيصات التي قاربت مفهوم النخبة ما قدمه حسن خضر حيث يرى خضر أن للنخبة سمات أساسية هي: اتخاذ القرارات، أو التأثير على القرارات بطريقة فعالة؛ والسمة الثانية هي المكانة الاجتماعية، إذ لا توجد جماعة من الناس يمكن أن توسم بالنخبة دون توفر هذين الشرطين. ويزج خضر مفهوم النخبة بمعادلة زواج المال بالقوة[56]. يتجاوز خضر في تشخيصه للنخبة، النخبة السياسية ويضع هذا التعريف النظري للجميع النخب (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، لكن ما ترنو الدراسة إلى مساجلته من النخب الفلسطينية هي النخبة السياسية في المقام الأول. وهذا لا يعني أن النخبة السياسية الفلسطينية متمركزة في حقل السياسية حصراً، فاذرعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وربما الأمنية أيضاً، تمتد إلى حقول مجتمعية عدَّة. لقد خلقت النخبة السياسية الفلسطينية لنفسها خارطة مصالح، وشبكات للهيمنة، والسيطرة، وتحقيق أجنداتها السياسية، وفرض تصوراتها على المجتمع الفلسطيني. وهذه الفئات ينعتها إلياس شوفاني "بالمتطفلين" فقد بدد المتطفلون على قيادة العمل الوطني الفلسطيني مكتسبات النضال الفلسطيني وطاقات جماهير الشعب، وذلك سعياً وراء المصالح الفئوية الذاتية الضيقة للمتطفلين. كما أنَّرت تلك الفئات مهادنة العدو، وقبلت الدخول بشراكه معه لاستعباد من تبقى من الشعب على أرضه في الداخل، هذه الفئة عاجزة عن الاستمرار في النضال، وهي مقتنعة بأنها مهما فعلت لن تستطيع تحرير فلسطين، وعقدت العزم بالانكفاء عن برنامج التحرير، وعمدت إلى إنهاء الصراع وتصفية القضية تحت شعار "الاستقلال،" وزيفت وعي الجماهير تحت يافطة "المرحلية"[57].

---

[56] حسن خضر. **خصوصية نشوء وتكون النخبة الفلسطينية**. بيرزيت: جامعة بيرزيت– معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003: 11. تم اعتماد مفهوم النخبة السياسية في هذه الدراسة كمفهوم أشمل من مفهوم القيادة. وجرى اعتماد القيادة كجزء بنيوي من النخبة السياسية الفلسطينية، فالقيادة جزء من النخبة وليست كل النخبة السياسية الفلسطينية قيادة.

[57] إلياس شوفاني. **دروب التيه: جذور أزمة العمل الوطني الفلسطيني**. دمشق، حمص: دار جفرا للدراسات والنشر، 2002: 38.

تعددت التشخيصات التي حاولت تفسير مسببات أزمة النخبة السياسية الفلسطينية، فمن التشخيصات ردت ذلك إلى عوامل ذاتية/ بنيوية، وأخرى إلى عوامل موضوعية. يقارب نايف حواتمة الموضوع بأن حركة المقاومة تعيش أزمة تكوينية حادة، ناتجة في الأصل عن طبيعة التركيب الطبقي والأيديولوجي البرجوازي الصغير لإطاراتها الأساسية، وبقيادة هذه الشريحة لفصائل حركة المقاومة نقل أزمتها الطبقية، والأيديولوجية لتفرضها على كافة ممارسات هذه الفصائل فكرياً، وسياسياً، وتنظيمياً[58]. وفي تشخيص آخر لحواتمة، يرى أن أزمة القيادة أدت إلى مأزق تاريخي لحركة المقاومة، حيث يقول وضعت قيادات حركة المقاومة البرجوازية الصغيرة والكبيرة، حركة المقاومة في مأزق تاريخي صارم، حولها إلى ورقة تكتيكية ضاغطة، تنتظر مصيرها كجزء لا يتجزأ من التسوية[59].

تلتقي تشخيصات أخرى مع تشخيص الجبهة الديمقراطية وأمينها العام حواتمة. فيرى باحثون آخرون أن القيادة الفلسطينية منذ انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وهي تعاني من أزمة بنيوية، تكمن في طبيعة القيادة الطبقية التي تقف على رأس الثورة (قيادة برجوازية وطنية)، في حين أن القوى الديمقراطية الثورية المتحولة يسارياً، لم تتمكن من انتزاع قيادة الثورة من اليمين الوطني[60]. ويعود توصيف الجبهة الديمقراطية لتأكيد على مسببات الأزمة؛ أن التركيب الأيديولوجي والسياسي للقيادات الحركة الوطنية على امتداد القرن العشرين، تمظهر كأزمة ذاتية أو مغالطة تاريخية/ سياسية[61]. أثرت كذلك البرجوازية العربية على القيادة الفلسطينية بحكم تفاعل قيادات الثورة الفلسطينية المعاصرة ذات الأصول البرجوازية الصغيرة مع الساحة العربية، أدى ذلك التفاعل إلى تشكيل بيروقراطية فلسطينية تقترب طبقياً من الطبقات السائدة في الأنظمة العربية. وشكل هذا الاقتراب خطراً على مسار الثورة الفلسطينية المعاصرة. كما شهدت خارطة القيادة الفلسطينية تحولات من البرجوازية الصغيرة إلى مواقع الاشتراكية العلمية، ومارست عملية تحويل تنظيماتها إلى فصائل تتبنى الماركسية اللينينية[62].

يقترب هذا التشخيص الأخير مع مقاربة محايثة حول الموضوع لحسن خضر، حيث يرجع تلك الأزمة إلى غياب الكيان القومي للفلسطينيين، وما طرأ من تقلبات وتحولات عنيفة في الحقل السياسي الفلسطيني، وخضوع فلسطين لأكثر من حكم أجنبي، والتشتت في أماكن مختلفة. أضفت جملة هذه الأمور خصوصية نادرة المثال في نشوء وتكون النخبة السياسية الفلسطينية، تمثلت في ضرورة الحصول على اعتراف وحماية من الجانب العربي أو بعض الأطرافه الفاعلة، حيث منحت هذه الخصوصية النظام العربي أو بعض أطرافه درجة واضحة من حق التدخل والنفوذ في عملية نشوء النخب وتشكيلها[63]. وكان للحقل السياسي العربي بمعناه العام أثره على النخبة الفلسطينية المتواجدة في كنفه، في ظل غياب الكيان السياسي الفلسطيني وتعرضه للتشوهات بنيوية. كان نتيجة ذلك الاختلال المذكور سابقاً، تأزيم خطاب النخبة الفلسطينية وأيديولوجيتها.

---

[58] نايف حواتمة. "تقديم." الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (المكتب السياسي). **حركة المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن (دراسة نقدية)**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1969: 7.

[59] الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (المكتب السياسي). **حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية (تحليل وتوقعات)**. تقديم نايف حواتمة. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1969: 96.

[60] **بصدد أزمة حركة فتح والساحة الفلسطينية**. د.م: دار الراية، 1983: 4.

[61] نايف حواتمة. المصدر السابق: 12.

[62] **بصدد أزمة حركة فتح والساحة الفلسطينية**. مصدر سابق: 47-48.

[63] حسن خضر. مصدر سابق: 38-39.

بين هذا الجدل وذاك، يرى ناجي علوش أن القيادات/ النخب ليست المشكلة الأساسية في المأزق الراهن (آنذاك 1972)، بل أن أزمة القيادات بعض هذه المشكلة المتداخلة والمتكاملة والتي تشمل جملة القضايا الأيديولوجية، ومعرفة الوضع الملموس للثورة، وتحديد نظرية النضال وأساليبه، وتجسيد الوعي بالممارسة، وقضية البنية القائمة لحركة المقاومة، والحركة الوطنية العربية. كل هذه القضايا تتفاعل لتخلق أزمة/ مأزق الثورة الفلسطينية[64]. وهنا يخرج علوش من قفص التوصيفات الطبقية والكلاسيكيات الماركسية، التي استند إليها حواتمة وآخرون في تفسير أزمة النخبة السياسية الفلسطينية ليؤكد أن المأزق الثوري الفلسطيني مأزق بنيوي يعتري مجموع الأنساق المتراكبة والمتداخل في تشكيل الحركة الوطنية الفلسطينية. فالأنساق المأزومة هي التي وسمت النخبة السياسية الفلسطينية بتلك الأزمة، وليس العكس كما يرى حواتمة سابقاً. والدليل على ذلك أن التيار اليساري والقومي وفصائلهما في الثورة الفلسطينية عانت نفس الأزمة وربما أزمة أكثر تعقيداً من أزمة البرجوازية الوطنية، حيث أن تركيبة قيادة تلك التيارات لم تكنْ برجوازية صغيرة، واعتراها أزمات كثيرة إلى أن ووهنت وتكلست. هذا التوضيح يساق ليس لتبرئة النخبة السياسية الفلسطينية من الأزمة، إنما لتأكيد أن هناك تفاعل لعوامل ذاتية بنيوية وأخرى موضوعية ساهمت في تأزيم النخبة السياسية الفلسطينية من حيث القرارات، والخطاب، والمواقف، والتوجهات، وسلوكها السياسي والفكري.

يضم جميل هلال صوته إلى صوت علوش، في تقديم تشخيص علمي غير أيديولوجي لأزمة النخبة السياسية الفلسطينية. يحتكم تحديد مكونات المأزق الراهن للنخبة السياسية الفلسطينية إلى السياق التاريخي الذي نشأت فيه، وخصوصاً بعد قيام م.ت.ف كمؤسسات وأجهزة، ونشاط تنظيمي وسياسي وإعلامي وعسكري علني خارج فلسطين التاريخية. وكان لهذا التشكل المؤسساتي القيادي خارج الإقليم الوطني، وما ولده من قيود وضغوط وعراقيل –إلى حد بعيد– من حيثيات طرح هدف إقامة دولة فلسطين على أرض فلسطين، إلى أن وصل إلى خمس مساحة فلسطين التاريخية. لقد ساهم الاتحاد السوفيتي الحليف الأهم للمنظمة، بتشجيع المنظمة لتبني برنامج الدولة الفلسطينية على حدود 1967، كما أسهم تغيير ميزان القوى في المنطقة أسهاماً مؤثراً في تغيير النخبة السياسية التي تقود الحركة الوطنية الفلسطينية اثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وخروج م.ت.ف من لبنان صيف 1982، وما نتج عن حرب الخليج سنة 1990 من تهجير للفلسطينيين من الكويت، وتجفيف مصادر تمويل المنظمة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى تأثير نموذج الثورة الإيرانية في إنهاء حكم الشاه الموالي للغرب سنة 1979، الأمر الذي غذى الحركات الإسلامية في المنطقة وروج صعود نجمها السياسي، وفشل الدولة القومية البيروقراطية في مصر والعراق وسوريا والجزائر في حل مشكلات مجتمعاتها، وقصور قوى اليسار العربي عن توليد حركة جماهيرية مؤثرة سياسياً، وفكرياً، واجتماعياً، هذه العوامل الموضوعية التي تمت الإشارة إليها لا تقلل من مفاعيل سياسات اتخذتها القيادة الفلسطينية في مراحل معينة عن دراية، أو من دونها، أدت نمواً سريعاً لمظاهر البقرطة، والعسكرة، والمركزية الشديدة في مؤسسات المنظمة، ومؤسسات فصائلها، عكست أسلوباً قيادياً غير ناجح لدى قيادة النخبة السياسية، وهو أسلوب أعاق قدراتها على متابعة التطورات الجارية محلياً وإقليمياً ودولياً[65].

وسمت النخبة الفلسطينية بعدد من السمات، ودشن جميل هلال عدداً من الملاحظات التي شكلت تلك السمات. الملاحظة الأولى: تتعلق بحالة الانقسام منذ بداية عقد التسعينات، بين نخبة (حاكمة) ونخبة (معارضة) نشأ الجزء الأكبر منها تيار الإسلام السياسي خارج منظمة التحرير الفلسطينية، وخارج مؤسسات السلطة الفلسطينية (مؤسسة الرئاسة، والمجلس التشريعي)، وبقي الجزء الأخر

---

[64] ناجي علوش. **نحو ثورة فلسطينية جديدة**. بيروت: دار الطليعة، 1972: 401.

[65] جميل هلال. **إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013: 99-100.

يتألف من اليسار والاتجاه الليبرالي داخل مؤسسات المنظمة، وبات حضوره شكلياً بالمشاركة في اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي من دون المشاركة في المواقع المقررة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وأن تولوا مسؤوليات تنفيذية. وبعد انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006، أصبحت النخبة (المعارضة) نخبة حاكمة (حماس)، وأصبحت النخبة الحاكمة نخبة معارضة (فتح) لم يدمْ هذا الوضع طويلاً؛ فأضحت النخبتين حاكمتين بعد الانقسام السياسي في صيف 2007[66].

يصعب الحديث عن نخبة حاكمة وأخرى معارضة خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، فموقعها يتحدد بالعلاقة مع الحركتين وبموقعها في قيادة التنظيمات السياسية، ومدى تأثيرها في القرار السياسي الوطني. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1948 فالتنظيمات الفلسطينية جميعها تلتزم معارضة سياسة المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، سواء التنظيمات التي تشارك في انتخابات الكنيست أو التي تعارضها. أما بخصوص الملاحظة الثانية التي يسم بها هلال النخبة الفلسطينية، تتمثل في الحراك داخل النخب في الحقل السياسي الوطني، وهو حراك قد يتولد من صراع بين النخب، أو ربما يأتي نتيجة انتخابات عامة، أو وفاة أحد القادة أو أكثرهم. أما بخصوص النخبة الفلسطينية فتمت التحولات في ثلاث اتجاهات: الأول، انتعاش وبروز النخبة البرجوازية الفلسطينية؛ والتحول الثاني، تمثل في صعود جزء من التكنوقراط وانخراطهم في النخبة القائمة؛ أما التحول الثالث والأخير، فتمثل في الصراع الذي يخوضه القائمون على منظمات المجتمع المدني في أخذ مكانة ما في دائرة النخبة والقيادة[67].

خصصَّ هلال الملاحظة الثالثة، لتناول المخاطر التي تتعرض لها النخبة السياسية الفلسطينية من جانب الدولة الاستعمارية الاستيطانية، فمن أفراد النخبة من يبقون عرضة للاستشهاد و/ أو الاعتقال من طرف إسرائيل، مثل: استشهاد أحمد ياسين، وعبد العزيز الرنتيسي، وأبو علي مصطفى، وياسر عرفات. أما النخبة التي تتعرض للاعتقال فمنهم على سبيل المثال لا الحصر: مروان البرغوثي، وأحمد سعدات. أما الملاحظة الرابعة، فتتمثل في كون النخبة السياسية بما في ذلك داخل التنظيم السياسي الواحد لا تشكل كتلة متجانسة، أنما ينشأ بينها تباينات، وأحياناً تناقضات في الآراء والمواقف نتيجة التباين في التكوين الفكري والثقافي، والاختلاف في التجربة الشخصية، والنوع الاجتماعي، والمنبت الطبقي. يأتي في هذا السياق التوترات التي برزت في إثر قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994، بين النخبة السياسية الوافدة مع م.ت.ف، والنخبة المقيمة بالضفة وقطاع غزة (بحكم التباين في التجربة والخلل في مواقع توزيع السلطة بيتهما)، تراجعت هذه التوترات خلال الانتفاضة الثانية، إلا أن النزعة المحلية (نظرة سكان الضفة إلى سكان غزة) لم تتراجع كثيراً وطفت إلى السطح خلال الأعوام الأخيرة[68].

قدم سعيد عياد مقاربة أخرى في تقسيم النخبة الفلسطينية تتشابه مع مقاربات هلال. تنقسم النخب السياسية الفلسطينية إلى نوعين: نخب مُقَرِرةَ، ونخب مُوَجِهة. يفتقر النظام السياسي الفلسطيني للنخب الموجهة (الخبراء المتخصصون الذين يعزلون مذاهبهم، وأيديولوجيتهم لصالح العمل الوطني)، مقابل النخب المقررة التي تجير كل الإمكانيات المذهبية، والطائفية السياسية المفصلية لدعم موقفها، ويكون شغلهم من أجل خدمة مصلحتهم الحزبية، وأحيانا الذاتية الفردية. لم تقتصرْ أزمة النخب على إقصاء النخب الموجهة، بل أن النخب المقررة تنتمي إلى مرحلة الثورة (1965-1994) فهي تمارس الإدارة السياسية والتنظيمية منذ أكثر من خمسين عاماً،

---

[66] المصدر السابق: 2.

[67] المصدر السابق: 2-3.

[68] المصدر السابق: 4-5.

فلم يجرِ انتقال للقيادة أو الإدارة إلى نخب جديدة شابه، ومازالت النخب المقررة (المؤَسِسة) تحتكر الحكم، والسلطة، والقرار، والمعرفة، والسيطرة على المفاصل السياسية والحساسة في النظام السياسي الفلسطيني[69].

تلتقي هذه السمات والتقسيمات للنخبة السياسية الفلسطينية، مع نقد محسن صالح للقيادة الفلسطينية التي من وجهة نظره، لم ترقَ إلى مستوى تطلعات الشعب الفلسطيني، ووقعت بدرجات متفاوتة في مسالك الإدارة الدكتاتورية الفردية، والحسابات الشخصية، وإضعاف العمل المؤسسي، وعدم احترام السلطات التشريعية، واعتمادها السلوك ألزبائني الأبوي، والمكايدة الحزبية الرخيصة، والانتهازية السياسية، والفساد المالي، وعدم القدرة على توظيف الطاقات الهائلة والأدمغة المدخرة في الشعب الفلسطيني، إضافة إلى فشل النخبة السياسية في إدارة الاختلاف السياسي[70].

قدم محمد فرحات تشخيصاً بارعاً لأزمة النخبة السياسية الفلسطينية، عملت النخبة الفلسطينية المسيطرة التي قادة حركة المقاومة، بعملية مركبة للسيطرة على توجهات الجماعة الفلسطينية وضبطها، بناءً على رؤية القيادة للواقع والحلول، وليس على أساس إعادة إنتاج الوعي الجماعي وعقلنته، هذه الأمور أدت إلى فك ارتباط تدريجي بين البنية السياسية وأصولها الثقافية والعقائدية وانبتاتها عن المهمة التاريخية الكبرى المطلوبة المتمثلة في التحرير والعودة. ويضيف فرحات أن النخبة الفلسطينية أبدت أشكال وعي فقيرة سياسياً، وأبدت طاقات كبيرة في الهيمنة والبقاء والمجابهة[71]. تعددت التشخيصات والدراسات التي وصفت أزمة النخبة السياسية الفلسطينية، والسؤال الكبير الذي يمكن البحث فيه، هو كيف تفتك النخبة السياسية الفلسطينية المأزومة بالمشروع الوطني الفلسطيني (السياسات والخطاب والفكر)؟

2.2 أزمة البرامج الوطنية الفلسطينية وسياساتها.

من الصعب استجلاب خارطة مكتملة تشمل جميع البرامج الفلسطينية وسياساتها في مثل هذا الدراسة. يعود ذلك؛ إلى تعدد المرجعيات والمصادر والمراكز التي تطرح تلك السياسات والبرامج، فالساحة الفلسطينية فيها أكثر من 15 عشرة فصيلاً، وسلطة فلسطينية لها مؤسسات وبرامجها وسياساتها، ومنظمة التحرير ولها أيضا ذلك، إضافة إلى مؤسسات أخرى أهلية، ومدنية، وشبه رسمية، وغير رسمية، مشتبكة ومشتركة في حقل الفعل–الوطني– الفلسطيني، ورافده له بالبرامج والسياسات. لذلك سيقتصر العرض هنا على مسحة رئيسية ترتكز على أهم البرامج والسياسات وما اعتراها من أزمات التي أثرت ولا زالت في المشروع الوطني الفلسطيني.

كانت الجبهة الديمقراطية سباقة في توصيف الحالة الفلسطينية بعد حرب حزيران 1967، حيث ترى الجبهة، أن حركة المقاومة الفلسطينية قد فشلت في وضع شعار الوحدة الوطنية الفلسطينية في موضعه الصحيح. وغرقت في سلسلة من الممارسات المناقضة لمصلحة حركة المقاومة التي لم تكتسبْ محتوىً وطنياً جذرياً معادياً لأعداء الشعب الفلسطيني وحركة التحرر الوطني الفلسطينية. وفي ظل تلك السياسات الخاطئة والشعارات "الديمغاوجية" لحركة المقاومة، بقيت الجماهير الفلسطينية والعربية فاقدة الأسلحة الأيديولوجية

---

[69] سعيد عياد. **صراع العقل السياسي الفلسطيني: الصدمة والمحنة.. انكسار النظام.. البحث عن الحكم دراسة تحليلية نقدية**. د.م: مركز حيفا للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، 2012: 237–239.

[70] محسن محمد صالح (محرر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013: 14.

[71] محمد نعيم فرحات. **دراسة في بنية الوعي والثقافة: إنتاج الانكسارات أو المقاومات المحبطة!**. رام الله: دائرة النشر– وزارة الثقافة الفلسطينية، 2014: 86–87.

والسياسية والمادية لحماية المقاومة وتطورها في مواجهة احتمالات التسوية السياسية، لم تجدْ حركة المقاومة إلا التعاطف الجماهيري المسطح والبسيط الفعالية والثقل[72].

كما فسر نايف حواتمه العديد من المغالطات السياسية في سياسات الحركة الوطنية الفلسطينية في عوامل موضوعية أهمها: طبيعة الأوضاع والأنظمة العربية المحيطة بفلسطين وموقفها من فلسطين، وعمليات الفشل المتلاحقة التي أصابت حركة التحرر الوطني الفلسطينية، والتغييب المتعمد من طرف الأنظمة العربية لشعب فلسطين عن أخذ زمام المبادرة في قضية فلسطين منذ عام 1948 حتى هزيمة 1967[73]. وأرجعت الجبهة أزمة السياسات الفلسطينية في تحليل أخر؛ إلى فشل الإطارات البرجوازية الصغيرة التي تقود معظم فصائل حركة المقاومة، وبحكم مواقفها الأيديولوجية والسياسية المتذبذبة والمترددة، وبحكم بعدها عن الرؤيا السياسية الجذرية للواقع والأحداث، وبحكم سيادة أيديولوجية اليمين "الرجعي" في قطاع هام منها فشل انتشال حركة المقاومة وأيديولوجيتها من بحر الممارسات الخاطئة التي قادت فيها البرجوازية حركة المقاومة[74]. ويرى نايف حواتمة أنه من الطبيعي بروز تعارض في صفوف الثورة الفلسطينية لكون هناك برنامجان: برنامج ديمقراطي وطني ثوري؛ والآخر برنامج برجوازي وطني[75]، تفسير حواتمة هذا، يندرج ضمن الأسباب الذاتية للأزمة السياسات والبرنامج، مقابل ما طرحته الجبهة أنفاً من عوامل موضوعية؛ لكن السؤال المركزي هنا؛ هل أزمة السياسات والبرامج ناجمة عن وجود تيارين متنافسين؟ أم أن التعدد سمة للتنافس وتطوير السياسات والبرامج وتهذيبها وتصليب عودها لنيل الأهداف الوطنية الكبرى؟ أم أن هناك مسببات أخرى لهذه الأزمة؟.

اقتصرت البرامج الفلسطينية على العمل العسكري والسياسي، حتى تضخم وفقد بوصلة عمله بفعل تلك السياسات المتخبطة، وأوضح ذلك عبد الإله بلقزيز. تضخم الهاجس السياسي في فكر فصائل م.ت.ف وسلوكها، مقابل الفقر المدقع في الوعي بمكانة وقيمة المسألة الاجتماعية في المشروع الوطني الفلسطيني[76]. وراوحت الممارسة السياسية في تجربة فصائل م.ت.ف بين القتال، والتحشيد السياسي في مؤسسات الثورة. ونجحت الثورة في بناء جيش، ومؤسسات عسكرية، ومؤسسات دبلوماسية وإعلامية، لكن لم تنجحْ الثورة بالمقاييس الكمية والنوعية في بناء مؤسسات مدنية للمجتمع الفلسطيني، حيث ظلت البنية التعليمية والصحية والخدماتية تشغل تحت خط البؤس، مقابل بنية أمنية تضخمت بالمهام وإعداد العاملين فيها وامتصت أموال كثيرة[77].

يؤكد الحزب الشيوعي الفلسطيني (حزب الشعب حالياً) ما ذكره بلقزيز. شجعت القيادة اليمينية للثورة الفلسطينية المتحالفة مع "الرجعية العربية (رجعية النفط)،" على تضخم الأجهزة البيروقراطية في الساحة الفلسطينية، من خلال المساعدات المالية الضخمة، بقصد نشر الفساد في صفوف الثورة الفلسطينية وافقادها مضمونها الثوري، أدى ذلك إلى تضخم الأجهزة البيروقراطية، واستشرى الفساد، والترهل على حساب القوات المقاتلة، والعناية بتطورها، وزيادة كفاءتها القتالية، كما ازدادت عزلة الأجهزة البيروقراطية عن جماهير الشعب الفلسطيني وعن مجرى النضال الوطني بوجه عام. هذه السياسات المالية أدت إلى تعزيز علاقات القيادة "اليمينية" مع

---

[72] الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (المكتب السياسي). مرجع سابق: 76-79.

[73] نايف حواتمه. مصدر سابق: 12.

[74] الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (المكتب السياسي). مرجع سابق: 96.

[75] نايف حواتمه. مصدر سابق: 4.

[76] للمزيد حول ترفع حركة فتح عن التعامل مع المضمون الاجتماعي للثورة، وجدل الفصائل حول المسألة الاجتماعية. أنظر؛ صادق جلال العظم. **دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية**. بيروت: دار العودة، 1973: 236.

[77] عبد الإله بلقزيز. **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي– الإسرائيلي**. الدار البيضاء، بيروت: إفريقيا الشرق، 2000: 97-98.

الدول العربية الرجعية، وإضعاف علاقاتها مع الدول الوطنية العربية مثل (سوريا وليبيا)، اللتين تتبنيان موقف المواجهة إزاء الامبريالية والصهيونية، كما اتجهت القيادة "اليمينية" إلى مغازلة الامبريالية الأمريكية ومد خطوط معها، والاستعداد لمهادنتها والدخول في مساومة معها[78]. وجاءت سياسات السلطة الفلسطينية (1994-2013) صنو سياسات المنظمة والفصائل في مرحلة ما قبل أوسلو، وقد زادت مشاريع وبرامج الخصخصة في "قطاع" الثورة الفلسطينية بعد أوسلو، ويوصف جورج جقمان حالة ما بعد أوسلو وما نجم عنها من سياسات بقوله: "البنية النفسية لمرحلة ما بعد أوسلو، مرحلة المشاريع الفردية والشخصية، مرحلة الانتفاع الذاتي في غياب المشروع الجماعي.[79]"

عمل الانتقال السياسي غير المحسوب إلى فكرة المرحلية في العمل الوطني الفلسطيني، على تخفيض سقف المشروع الوطني الفلسطيني، حيث تم الانتقال من فكرة التحرر إلى فكرة الاستقلال (الجزئي)، ومن فكرة الوطن إلى فكرة الدولة، والاستقلال لم يتحققْ، والدولة لم تقمْ وما زال الشعب يراوح في حكم ذاتي طويل الأمد. كان للانتقال من خيار الثورة إلى الحل السياسي المرحلي للمسالة الفلسطينية دور في تحول سياسات الثورة الفلسطينية واستراتيجياتها في أسلوب الثورة، حيث كان في مرحلة أولى التشديد قوياً على أن طريق التحرير يمر بالكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لنيل الحقوق الوطنية، وفي مرحلة ثانية بدأ الحديث عن استعمال الوسائل كافة لتحرير الوطن وعلى رأسها الكفاح المسلح. أما في مرحلة ثالثة فارتفع التعيين والتحديد وارتفعت عبارات الأولوية لتبقى الصيغة استعمال الوسائل كافة (السياسية والقتالية). وفي مرحلة رابعة راهنة نشهد تشديد حصري على الوسائل السياسية والمفاوضات كسبيل وحيد لنيل الحقوق[80].

نبتت فكرة المرحلية في يسار الحركة الوطنية الفلسطينية (الجبهة الديمقراطية) عام 1973، وتم اعتمادها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عام 1974، وبعد عشرين عام (1994) تحققت فكرة المرحلية بإقامة سلطة حكم ذاتي محدود الصلاحيات، وليست سلطة "مقاتلة" مثلما ورد في برنامج النقاط العشر، وخرجت السلطة إلى النور بصفقة أدنى من أن تسمى سياسية، وليس بالتحرير مثلما ورد في برنامج النقاط العشرة. ومن أهم التوصيفات التي بحق تظهر هزلية فكرة المرحلية وخطرها، ما دونه إلياس شوفاني بقوله: إن استيلاد برنامج (الاستقلال) حياً من أحشاء برنامج (التحرير) المطلوب اغتياله، استلزم عملية قيصرية معقدة، عملية استبدال برنامج (الاستقلال) ببرنامج (التحرير)، اتخذ أيضاً مساراً تآمرياً ملتوياً، يتغطى ويتدثر بالمرحلية تمويهاً على/ عن الحقيقة. وتطلب ذلك، صياغة ثقافة سياسية مظللة تصور الواقع بناءاً على الرغبات، فيتم تشويه طبيعة التناقضات، وتطور لها الحلول السرابية والتسويات الوهمية. طرح برنامج (الاستقلال) بديلاً (للتحرير) وليس تتويجاً له في الصراع العربي الصهيوني، فانه يصور الصراع على غير حقيقته وجوهره، وينطوي على الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني[81].

---

[78] **أزمة الثورة الفلسطينية: أسبابها وطرق معالجتها**. د.م: منشورات الحزب الشيوعي الفلسطيني (القيادة المؤقتة)، 1984: 4-5. للمزيد حول الموضوع أنظر أيضاً. نزيه أبو نضال. **مذكرات نزيه أبو نضال: من أوراق ثورة مغدورة**. حاوره زياد منى. دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، 2011.

[79] جورج جقمان. "خطر الماضي على المستقبل: نقد نموذج منظمة التحرير الفلسطينية." مي الجيوسي (محرر). **التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث. وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله 7-8 تشرين الثاني 1997**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998: 31.

[80] عبد الإله بلقزيز. **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006: 49-51.

[81] إلياس شوفاني. مصدر سابق: 40-41.

ساهمت عدد من الأحداث في تحول الحركة الوطنية الفلسطينية من برنامج التحرير إلى برنامج الدولة. ومن أبرز هذه الأحداث: خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن، وحرب تشرين الأول أكتوبر 1973 وتصورات الحرب بانسحاب إسرائيل من الضفة وقطاع غزة، واتفاقية كامب ديفيد 1979 التي دفعت في تخفيض سقف تطلعات م.ت.ف، وانخراط المنظمة في الحرب الأهلية اللبنانية، وحرب لفترة مع النظام السوري، ثم الخروج من بيروت عام 1982، وموقف الاتحاد السوفيتي حليف م.ت.ف الدولي الأهم الذي دعم مشروع دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، إضافة إلى الانتفاضة الأولى التي جاءت في لحظة وهن المنظمة بعد خروجها من لبنان، وتشتت كوادرها ومقاتليها، وبدء الانقسامات السياسية داخلها[82]. عملت خارطة الأحداث السابقة على توجه م.ت.ف إلى تحويل الفكرة المرحلية، إلى فكرة إستراتيجية، فشرعت المنظمة بعد الخروج من بيروت في عزف الحان التسوية، والتنازل، والحل السياسي، وأسهمت العوامل السابقة في تعزيز التوجه الامبريالي الإسرائيلي- الأمريكي، باغتنام فرصت وهن المنظمة، وفشل إسرائيل في إخماد نار الانتفاضة المتأججة منذ عام 1987، فكانت اتفاقية أوسلو "المولد غير الشرعي" الذي وسم تلك المرحلة والفكرة والتاريخ، ولم تتوقفْ الأمور عند هذا الحد، إنما قوضت الاتفاقية المرجعية الوطنية الفلسطينية، وذروة سنام المشروع الوطني الفلسطيني.

لقد فقدت الحركة الوطنية الفلسطينية —بعد أوسلو- المرجعيات الوطنية، فلا إجماع على الميثاق الوطني بعد التغيرات التي أدخلت عليه في العام 1996، ولم تعدْ السياسات المعتمدة تنسجم مع نصوص الميثاق وروحه، فالميثاق الوطني لم يعدْ كمرجع لحل الخلافات بين القوى السياسية الفلسطينية، ولا هو المحدد للسياسات والاستراتيجيات الوطنية، والقانون الأساسي المعتمد من قبل المجلس التشريعي، لم يعدْ معتمد في تنظيم علاقة (فتح) و(حماس) بمؤسسات السلطة الفلسطينية. وبات إعلان الاستقلال في العام 1988 أقرب إلى وثيقة أرشيفية بدل كونها مرجعاً في عملية بناء مؤسسات الدولة[83]. لم تكنْ أزمة السياسات والبرامج طارئة أو طفرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ويروي منير شفيق أن هناك مزاجية واستقلالية في تلك البرامج في مرحلة ما قبل أوسلو، وحسب رواية شفيق رغم وجود ميثاق وطني جامع، وتوصيات صادرة عن المجلس الوطني أو برنامج وقرارات، كان هناك دائماً سياسات مستقلة وممارسات يطبقها كل فصيل، وأحياناً كل قائد فصيل، تختلف بهذا القدر أو ذاك مع الميثاق أو التوصيات والقرارات والبرامج الجامعة[84]. وفي نقد تلك الظرفية والمرحلية المقيتة التي بترت المشروع الوطني الفلسطيني والأهداف الوطنية الكبرى، يؤكد عبد الإله بلقزيز على أن الثوابت الفلسطينية ليست مجرد مواقف سياسية، تمليها ظروف ما، ترتفع إليها الحاجة بارتفاع تلك الظروف، بل هي مقام المبادئ العقدية التي تحافظ على هوية القضية[85].

لقد كان لخارطة التموج والتأرجح السابقة وإفرازاتها أثر سلبي على المشروع الوطني الفلسطيني أدى إلى مأزق فعلي يمكن إجماله بما أشار إليه جميل هلال في كتابه **إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية**. استندت حالة الانكشاف الفلسطيني الداخلي مع صعود تيار الإسلام السياسي، واختفاء المؤسسات الوطنية الجامعة، الأمر الذي جعل الصراع بشأن السيطرة على الحقل الوطني، يدور بين حركتين سياسيتين متعارضتين في التوجه والبرنامج والمرجعيات والخطاب السياسي. لقد اختفت المؤسسة الوطنية القادرة على بت

---

[82] جميل هلال. "(الداخل) و(الخارج) في تحولات بنية الحركة الوطنية الفلسطينية." جميل هلال (محرر). **فلسطين ودروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012: 16.

[83] المصدر السابق: 24-25.

[84] منير شفيق. **من اتفاق أوسلو إلى الدولة ثنائية القومية (ردود على إدوارد سعيد وعزمي بشارة وآخرين)**.عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999: 96.

[85] عبد الإله بلقزيز. **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي- الإسرائيلي**. مرجع سابق: 86.

الخلافات والتدخل لحلها وابتكار حلول "وسط" تمنع من تفجر الحقل السياسي، الأمر الذي حدث سنة 2007 بين حركتي (فتح) و(حماس). وكان طبيعياً أن يقود الاستقطاب الداخلي الحاد الجاري في الحقل السياسي في ظل غياب المؤسسات الوطنية ذات الصلاحية بحل التناقض بين القوى السياسية. أدى هذا الغياب والتراجع في دور المؤسسات الوطنية إلى التحالف مع محاور خارجية، حيث تحالفت حماس مع المعسكر الذي عرف قبل تفجر الانتفاضات العربية بمعسكر "الممانعة والمقاومة؛" المتشكل من إيران، وسوريا، وحزب الله، وقطر، وتحالفت فتح مع المعسكر الذي عرف بمعسكر "الاعتدال؛" المكون من مصر، والسعودية، والأردن، وقوى أخرى، وتحت الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، فرض تغيير مواد من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية لا تنسجم مع اتفاق أوسلو، وتحت ضغط إسرائيل والموليين، أجبرت السلطة الفلسطينية على إدخال تعديلات على الرواية التاريخية الفلسطينية والجغرافيا الفلسطينية[86].

يؤول إسماعيل الأشقر الانقسام الفلسطيني إلى جذور وأسباب عدة أهمها: وجود برنامجين مختلفين على الساحة الفلسطينية. الأول، برنامج التسوية السياسية والمفاوضات الذي تتبناه حركة فتح وفصائل منظمة التحرير؛ والثاني، برنامج المقاومة الذي تتبناه حركة حماس وفصائل المقاومة. وتعود بداية ظهور الشرخ وانعكاساته الأساسية على الساحة الفلسطينية إلى مؤتمر مدريد عام 1991، فكان لكل برنامج مؤيدون ومعارضون، وتعزز الانقسام باتفاق أوسلو، وتقرير ميتشيل، ووثيقة تنيت، وغيرها، وبلغت ذروة الانقسام صيف عام 2007[87]. وفي موضع قريب يشخص عبد الإله بلقزيز تاريخ الصراع في الثورة الفلسطينية المعاصرة، بارتكازه على سياسة احتكار القرار والانفراد بتقرير مصير القضية الفلسطينية، والابتعاد عن قاعدة الإجماع والثوابت، ولم يتمْ تصحيح مؤسسات العمل الوطني بطريقة ديمقراطية، وتم إقصاء قوى وطنية لها حضورها في الحقل الوطني. جملة هذه الأمور وغيرها أحدثت مساراً سياسياً وإدارياً ومادياً ذا أثر سلبي على م.ت.ف[88]. ويضيف محسن صالح رؤية داعمة لما سبق بقوله: "برز الخلاف في المشروع الوطني الفلسطيني، حول الأولويات والمسارات، أولوية مسار المقاومة المسلحة، أم أولوية التسوية السلمية، أم المقاومة المدنية، أو إذ كانت الأولوية بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وإجراء الانتخابات، أم إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، أم إصلاح الأجهزة الأمنية، أم البرنامج الاقتصادي، أم رفع الحصار وإعادة الإعمار، أم تحقيق الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، أم لقضية اللاجئين وغيرها من الأولويات والمسارات والبرامج[89]".

يرى نديم روحانا بأن نموذج حل الدولتين قد سقط، وبذلك يكون واضحاً باستحالة إقامة دولة فلسطينية نتيجة (العملية السلمية) الحالية. ويقترح روحانا البدء في التفكير في مشروع لا يضع الدولة في المركز بل الإنسان الفلسطيني. ويعني ذلك أن يعود المشروع الفلسطيني إلى الاعتماد على الهوية الوطنية الفلسطينية لأنها المرشد للمشروع الذي يضع في مركز أهدافه الإنسان الفلسطيني وحقه في العيش الحر في وطنه وفي تقرير المصير، ولكي يتوافق المشروع الجديد (المقترح) مع الهوية الوطنية الفلسطينية عليه أن يضع نصب عينيه الحل العادل، أي العودة إلى الوطن الفلسطيني (العيش بكرامة) وبحقوق جماعية تضمن حق تقرير المصير في فلسطين. وعليه يعيد تعريف حق تقرير المصير، بحيث يتمحور حول الإنسان الفلسطيني نفسه، وما يريده الإنسان الفلسطيني هو (العودة والتخلص من

---

[86] جميل هلال. **إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية**. مصدر سابق:20. للمزيد حول الموضوع انظر. عبد الرحيم الشيخ (محرر). **المنهاج الفلسطيني: إشكاليات الهوية والمواطنة**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2008.

[87] إسماعيل عبد اللطيف الأشقر. "المصالحة الفلسطينية.. أفاق وتحديات." **المستجدات الداعمة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية**. البيرة: المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2011: 66.

[88] عبد الإله بلقزيز. **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي– الإسرائيلي**. مصدر سابق: 28.

[89] محسن محمد صالح (محرر). مصدر سابق: 10-11.

الاحتلال والحرية والديمقراطية والمساواة في الوطن)[90]. تقوم الفكرة الجديدة لدى روحانا على استبدال فكرة الدولة بفكرة الوطن، وفكر يتمركز حول الإنسان وحقه في العيش الكريم والحر في وطنه، وهو ما يعني الاعتماد على عناصر الهوية الوطنية الفلسطينية في المشروع المستقبلي.

2.3 أزمة الايدولوجيا الفلسطينية وأفكارها

يصف ناجي علوش حالة الفكر والممارسة في الثورة الفلسطينية بالازدواجية والفصام، والأفكار بأنها حالمة وفضفاضة وقاصرة. تعود الازدواجية في الفكر لأنه حيلة ستر وكونه مجال مباهاة واستقطاب، وهذا ما كان يجعله يتلون حسب المناسبات والحاجات، ولم يكنْ الفكر نتيجة قناعات عميقة ودراسات جادة. فكان الفكر وسيلة من وسائل المزايدة والمهاترة والمناورة[91]، ومن الأمور التي عززت أزمة التفكير السياسي؛ الأطر السياسية السائدة، وجمودها الفكري، وضعف الحراك في داخلها، وضعف التقاليد الديمقراطية، بما في ذلك الحق في الاختلاف، واحترام التعددية والتنوع. وتضطلع طريقة اتخاذ القرارات وغياب الشفافية ومصادرة دور المؤسسات بدور مهم في الأزمة. وتتمثل أزمة الفكر السياسي الفلسطيني بعدم استيعابه لصدمة عملية التسوية والواقع الناجم عنها، وعدم استطاعته تمثل التغيرات في الواقع السياسي فلسطينياً وعربياً وإسرائيلياً ودولياً الأمر الذي يؤدي إلى عدم تفهم المحددات والقيود التي تحيط بالعمل الفلسطيني[92].

يشير أيضاً بلقزيز إلى ذات الموضوع بقوله: "التفاوت الهائل بين مكانة الرصاصة ومكانة الفكرة في أولويات المشروع الوطني لفصائل م.ت.ف. كانت الثورة الفلسطينية ثورة بالمعنى العسكري، ولم تكنْ كذلك بالمعنى الثقافي والفكري. قدست البندقية والعنف الوطني ضد العدو... لكنها احتقرت الفكرة احتقاراً غير مشروع ولا مبرَّر... دون أن تعير أي انتباه إلى حقيقة أن الرصاصة التي لا تسندها فكرة قد تكون طائشة!"[93]. ويمر فيصل حوراني على هذه الترعة ويسجل على حركة فتح استهانة سافرة بالعمل السياسي ومرتكزاته الفكرية لحساب الدعوة إلى الكفاح المسلح، كما سلكت فتح بوعي أو غير وعي سلوكاً يتكئ على الكفاح المسلح من خلال استبدال الموقف الفكري بنزعة وطنية عامة[94]. ويسجال عزمي بشارة بأن الاهتمام المفرط بالايدولوجيا لهو علة سياسية ووطنية، ويكثف بشارة

---

[90] نديم روحانا. "الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية المطروحة كيف نتعامل مع التباين؟." جميل هلال (محرر). **فلسطين دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012: 52-53.

[91] ناجي علوش. مصدر سابق: 58-59. للمزيد حول الفكر الفلسطيني، انظر. فيصل حوراني. **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**. بيروت: مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، 1980.

[92] ماجد كيالي. "نحو خطاب سياسي جديد." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الدمقراطية، 1999: 74. أنظر؛ نايف حواتمة. مصدر سابق: 7.

[93] عبد الإله بلقزيز. **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي- الإسرائيلي**. مرجع سابق: 99.

[94] فيصل حوراني. "فتح من الثورة إلى السلطة." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999: 111-112.

سجاله برؤيته أن الانشغال الحزبي بالطهارة والنقاوة الأيديولوجية، هو دليل على فقر الايدولوجيا وتجوفها وانعدام الثورة لوعيها على الاتصال مع الواقع على شكل برنامج سياسي وعلى شكل نشاط حزبي[95].

قصر المثقفون كثيراً اتجاه القضية، فالمثقف الفلسطيني كان "جباناً" أمام الفصائل الثورية الفلسطينية، وأرهبت البندقية الفلسطينية الفكر والمفكر الفلسطيني، باستثناء قلة استطاعوا أن يجهروا برأيهم ويقولون كلمة الشجاعة[96]. غَرِقَ الخطاب الفلسطيني بالعبارات والجمل التي تقدس السلاح وتدنس الفكر، مثل عبارة "الفكر ينبع من فوهة البندقية؛" أي أن البندقية الفلسطينية –قد– احتكرت الرصاص والأفكار في جعبة الثورة، وأي فكرة فلسطينية يجب أن تعبء في مخزن بندقية الثورة، ومن ثم يتم إطلاقها إلى دهاليز الواقع، هذه المتلازمة "الفكر ينبع من فوهة البندقية،" أنتجت إعاقتين: إعاقة في الفكر السياسي الفلسطيني إضافة إلى إعاقة أخرى في الحركة الفدائية الفلسطينية، وما زال المشروع الوطني الفلسطيني بتمثلاته الفكرية، والسياسية، والفدائية يعاني من هذه المتلازمة "الإعاقة". يلفت الانتباه في هذا المقام وضمن سياق المتلازمة السابقة إلى طغيان "الفاعل ''المفكر'' العسكري" على المفكر النقدي والمثقفين الملتزمين، فالفكر والعمل الفكري تم تفكيكه وتوهين عراه لصالح العمل العسكري، مما أفقر حركة المقاومة الفلسطينية من الفكر الملتزم والتحرري الذي يصوب بوصلة البندقية الفلسطينية عندما تضل وجهتها، ويحرسها من الانتكاس والنكوص. وأكبر مؤشر ملموس على هذا الطغيان العسكري، تعدد الفواعل العسكرية في إطار منظمة التحرير مقابل وجود مركز أبحاث يتيم تم ذره كالرماد[97].

أما بخصوص أزمة القوى الديمقراطية فقد جاءت انعكاساً لعوامل وأمور متعددة، فالأزمة بنيوية تتضمن غياب القدرة على طرح إجابات أيديولوجية معمقة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، والعجز عن تقديم قراءة دقيقة معمقة للمرحلة الجديدة من مؤتمر مدريد، وما تلاها من تطورات، أدى ذلك إلى عدم الوضوح، وتشوش المواقف التكتيكية، وآليات العمل إلى جانب ذلك، تضمنت الأزمة جانب تنظيمي تمثل في البيروقراطية ومركزة القرارات، وضعف المنافسة الداخلية الديمقراطية، ووجود أزمة في العلاقات مع الجماهير، مع العجز في التطور، وغياب القدرة على الاستجابة للوقائع المستجدة، واستبدال ذلك، بالمحافظة على الخطاب القديم والأساليب القديمة في الإدارة والتنظيم، أن العامل الرئيسي للأزمة عامل ذاتي يتمثل بما ذكر أنفاً، لكن للأزمة أسباب موضوعية، بدأً

---

[95] عزمي بشارة. "ورقة أولية حول أزمة العمل الحزبي الفلسطيني." عزمي بشارة (محرر). **الديمقراطية والتعددية: أزمة السياسية الفلسطينية في المرحلة الراهنة. وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ 24/11/ 1995**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996: 25.

[96] شفيق الحوت. المرجع السابق: 11.

[97] للمزيد حول مركز الأبحاث الفلسطيني ومصيره أنظر. سميح شبيب. **الذاكرة الضائعة: قصة المصير المأساوي لمركز الأبحاث الفلسطيني. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية**، 2005. للمزيد حول مكانة الفكر في الحقل الوطني الفلسطيني، انظر: صقر أبو فخر. "إدارة المؤسسات لدى م.ت.ف الحرية الفكرية وحرية البحث العلمي في منظمة التحرير الفلسطينية (مركز الأبحاث والتخطيط مثالاً)." محسن صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 110. وفيصل درّاج. **بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية**. بيروت: دار الآداب، 1996. وللمزيد حول طغيان الفاعل العسكري في الحالة الفلسطينية انظر. عبد الرحيم الشيخ. "متلازمة غاليليو وكسوف فلسطين: تحولات البطولة في التاريخ الثقافي الفلسطيني الجديد (1993–2013)." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 96، 2013.

من كامب ديفيد، وهزيمة الثورة الفلسطينية عام 1982، وسقوط الاتحاد السوفيتي، وضرب العراق، وجفاف الموارد المالية للمنظمة والقوى والفصائل الديمقراطية[98].

اتسعت الخارطة الفكرية التنظيمية الفلسطينية بين اليمين واليسار، وتشعبت وتشظت بحجة الفكر والايدولوجيا والفكر الثوري والفكر التحرري. فجاءت انطلاقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كتطلع نحو ولادة حزب ثوري من طراز جديد، فلسطيني الهوية والانتماء وعروبي الآفاق في آن، يرفع راية الماركسية اللينينية، وينخرط في المقاومة المسلحة طارحاً حلاً ديمقراطياً جذرياً للمسألة الوطنية الفلسطينية ويتبنى هذا الحزب الجديد (الجبهة الديمقراطية) فكر الطبقة العاملة ليكرسها طليعة طبقية جديدة للثورة الوطنية، ولحركة التحرر الوطني العربية[99]. تجاوزت شعارات حركة فتح والجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية– القيادة العامة نص وفكر الميثاق الوطني مثل شعار الدولة الديمقراطية الفلسطينية الذي أحدث صراع فكري وسياسي[100]. أدت هذه التجاوزات للمرجعية الفلسطينية–الميثاق الوطني– المؤسس للمشروع الوطني الفلسطيني بنسخته الثورية التحررية، إلى نضج أفكار ومشاريع أقل من سقف الأهداف الفلسطينية الكبرى المتمثلة بـ(التحرر والعودة)، فأطلقت الجبهة الديمقراطية بالون المرحلية، وسرعان ما تشبثت به م.ت.ف.

انشغل الفلسطينيون لعقود طويلة بالكفاح من أجل الاستقلال وكانت فكرة الوطن لديهم أكثر حضوراً من فكرة الدولة[101]. وثم تسارع الفكر السياسي الفلسطيني بالتنظير للكيان الفلسطيني. وتبنى الفلسطينيون نهج إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية بعد التفكير في هذا الأمر بشكل مكثف عقب هزيمة 1967 مباشرة، ولكنهم لم يجهروا بذلك إلا بعد قناعة تامة بأنهم لم يقدروا على تحقيق هدف التحرير الكامل للتراب الفلسطيني في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة التي فرضتها الحرب[102]. عمل السياسيون الفلسطينيون بخطاباتهم الفكرية والسياسية على توهين عرى المشروع الوطني الفلسطيني الذي استبدل الوطن بالدولة عبر مشروع البرنامج المرحلي.

---

[98] وليد سالم. "تصورات وتساؤلات باتجاه برنامج وطني جديد." عزمي بشارة (محرر). **الديمقراطية والتعددية: أزمة السياسية الفلسطيني في المرحلة الراهنة. وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ 24/11/ 1995**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996: 115–116.

[99] قيس عبد الكريم. "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الجذور والمسيرة." ناهض زقوت (محرر ومراجع). **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، 2–4 حزيران/ يونيو 2000: 239–240. كان لهذا الخلاف الفكري بين نايف حواتمة ومشايعيه، وتيار القوميين العرب في الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش، أثر سلبي على مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية حيث أدى أولاً، إلى تشظي الجبهة الشعبية وغروب فاعليتها الفكرية والسياسية والعسكرية ودورها الأهم على صعيد العمل الوطني الفلسطيني، كونها المعارضة الوازنة والناضجة التي تسند المشروع الوطني الفلسطيني وتقومه. ثانياً، أدى الفرز والانقسام إلى بروز تنظيم سياسي (الجبهة الديمقراطية) يساري بالعنوان يمين بالسلوكيات الوطنية السياسية، أفرز بتفكيره السياسي أكبر مغالطة تاريخية المتمثلة في فكرة "السلطة الفلسطينية." ثالثاً، أدى انقسام الجبهة إلى الجبهتين (شعبية والأخرى ديمقراطية) إلى خلق تنظيم "وظيفي." وسمه نزيه أبو نضال في مذكراته "الجبهة الديمقراطية دورية استطلاع= يسارية لليمين الفلسطيني." رابعاً، عملت الجبهتين في ظل منافستهما في الفترة نهاية عقد الستينات من القرن الماضي إلى سلوك يمكن وصفه بالمراهقة السياسية، أدت هذه المراهقات إلى توريط الثورة الفلسطينية بالوحل الأردني وكارثة أيلول الأسود.

[100] منير شفيق. "الكلمة الرئيسية." محسن محمد صالح (محرر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013: 94.

[101] أسامة أبو نحل (وآخرون). **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012: 164.

[102] المرجع السابق: 172.

تمثل المرحلية أو التمرحل جزء من صميم السياسة والعمل السياسي، لكن مآل فكرة المرحلية في العقل السياسي الفلسطيني وفي تجربة الثورة أدت إلى ابتذال فكرة المرحلية في الفكر السياسي الفلسطيني وفي تعبيراته البرنامجية، وعنت المرحلية غير ما تعنيه في تجارب التحرر الوطني. وبدل أن تكون المرحلية جملة اعتراضية في السياسة باتت هي النص نفسه: نص السياسة. لم يعدْ المرحلي مرحلياً في السياسة الفلسطينية، يفسر هذا بأن فكرة المرحلية إما أنها لم تكنْ ناضجة في الفكر السياسي الفلسطيني، وإما أنها سيقت من قبل البعض لتكون إستراتيجية نهائية للعمل الوطني[103]. وفقر المرحلية في فكر العقل السياسي الفلسطيني أرسى المشروع الوطني الفلسطيني على عتبات اتفاقية أوسلو، وترك جوهر المشروع الوطني الفلسطيني (التحرير والعودة) في بحر الظلمات تلاطمهما الأمواج الإقليمية والدولية حتى خفت نور التحرير الفلسطيني.

حركَ التراجع العربي في النكسة عام 1967 وما تلاها من تراجعات عن الأهداف النهضوية العربية التحررية، نمو أفكار وأجسام تنظيمية جديدة، فبعد النجاح المدهش للثورة الإسلامية في إيران عام 1979، اشتد ساعد تنظيم الجهاد الإسلامي الذي يحمل فكراً إسلامياً تنويرياً، وقدم هذا الحزب مقاربة فكرية ثورية متزنة للمشروع الوطني الفلسطيني، وفي مرحلة تالية برزت حركة حماس التي "لم تنشئ تأصيلاً نظرياً فكرياً يتناسب معها، ويحدث تمايزاً ما بين بنيتها الفكرية، وبنية الإخوان الفكرية، بل على العكس بقيت الأدبيات الإخوانية وتأصيلاتهم النظرية هي مرجع للحركة.[104]" مما حشد الساحة الفلسطينية بتيار الإسلام السياسي كمنافس لفكر م.ت.ف الوطني العلماني.

كان لحقيقة تأسيس وانطلاق حماس (القيادة والتنظيم) في الأرض المحتلة أثره في اصطباغ حماس بسمات مميزة على صعيد بناء الفكر السياسي، منها ندرة التنظير السياسي، وعدم تشعب الخبرة في الفكر والتجربة السياسية، ويعود هذا إلى زخم الانخراط والاستغراق في الانتفاضة الفلسطينية حيث كانت الانتفاضة التي ترافقت مع نشوء حماس البرنامج الأولي والأساسي لـ(حماس)، إضافة إلى عدم وجود جسم سياسي رديف حقيقي للحركة في (الخارج)، ولاسيما في الأعوام الثلاثة الأولى من عمر الحركة لكي يمدها بالتنظيرات السياسية المطلوبة ويبني فكراً وثقافة سياسية موازية للانتشار الحزبي، والانتفاضي، وللامتداد الجماهيري، إضافة إلى حملات الاعتقال المستمرة والمتواصلة التي طالت صفوف حماس الأولى ووصلت إلى الصفين الرابع والخامس في بعض الأحيان[105]. كان لهذا التعدد الفكري والأيديولوجي أثاره السلبية، أكثر من الايجابية في الحالة الفلسطينية؛ بسبب افتقاد أو عدم الاتفاق على (أيديولوجيا التحرر). وقيام كل تيار فكري- سياسي، بالتنظير للفكر سياسي يتناقض مع أفكار باقي الفواعل الفكرية- السياسية حول ماهية (أيديولوجيا التحرر).

"الخطوة الأولى لتحرير الأراضي المحتلة هي أن نقرر فكرياً أنها ستحرَّر[106]." في هذه الجملة/ الحكمة يفتح إدوارد سعيد مساحة للسجال الفكري والتندر التحرري، فدشن سعيد سؤالاً كبيراً بحجم القضية الفلسطينية وتاريخها، وهذا السؤال ما زال يبحث عن إجابات، ويقض مضاجع الأفكار الفلسطينية الجديد أفكار "المرحلية وما بعد أوسلو،" سؤال سعيد ليس سؤالاً فلسفياً إنما هو سؤال الإرادة السياسية والفكرية الفلسطينية، وتماشياً مع فكر سعيد التحرري، هل الفكر السياسي الفلسطيني ما زال يحتفظ بفكر التحرر؟!

---

[103] عبد الإله بلقزيز. **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**. مرجع سابق: 70-71.

[104] خالد علي زواوي. **مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2012: 89.

[105] خالد الحروب. **حماس الفكر والممارسة**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996: 275. وللمزيد حول الفكر السياسي الفلسطيني أنظر. صادق جلال العظم. **دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية**. بيروت: دار العودة، 1973: 236. خالد الحروب. **الإسلاميون في فلسطين: قراءات، مواقف، وقضايا أخرى**. عمان: دار البشير، 1994.

[106] إدوارد سعيد. **نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها**. بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، 2002: 9.

يتساءل محسن محمد صالح عن مكامن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، هل هي أزمة الهوية والايدولوجيا؟ حيث تتنازع التيارات الإسلامية، والقومية، واليسارية، والليبرالية، وترفض التيارات الإسلامية الاعتراف بـ"إسرائيل" أو التنازل عن أي جزء من فلسطين، بينما تربط تيارات أخرى الأمر بالاعتبارات الواقعية وبالمصلحة والتكتيك أو الحل المرحلي[107]. ويرى شفيق الحوت تمظهر الأزمة في فصائل حركة الوطنية الفلسطينية التي عاشت إشكالية بين الايدولوجيا والممارسة السياسية، حيث تبنت فصائل "الكفاح المسلح" وانتهت بالتفاوض السياسي[108]. كانت إحدى المصائب الناجمة عن التفاوض تعرض الفكر السياسي الفلسطيني لزلزال أوهن الفكر التحرري الفلسطيني، ثم القيام بتفكيك الميثاق الوطني الفلسطيني.

انصاعت القيادة الفلسطينية لقرارات التحالف الصهيوني- الأمريكي من أجل تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني فسقطت القلعة من الداخل. كان في الميثاق 33 مادة، أخر ثلاث منها تنظيمية أي بلا مضمون أو مدلول سياسي- وطني لها، أما الثلاثون المتبقية فكلها سياسية- وطنية ومن النوع الذي لا يتفق مع تعهدات عرفات لرابين الواردة في رسالة الاعتراف ومع اتفاقية أوسلو وما تلاها، وما تم تعديله يشمل 27 مادة من أصل ثلاثين أي ما يعادل تسعين بالمائة من مجمل الميثاق، ما يعني إلغاءه برمته[109]. يمثل الميثاق الوطني الفلسطيني "الخلفية الإستراتيجية للثورة والحركة الوطنية، وعقيدتها السياسية التي إليها تستند الممارسة، وبها تسترشد.[110]"

وضع محمد تيسير الخطيب عدد من المعايير اللازمة لصياغة ميثاق وطني جامع متمثلة في: توافق الميثاق مع الحقائق التاريخية الواضحة للقضية الفلسطينية، ولا تنثني نصوصه تحت ضغوط المتغيرات والتحولات اللاحقة، والابتعاد عن مفردات الحلول الجزئية والتكتيكية والعودة بالقضية الفلسطينية لقضية حق كل الفلسطينيين وكل فلسطين، ومراعاة وجود فلسطيني الشتات وفي فلسطين المستعمَرة عام 1948، والتأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وأي استفتاء أو عملية انتخابية لا يمكن أن تتم إلا بمشاركة كل الفلسطينيين في داخل الوطن وخارجه، والمؤسسات داخل فلسطين تنظم شؤون الفلسطينيين، ولا يمكن أن تكون مرجعية لكل الشعب الفلسطيني، إلا بمقدار تمثيلها للجوامع والثوابت الفلسطينية في الداخل والخارج[111]. وهنا يتسلّل سؤال إلى خضم الانفعال الفكري، ما إمكانية وأهمية استرجاع الميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1968؟ الذي مثل جداريه فلسطينية كبرى انضوى في أيقوناتها الأهداف الفلسطينية الكبرى المتمثلة في التحرير والعودة.

2.4 أزمة الشرعية الفلسطينية

---

[107] محسن محمد صالح (محرر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013: 10.

[108] شفيق الحوت. "الكلمة الرئيسية." محسن محمد صالح (محرر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**. مصدر سابق: 11.

[109] شفيق الحوت. "تجربة منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية عامة)." محسن صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 16.

[110] عبد الإله بلقزيز. **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي- الإسرائيلي**. مرجع سابق: 87.

[111] محمد تيسير الخطيب. "قراءة نقدية في الميثاق الوطني: نحو ميثاق وطني جامع." محسن صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 52. للمزيد حول مشروع ميثاق فلسطيني مقترح، أنظر. فيصل حوراني. "إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية." **القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وأفاق تغيير المسار الاستراتيجي**. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات. المؤتمر السنوي الأول، 2012: 192-197.

شكل الميثاق الوطني الفلسطيني المقر سنة 1968 أساس الشرعية الفلسطينية بشكل عام، وداخل الإطار الشعبي الفلسطيني بشكل خاص. وكان عنوان هذه الشرعية اعتماد الميثاق لمبدأي تحرير فلسطين والكفاح المسلح، وضمن هذين المبدأين تكونت الوحدة الوطنية الفلسطينية، واعتبر الميثاق الوطني المرجع عند حدوث خلافات داخلية. أما بالنسبة للقرارات السياسية الحزبية الفصائلية، فهي موضوع يخص أصحابه فقط، وهي غير ملزمة لباقي الفواعل السياسية، ولم يتجرأ أحد على الاقتراب من الميثاق طالباً تعديل مبادئه الأساسية، وعُدَّ الخروج على الميثاق (قرارات سياسية) وليس (مبادئ سياسية)[112]. يرتقي الميثاق الوطني الفلسطيني إلى مطاف المقدس الوطني وهو بمكان العقيدة الوطنية الفلسطينية التي وحدت التيارات والفصائل وكافة الشرائح الفلسطينية، ضمن مقولة وطنية جامعة مرتكزة على الأهداف الوطنية الكبرى، ويدفع بالفلسطينيتين قدماً لتحقيق تلك الأهداف، واعتبر الميثاق الوطني منذ عام إقراره 1968، بمثابة خارطة طريق للمشروع الوطني الفلسطيني بنسخة ما قبل أوسلو.

اكتسبت م.ت.ف شرعيتها من خلال الشرعية القائمة على الثورة/ المقاومة، أي ما يطلق عليه آلان الشرعية التاريخية "شرعية البنادق،" وجرت المفاوضات بين م.ت.ف مع الاحتلال الإسرائيلي بتفويض من تجربتها التاريخية في مقاومة الاحتلال، ولم يكن هناك استفتاء مباشر، حيث كانت تحظى منظمة التحرير بتأيد أغلبية الشعب الفلسطيني لتاريخها الكفاحي، وأصبحت "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"[113]. ويقدم قيس عبد الكريم توضيحاً لماهية الشرعية التاريخية "تعني أن يستمد الشيء أو الفصيل أو الجماعة المعنية شرعية من تاريخه، وبالتالي من دوره السابق في الحياة السياسية أو النضالية، بالتالي فهو مفهوم ماضوي، فالشرعية التي تستند إلى الماضي هي بالضرورة شرعية جافة مفرغة من المغزى أو شكلية خالية من المضمون... الشرعية الخالية من المضمون هي بصيغة أو أخرى لا شرعية أو غير شرعية"[114]. وفي نفس السياق يضيف عبد الكريم بأن الشرعية الثورية هي أن يستمد الفصيل شرعيته من دوره في النضال، من أجل التحرر الوطني، ليس بالضرورة في الجانب المسلح وإنما بكل أشكال النضال من أجل التحرر الوطني[115].

لم تجادلْ القوى الفلسطينية قبل عملية أوسلو في شرعية تمثيل منظمة التحرير للقضية الوطنية، ولا قدحت في مواثيقها. بل كانت تطالب باحترام هذه المواثيق والانصياع لها، ويمتد هذا القول إلى الحركات العاملة خارج منظمة التحرير (التيارات الإسلامية). وفاوضت حماس على العمل من داخل المنظمة؛ بشروط تتعلق بنسب التمثيل، وبالالتقاء على هدف التحرير حسب ميثاق المنظمة، لا كما طورته الممارسة، أو كما فهمته قيادة المنظمة. يعتبر هذا مؤشراً يفيد أن القوى الإسلامية لم تطعنْ بالكلية في شرعية المنظمة، وكانت معارضتها لخط المنظمة وتوجهاتها مثل باقي قوى المعارضة. لكن تغير ذلك بعد أوسلو حيث انتقل الجدل إلى مربع التشكيك في

---

[112] بلال الحسن. "منظمة التحرير الفلسطينية قراءة في التجربة والبحث في سبل التمثيل." جميل هلال (محرر). **فلسطين دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012: 124-125.

[113] التشديد بين الأقواس من الباحث. سامر إرشيد. **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات السلطة والانتفاضة الثانية**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2007: 91.

[114] قيس عبد الكريم. "فصائل المنظمة من الشرعية التاريخية إلى شرعية الانتخابات." وسام رفيدي (محرر). **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة**. بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005: 73.

[115] المصدر السابق: 73-74.

شرعية المنظمة وصلاحياتها، ويعود ذلك إلى إجراءات إلغاء مواد ميثاق المنظمة التي ترفض وجود الكيان الصهيوني واعتماد الكفاح المسلح كوسيلة نضالية[116].

اكتسبت السلطة الفلسطينية شرعيتها من قوة التاريخ المتمثلة في تاريخية القيادة الفلسطينية، وتاريخية حركة فتح المؤسسة للسلطة. كما مكنت انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي الأول عام 1996، من تعزيز شرعية السلطة الفلسطينية عبر مصدر شرعية آخر "الانتخاب الحر،" بالرغم من مقاطعة القوى الإسلامية وبعض القوى اليسارية للعملية الانتخابية. وبقيت شرعية السلطة السياسية محاصرة باتفاق أوسلو كونه أساس إنشاء السلطة. وعملت القوى الإسلامية بما فيها حماس على تجزيء شرعية السلطة إلى شريحتين: إحداهما اجتماعية قائمة تتعامل معها، أما السياسية فترفضها ولا تقبل بها بسبب انبثاقها عن اتفاق أوسلو[117]. كانت القيادة الفلسطينية بعد أوسلو، وانحصار المشروع الوطني الفلسطيني متيقنة بأن "الشرعية التاريخية والثورية،" لم تعدْ قادرة على المحافظة على صورة المشهد الفلسطيني؛ لأن مصدر الشرعية الثورية "البندقية" تم تحيدها، وتحويلها إلى بندقية أمنية لا ثورية، فسعت القيادة الفلسطينية لإمساك الثور من قرنيه (شرعية ثورية، وشرعية انتخابية) وركوبه بدل مواجهته.

أثارت الاتفاقيات التي عقدت بين منظمة التحرير وإسرائيل أزمتين: أزمة سياسية وأخرى مؤسسية. وأثارت أيضاً مسألة مدى التمثيل والشرعية والمصداقية للمنظمة ومؤسساتها وزعاماتها. كما باتت العلاقة بين السلطة والمنظمة قضية بحد ذاتها، وأثارت انتخابات عام 1996 مسائل تتعلق بالشرعية المؤسسية وبالصفة التمثيلية وتتعلق كذلك، بعلاقة المجلس التشريعي المنتخب بالمجلس الوطني المعيين، كما لا يمكن للسلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي التحدث باسم مجتمعات الشتات ومن يمثلها[118]. هذه الأزمات الناجمة عن اتفاقية أوسلو أدت إلى خلخلة في الحقل الوطني الفلسطينية وتآكل للشرعيات الفلسطينية.

تآكلت شرعية المؤسسات الفلسطينية وبذلك تبرز الحاجة إلى إعادة بناء م.ت.ف عبر انتخاب مجلس وطني جديد، يؤسس لشرعية وطنية جديدة بعد تأكل الشرعية الفلسطينية. ومطلوب من المجلس الوطني الجديد أن يعبر عن المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وأن يتبنى استراتيجية جديدة للعمل الوطني تستند إلى دروس وعبر التجربة السابقة، والأفاق الواسعة التي يحملها أسلوب المقاومة الشعبية دون التخلي عن أشكال المقاومة الأخرى[119]. رغم تأكل شرعية السلطة الفلسطينية؛ بسبب فشل المسار السياسي الذي انتهجته السلطة الفلسطينية اثر اتفاقية أوسلو. فقد تبقى أساساً واحداً لشرعيتها وهو مدخل الإصلاح، إصلاح السلطة من الفساد، ومن غياب حكم القانون، والشفافية، والمساواة في الحكم، ومن استئثار أوساط نافذة بالقرار خلافاً لأي صلاحيات مكتوبة، أو قانونية وإصلاح الجهاز البيروقراطي، وإيقاف المحسوبية في التعيينات. غياب الحل السياسي المقنع للجمهور الفلسطيني، يقوض أركان

---

[116] محمد خالد الأزعر. "منظمة التحرير الفلسطينية: التجربة والآفاق المستقبلية." ناهض زقوت (محرر ومراجع). **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، 2-4 حزيران/ يونيو 2000: 404-405. للمزيد حول تعديل الميثاق الوطني أنظر. شفيق الحوت. "أثار تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في مستقبل شعب فلسطين وقضيته." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 26، 1996. فيصل حوراني. "المجلس الوطني الفلسطيني: دورة تعديل الميثاق- تقرير خاص." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 27، 1996.

[117] سعيد عياد. مرجع سابق: 455-456.

[118] سميح فرسون. **فلسطين والفلسطينيون**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2003: 536.

[119] ممدوح العكر. "تعقيب على ورقة الأستاذ بلال الحسن المعنونة (منظمة التحرير الفلسطينية: قراءة في التجربة والبحث في سبل التمثيل)." جميل هلال (محرر). **فلسطين دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. مصدر سابق: 134.

شرعية السلطة الفلسطينية بغض النظر عمن يدير الأمور فيها[120]. أن تغني السلطة الفلسطينية بالمقاومة الشعبية لهو محاولة للمحافظة على شرعيتها كفاعل وطني في مواجهة المشروع الصهيوني الاستعماري.

تمحور النزاع حول الشرعية في سبب أساسي وهو محاولة القوى الإسلامية الاستئثار بالشرعية والاستفراد بها، أما من خلال أن تكون بديلاً لمنظمة التحرير أو أن تجير المنظمة وفق برنامجها، ورؤيتها السياسية بعد ولوجها والاستيلاء عليها، وإقصاء مكوناتها من القوى الوطنية. لقد جهدت قوى م.ت.ف إلى احتواء حماس تحديداً لتصبح جزءاً من شرعية المنظمة، غير أنها لم تنجحْ في ضم حماس لجسم المنظمة وإنما تم تشكيل إطار لتفعيل المنظمة بمشاركة ممثلي من حماس والجهاد الإسلامي[121]. سلكت حماس طريق باقي الفصائل الفلسطينية للحصول على "الشرعية النضالية،" الأمر الذي أدى إلى ازدياد رصيدها لدى الجمهور، وسعت إلى تحويل هذه "الشرعية النضالية،" إلى رصيد سياسي ورفعت شعار "شركاء في الدم شركاء في القرار"[122]. آتت شرعية فصائل المقاومة التي انضوت لاحقاً في إطار م.ت.ف من مسعاها إلى تحرير الأرض المغتصبة وإزالة الاحتلال الصهيوني، وسلكت حماس الدرب نفسه لاحقاً، وبنت شرعيتها على هذا الأساس قبل أي انتخابات نيابية. ومازالت المقاومة مهما تعددت أشكالها مدخل الشرعية السياسية في الحالة الفلسطينية وبخاصة مع فشل المفاوضات في انجاز الدولة الفلسطينية[123].

بقيت "الشرعية التاريخية" ملازمة لفصائل منظمة التحرير بسبب استمرار اعتمادها من قبل ياسر عرفات في إطار اللجنة التنفيذية. وعملت هذه الشرعية على انسداد النظام السياسي الفلسطيني أمام التغيير خلال عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، حيث تأجل ظهور أحزاب أو تيارات سياسية جديدة إلى جانب حماس وفتح. وانتهت "الشرعية التاريخية" بعد رحيل عرفات، وس(يشكل) هذا التغيير في "الشرعية" منعطفاً مهماً لمستقبل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وستواجه فصائل المنظمة باستثناء (فتح) منعطفاً مصيرياً بحلول "الشرعية الانتخابية" مكان "الشرعية التاريخية" فالانتخابات وخصوصاً التشريعية، ستفقد بعض هذه الفصائل صفته التمثيلية أو ستعطيه حجمه الفعلي أن خاض الانتخابات[124]. كانت نتائج الانتخابات بالفعل الفيصل في قلع قشور "الشرعية التاريخية/ الثورية" عن مومياء الأحزاب الفلسطينية اليسارية، وهزت الشرعية/ العملية الانتخابية أهرمات سلطة حركة فتح كبرى التنظيمات الفلسطينية. انحصار المشروع الثوري/ التاريخي الفلسطيني وتقلصه واختزاله بسلطة حكم ذاتي. انفض رهان الشعب على الأحزاب الفلسطينية التاريخية المتشبثة بأهداب "الشرعية الثورية،" ليدخل حلبة الشرعية والمنافسة خطاب جديد وشرعية جديدة "شرعية المقاومة،" بفواعل جديدة (الإسلام السياسي) وخصوصاً حركة حماس.

نالت حركة حماس نصيباً مؤثراً من الشرعية الثورية/ شرعية المقاومة، وترجم الشعب تلك الشرعية لحماس بالتصويت لها في انتخابات المجلس التشريعي الثاني عام 2006، وفازت بالانتخابات وشكلت حكومتها، لكن الأمور لم تجرِ مثلما تشتهي حماس الغاشمة سياسياً، ووقعت في فخاخ السلطة والحكم، وكان مصير المشهد الفلسطيني التشظي والانقسام السياسي إلى جغرافيتين سياسيتين هما سلطة رام الله وسلطة غزة. واستمر المشهد المتشظي حتى سقطت الشرعيتان عن السلطتين في عامي 2009 و2010 على التوالي،

---

[120] جورج حقمان. **قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2011: 151.

[121] سعيد عياد. مرجع سابق: 546-547.

[122] جورج حقمان. **قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية**. مصدر سابق: 77.

[123] جورج حقمان. "خطر (الديمقراطية) في مرحلة البداية." **آفاق برلمانية**. عدد 2، مجلد 17، 2013: 4.

[124] جورج حقمان. **قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية**. مصدر السابق: 77.

ولم تعد أي من السلطتين تمتلك أي شرعية سوى شرعية احتكار العنف وفق توصيفات ماكس فيبر للسلطة والدولة. ويصف فيصل درّاج حالة الانقسام الفلسطيني بقوله: "لا غرابة في زمن اتساع مملكة الأشياء أن تصبح فلسطين، تقريباً، شأناً فلسطينياً، وأن يتحول الصراع من أجل فلسطين، فلسطينياً، إلى صراع على (أشياء) صغيرة أو كبيرة، مرجعها الأول هو السلطة. فقد اختزلت قضية فلسطين إلى السلطة السياسية الناطقة باسم فلسطين. وأصبح الصراع بين (الفصائل) صراعاً سلطوياً، وانتهت فلسطين إلى سلطات فلسطينية وهمية متصارعة، المقرر الوحيد بشأنها هي سلطة التفوق الإسرائيلي.[125]"

إهمال الرأي العام الفلسطيني من قبل النخبة السياسية الفلسطينية (السلطتين وحلفائهما والمعارضة) قد فقدت شرعيتها الشعبية مع ذلك بقيت قائمة وفاعلة بامتلاكها شرعيات أخرى (القانون، القوة، المال، القوى الأجنبية، شرعية الخارج، شرعية التي تأخذ شكل مقاومة أو مواجهة أو مقاومة الاحتلال)[126]. عملت مصادر الشرعية غير المنتمية للشرعيات الثورية والتاريخية والشعبية، على كسر المشروع الوطني الفلسطيني وتشضيه وكبح إمكانية نهوض المشروع الوطني الفلسطيني من موته السريري، وما تشهد الحالة الفلسطينية الراهنة بعد تهميش م.ت.ف وإجهاض الميثاق الوطني الفلسطيني، وغياب الحياة والروح في المجلس الوطني الفلسطيني، وانتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وانتهاء ولاية المجلس التشريعي يمكن أن يوسم بمصطلح (تهافت الشرعيات).

2.5 أزمة فواعل الحقل السياسي الفلسطيني (المنظمة، الأحزاب، السلطة)

2.5.1 أزمة منظمة التحرير الفلسطينية

لا تشكل صيغة م.ت.ف بأوضاعها الملموسة القائمة أساساً متقدماً للوحدة الوطنية، وطرحت صيغة الجبهة الوطنية بديلاً عن صيغة إطارات المنظمة. كما أن حركة المقاومة لم ترتقِ بعد إلى درجة الاستجابة لمسألة الجبهة الوطنية التي تمثل إطاراً للوحدة الوطنية أرقى من إطارات م.ت.ف، ويقترب بحركة المقاومة من جبهة تحرير وطنية على غرار جبهة تحرير الفيتنام القائمة على علاقات متكافئة بين كافة قوى الثورة بمختلف مواقعها الطبقية والأيديولوجية. بات تركيب الإطارات التشريعية والتنفيذية للمنظمة بما يتفق ويرضي أفق الأنظمة العربية، كما جاء تركيب أجهزة المنظمة الإدارية والعسكرية كصورة للأجهزة الدولة الكلاسيكية ضمن محتوى يقوم على التركيب البيروقراطي، والامتيازات الطبقية، والمادية والمعنوية، أي لم تكنْ م.ت.ف وأجهزتها ذات طبيعة ثورية[127]. وطرحت العديد من المقاربات لتفعيل وإصلاح م.ت.ف وتأهيلها وطنياً. رأت المقاربات أنه من الضروري أن يسود مبدأ المشاركة في كافة المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير: المؤسسات السياسية، والعسكرية، والإعلامية، والأمنية، وضرورة اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في المؤسسات والاتحادات الشعبية، ومن أهم عوامل تعزيز الثقة بين الفصائل مسألة سيادة الروح والعقلية الجماعية، أما الفردية في اتخاذ القرارات تؤدي إلى عواقب صعبة، ويجب تثبيت مبدأ الحوار الديمقراطي[128].

رغم العديد من المقاربات لم تنجحْ منظمة التحرير في التحول إلى جبهة عريضة ينصهر ضمن إطارها كل قوى الشعب، على غرار تجارب فيتنام والجزائر وجنوب إفريقيا. ويعود ذلك إلى اعتماد نظام (الكوتا) المحاصصة في المنظمة مما أجهض إمكان اعتماد المنظمة

---

[125] فيصل درّاج. "راهن الهزيمة/ راهنية الكتاب النقدي." صادق جلال العظم. **النقد الذاتي بعد الهزيمة**. دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، 2007: 24.

[126] مضر قسيس. "الثورة والكرامة وفلسطين: حول الحاجة إلى ثورة فلسطينية." **آفاق برلمانية**. عدد 2، مجلد 17، 2013: 20.

[127] الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (المكتب السياسي). **حركة المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن (دراسة نقدية)**. مصدر سابق: 47.

[128] **بصدد أزمة حركة فتح والساحة الفلسطينية**.د.م: دار الراية، 1983: 44.

نموذج الجبهة الوطنية العريضة. فكانت المنظمة أقرب إلى نموذج الائتلاف منه إلى نموذج الجبهة الوطنية، ونموذج الائتلاف هو بالضرورة نموذج قاصر عن إنجاز مهمات تحرر وطني[129]، كان للجغرافيا أيضاً أثر سلبي على تجربة م.ت.ف بتخصيص كوتا حسب الجغرافيا.

لقد كان لتكون مركز الحقل السياسي الوطني خارج الإقليم الفلسطيني معضلة ذات بعد استراتيجي، تمثلت هذه المعضلة في محدودية إمكانات منظمة التحرير من صوغ استراتيجية ناجعة لمواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي، انطلاقاً من تمركزها خارج إقليمها، والقيود العربية المفروضة على حركتها، واستمرار الاحتلال العسكري الاستيطاني للأراضي الفلسطينية، كما شهدت م.ت.ف تغيرات مهمة خلال السبعينات والثمانينات، أبرز هذه التحولات ازدياد ظواهر الروتنة والبقرطة، وتكون منظمة التحرير على أساس ائتلافي بانخراط فصائل المقاومة في إطارها، وازدياد السمة الريعية، وتراجع دور المؤسسات الوطنية، كما أسهم تفجر الانتفاضة الأولى في الضفة الغربية، وقطاع غزة في تشكيل اللجان الشعبية التي أتاحت للجمهور الانخراط المباشر في إدارة شؤون الحياة، ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي[130].

كما كان لهذا التمركز خارج الإقليم الفلسطيني أثراً في إستيلاد عدد من الأزمات، والاشتباك مع فواعل الجغرافيا التي تتواجد فيها م.ت.ف. حيث شهدت م.ت.ف العديد من الأزمات والمحن الكبرى: مثل الصراع مع النظام الأردني أو ما يعرف باسم "أيلول الأسود" 1970-1971، ثم الحرب الأهلية اللبنانية في منتصف السبعينات، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979، وأهم تلك الأحداث المؤثرة في تاريخ م.ت.ف الفلسطينية، خروجها من بيروت عام 1982، ومن ثم الانشقاق عام 1983 في صفوف حركة فتح التنظيم المسيطر على المنظمة، إضافة إلى الحرب على المخيمات في تلك الآونة، ثم انهيار الاتحاد السوفيتي الحليف الدولي للمنظمة، هذه الأمور أوهنت م.ت.ف ودفعت بها إلى صفقة تسوية بائسة.

"أزمة منظمة التحرير الحالية هي أزمة في البنية والمسار وفي القيادة وفي التمثيل الشعبي وفي الدور والمسؤوليات.[131]" تساوق القيادة الفلسطينية مع شروط اتفاقية أوسلو وارتهاناتها، أفضت إلى إلغاء قاعدتي الميثاق الوطني الفلسطيني (تحرير فلسطين والكفاح المسلح) عام 1996، أدى إلى انفضاض عقد الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تجلت لعقود حول م.ت.ف، وأصبحت منظمة التحرير بعد تعديل الميثاق لا تمثل إلا أصحابها والمسيطرين عليها، ولم يعد ممكناً القول أنها تمثل الشعب الفلسطيني[132]. تمثّلات هذا التغيير في الميثاق الوطني أدى إلى تضعضع صورة م.ت.ف ومكانتها، وشمل ذلك التضعضع فصائلها[133]. كما وضعت السلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاقية أوسلو والمشكلة بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني، المنظمة على رف وظيفي يتم اللجوء إليها واستجلابها من قبل السلطة الفلسطينية، لنفح لمسات من الشرعية على مشاريعها وسياساتها وخطابها واستراتيجياتها، ويتم استجلاب المنظمة في كرنفال باهت وطنياً وشعبياً.

---

[129] ممدوح العكر. "تعقيب على ورقة الأستاذ بلال الحسن المعنونة (منظمة التحرير الفلسطينية: قراءة في التجربة والبحث في سبل التمثيل)." مصدر سابق: 132.

[130] جميل هلال. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. ط2. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006: 54-60.

[131] محسن محمد صالح. "قراءة نقدية في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية." مصدر سابق: 56.

[132] بلال الحسن. "منظمة التحرير الفلسطينية قراءة في التجربة والبحث في سبل التمثيل." مصدر سابق: 127.

[133] للمزيد حول انكسار صورة المنظمة أنظر. زياد أبو عمر. **اتجاهات جديدة في التفكير والممارسة السياسية الإستراتيجية في الساحة الفلسطينية**. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1998: 19-25.

يصف كذلك محسن صالح أزمة المشروع الوطني الفلسطيني بأنها أزمة العمل المؤسسي، المتمثلة في انعدام وجود مظلة مؤسسية واحدة للعمل الوطني الفلسطيني، حيث تتولى فتح منذ 44 عام إدارة م.ت.ف، بينما لم تدخلْ حماس، والجهاد الإسلامي اللتان تمثلان قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني في عضوية المنظمة، مع غياب لتمثيل الكثير من الفعاليات الشعبية، والرموز، والمستقلين، حيث لم تعدْ المنظمة تعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب الفلسطيني[134]. ويرى محمود حيدر صورة م.ت.ف بقوله "لقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة للفلسطينيين بنية رمزية ومعنى أكثر من كونها مؤسسة.[135]" وعملت القيادة الفلسطينية على ترميز الرمز واختزال الرمز بأيقونة اللجنة التنفيذية للمنظمة التحرير التي لم تنفذْ أي شيء بعد أوسلو، سوى مباركة أهدار الميثاق الوطني الفلسطيني.

2.5.2 أزمة الفصائل والأحزاب الفلسطينية

أما بخصوص محنة وأزمة الفصائل والأحزاب الفلسطينية فهي ممتدة منذ نشوءها وتبلورها. عاشت حركة المقاومة جملة تناقضات تمثل تعبيراً عن التناقضات الطبقية والفكرية والسياسية لفصائل المقاومة، وعكست نفسها عملياً بالتعدد القائم لفصائل المقاومة. وهناك حالة تكاثر لمنظمات جديدة تتجاوب هذه المنظمات مع بعض الأنظمة العربية التي تقدم لها الدعم والمساندة للعمل على تشتيت وتمزيق حركة المقاومة، وخلق المزيد من المتاعب في صفوف الجماهير الفلسطينية والعربية، كما أقحمت كافة الفصائل في سلسلة من الصراعات بعيداً عن الديمقراطية في فهم ومعالجة المشاكل الداخلية القائمة. واتخذت الصراعات أكثر من مظهر وصلت إلى حدود دموية وإرباكات وبلبلة، أضعفت ثقة الجماهير بالعمل الشعبي المسلح. حل التناقضات يجب أن يتخذ نهجاً ديمقراطياً في العلاقة بين كافة الفصائل بإقرار هذا النهج نظرياً وعملياً بوجود التناقضات الموضوعية، وعلى الجميع أن يؤمن بضرورة وأهمية التعامل المشترك[136].

كما لعبت عقدة الصغير والكبير في ميدان الثورة الفلسطينية دور في الانحلال، والتشنج، والجمود، والاحتقار، والتفرد، والاغتراب، حيث كانت فتح والشعبية منظمتان رئيسيتان، وكانت الجبهة الشعبية تقول إذا اتفقتا (فتح والشعبية) حلت مشكلة الثورة الفلسطينية، بينما لم توافقها فتح الرأي فليس كبيراً إلا فتح، وما تبقى يعد صغير. كما كانت تعتبر فتح نفسها (أباً) وتعتبر الآخرين أولاداً تنظر إليهم نظرة الأب في المجتمعات المختلفة إلى (أبنائه الأشقياء)[137]. هذا بالنسبة لموقف فتح من الآخرين، لكن فتح نفسها مأزومة وفق تنظير أبنائها وهنا نسوق ما نعت ناجي علوش فتح، رفعت حركة فتح هدف التحرير كهدف أول بأسلوب الحرب الشعبية طويلة المدى ومن هنا جاء وجود الطليعة القادرة على تجسيد إرادة التحرير، ومهمة هذه الطليعة تهيئة، وتنظيم الجماهير الفلسطينية والعربية. فشكلت ركائز: التحرر، الطليعة، حرب الشعب الطويلة المدى، تعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية، "الأرض للسواعد التي تحررها،" هذه ركائز خط فتح الاستراتيجي العام. وفي سياق نقاش ناجي علوش لهذه القضايا في دراساته ومقالاته المبوبة في كتاب **حول الخط الاستراتيجي العام لحركتنا ولثورتنا؛** يرى علوش عدم وجود تنظيم بل لديهم –لفتح– تجمعات أدنى مستوى من التجمعات العشائرية، وهي أبعد ما تكون طليعة فهي تفتقد إلى الوعي، والتماسك، والفعالية، والقدرة على المبادرة[138].

---

[134] محسن محمد صالح (محرر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**. مصدر سابق: 11.

[135] محمود حيدر. "دوائر الجدل." محسن محمد صالح (محرر). **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 35–36.

[136] الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (المكتب السياسي). **حركة المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن (دراسة نقدية)**. مصدر سابق: 41–44.

[137] ناجي علوش. **نحو ثورة فلسطينية جديدة**. مصدر سابق: 56–57.

[138] ناجي علوش. **حول الخط الاستراتيجي العام لحركتنا ولثورتنا**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974: 10–11، 23.

برزت خلافات داخل حركة فتح منذ العام 1974 بالتوازي مع توجه قيادة الحركة نحو تبني المرحلية في النضال. انشق صبري البنا (أبو نضال) عن حركة فتح وشكل تنظيمه المستقل تحت اسم (فتح المجلس الثوري). شهدت الحركة عام 1978 جدلاً من قياديٍّ وكوادر الحركة ضمن تحرك عرف باسم (التيار الديمقراطي الوطني) الذي تزعمه نمر صالح (أبو صالح) ومحمد سعيد مراغة (أبو موسى) وناجي علوش. وقد طالب هذا التحرك/ التيار على أساس (الرفض)، وتوسيع الديمقراطية، نهجاً رسمياً للحركة، لكن فشلت تلك المحاولة وتم تطويقها ما حدا بناجي علوش إلى الانشقاق عن الحركة وتشكيل تنظيم مستقل. بدأت بوادر الانشقاق تبرز داخل فتح بعد رحيل المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت مباشرة، حيث عارض عضو اللجنة المركزية لفتح نمر صالح قبول وفد المنظمة (مشروع السلام العربي) المطروح في مؤتمر قمة فاس الثانية. وأصدر بياناً علني بهذا الصدد، وفي اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح بتاريخ 17 كانون الثاني 1983 قدم العقيد أبو موسى أحد زعماء (التيار الديمقراطي الوطني)، ورئيس غرفة العلميات العسكرية مداخلة طويلة تضمنت نقد صريح لموقف قيادة الحركة، وطالب بجملة مطالب سياسية كان من أبرزها وقف الحوار الفلسطيني الأردني، ورفض مشروع ريغان، ووقف الاتصالات مع النظام المصري. ووقع الانشقاق الذي تزعمه نمر صالح، وسميح أبو كويك (قدري)، والعقيد أبو موسى، والمقدم أبو خالد العملة، في الأسبوع الثاني من أيار عام 1983، رداً على التشكيلات العسكرية الجديدة التي أعلن عنها رئيس منظمة التحرير لإعادة تنظيم القوات في منطقة البقاع[139].

لم تكن أزمة الفواعل الحزبية الفلسطينية تقتصر على تنظيم واحد فقط. فقد شهدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بفعل ظاهرة التحول (من الفكر التحرري إلى الفكر السياسي) فرز داخلي وقطيعة بين جناح القوميين العرب وجناح جبهة التحرير الفلسطينية. أدت إلى قيام الجناح الأخير بالانشقاق وتشكيل منظمة فدائية باسم (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة). استمرت عملية الفرز بين صفوف (القوميين العرب) أنفسهم أدى ذلك إلى تشكيل منظمة جديدة باسم (الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين) في شباط عام 1969[140]، ثم تم تغيير اسمها إلى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وفي ظل مناخ التسوية السياسية، وإعلان وثيقة الاستقلال الوطني الفلسطيني، برز خلاف بين الأمين العام للديمقراطية نايف حواتمة ومساعده ياسر عبد ربه ورفاق آخرون، أدى في نهاية المطاف إلى الانشقاق وبروز تنظيم سياسي عرف باسم "الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني- فدا"[141]. كذلك انقسمت الجبهة الشعبية – القيادة العامة وأفرزت تنظيم اسمه "جبهة التحرير الفلسطينية."

تعاني قوى اليسار الفلسطيني من أزمة تعود لأسباب ذاتية وموضوعية، لكن البعض يرجح كفة العوامل الموضوعية المتمثلة في التحول الدولي في ميزان القوى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. فانهيار الاتحاد السوفيتي شمل البعد الأيديولوجي أي المرجعية الفكرية للتيار اليساري، هذا التحول الدرامي كان عاملاً من عوامل تغذية الأزمة الداخلية لليسار الفلسطيني، كذلك يعد التخلف عن وعي الحاجة إلى التجديد، والتخلف عن تلبية استحقاقاتها والاستجابة لمتطلباتها معطى من معطيات الأزمة

---

[139] ماهر الشريف. **البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908– 1993**. نقيوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم، 1995: 319-320.

[140] الصدر السابق: 151.

[141] للمزيد حول موضوع انشقاق الجبهة الديمقراطية أنظر. ممدوح نوفل. **البحث عن دولة**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000. وللمزيد حول باقي الأحزاب والفصائل الفلسطينية وكيفية تبلورها أنظر. إياد البرغوثي. **العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين**. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2012.

الذاتية التي يعاني منها اليسار الفلسطيني. تتطلب المرحلة الجديدة تجديد البرامج مع الأخذ بعين الاعتبار التداخل المتزايد بين الوطني/ الديمقراطي/ الاجتماعي[142].

تعيش التنظيمات اليسارية والقومية الفلسطينية أزمة بنيوية تنظيمية وأزمات فكر وسياسة وقيادة بدرجات متفاوتة[143]. برزت أزمة اليسار الفلسطيني واضحة بعد أوسلو حيث أن النموذج الجاهز والخالص (المنظومات الاشتراكية) قد انهار، بذلك يكون سقط مطلق الصحة والملجأ النفسي، والروحي، والسياسي، والاقتصادي للأحزاب اليسارية الفلسطينية. وتحول اليسار من طرف ذي رؤية خاصة في الساحة الفلسطينية إلى داعم للقطبين اللذين تشكلا بعد أوسلو، بعض قوى اليسار تدعم المعارضة الإسلامية تحت مبرر أنه يلتقي معها سياسياً وليس أيديولوجياً، أما القوى الأخرى فتدعم تيار السلطة تحت حجة مرحلة البناء والإصلاح الداخلي، كل الوسيطين اليساريين يشكلان حالة من البحث عن ملجأ جديد للذات والحفاظ على الكيان الحزبي[144]. ويقف عبد الرحيم ملوح على الأزمة ويرى أن اليسار الفلسطيني عاش مرحلة طويلة في إطار مفاهيم وسياسات ومواقف تبشيرية، وانشغل في بناء ذاته بمسائل الايدولوجيا والنظرية، بعيداً عن إنتاجها ارتحالاً بالواقع الملموس ومضمون بنية المجتمع وتراثه، ولا يزال اليسار مشعباً ومنقسماً على نفسه، ولم يستطعْ أن يشكل بديلاً ديمقراطياً تقدمياً فعلياً، يعطي للشعب خياراً آخر، في ظل الاستقطاب الحاد الذي شهدته الساحة الفلسطينية[145].

لم تقتصرْ الأزمة الحزبية على التيار الوطني الديمقراطي وإنما امتدت لتعصف بتيار الإسلام السياسي الفلسطيني. إثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006. وجدت حماس نفسها في إشكالية مزدوجة أولها: علاقة حماس مع الفصائل الفلسطينية الممثلة في المجلس التشريعي وفي م.ت.ف التي تحمل برنامجاً سياسياً مختلفاً، ويسري هذا على علاقتها بمؤسسة الرئاسة بزعامة حركة فتح، أما الإشكالية الثانية، فتكمن في علاقات حكومة (قيادة) حماس الإقليمية والدولية، فقد خضعت حركة حماس لضغوط مختلفة من أجل تغيير برنامجها السياسي، كما تعود خصوصية مأزق حركة حماس إلى انتقالها السريع من موقع المعارضة إلى موقع تشكيل الحكومة، الذي يتطلب توفير التزامات أساسية اتجاه المواطن الفلسطيني من رواتب وأمن وغيرها[146].

تتعلق أزمة الأحزاب والحركات الفلسطينية التي أقامها فلسطينيو فلسطين المستعمَرة عام 1948، بعدد من الصعوبات الموضوعية، المتعلقة بالبنية الكولونيالية للدولة الاستعمار الاستيطاني إسرائيل. يشير عوض عبد الفتاح إلى ملامح أزمة ذاتية للتك الأحزاب فمثلاً

---

[142] قيس عبد الكريم. "اليسار الفلسطيني متغيرات المرحلة واستحقاقات التجديد." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22–23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999: 181–182.

[143] للمزيد أنظر. تيسير محيسن. "النظام السياسي الفلسطيني: موقع التيار الثالث." عمران الرشق وآخرون (محررون). **التيار الثالث في السياق الفلسطيني حول المنهج والتطبيقات في التنمية والديمقراطية**. بيرزيت: برنامج دراسات التنمية، 2007: 24–28.

[144] محمود النجار. "القطب الطلابي الديمقراطي تجربة توحيد القوى الديمقراطية." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22–23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999: 283.

[145] عبد الرحيم ملوح. "الثورة الفلسطينية المعاصرة: في نقد ومراجعة التجربة، ورؤية إستراتيجية للمستقبل وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين." **صناع القرار بين مسؤولية الماضي وأفاق المستقبل**. البيرة: المركز الفلسطيني للأعلام والأبحاث والدراسات– بدائل. المؤتمر السنوي الرابع 2010: 278.

[146] جميل هلال. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. مصدر سابق: 288–289

يعرف الحزب الشيوعي الإسرائيلي نفسه بأنه حزب عربي- يهودي ويرفض تنظيم العرب قومياً، ويرى الحزب العربي الديمقراطي نفسه حزب عربي إسرائيلي[147]. يمكن القول إن هناك أزمة هوية لدى الأحزاب الفلسطينية الفاعلة في الجغرافيا الفلسطينية لفلسطين المستعمَرة عام 1948، أما الحركة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المستعمَرة عام 1948، فتعرضت إلى الانشقاق والانقسام إلى الحركة الإسلامية الشمالية، والأخرى الحركة الإسلامية الجنوبية. كان لصعود ائتلاف "التجمع الوطني الديمقراطي،" دور هام في المحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية والقومية العربية في ظل شروط المواطنة الإسرائيلية الاستعمارية، وتبني طرح "دولة لجميع مواطنيها" عزز هذا الاتجاه رسوخ الهوية العربية الفلسطينية لفلسطيني فلسطين المستعمَرة عام 1948.

يجمل عبد الجواد صالح أزمة العمل الحزبي الفلسطيني بعدد من السلبيات المتمثلة في: تحجيم وتحديد العمل النضالي والسياسي في إطار اتخاذ قرارات على الورق، وليس لها علاقة بالحقائق على الأرض، وغياب وتغييب عمليات التقويم بعد كل مرحلة فاصلة، وتغييب مسؤولية القائد والكادر في تحمل مسؤولية الفشل في مهامه وبرامجه، وغياب منهجية علمية بشان اتخاذ القرار السياسي لدى معظم فصائل المقاومة، والانتهازية المشتركة في التعامل مع الجماهير والمستقلين، وانتشار ظاهرة الفساد لدى الأحزاب، وارتباط قيادات فلسطينية بسياسة المحاور جر الساحة الفلسطينية إلى معارك دموية، والتخوف من الداخل عندما كانت القيادة في الخارج، وإهمال الخارج عندما عادة القيادة إلى الداخل، وغياب القدرة على الاتفاق على قواسم مشتركة في ظل سيادة عقلية امتلاك الحقيقة المطلقة، والتعامل بفوقية مع الجماهير أفقد الكوادر القيادية التقاط هموم وتوجهات الشعب والقدرة على التعبئة على برنامج يشارك الناس في وضعه[148].

لقد أسهمت عدة منعطفات في تأزيم الأحزاب والفصائل الفلسطينية حسب ما تقصاه جورج جقمان، فشكل مؤتمر مدريد أول منعطف، يبرز بشكل علني أزمة هذه الأحزاب كنتيجة لرفض معظم الأحزاب لصيغة مدريد فأضحت بذلك خارج العملية السياسية، وفي نفس الوقت عاجزة عن إيقافها أو التأثير على مسارها. وكان تأسيس السلطة الفلسطينية كنتيجة لاتفاقيات أوسلو المنعطف الثاني، حيث أحجمت أحزاب المعارضة عن المشاركة في السلطة فأضحت هذه الأحزاب ليست خارج العملية السياسية فقط، وإنما خارج السياسة[149]. يرى كذلك مروان البرغوثي أن الحالة التنظيمية تراجعت لكل تنظيمات الشعب الفلسطيني لمصلحة تنظيم جديد هو السلطة الفلسطينية أكبر حزب في السلطة هو حزب السلطة الفلسطينية[150].

كما يضيف مروان الكفارنة أن الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية القائمة غير قادرة على الاستمرار في قيادة الشعب الفلسطيني، وهناك ضرورة لتأسيس أحزاب جديدة تستطيع تجاوز السلبيات وتعالجها بشكل موضوعي لتكون قادرة على قيادة الشعب نحو تحقيق أهدافه،

---

[147] عوض عبد الفتاح. **خطاب إلى الشباب: التجمع الوطني الديمقراطي**. د.م: التجمع الوطني الديمقراطي، 1998: 12-13.

[148] عبد الجواد صالح. "مداخلة حول أزمة العمل الحزبي الفلسطيني." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999 212-215. أنظر أيضاً. ماجد كيالي. مصدر سابق: 74.

[149] جورج جقمان. "خطر الماضي على المستقبل نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية." مصدر سابق: 30.

[150] مروان البرغوثي. "الحالة التنظيمية في حركة فتح وعلاقتها مع السلطة." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 1999: 107.

على أن تكون ولادة هذه الأحزاب الجديدة نتيجة مخاض لا ردة فعل سلبية لما هو قائم كما حدث في انشقاقات بعض الأحزاب والفصائل[151]. انسحبت أزمة الأحزاب الفلسطينية على م.ت.ف وانعكست كذلك في بنية السلطة الفلسطينية.

2.5.3 أزمة السلطة الفلسطينية

حكم عملية الانتقال من حقل منظمة التحرر الوطني بما هو حقل تديره وتتفاعل في إطاره حركة تحرر متعددة الأحزاب والتنظيمات السياسية، إلى حقل تديره وتسعى إلى ترتيبه سلطة حكم ذاتي يحكمها عدد من التدابير، والإجراءات، والاعتبارات التي كان من أبرزها: التخلي عن الكفاح المسلح، واعتماد إستراتيجية تفاوضية، والاعتراف بإسرائيل بحكم اتفاق أوسلو، واعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير، لكن دون إقرارها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. بفعل هذا التحول السياسي في الأدوار والخطاب أصبحت تتعاطى معظم دول العالم مع السلطة الفلسطينية كسلطة شرعية وغابت م.ت.ف عن قيادة المجتمع الفلسطيني، وتحول النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة سلطة ومعارضة، وليس على قاعدة تنظيمات وأحزاب تتفق وتختلف في إطار جامع ممثلاً بمنظمة التحرير، واعترى الحقل الوطني تهميش للمؤسسات الوطنية الجامعة ومؤسسات منظمة التحرير، ودخول خطاب وموضوعات جديدة على لغة الطبقة السياسية الفلسطينية شملت مفردات الديمقراطية، وحقوق المواطن، والتنمية، وبناء مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني[152].

تمظهرت عدة سمات في النظام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد أوسلو أهم هذه السمات: أفول دور المؤسسات الوطنية ومؤسسات م.ت.ف، وقيام سلطة تعتمد على قاعدة تنظيمية فئوية، وانحسار الدور التعبوي والقاعدة الجماهيرية للأحزاب وسيادة أيديولوجية شعبوية، ووهن الاتحادات الجماهيرية والنقابات، وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، والاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية المرتبطة بجملة من السياسات، التي قد تتعارض مع الأولويات الوطنية، والتأثيرات المباشرة للسياسة الإسرائيلية[153].

تنبع الأزمة البنيوية للسلطة الفلسطينية من شروط اتفاق أوسلو[154]. ويتفق مع هذا الرأي جورج جقمان الذي يعتقد أن أزمة السلطة الفلسطينية تكمن في أنها بعد 19 عاماً من المفاوضات، منذ مؤتمر مدريد 1991 حتى نهاية سنة 2010 وصلت السلطة إلى نهاية الطريق أو شارفت على الوصول، حيث لم يعدْ لديها الآن أعوام عديدة أخرى إضافية من المفاوضات تبرر مشروعية استمرار وجودها. لقد طالب الكثير من الكتاب، والمعلقين في الصحف المحلية السلطة بتقديم خطة في حال فشل المفاوضات، وقد أعلن الرئيس محمود عباس في الربع الأخير من سنة 2010 عن الخطة "ب" من ست نقاط تتضمن الذهاب إلى مجلس الأمن، ثم في حال الفشل سيتم

---

[151] مروان الكفارنة. "المعيقات الذاتية والداخلية لنشوء أحزاب جديدة أو تجديد الأحزاب القديمة." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22–23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999: 215.

[152] جميل هلال. **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006: 58.

[153] جميل هلال. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. مصدر سابق: 270–271.

[154] نديم روحانا. "المفاوضات وأزمة المشروع الوطني." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 96، 2013: 8.

الذهاب إلى الجمعية العامة لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 1967، وتنتهي الخطة بالطلب من إسرائيل تحمل التزاماتها كسلطة محتلة[155].

يشخص عبد الإله بلقزيز أكبر الأخطاء التي وقعت فيها الحركة الوطنية الفلسطينية وتأثيرها السلبي على الحركة الوطنية الفلسطينية، هذه الأخطاء تمثلت في: دخول الثورة في تناقضات الوضع العربي وتعاملها كقوة داخلية في الصراع السياسي في كل من الأردن ولبنان. الخطأ الثاني، هو جنوح قيادة الثورة المتزايد نحو سياسة انعزالية اتجاه المحيط العربي تحت شعار (استقلالية القرار الوطني الفلسطيني)، هذه الانعزالية الفلسطينية جاءت منحازة لفريق عربي ومتناغمة معه على حساب محور وفريق عربي أخر. أما الخطأ الثالث، فيتمثل في عدم إقامة الحياة السياسية الفلسطينية الداخلية على قاعدة العلاقات الديمقراطية[156]. ويرى جميل هلال أن أزمة أخرى اعترت المسيرة الفلسطينية تمثلت في انشداد الحقل السياسي الفلسطيني إلى مهمتين يصعب الجمع بينهما: الجمع بين مهمة تأسيس دولة مستقلة وبين مهمة مواجهة احتلال استيطاني بأدوات حركة تحرر، هذا التوجه أبقى الحقل السياسي الفلسطيني سهل الانقياد من حقل ينتظم على أساس التحول الدولاني المستقل إلى حقل ينتظم على أساس حركة تحرر في مواجهة دولة محتلة[157].

تعرض الحقل السياسي الفلسطيني إلى تحولات عديدة حيث شهد عام 1974 تحول سياسي لدى تبني منظمة التحرير البرنامج المرحلي، وانتقلت منظمة التحرير من تبني تحرير فلسطين التاريخية إلى إستراتيجية تبني إقامة دولة فلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة. أما التحول التنظيمي الأبرز فتمثل في تمركز سلطة اتخاذ القرار خارج المؤسسات الوطنية وتجسدها في يد فرد يقع على رأس سلم السلطة ويمسك بيده مفاتيح القرار السياسي، والمالي، والعسكري، والتنظيمي. وتمثل التحول الثالث في انتقال مركز ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد خروج منظمة التحرير من لبنان العام 1982 وتراجع دور وفعالية الكفاح المسلح، وتمثل التحول الرابع في الثمانينات وبخاصة العام 1988 في ظهور قوى سياسية جديدة من خارج الحقل الذي شكلته ومثلته منظمة التحرير[158]. أدى اندلاع الأزمة في بنيان فواعل الحقل السياسي الفلسطيني إلى التأثير الكبير في المشروع الوطني الفلسطيني، وتم تأزيم الخطاب الفلسطيني.

2.6 أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني

تكتسب أهمية مراجعة وتحديد الخطاب السياسي الفلسطيني ضرورتها ومشروعيتها من المتغيرات والتحولات الهامة الحاصلة على الساحة الإقليمية والدولية المتمثلة في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على ما يسمى النظام الدولي الجديد، والاتجاه نحو العولمة والتدخل الإقليمي والدولي في مختلف المجالات، والتغيرات العربية الناجمة عن حالة التبعية للغرب، وتعثر المسار الديمقراطي، وانحسار المشروع التحرري، والنتائج الكارثية لحرب الخليج الثانية، وحالة فك عدد من البلدان العربية ارتباطها بقضايا الصراع العربي الإسرائيلي الناجم عن الوقائع الجديدة في مسار المفاوضات العربية – الإسرائيلية، وقيام السلطة الفلسطينية، وتراجع دور التجمعات في الخارج، أن دراسة

---

[155] جورج حقمان. "أزمة النظام السياسي الفلسطيني." جميل هلال (محرر). **فلسطين دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012: 144-145.

[156] بعبد الإله بلقزيز. **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**. مصدر سابق: 46-48.

[157] جميل هلال. **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**. مصدر سابق: 59.

[158] المصدر السابق: 54.

هذه التغيرات تعتبر ضرورة لتجديد الخطاب السياسي الفلسطيني[159]. كان الخطاب السياسي الفلسطيني بمثابة الواجهة الفكرية والوطنية للمشروع الوطني الفلسطيني، وعندما أنسرب إلى جوفه عدد من الخامات اللغوية/ الخطابية الأولية التي لا تتلاقى مع الأهداف الوطنية الكبرى للشعب الفلسطيني، اندلعت نيران المواجهات الخطابية بين فواعل المشهد الوطني الفلسطيني، وكثُرتْ الحراب الخطابية ومنابرها التي بددت الخطاب الجمعي الفلسطيني لصالح مجموعة خطابات متناقضة ومتصارعة ومنقسمة ومتشظية.

عانت القضية الفلسطينية وحركة المقاومة الكثير من المفاهيم السياسية المغلوطة والمقارنات التاريخية مثل: الإلحاح اللفظي على استقلالية حركة التحرر الوطني الفلسطيني عن حركة التحرر الوطني العربية والعالمية، وإغفال النظرية الثورية للوقائع والأحداث، وتصوير المحاكمات النقدية وكأنها أحداث من الترف الفكري الذي لم يحنْ وقته بعد[160]. وعانت حركة المقاومة الفلسطينية من أعباء الإرث الذي حملته من أنماط الحياة العربية على كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والنضالية الماضية، التي جعلت انهيار 1967 محتماً، وشدد صادق جلال العظم على حقيقة معينة هي كون المقاومة امتداداً لحركة التحرر العربي في مرحلتها السابقة على هزيمة حزيران 1967، وما ألت إليه من بعدها. وعاشت حركة التحرر الفلسطيني من جديد عبر حركة المقاومة الأنماط الحياتية العربية السائدة، حتى بعد أن أثبتت الهزيمة في حزيران عقمها وعجزها عن تحقيق الأهداف التي قامت المقاومة من أجلها، أن أي حركة تحرر ينبع نجاحها إلى حد كبير من قدرتها على تحقيق تخط ثوري حقيقي لأنماط الحياة الموروثة والمستعارة، والواقع أن في حركة المقاومة الكثير من الاستعادة والتكرار والقليل الذي لا يكفي أبدا من التخطي الثوري[161].

طرح "اليمين" الفلسطيني غداة هزيمة حزيران 1967 شعار عدم التدخل في الأوضاع العربية، فتم الفصل فصلاً تعسفياً بين الأوضاع العربية وتطورات القضية الفلسطينية، ونُظِّرَ للشبه بين الثورة الفلسطينية والثورة الجزائرية، وينسى أو يتناسى الخصائص الذاتية والموضوعية المختلفة جذرياً عن القضية الفلسطينية. تمثل إسرائيل رأس جسر للاستعمار القديم والجديد، ولها دور رئيسي في تصفية الأنظمة الوطنية وحركة التحرر الوطني في المنطقة لصالح الثورة المضادة. أن الارتباط العضوي بين إسرائيل والامبريالية خاصة يفترض بالضرورة الوطنية والقومية الارتباط العضوي بين حركة التحرر الفلسطيني والعربية لمجابهة الخطر المشترك، ففلسطين جزء من البلاد العربية ومصيرها مرتبط بمصير البلاد العربية. ترجم هذا الشعار إلى مؤامرة صمت كاملة على مواقف الدول العربية المتخاذلة تجاه القضية الفلسطينية، وتحول شعار عدم التدخل بالأوضاع العربية إلى عدم التدخل بالمواقف العربية التي تمس القضية[162]. تعرضت حركة فتح وقياداتها إلى اتهامات عدة كـ"اليمينية" و"الانهزامية" و"الرجعية"[163]. أنهك السجال الخطابي الفارغ القوى الثورية، وأهدرت خطابات الفصائل الفئوية طاقات كبيرة، لو انتظمت هذه الخطابات خلف الخطاب الجمعي للمنظمة التحرير وميثاقها الوطني لتقلصت المسافة بين خطاب التحرير وممارسة التحرير.

طرحت فتح شعار "تحرير فلسطين هو طريق الوحدة،" بهدف نقض الشعار الرسمي السائد "الوحدة هي الطريق إلى تحرير فلسطين،" وهنا يرى صادق جلال العظم أن ما طرحته فتح هو قلب ميكانيكي وشكلي للشعار الرسمي وهذا يوضح أن الذهنية السياسية الكامنة

---

[159] ماجد كيالي. مصدر سابق: 75-76.

[160] نايف حواتمة. "تقديم." الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (المكتب السياسي). **حركة المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن (دراسة نقدية)**. مصدر سابق: 11-12.

[161] صادق جلال العظم. **دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية**. بيروت: دار العودة، 1973: 19.

[162] الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (المكتب السياسي). **حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية (تحليل وتوقعات)**. مرجع سابق: 72-73.

[163] منير شفيق. مصدر سابق: 95.

خلف الشعار بالصيغة الأصلية والمعكوسة واحدة، وبرهنت العقلية الفتحاوية أنها الوجه الآخر للعملة نفسها، كذلك شعار "الثورة الشعبية المسلحة" المواجه للشعار الرسمي "الحرب النظامية الخاطفة،" لا يختلف عن العقلية السياسية للطرفين[164]، ليس شعار فتح الميكانيكي بل تقييم العظم وتحليله الميكانيكي لأن هناك فرق كبير بين الشعارين، فلا يمكن تحقيق وحدة عربية ما دام الاستعمار يفتك في بنيان الوطن العربي وخصوصاً فلسطين التي تعرضت ومازالت للاستعمار استيطاني.

اعترى الخطاب الفلسطيني اختلال في تحديد ماهية معسكر الأعداء، فكان العدو في الماضي ثالوث إسرائيل وأميركا والرجعية العربية، وفي فترة لاحقة اسقط تعبير الرجعية العربية من قائمة الأعداء، وهناك اتجاهات رئيسية بين الفلسطينيين تتحدث عن التعايش مع إسرائيل، وإقامة علاقات مستقبلية معها. كذلك لم تعدْ الولايات المتحدة الأمريكية عدواً وأصبح يتعامل معها وكأنها طرف محايد، بالرغم من استمرار دعمها لإسرائيل والتزامها بالحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية مجتمعة[165]. وتغيير الآخر في الخطاب الفلسطيني فأصبح الفاعل السياسي في الساحة الفلسطينية آخر وعدو بعد الانقسام الفلسطيني عام 2007، فحماس في الضفة الغربية هي آخر وعدو، وفتح في قطاع غزة آخر وعدو ويمثل هذا الخطاب قمة الانحدار التحرري .

أعلنت م.ت.ف (1964-1968) عن خطابها كحركة قومية عربية في فترة تصاعد الخطاب القومي الناصري. واستند خطاب حركة فتح إلى توليفة من الشعارات والأدبيات التي تقدم خطاباً شاملاً من أجل تحرير فلسطين ضمن فكرة الوطنية الفلسطينية دون أيديولوجيا أو عقيدة جامدة. واعتنقت الجبهة الشعبية خطاب الماركسية العلمية بعد أن كانت تمارس الخطاب القومي العربي بنسخته الناصرية. وبعد نكسة عام 1967 بعام واحد أصبح من الواضح التماس النفحات الثورية في خطاب م.ت.ف التي تقودها فتح والفصائل المسلحة. وارتبط خطاب الأحزاب الفلسطينية في فلسطين المستعمَرة عام 1948 بخطاب م.ت.ف المتحولة ثورياً عام 1968[166]، فانسجم خطاب تلك الأحزاب مع خطاب المنظمة ودعمها ووظف خطابها الثوري مثل، حركة أبناء البلد. وانشقت الجبهة الديمقراطية عن الشعبية وأعلنت تبنيها خطاب الماركسية العلمية. أما الحزب الشيوعي الفلسطيني فقام بتبني خطاب الاتحاد السوفيتي العام، أما حزب الشعب الفلسطيني (الحزب الشيوعي سابقاً) فتبنى خطاباً معتدلاً قريباً من خطاب حركة فتح في خطابها لمرحلة ما بعد أوسلو، إضافة إلى رتوش حزبية فلسطينية أخرى مرتبطة بهذا الخطاب منها حزب فدا.

ارتبط الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين بالإخوان المسلمين حتى 1948، وكان خطاباً إخوانياً بامتياز لكون هذا الخطاب لم يحظَ بوجود ناضج وواضح المعالم إلا بوجود جماعة الإخوان المسلمين. وباقي الحركات والأحزاب والجماعات لم تنتجْ خطاباً متكاملاً، واضح المعالم اتجاه الشأن الفلسطيني. أما حزب التحرير على الرغم من كونه فلسطيني المنشأ والنهوض، فان فكره وعمله وتصوراته، تجاوز فلسطين مركزياً وعملياً، باتجاه قضيته المركزية، إقامة الخلافة. كان لهذا الارتباط بالخطاب الاخواني ظلال سلبية على درجة الاستقلالية الفكرية والمرجعية لهذا الخطاب، والحجم من الإنتاج الفكري والسياسي له، وأبقاه معتمداً سياسة في صياغة نصوصه، لرد الإخوان على حركة فتح وعلى تجربة معسكرات الشيوخ لكن تحول إلى المرجعية الدينية في الفترة 1970-1980. هذا التحول في المرحلية للخطاب السياسي الإسلامي أفضى إلى استجلاب واستدراج منظومة مفاهيم إسلامية وسياسية غلب عليها طابع التشديد،

---

[164] صادق جلال العظم. **دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية**. مصدر سابق: 12.

[165] زياد أبو عمر. **اتجاهات جديدة في التفكير والممارسة السياسية الإستراتيجية في الساحة الفلسطينية**. مصدر سابق: 12.

[166] للمزيد حول الموضوع، أنظر. عزمي بشارة. **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2002.

والحرية والتعامل مع الآخر غير الإسلامي على أسس ومفاهيم الولاء والبراء ألاعتقادي، التي تصنف الآخر ليس على توجهاته السياسية، وإنما لقربه أو بعده عن الاعتقاد الأساسي، وهذا تفسير الهجمة القاسية على المنظمات الوطنية واليسارية رغم التطهرات التي طرأت على التوجه الاخواني للتعامل مع قضية فلسطين، مثل تأسيس "جهاز فلسطين" في العام 1983 فان هذا التطور لم ينعكسْ ايجابياً على الخطاب السياسي وظل الخطاب يتمحور حول النظرة الإخوانية التقليدية في التعامل مع فلسطين (أسبقية الدولة على الجهاد- فلسطين)[167].

يتسم الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين بجملة سمات تحدد ماهيته، أولى سمات هذا الخطاب أنه انتقائي المرجعية فأحياناً هي دينية محضة وأحياناً أخرى هي سياسية وفي الكثير من الحالات هي أكثر تنوعاً من هذه الثنائية الإشكالية، هذه السمة قد تكون مفيدة لهذا الخطاب ومن يحددون نصوصه ومعانيه إلا أنها مقلقة للآخر غير الإسلامي، أما ثاني هذه السمات هي أن الخطاب بطبيعته (سلطوي) يمتلك من الهيمنة والاستعلاء ما تفقده بقية التوجهات غير الإسلامية، وهذا لكون الخطاب السياسي الإسلامي يتعامل مع مسلمات يرى أنها غير خاضعة للنقاش أو النقد الأمر الذي يترتب عليه رفض للآخر واستهانته بما يطرح، كما يسود منطق الاستعلاء هذا على الخطاب ويكرس في نسقه العام امتلاك الحق المعرفي، والفكري، والسياسي، والمجتمعي[168]، وخير مثال على هذا التشريح للخطاب الإسلامي بنسخته الإخوانية (حماس تحديداً)، وصف وليد الشرفا بقوله: "ميثاق حماس ميثاق التعارض أو خلق التناقضات، وفق صيغة حجاجه هي "أنا" الحق أحاجج "الباطل" مدفوعاً بتكليف رباني، وضرورة دينية، هو الأعلم بها؛ لأنه الأكثر تعبيراً عن مصلحة الدين والدنيا[169]".

يلاحظ من اسم قائمة حماس في انتخابات عام 2006 أنه قد خلا من تعبير المقاومة والوعد بمزيد منها لصالح وعد مختلف، تمثل الوعد الجديد في محاربة الفساد عبر شعار (الإصلاح والتغيير)، ولو كان عنوان المعركة الانتخابية (التغيير والتحرير والإصلاح) لبدا الأمر أكثر توازناً مع الخطاب التاريخي لحماس[170]. والمفارقة في خطاب حماس التي رفعت شعار الإصلاح في حملتها الانتخابية للانتخابات التشريعية عام 2006، بحث حماس بعد فوزها عن قواسم مشتركة مع فتح وسواها "الفساد" لتشكيل حكومة وحدة وطنية لتوفير برنامج يلقى قبولاً من الرباعية الدولية، ودخل قاموس حماس مفردات جديدة كالمرحلية والتهدئة والدولة في الضفة والقطاع في حدود 1967[171].

تعرضت الرواية التاريخية الفلسطينية ولا تزال تتعرض للتزوير والتشويه والتهميش، فالمواقف في لغة التداول السائدة في أدبيات المؤسسات الدولية، والمواقف السياسية للمراكز الدولية والعربية والرسمية، وفي أحاديث السلطة الفلسطينية وقيادتها، وفي برامج العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، يلحظ وتحديداً بعد اتفاقية أوسلو تشويهات تطال الرواية التاريخية الفلسطينية، وتضمنت هذه التشويهات تاريخ الشعب الفلسطيني وجغرافيته كمقدمة لتجاهل أو لاختزال حقوقه الوطنية، فاللغة السائدة بعد أوسلو تعرف فلسطين بالضفة

---

[167] خالد علي زواوي. مصدر سابق: 83-84.

[168] المصدر السابق: 291-292.

[169] وليد الشرفا. **ما يفعله الحق فهو حق: دوائر الإقناع في خطاب حركة حماس**. تقديم نادر سعيد. رام الله: مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، 2010: 15.

[170] حسن أبو النمل. "حماس من المعارضة إلى السلطة أو من الايدولوجيا إلى السياسة." محسن محمد صالح (محرر). **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 26.

[171] المصدر السابق: 27.

الغربية وقطاع غزة، وتختزل تاريخ فلسطين إلى مرحلة احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقطاع بعد حرب 1967، مع اختزال الجغرافيا الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة، يختزل الشعب الفلسطيني (الديمغرافيا) إلى الجزء المقيم بالضفة والقطاع، ويحول الجزء الفلسطيني المقيم داخل الخط الأخضر إلى مجموعات أثنية أو دينية (دروز، مسيحيون، مسلمون)، ويعامل الفلسطينيون في الشتات في أحسن الأحوال كلاجئين لا حقوق وطنية لهم. لقد ترافق تشويه الرواية التاريخية الفلسطينية مع تهميش المؤسسات الوطنية التمثيلية الجامعة، واستبدالها بمؤسسات السلطة الفلسطينية التي بقيت محاصرة في إطار حكم ذاتي محدود الصلاحيات والسلطات. كما تملي القيود والاشتراطات على مواقف وخطابات النخب السياسية الفلسطينية أن تغفل عن جوانب مهمة من الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني أو تهميشها[172].

شهدت مرحلة ما بعد أوسلو صعود خطاب التحول الديمقراطي. شارك في هذا الخطاب أحزاب وقوى المعارضة اليسارية، والمجلس التشريعي، والتنظيم الحاكم، ورموز السلطة، والمنظمات غير الحكومية. فحوى هذا الخطاب تتمحور حول إجراءات السلطة ضد المعارضة، وتجاوزات الأجهزة الأمنية. إضافة إلى هيمنة لغة (تنموية) بمفاهيم المؤسسات الدولة حيث تمارس (منظمات الأمم المتحدة، والدول المانحة، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والوزارات الفلسطينية، دوراً محورياً في توليد هذه اللغة وإدامتها، وهي لغة أخذة في التحول إلى الايدولوجيا)، أمام تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وازدياد اللامساواة في مجتمع الضفة والقطاع[173].

اصطدم المشروع الوطني الفلسطيني بعقبات الموقف الإسرائيلي والأمريكي، عزز هذا الصدام استمرار بعض مفردات الخطاب السياسي الفلسطيني السابق لمرحلة أوسلو، عند معظم الأحزاب والقوى السياسية مثل: الحوار الوطني، الوحدة الوطنية، ترتيب البيت الفلسطيني، القيادة الجماعية. هذه الخطابات محاولة للخروج من المأزق السياسي أو إيجاد في الوحدة الوطنية دور فقد سابقاً. أن خطاب الحوار والوحدة الوطنية اللتف وقفز عن حقيقة قيام سلطة منتخبة تقيم اتفاقات وترتيبات مع إسرائيل وغيرها. وبحكم صعوبات تشكيل اصطفاف جديدة (مثل تشكيل قطب سياسي ثالث) للسلطة واعتبارها من خطاب الحوار والوحدة الوطنية منها: المأزق الوطني العام في الاتفاقيات مع إسرائيل، وخسارة الرهان على قوى إسرائيلية (حزب العمل)، واحتواء أو توحيد أو إيواء المعارضة، ومن غير المستبعد أن يكون للسلطة اعتبارات تكتيكية تتعلق بتحسين مواقعها التفاوضية مع إسرائيل[174]. بالرغم من استرجاع الخطاب الفلسطيني للغة الوطنية لمرحلة ما قبل أوسلو، إلا أن أزمة الخطاب الفلسطيني وانكساره ما زالت تتكاثر وتتعدد.

انشطر الخطاب السياسي الفلسطيني من خطاب واحد متعدد الآراء المنطلق من إعطاء الفرصة للذات الوطنية، إلى ثلاث خطابات سياسية متباينة سادت ما بعد أوسلو تقوم على التناقض البيني داخل الذات الجمعية الفلسطينية. تنطلق من فكرة العقاب وليس من فكرة الفرصة ومن انتفاء واضح وعريض لقاعدة الوحدة بسبب تضعيف القواسم المشتركة. نتج عن ذلك الانشطار خطاب المعقولية،

---

[172] جميل هلال. **إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية**. مصدر سابق: 119-120. للمزيد حول الموضوع انظر. عبد الرحيم الشيخ (محرر). **المنهاج الفلسطيني: إشكاليات الهوية والمواطنة**. مصدر سابق. وأحمد عز الدين أسعد. "مراجعة كتاب: تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر للصف الحادي عشر الأدبي." **المجلة العربية للعلوم السياسية**. عدد 36. 2012. وآيات حمدان. "تمثلات فلسطين: دراسة في الخطاب الثقافي الفلسطيني بعد أوسلو." إسماعيل الناشف (محرر). **النفي في كتابة إسرائيل أبحاث فلسطينية حول النظام والمجتمع والدولة في إسرائيل**. مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2011.

[173] المصدر السابق: 273. للمزيد حول خطاب التنمية في فلسطين وتفكيكه أنظر. عبد الرحيم الشيخ. "التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين." ناجح شاهين (محرر). **نحو تنمية فلسطينية تستجيب لتطلعات الجماهير**. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2013.

[174] جميل هلال. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. مصدر سابق: 101-102.

الذي يقوم على الواقعية تمثله حركة فتح وفصائل أصغر تتوافق معها سياسياً، أما خطاب الرفض الذي يقوم على الفكرة والرؤية الواحدة وتمثله حركة حماس وحركات إسلامية أخرى من بينها الجهاد الإسلامي. والخطاب المعارض الذي يقوم على فكرة المخالفة والمناقضة، وتمثله قوى يسارية في مقدمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقد صبغت الخطابات الثلاثة بصبغة المقدس (الديني/ الوطني)[175]. تقديس الخطاب الحزبي أدى إلى تدنيس الخطاب الوطني الجمعي خطاب التحرير والعودة.

عانى الخطاب السياسي الفلسطيني من أزمة تاريخية، كانت ذروتها في مرحلة ما قبل النكبة بأبعاد جهوية بين آل الحسيني وآل النشاشيبي، بعد ذلك تجسدت الأزمة في خطاب الجبهات والحركات الفلسطينية التي ظهرت في أواخر عقد الخمسينات من القرن المنصرم، ويعاني الخطاب الفلسطيني من سلبيات مثل الازدواجية، وغياب المعيارية، وهو خطاب ثنائي حاد، تتخله مظاهر الانقسام والتباين والعجز والتقوقع والانكماش. وتغيب روح المبادرة من سماته، وهو خطاب ماضوي لا يعرف اللحظة والآن، وأصحاب هذا الخطاب في حالة تلون وتقلب يحتكمون للظروف لا الى المبادئ والأصول. يظهر في الخطاب الفلسطيني سمة الشعاراتية والعصبية والشخصانية، حتى أوصلنا الخطاب السياسي المأزوم إلى حالة درامية مأساوية تجسدت في مشهد مرعب من أهم مشاهد الخروج عن كل ما هو معياري وأخلاقي، يسميه وائل أبو الحسن بمشهد "الانحلال المعياري."[176]

تكمن أزمة لغة الخطاب السياسي الفلسطيني لتيار السلطة الفلسطينية ومساندیها، وتيار المعارضة السياسية (تيار الإسلام السياسي)، بقيام لغة الخطاب السياسي على النفي والتشكيك بالآخر الأمر الذي يحمل ضمناً خطاب الحرب الأهلية، واللا تعايش أما بقايا فصائل اليسار المأزوم والمتناثر فهي تعمل على تنفيذ شعار "إعادة البناء" الذي أطلق في سنوات ما بعد أوسلو[177]. ترتب على غياب السيادة الموحدة للشعب الفلسطيني ازدواجية في الخطاب السياسي مثل: إدانة أعمال كفاحية معينة، والقيام بها بنفس الوقت والإصرار على أننا في عملية سلام، والواقع أننا نعلم أن عملية السلام ماتت وانتهت[178]. إضافة إلى ما سبق، أدى الاحتراب السياسي والخطابي بين فتح وحماس إلى منافسة فتح حماس على الخطاب الديني في الوقت الذي كانت فتح تطرح خطاباً أكثر يساريتاً من اليسار الفلسطيني، هذا قبل صعود نجم الإسلام السياسي الفلسطيني ويراوح الخطاب السياسي الفلسطيني في هذه الآونة في حظيرة المفاوضات وإنهاء الانقسام، وقضايا الشرعية، والمقاومة، والوحدة الوطنية، والرواتب، والبطالة، والفساد، والتنسيق الأمني، والاعتقال السياسي، والتخوين والتشكيك.

2.7 أزمة الاستراتيجيا الفلسطينية

يعد الاجتماع السادس عشر للمجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاً فاصلاً، إذ أن قراراته، نقلت حركة التحرر الوطني والمنظمة بشكل رسمي من الموقف الثوري (تحرير كامل فلسطين، وتفكيك الدولة الاستعمارية) إلى صيغة أكثر قبولاً في الوسط الدبلوماسي (وهو تعايش دولة فلسطينية مع إسرائيل في فلسطين التاريخية)، هذه الصيغة الجديدة –آنذاك– كانت من أجل حل سياسي أو سلمي للقضية

---

[175] سعيد عياد. مصدر سابق: 348-349.

[176] وائل مصطفى أبو الحسن. "أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني ومشهد (الانحلال المعياري): قراءة سيكولوجية." **المستقبل العربي**. عدد 351، 2008: 69.

[177] محمود النجار. مصدر سابق: 282.

[178] مصطفى البرغوثي. "الأبعاد السياسية لغياب إستراتيجية عمل وطنية موحدة." وسام رفيدي (محرر). **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة**. مصدر سابق: 29.

الفلسطينية، وانتقل مذهب منظمة التحرير على إثر هذا الاجتماع من التحرير الوطني لكامل فلسطين، إلى هدف يقضي بإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية والقطاع، وهكذا جرى رسمياً تحويل حركة التحرر الوطني الفلسطينية إلى حركة استقلالية[179].

انتقلت م.ت.ف خلال حقبة ربع قرن من الزمن، من هدفها الأساسي (التحرير الكامل) إلى (بناء الدولة الديمقراطية العلمانية) على كامل الأرض الفلسطينية في أواخر الستينات، وفي عام 1974 طرأ تحول ثالث على الهدف الفلسطيني، تعين في إقامة سلطة وطنية على أي أراض يتم تحريرها وفي عام 1988 طرح شعار الدولتين لشعبين، وفي أيلول من سبتمبر 1933 (اتفاق أوسلو) طرح حكماً ذاتياً على مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة. وانتقلت م.ت.ف من الكفاح المسلح كاستراتيجية وأسلوب وحيد إلى اعتماد المفاوضات الدبلوماسية كاستراتيجية وحيدة، وتقلبت في تحالفاتها العربية، ووسعت من نطاق القوى الإسرائيلية التي تتعامل معها، وأدخلت تغيرات مهمة على تحالفاتها الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. وحكمت عوامل وحيثيات متنوعة التحولات في مواقف واستراتيجيات المنظمة، منها: تأثيرات الفكر السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية قبل سنة 1948 الذي اتسم بالرفضاوية، وتمركز المنظمة خارج إقليمها وتركيبها الائتلافي (بتداخلاته العربية) الذي حتم نهج سياسة إجماع الفصائل، إضافة إلى التباين في ظرف وأوضاع التجمعات الفلسطينية المتعددة، ورؤيتها لتأثيرات المواقف السياسية وانعكاسها على قدرة المنظمة على التعبئة السياسية. إلا أن العامل الرئيسي الذي أثر على هذه التحولات تمثل في غياب المنظمة من (إقليمها) الخاص الذي تغيير عليه هذا الغياب ونجم عنه حضور قوي لتأثيرات الفضاء الاستراتيجي الإقليمي والدولي على مواقف وتحركات واستراتيجيات المنظمة[180].

تعددت الاستراتيجيات في مرحلة الصعود الثوري للفصائل الفلسطينية. حيث رأى القوميون العرب في الكفاح المسلح عنصراً مكملاً أو مدمجاً في إستراتيجية عسكرية عربية شاملة ضد إسرائيل. وقدمت فتح الكفاح المسلح على أساس كونه البديل الوحيد الممكن لإستراتيجية الحرب العربية الصاعقة، ما كان يهم فتح في المقام الأول وبشكل منفصل عن المفاهيم الإستراتيجية العسكرية بمعناها الضيق، هو أظهار شعار عبد الناصر والقوميين "الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين" ليس هو الذي سيقود إلى النجاح بل وحدها إستراتيجية فتح الجديدة المضادة "تحرير فلسطين الطريق للوحدة" هي الكفيلة بالتحرير[181]. غياب إستراتيجية فتح في التعامل مع واقع وجودها في الأردن ومع السلطة "الرجعية" فيه، جعلها غير ملتفتة كثيراً للقضية تدريب المقاتلين والثوار وتعبئتهم وإعدادهم من أجل مواجهة المعركة الحاسمة مع النظام الملكي وأدوات قمعه المحلية[182].

بحث الفلسطينيون عن نماذج لهم في نضالهم الوطني ضد إسرائيل، كان من هذه النماذج جبهة التحرير الجزائرية، وكاسترو وتشي جيفارا في كوبا، وماوتسي تونغ في الصين، وهوشي منه والجنرال جياب في فيتنام. حيث أراد الفلسطينيون تحرير أرضهم المحتلة من خلال حرب عصابات حرب شعبية ثورية[183]. وامتزجت الإستراتيجية الفلسطينية بفلسفات التحرر، فترى في الفصائل الفلسطينية وحتى في الفصيل الواحد: الماويين، واللينينيين، والجفاريين، والكاستوريين، وأتباع لهوشيه منه، والجنرال جياب.

---

[179] سميح فرسون. مصدر سابق: 398.

[180] جميل هلال. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. مصدر سابق: 65-66.

[181] المصدر السابق: 210.

[182] صادق جلال العظم. **دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية**. مصدر سابق: 158.

[183] هلغى باومغرتن. **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1988: من التحرر إلى الدولة**. محمد أبو زيد (مترجم). رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006: 203.

شكل غياب استراتيجيا مستقلة وواضحة لمنظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً بعد خروجها من بيروت عنصر في تعزيز الصراعات داخلها، وجاء تبني برنامج حل الدولتين في ظل اشتعال الانتفاضة دون استراتيجية محددة، لا على صعيد تحديد بنية المنظمة، ولا على صعيد دورها التعبوي للتجمعات الفلسطينية، ولا على صعيد التحرك المنظم داخل فلسطين المستعمَرة عام 1948 أو التحرك على الصعيد الإقليمي العربي خلال وبعد حرب الخليج الثانية[184].

ترتب على غياب إستراتيجية فلسطينية موحدة وقوف الفلسطيني (حقبة أوسلو) من الصراع من جانب واحد، بينما كانت إستراتيجية إسرائيل لنهب الوقت وفرض حقائق جديدة على الأرض، وتأجيل قضايا الحل النهائي، وزج الفلسطينيين في مراحل متعددة من الاتفاقيات الجزئية والانتقالية، والمعضلة الإستراتيجية الثانية، تحول حركة التحرر الوطني الفلسطيني بكاملها إلى سلطة ليس الخطأ إنشاء سلطة إنما الأجدر إنشاء سلطة والإبقاء على حركة التحرر الوطني الفلسطيني كمرجع[185].

فقدت المؤسسات الفلسطينية التمثيلية شرعيتها بعد أن تقادمت وغابت عن ساحة الفعل الوطني، فلا مناص من إعادة بناء منظمة التحرير بمشاركة كل القوى الفاعلة في الحقل الوطني، وإيجاد التدابير الكفيلة بإشراك ممثلين عن كل التجمعات والمجتمعات والجوالي الفلسطينية في المنظمة، فالمنظمة راكمت رصيداً وطنياً وعربياً ودولياً ثميناً، يعتبر تهوراً التخلي عنه جرياً وراء سلطة منقوصة تقام بإذن من الاحتلال ووفق شروطه. تتمتع منظمة التحرير باعتراف عربي ودولي بصفتها ممثلاً للشعب الفلسطيني، وهو رصيد جرى الاستخفاف به من خلال تهميش مؤسساتها، وإهمال تجديدها وتجديد خطابها منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي. إن منظمة التحرير المجددة على قاعدة التقاء وتوافق قوى سياسية ومدنية عريضة هي الأقدر على طرح إستراتيجية مقاومة متعددة المسارات والأشكال، وفق شرط كل موقع فلسطيني ووضعه وهي الأقدر على تحديد جهوزية شروط التفاوض وبأي مرجعيات، وتحديد أشكال المقاومة وأمكنتها وخطابها[186].

تعدد مكونات الشرط الفلسطيني يجعل من السذاجة اختصار استراتيجية الحركة الوطنية بثنائية التفاوض أو المقاومة المسلحة، كما يجعل من السذاجة اختزال كل منهما في شكل واحد فقط، ومن دون ضوابط أو استثناءات، أو استدراكات أو تحديات فلا فائدة ترجى من التفاوض، إن لم يخدمْ مسيرة التحرر الوطني. كما قد ينتج من أعمال تصنف كمقاومة أضرار بالغة أن لم تأتِ في سياق استراتيجية متكاملة توظف في خدمة عملية التحرر، وفي تغيير ميزان القوى السياسي، والعسكري، والأخلاقي لمصلحة الحق الفلسطيني في تقرير المصير، الحركة الفلسطينية بحاجة ماسة إلى التوافق على استراتيجية لا تختزل النضال إلى ثنائية المفاوضات– المقاومة المسلحة، كون كليهما يكرس نهجاً نخبوياً هو دبلوماسي، وسياسي، وفكري، وثقافي، وفني، وتنظيمي، وتعبوي، وممانع، وهو فعل مطواع للشرط المحدد لكل مكون من مكونات الشعب الفلسطيني التي تستقبل تأثيرات حقول دولانية متعددة التكوين والتأثير[187].

غيبت الإستراتيجية الفلسطينية فلسطينيي فلسطين المحتلة عام 1948 من معادلة الصراع الفلسطيني والعربي– الإسرائيلي، وتجدر الإشارة إلى صمود فلسطيني فلسطين المحتلة عام 1948 في وجه السياسات العنصرية، ومن الواضح أن هذا الجزء من الشعب

---

[184] جميل هلال. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. مصدر سابق: 62.

[185] مصطفى البرغوثي. "الأبعاد السياسية لغياب إستراتيجية عمل وطنية موحدة." **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة**. مصدر سابق: 29.

[186] جميل هلال. **إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية**. مصدر سابق: 118–119.

[187] المصدر السابق: 112.

الفلسطيني لم يدخلْ بعد بصورة جدية في وعي النخب الفلسطينية حتى الناقدة لنهج أوسلو الداعية إلى حل جذري للصراع. يعود هذا الإهمال لدور فلسطين المحتلة عام 1948 لعدة أسباب هي: تمركز العقل الفلسطيني في مشروع الضفة والقطاع الذي بدأ كمشروع مرحلي ثم ما لبث أن تحول إلى مشروع حل نهائي، وعجز القيادة الفلسطينية عن اجتراح صيغة تعاونية خلاقة تتضمن دعماً، سياسياً، وثقافياً، ومادياً، ومعنوياً، لوجودهم ولتطورهم في كافة المجالات لتبلورهم كمجموعة قومية متماسكة في وجه سياسات التفتيت الصهيونية العنصرية، وخوف بعض الأوساط الفلسطينية من توفير ذريعة لإسرائيل للتحريض على العرب الفلسطينيين[188].

أدى الترنح في صورة الحالة الفلسطينية بين "حركة تحرر وطني" أو "دولة قيد التكون" في إرباك الإستراتيجية الفلسطينية. حسم السؤال اتجاه حركة التحرر الوطني من أجل الاستقلال يطرح مسالة إستراتيجية المقاومة، دون حسم السؤال اتجاه حركة التحرر الوطني من أجل الاستقلال يطرح مسالة إستراتيجية المقاومة، ودون حسم السؤال لا توجد إستراتيجية مقاومة، إنما توجد "عملية سياسية" من ناحية "وعمليات مقاومة" من ناحية أخرى، لا تربطهما إلا علاقة التعارض أو الإزعاج المتبادل أو التواطؤ غير المتجانس. تعتمد العملية السياسية التدريجية المعترف بها على الساحة الدولية التي ستؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة على خطوط قريبة مما هو مطروح في "كامب ديفيد"[189]. يكمن المأزق الاستراتيجي الفلسطيني بعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد، في أن ليس لدى جميع الفواعل السياسية الفلسطينية (كتل نيابية، أحزاب، فصائل)، إجابة فيما يتعلق بالآليات والطرق والأساليب الفعالة لتحقيق برامجها السياسية، والتي يمكن اختزالها في برنامجي حركتي فتح وحماس[190].

يكمن مأزق الحركة السياسية الفلسطينية في غياب البرامج المقنعة والواقعية من أكبر تنظيمين سياسيين فاعلين في الحقل السياسي الفلسطيني (فتح، وحماس)، حيث فشلت حركة فتح في اعتماد إستراتيجية ناجحة لانجاز مشروع الدولة الوطنية المستقلة على أراض 1967، كما أن حركة حماس لم تطرحْ قبل تسلمها السلطة أو بعده الشروط الضرورية حتى تكون المقاومة إستراتيجية ناجحة لتحرير فلسطين[191]، أن غياب إستراتيجية موحدة أدى إلى فقدان البوصلة الإستراتيجية[192].

يؤكد عزمي بشارة أنه من غير المفترض على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تختار بين السياسة أو المقاومة والتفاوض، بل يرمي بشارة إلى الجمع بين السياسة والمقاومة، وبين المقاومة والتفاوض، إذ لزم الأمر ضمن إستراتيجية واحدة[193]. ويرى بشارة بأن الحسم في الإستراتيجية الفلسطينية يجب أن يتجه باتجاه إستراتيجية حركة التحرر الوطني ضد حالة كولونيالية استعمارية، ويجب أن تجمع حركة التحرر الوطني بين العمل السياسي والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال، بحيث يهدف العمل السياسي إلى تعبئة الرأي العام الفلسطيني والعربي والتأثير على الرأي العام الأمريكي، والأوروبي، والإسرائيلي، ويجب أن يتلاءم عمله مع إستراتيجية المقاومة، ويجب إن لا تتألف

---

[188] عوض عبد الفتاح. "المفاوضات والخيارات البديلة: أين موقع عرب 48 في الإستراتيجية الفلسطينية؟." **المستجدات الداعمة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية**. البيرة: المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2011: 154-157.

[189] عزمي بشارة. **ما بعد الاجتياح: في قضايا الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2002: 38-39.

[190] جورج جقمان. **قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية**. مصدر سابق: 121.

[191] جميل هلال. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. مصدر سابق: 293.

[192] مصطفى البرغوثي. "الأبعاد السياسية لغياب إستراتيجية عمل وطنية موحدة." **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة**. مصدر سابق: 25.

[193] عزمي بشارة. **ما بعد الاجتياح: في قضايا الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية**. مصدر سابق: 39.

المقاومة من مجموعة "عمليات" منفردة بل هي استمرارية من أجل تحقيق الهدف السياسي[194]. وهذه الإستراتيجية تتوافق مع إستراتيجية وخطاب حركة فتح "العمل العسكري يزرع، والعمل السياسي يحصد،" وينسجم مع برنامج وشعار حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 "يد تبني ويد تقاوم". يطرح السؤال نفسه هل فعلاً هذه "الإستراتيجية المزدوجة" ناجعة للتحرير؟. يرى ناصر القدوة معيار الإستراتيجية الناجحة يتمثل في "تلك-الإستراتيجية- التي تمكن الشعب الفلسطيني وحركته السياسية من إنجاز أهدافه في التحرر والاستقلال والسيادة ووضعه على طريق البناء والتقدم.[195]" يؤكد كذلك جميل هلال أن الحركة السياسية الفلسطينية بحاجة إلى رؤية موحدة واستراتيجية موحدة ومؤسسات موحدة من أجل تعظيم فعلها الوطني[196].

بدأ التاريخ السياسي الفلسطيني بثلاث وحدات: الأولى، وحدة السؤال الفلسطيني مع المشروع القومي العربي باعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى، ولا يمكن فك السؤال عن سياقه العربي حتى العام 1974. والثانية هي وحدة الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية. والثالثة، هي اعتبار الطريق النضالي هو طريق الكفاح المسلح هذه المقولة لم يبقَ منها شيء اليوم فجرى فك الوحدة مع الجانب العربي، وجرى تجزيء الشعب والأرض الفلسطينية في أوسلو بواقع الأمر، وتم تحويل المفاوضات إلى الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني[197].

يبرز غياب الإستراتيجية في الحالة الفلسطينية؛ بسب غياب التوافق على الأهداف العليا أو الثوابت، والاختلاف حول الوسائل، وحول تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء، وهو تحديد الهدف الوطني، وحتى مع اعتبار الدولة هو الهدف فان الغموض والالتباس يكتنف ماهية وحدود الدولة الفلسطينية[198]. نص الميثاق الوطني الفلسطيني في مادته الثامنة "المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين." وجاء في المادة التاسعة "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً."[199] يبدو أن الاستراتيجية الفلسطينية واضحة جلياً لمن أراد السير في دربها، وتبدو الاستراتيجية الفلسطينية مأزومة وواهنة عند إلقائها في أدراج الرياح، واستبدالها باستراتيجيات لا تتوافق والشرط الاستعماري الذي تخضع له فلسطين.

خلاصة

أوضحت عملية المراجعة النقدية لعدد من الأدبيات التي تتطرق للموضوع المشروع الوطني الفلسطيني بشكل عام وتم التركيز على الادبيات التي توصف أزمة المشروع الوطني الفلسطيني بشكل خاص ويعود ذلك لكون الدراسة بالمجمل نقدية وهي تفترض وجود أزمة في المشروع الوطني الفلسطيني. تبين من تلك المراجعة الكثيفة التي راعت مجمل وجهات النظر والمحطات التاريخية المختلفة ان المشروع الوطني الفلسطيني لا يعاني فقط من أزمة أنما مصاب بـ(متلازمة الأزمة) التي تستنسخ نفسها في عدد من روافع وحلقات المشروع الوطني الفلسطيني. كان لهذه المتلازمة أثر سلبي في وهن المشروع الوطني الفلسطيني وتصدعه، كما انتقلت هذه الأزمة من بنية المشروع الوطني

---

[194] المصدر السابق: 40.

[195] ناصر القدوة. "نحور إستراتيجية فلسطينية ناجحة." **نحور إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية**. البيرة: المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات- بدائل، 2009: 534.

[196] جميل هلال. "أسئلة لمرحلة ما بعد أيلول." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 89، 2012: 22.

[197] رائف زريق. "القضية الفلسطينية: حديث في الكل والجزء." **آفاق برلمانية**. عدد 2، مجلد 17، 2013: 3.

[198] يوسف الشايب. "السياسة الفلسطينية والخيارات المتاحة لتغيير (قواعد اللعبة)." **آفاق برلمانية**. عدد 2، مجلد 17، 2013: 3.

[199] الميثاق الوطني الفلسطيني. المادتين الثامنة والتاسعة.

الفلسطيني الى بنية البدائل الفلسطينية والرهانات النقدية التي حاولت تقويم وتصحيح مسار المشروع الوطني الفلسطيني وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث.

الفصل الثالث
قراءات في أزمة البدائل الفلسطينية والرهانات النقدية

إلماعة

أولاً. قراءة في عدم/ جدوى وجدية البدائل المطروحة لمعالجة القضية الفلسطينية

3.1 البدائل النكوصية: برنامج النقاط العشرة (البرنامج المرحلي)، ووثيقة الاستقلال الفلسطينية.

3.2 البدائل الرافضة للحلول الاستسلامية: جبهة الرفض، وتحالف الفصائل العشرة.

3.3 البدائل التفاوضية: اتفاقية أوسلو وتمثلاتها نموذجاً.

3.4 البدائل الليبرالية: التيار الثالث، والمبادرة الوطنية الفلسطينية.

3.5 البدائل الوطنية الشعبية: الحملة الفلسطينية لمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل (PACBI)، والمقاومة الشعبية.

3.6 البدائل الشبابية: الحراك الشبابي الفلسطيني.

3.7 البدائل الحقوقية والقانونية: خياري التوجه إلى الأمم المتحدة 2011 و2012.

3.8 البدائل الحزبية الإسلامية: حركة الجهاد الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس).

3.9 بدائل فلسطيني فلسطين المستعمَرة في العام 1948: حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

ثانياً. قراءة في هشاشة الرهانات النقدية واستحكام المأزق والأزمة

3.1 النقد الداخلي بعيون حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).

3.2 النقد الداخلي بعيون حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

3.3 النقد الداخلي بعيون الجبة الشعبية لتحرير فلسطين.

3.4 النقد الداخلي بعيون الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

3.5 النقد الداخلي بعيون حزب الشعب الفلسطيني.

3.6 النقد الداخلي بعيون حركة الجهاد الإسلامي.

3.7 النقد الداخلي بعيون فواعل أخرى.

خلاصة نقدية

"الانهيارات علنية، والبديل يتشكل من الأزمة والمجهول الذي يكور قبضاته ويتقدم لافتتاح مرحلته وامتلاكها حول اسم فلسطين التي تتفجر إشارات وكلمة سر لم تعدْ سرية..."

محمود درويش

"طرح البديل السياسي ليس مجرد قضية تنظيمية. وطرح البدائل السياسية، إن كان على مستوى البرجوازية الفلسطينية، أو على مستوى القوى الديمقراطية واليسارية الفلسطينية، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التحديات السياسية القائمة. وبدون ذلك فإن طرح البديل السياسي يصير قضية تكتيكات"

عزمي بشارة

الفصل الثالث

قراءات في أزمة البدائل الفلسطينية والرهانات النقدية

إلماعة

يقدم هذا الفصل مراجعة نقدية لعدد كبير من الأدبيات التي عالجت موضوعيين مركزيين استند عليهما هذا الفصل وهما: موضوع البدائل الفلسطينية التي تمظهرت في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة ما قبل أوسلو وما بعدها، والموضوع الثاني تم استجلاب خارطة نقدية أوضحت أهم وأشهر وأحدث الاسهامات النقدية التي طرحت لتشخيص ومعالجة وتوصيف الحالة الفلسطينية خصوصاً أزمة المشروع الوطني الفلسطيني. تقليب البدائل الفلسطينية ودراستها أفضى لبلورة صورة واضحة لماهية أزمة هذه البدائل وتمثلت أزمتها في ارتهانها بأطراف غير فلسطينية، وتسابق هذه البدائل في النزول عن الأهداف الفلسطينية الكبرى لصالح مشاريع سياسية باهتة، كانت أهداف وفكر بعض هذه البدائل ضبابية وغير جمعية للفلسطينيين، تبني بعض البدائل أيديولوجيات عالمية تختلف مع خطاب الميثاق الوطني الفلسطيني، فيما سجل نجاحات لبعض هذه البدائل على المستوى العملي مثل حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل، ونجاحات على المستوى الفكري النظري مثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ونجح خطاب الجهاد الإسلامي على الصعيد العملي والنظري وتطور هذا البديل خطاب ينسجم مع خطاب الميثاق الوطني الفلسطيني. أوضح هذا الفصل أيضاً أزمة الرهانات النقدية الفلسطينية التي لم تفك أزمة ومأزق المشروع الوطني الفلسطيني. يعود سبب استحكام الأزمة إلى انطلاق عدد من الرهانات النقدية من خطاب سياسي أيديولوجي لم يقدم نقد دقيق، واكتفت هذه الرهانات في السجال والمناكفات الحزبية، وبعض من هذه الرهانات أنطلق من نقطة تشخيص أزمة المشروع الوطني الفلسطيني لمرحلة ما بعد أوسلو ولم تتطرق هذه الرهانات النقدية لمرحلة ما قبل أوسلو، وأضحى مشروع السلطة الفلسطينية وكيفية تفعيله جوهر الخطاب النقدي لهذه الرهانات النقدية. تطرق رهان عبد الإله بلقزيز لموضوع الخطاب الجمعي الفلسطيني وقدم مقاربة جديرة للخروج من نفق الأزمة إلى أفق التحرر عبر "تثبيت الثوابت."

أولاً. قراءة في عدم/ جدوى وجدية البدائل المطروحة لمعالجة القضية الفلسطينية

3.1 البدائل النكوصية: برنامج النقاط العشرة (البرنامج المرحلي)، ووثيقة الاستقلال

3.1.1 برنامج النقاط العشرة (البرنامج المرحلي)

بدأ نهج المرحلية في التبلور في حركة المقاومة الفلسطينية ولاسيما في أوساط (الجبهة الديمقراطية) قبل أشهر من حرب تشرين الأول 1973. وساهم عاملان رئيسيان في تعزيز نهج المرحلية بعد الحرب: الأول، موقف قطاعات واسعة من سكان المناطق المحتلة في تحمل م.ت.ف مسؤولياتها عن مصير الأراضي المحتلة التي تخلت عنها إسرائيل، ودعم فكرة مشاركة م.ت.ف في الجهود الدولية من أجل التسوية السياسية للصراع. يتمثل العامل الآخر، في تأثير الموقف السوفيتي على القرار الفلسطيني إثر تعمق العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وعدد من الفصائل الرئيسية في م.ت.ف، وتنامي شعور تلك الفصائل بحاجتها للاستغلال ثقل الاتحاد السوفيتي في التأثير على موقف الولايات المتحدة الأمريكية[200].

قام البرنامج المرحلي على ثلاث أمور مركزية: إقامة سلطة وطنية مستقلة للشعب فوق أي جزء يتحرر من ترابه الوطني، وتأكيد الحاجة لكل أشكال الكفاح، وفتح المجال أمام استخدام كافة الطاقة والإمكانات لا نجاز النصر والتحرير[201]. وضع البرنامج المرحلي الحركة

---

[200] ماهر الشريف. مصدر سابق: 236-237.

[201] المصدر السابق: 219-220.

الوطنية الفلسطينية على بداية نهج العمل الوطني، ويسميه فيصل حوراني برنامج "إيجابي" حل محل نهج الرفض السلبي، الذي اشتهرت به م.ت.ف، ومهد قرار البرنامج بما يشبه الإجماع الطريق أمام مزيد من الانتصارات السياسية (الاعتراف بالقمة العربية في الرباط بالمنظمة، واعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة)[202]. ينطلق البرنامج المرحلي –حسب رؤية الجبهة الديمقراطية– من التقرير "الصائب والبديهي،" بإن توفر شروط إنجاز الهدف النهائي لن يتحقق دفعة واحدة[203]. عمل البرنامج المرحلي على أعادة صياغة الفكر السياسي المتمحور حول ثنائية التضاد بين المقاومة وبين التسوية وبين الكفاح المسلح وبين الحل السلمي[204].

يؤكد عدد من قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن البرنامج المرحلي هو في الأساس من بنات أفكار بعض معتدلي حركة فتح، وليس من أفكار الجبهة الديمقراطية، إنما أوعز ياسر عرفات للجبهة الديمقراطية بطرح البرنامج المرحلي حتى يعفي نفسه ويعفي حركة من الرفض، ويدار النقاش والجدل بين اليسار نفسه باعتبار البرنامج للجهة الديمقراطية، فكان ياسر عرفات يستخدم الجبهة الديمقراطية كأداة استطلاع واستكشاف للمواقف السياسية الفلسطينية[205].

وافقت كافة التنظيمات الفلسطينية على البرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشر)، كما أيدت الدولة العربية هذا البرنامج في حين تحفظت العراق على الموقف وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية تراجعها عن الموافقة على برنامج النقاط العشر، وشكلت (جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية). وانضمت إليها جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وانسحبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من اللجنة التنفيذية لمنطقة التحرير[206].

جاء البرنامج المرحلي متناغماً مع سياسات الدول العربية ووفق توجهاتها ومطالبها ولاسيما التسوية. ولم تحصلْ المنظمة على اعتراف الدول العربية الشرعية العربية والدولية ففي عام 1974 إلا بعد تبني البرنامج المرحلي، وكذلك اعتبرت قيادات في حركة فتح البرنامج المرحلي حلاً استراتيجياً وليس مرحلياً أي أنه خاتمة المطاف لحل مجمل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي[207].

اعتبرت الثورة الفلسطينية فكرة المرحلية كحلقة وصل في الطريق إلى تحقيق الهدف النهائي، ولا تتناقض المرحلة مع إستراتيجية الثورة ما دامت لم تتخلَّ عن هدفها التحرر والعودة[208]. يرى عبد الإله بلقزيز أن البرنامج المرحلي كان قابلاً لقراءتين وبالتالي التصرف السياسي من خلال إستراتيجيتين: الأولى، تمثلته كضرورة تاريخية تستدعيها الواقعية السياسية، وتكتيك التدرج والمرحلية، وكسب الأنصار العرب والدوليين، ويعتبر كمحطة اضطرارية نحو التحرير الشامل، وبناء الدولة الديمقراطية العلمانية، على كامل تراب فلسطين. أما الإستراتيجية الثانية، فتصورته سقفاً نهائية للعمل الوطني، قابلاً كذلك، لأن يتركب عليه برامج مرحلية فرعية جديدة. وتثبت القراءة الإستراتيجية

---

[202] فيصل حوراني. **الفكر السياسي 1964–1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**. مصدر سابق: 216–217.

[203] نايف حواتمة وقيس عبد الكريم. **البرنامج المرحلي.. 1973–1974 صراع– وحدة في المقاومة الفلسطينية**. د.م: شركة دار التقدم العربي والدار الوطنية الجديدة، د.ت: 30.

[204] المصدر السابق: 47.

[205] أسامة أبو نحل (وآخرون). مصدر سابق: 259–260.

[206] **فلسطين تاريخها وقضيتها**. نقيوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983: 208.

[207] أسامة أبو نحل (وآخرون). مصدر سابق: 260.

[208] المصدر السابق: 216.

الأولى، الخيار التحرري بأسلوب العنف الوطني المسلح (العمل الفدائي، أو المدني/ الانتفاضة). أما الثانية، غلبت العمل السياسي الدبلوماسي ونهجت سبل التسوية السياسية وتمت هزيمة عقيدة التحرر الوطني الفلسطيني أمام أيديولوجيا التسوية[209].

يرى عبد الرحيم الشيخ أن إعلان أوسلو لم يكنْ شهادة الوفاة لخيار الدولة الديمقراطية، فقد أعلنت وفاة ذلك الخيار بعد أقل من ست سنوات على إعلانه، وذلك عبر مشروع السلطة الفلسطينية أو (البرنامج المرحلي). ومثَّلَ إسقاط خيار الدولة الديمقراطية لصالح مشروع السلطة الفلسطينية أولى قطع الدومنيو في هجر مفهوم الفلسطنة، التي نظَّهر لها إدوارد سعيد وسقوط البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل عام 1994[210]. عمل البرنامج المرحلي على التأسيس لفكرة السلطة الفلسطينية قبل عشرين عام من تمثلها للوجود عام 1994 على إثر اتفاقية أوسلو والنقطة المهمة في البرنامج المرحلي التي أدت إلى تحولات في الفكر السياسي الفلسطيني وبالتالي في المشروع الوطني الفلسطيني، ودخول مفردات جديدة على قاموس النضال الفلسطيني مثل: "النضال بكافة الوسائل،" بعد أن كان العمل الفدائي محصوراً بالكفاح المسلح، والأهم من ذلك انشداد الحركة الوطنية الفلسطينية لفكرة "السلطة" التي ادخلها البرنامج المرحلي على فكر الحركة الوطنية الفلسطينية لتحل فكرة "السلطة" مكان فكرة "الوطن،" الذي تمحور المشروع الوطني الفلسطيني وفكره حول تحرير "الوطن،" وليس إقامة سلطة في أرض الوطن مثلما نص البرنامج المرحلي.

إذ كان البرنامج المرحلي أول الإزاحات عن الأهداف الفلسطينية الكبرى، وخفوت نجم "الوطن" لصالح ضوء "السلطة" الخافت، فإن إعلان الاستقلال لعام 1988، مَثّلَ الخروج من سرب الأهداف الوطنية الكبرى بالاعتراف بإسرائيل مجاناً، للقبول بالمنظمة كشريك في الحوار والسلام وتم التنازل عن أكثر من 55% من فلسطين التاريخية دون أي عملية مفاوضة أو مساومة.

تضمن البرنامج المرحلي خصوصاً النقطة الثانية والتي تضمنت مجموعة من الكلمات والعبارات، مثل "تحرير فلسطين" لتحل محلها عبارة "تحرير الأرض الفلسطينية." وتعبر عبارة "الأرض الفلسطينية" الضفة وقطاع غزة. وتم اعتماد وسيلة تحرير الأرض "كافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح"[211]. لم يصلْ البرنامج المرحلي إلى مستوى الاعتراف بالدولة اليهودية، لكنه عمل ضمن استعداد م.ت.ف للدخول في مفاوضات غير مباشرة وتأجيل تحرير كل فلسطين أن لم يكنْ التخلي عن هذا الهدف كليا[212]. تضمن برنامج النقاط العشر عمليا "بدء انكسار المنظمة رسمياً"[213]. رفضت النقطة الأولى في البرنامج قرار 242 ولكن عدم ذكر رفض قرار 338 يعني اعترافاً ضمنياً به وهو يتضمن قرار 242[214]. "البرنامج كان إعلاناً لبدء العمل السياسي والتخلي عن التحرير والنضال العسكري.[215]"

---

[209] عبد الإله بلقزيز. **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**. مصدر سابق: 27.

[210] عبد الرحيم الشيخ. "الهوية الثقافية الفلسطينية.. (المثال) و(التمثيل) و(التماثل)." **التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية**. رام الله: المركز الفلسطيني وأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات، 2013: 85.

[211] أسامة أبو نحل (وآخرون). مصدر سابق: 237.

[212] يزيد صايغ. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949–1993: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**. باسم سرحان (مترجم)، يزيد صايغ (مراجعة). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003: 469.

[213] جميل خرطبيل. **وأده منظمة التحرير الفلسطينية: الفردية واليمينية، عدم الالتزام بالمبادئ، عدم المصداقية في الممارسة**. د.م: د.م.ن، د.ت: 27

[214] المصدر السابق: 28.

[215] المصدر السابق: 28.

3.1.2 وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني

اعتمد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر التي انعقدت في الجزائر في قصر الصنوبر، في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 "وثيقة إعلان قيام دولة فلسطين،" وهي الوثيقة التي اشتهرت باسم "وثيقة إعلان الاستقلال." تحلت وثيقة إعلان الاستقلال إلى حيز الفعل الوطني الفلسطيني بعد تخطي منظمة التحرير عقابيل الانشقاق الذي وقع في فتح في العام 1983، وزعزع وحدة المنظمة. وعبرت المنظمة سنوات الركود، التي تبعت إقصاء مركزها القيادي ووجودها العسكري الرئيسي عن لبنان 1982، هذا الإقصاء الذي أوهن القدرة الفلسطينية على إقلاق أمن إسرائيل عبر سنوات الركود، وانطلقت الانتفاضة الشاملة في الأراضي المحتلة في أواخر 1987. وقد تجلى تعافي المنظمة من أغلبية القوى على برنامج سياسي تستهدي الانتفاضة به. ورسم البرنامج أهدافه بإجلاء الاحتلال عن الضفة والقطاع، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عليهما[216].

استند إعلان الاستقلال على قرار التقسيم 181 لعام 1947 مع أن المذكرة التوضيحية هي إعلان الاستقلال، تتحدث عن دولة في حدود عام 1967 ولا يوجد تناقض كبير بين إعلان الاستقلال الذي قبله أغلب الفلسطينيين وبين قرار 242، وهذا الإعلان حل سياسي وليس الحل التاريخي أو المصالحة التاريخية[217]. قفزت وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني عن إعلان المجلس الوطني الذي انعقد في غزة في العام 1948 الذي قرر استقلال فلسطين كلها، وشكل حكومة عموم فلسطين. أما وثيقة إعلان الاستقلال فهي أقل بكثير مما رفضه الآباء والأجداد. كان إعلان الاستقلال النظري عن قيام الدولة الفلسطينية على 23% فقط من أرض فلسطين التاريخية حيث تم التنازل عن بقية الأراضي الفلسطينية واقر بأن اسمها سار إسرائيل[218].

أدى إعلان الاستقلال وظيفته الآنية، فأسهم في تسهيل التطور الحاسم نحو العقلانية والتماهي مع روح العصر وقوانينه وقيمه. جاءت وثيقة الاستقلال تتويجاً لمساري تطور مرتبطين معاً: تطور الفكر السياسي الفلسطيني خلال عقود سبعة أو ثمانية، سبقت العام 1988 وتطور الممارسة العملية للحركة الوطنية الفلسطينية خلال هذه العقود والخبرة التي تراكمت عبر الممارسة[219]. جاء البرنامج المرحلي الفلسطيني ووثيقة الاستقلال الفلسطيني كخطوتين فلسطينيتين، عبرا عن نهج نكوصي في المشروع الوطني الفلسطيني ولم يعبران عن الأهداف الفلسطينية الكبرى وإنما انزلقا دون السقف الفلسطيني الذي عبر عنه الميثاق الوطني الفلسطيني.

لم يكتنف إعلان الاستقلال والبيان السياسي للدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني عام 1988، أي غموض أو التواء بخصوص الاعتراف بوجود إسرائيل، وقيام الدولة الفلسطينية على جزء من التراب الفلسطيني، وأن هدف الاستقلال الوطني لا رجعة عنه مهما كانت التضحيات، وأن المؤتمر الدولي للسلام يعقد على قاعدة القرارين 242و338. ويعتبر إعلان الاستقلال تحول تاريخي مهم في الفكر السياسي الفلسطيني، ويوضح حالة الإرباك التي وصمت القيادة الفلسطينية[220]. تجاهلت وثيقة الاستقلال الفلسطيني الميثاق

---

[216] فيصل حوراني. "وثيقة إعلان الاستقلال: ظروف إنشائها وأهميتها." **الكتاب السنوي الثاني لمؤسسة ياسر عرفات**. رام الله: مؤسسة ياسر عرفات. 2012: 40-41. للمزيد حول فكرة الاستقلال الوطني في الفكر السياسي انظر. محمد ياغي. "عن مفهوم الاستقلال الوطني." المصدر السابق: 86-100

[217] زياد أبو عمر. "الدولة الفلسطينية المستقلة في عملية السلام في الشرق الأوسط." أحمد سعيد نوفل (محرر). **الدولة الفلسطينية المستقلة**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000: 51.

[218] ممدوح نوفل. **البحث عن دولة**. مصدر سابق: 191-192.

[219] فيصل حوراني. "وثيقة إعلان الاستقلال: ظروف إنشائها وأهميتها." مصدر سابق: 47.

[220] أسامة أبو نحل (وآخرون). مصدر سابق: 425.

الوطني الفلسطيني بقبولها قرار تقسيم فلسطين 181 الذي يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية والأخرى يهودية، هذا يعني القبول بيهودية دولة إسرائيل[221]. هدف قيادة م.ت.ف من إعلان الاستقلال، إعلان القبول لقراري 242 و338 للمشاركة في مؤتمر السلام الذي بدئت تستعد له المنظمة منذ إعلانها البرنامج المرحلي عام 1974.

3.2 البدائل الرافضة للحلول الاستسلامية: جبهة الرفض، تحالف الفصائل العشرة

3.2.1 جبهة الرفض

نجح تحالف فتح والجبهة الديمقراطية والصاعقة في إسناد قرار من المجلس الوطني الفلسطيني، الذي انعقد في القاهرة في حزيران 1974 بقبول برنامج النقاط العشرة، وذلك بأغلبية ساحقة (183 من 187 صوتاً). وتألفت جبهة رفض ضد المشروع مؤلفة من الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية– القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية الموالية للعراق. واقتصر الرفض على موقف متعنت ومعاند، وانسحبت جبهة الرفض من اللجنة التنفيذية، وما لبثت جبهة الرفض بالتراجع عن موقفها خطوة لتعود إلى اللجنة التنفيذية عام 1981[222].

لم تشهدْ الساحة الوطنية الفلسطينية في كل تاريخها المعاصر أي مسعى إلى النيل من مرجعية منظمة التحرير حتى في الظروف التي انتظمت فيها فصائل المعارضة في جبهات وتحالفات ضد قيادة المنظمة (جبهة الرفض، التحالف الوطني، التحالف الديمقراطي، المؤتمر الوطني الفلسطيني)، بل ظلت ترسم لمعارضتها أفقاً سياسياً يقع في قلب تعزيز تلك المرجعية، من نوع تصحيح الأوضاع التنظيمية في م.ت.ف أو تجذير خطها الكفاحي أو تصويب مواقفها السياسية[223]. جاءت جبهة الرفض كذلك بخط معارض لنهج المنظمة دون المطالبة بإسقاط المنظمة أو العمل على النيل منها.

تشكلت جبهة الرفض على إثر إعلان البرنامج المرحلي. وكانت بقيادة الجبهة الشعبية واعتبرت جبهة الرفض خروج ممثليها من اللجنة التنفيذية تجميداً للعضوية وليس خروجاً من م.ت.ف، لتكون الحالة الجديدة ضمن إطار الوحدة الوطنية الفلسطينية[224]. تضمن البيان التأسيسي لجبهة الرفض مجموعة من البنود لإفشال مشروع البرنامج المرحلي: العمل على تصعيد الكفاح المسلح لتحرير كامل التراب الفلسطيني، ورفض البرنامج المرحلي الهادف لتحقيق السلطة الوطنية من خلال المؤتمرات، والتأكيد على أن هذه السلطة تأتي عبر نهج الكفاح المسلح وليس عن طريق المؤتمرات[225].

تلقت جبهة الرفض دعماً سياسياً ومادياً من ليبيا والعراق ابتداء من أواخر سنة 1973[226]. أثر هذا الدعم السياسي المشروط على توجهات الجبهة وفاعليتها، وحثت ليبيا والعراق الجبهة الجديدة إنشاء دوائر إعلامية، وقوات عسكرية مشتركة. وسبق ذلك إنشاء كتيبة مدفعية مشتركة من الرافضين لتوجهات قيادة م.ت.ف، وقاموا بنشر مجلة أسبوعية مشتركة بعنوان **المقاومة مستمرة**[227]. أصدرت

---

[221] المصدر السابق: 447.

[222] هلغى باومغرتن. مصدر سابق: 268-269

[223] عبد الإله بلقزيز. **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي– الإسرائيلي**. مرجع سابق: 77.

[224] منير شفيق. "م.ت.ف وتجربة الوحدة الوطنية الفلسطينية." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. مصدر سابق: 100.

[225] سامي يوسف أحمد. **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الجذور التكوين المسارات**. القاهرة: جزيرة الورد للنشر والتوزيع، 2010: 311.

[226] يزيد صايغ. مصدر سابق: 469.

[227] المصدر السابق: 498.

الجماهيرية الليبية عام 1988 قرار بتجميد المساعدات المالية لمعظم تنظيمات الرفض، الأمر الذي دفع عدداً منها إلى الالتفاف نحو إيران[228].

فشل تحالف جبهة الرفض من تحقيق تأثير كبير في الساحة الفلسطينية، وذلك لعدد من المشكلات الداخلية لدى الشريك الأكبر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فعانت من إشكاليات مالية وإدارية وعسكرية، ولم تكنْ قادرة على إحياء إطارها القومي العربي (حزب العمل الاشتراكي العربي) ولا حتى فرع الحزب في لبنان[229]. لم تحقق جبهة الرفض معارضة فاعلة في الحقل الوطني الفلسطيني، واستمر مسلسل التفريط بالحقوق الفلسطينية واحداً تلو الآخر، ولم تبلور جبهة الرفض أدوات نقدية وتقويمية لتصويب خط م.ت.ف.

3.2.2 تحالف الفصائل العشرة

انضمت الجبهة الشعبية للتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية في عام 1992، إلى ائتلاف جديد للمعارضة، يضم عشرة تنظيمات مقره دمشق، ويضم الائتلاف الأجنحة المنشقة عن جبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وممثلاً عن الهيئة العربية العليا، والمنشقين عن فتح، والجبهة الشعبية القيادة العامة، والجهاد الإسلامي وحماس[230]. تشكل تحالف الفصائل الفلسطينية العشر مع نهاية سنة 1993، ويمثل التحالف قطاعاً واسعاً من الشعب الفلسطيني الذي عارض اتفاقية أوسلو وسياسات القيادة الفتحاوية لمنظمة التحرير[231].

دعت الفصائل العشرة في إحدى بياناتها إلى اليقظة والحذر من محاولات التظليل التي تمارسها القيادة المتنفذة في م.ت.ف لتعويم أهداف القضية الفلسطينية، والانتفاضة، وامتصاص المعارضة الوطنية والشعبية وتفكيكهما، وطالب البيان فريق مدريد بالانسحاب من المفاوضات استجابة للرفض الوطني والشعبي الفلسطيني الواسع والانصياع لإرادة الشعب الفلسطيني صاحب حق تقرير مصيره الوطني، ودعت الفصائل العشر لإجراء استفتاء شعبي في داخل الوطن وخارجه بعد عام على المسار التدميري. واعتبرت الاتفاق الأردني-الإسرائيلي يمثل خرقاً خطيراً في جدار الجبهة العربية، والجبهة الفلسطينية، واستنكرت هذه الخطوة ودعت الفصائل العشر الجماهير الفلسطينية للتصدي لهذا التطبيع الجديد الذي يفتح للتنازلات في المسارات التفاوضية المختلفة، وتدعو جماهير الشعب الأردني الشقيق وقواه الوطنية والإسلامية للتصدي لهذه المخاطر الجدية التي تهدد حقوقنا الفلسطينية والعربية وتهدد حاضر ومستقبل امتنا العربية[232].

عقدت في الأول من أيلول القيادة المركزية للفصائل العشرة اجتماعاً استثنائياً وهاماً بحضور الأمناء العامين للفصائل، وعدد واسع من الهيئات القيادية الأولى، ناقشت فيه مشروع الحكم الإداري الذاتي في قطاع غزة وأريحا. شخصت الفصائل الاتفاق بما يلي: 1. مشروع الاتفاق هو انصياع كامل للمقترحات الأمريكية الإسرائيلية؛ 2. ينصّ الاتفاق على انسحاب قوات إسرائيلية وليس القوات كافة، كما يضمن للعدو حرية الحركة وبقاء الأمن والطرق والممرات بيده وتحت السيطرة الإسرائيلية؛ 3. مضمون مشروع الاتفاق يكرس الاحتلال ويضفي الشرعية عليه بإبقاء الأمن والخارجية والمستوطنات والقدس والسيادة بيد العدو، ويعمل على تحويل الفلسطينيين إلى موظفين وأداة في خدمة وإدامة الاحتلال؛ 4. عرفات وفريقه حول المقاومين وجيش التحرير إلى شرطة قمع للانتفاضة وحركة المقاومة؛ 5.

---

[228] المصدر السابق: 898.

[229] المصدر السابق: 498.

[230] المصدر سابق: 906.

[231] محسن محمد صالح (محرر). "قراءة نقدية لتجربة منظمة التحرير الفلسطينية." مصدر سابق: 56.

[232] بيان للفصائل الفلسطينية العشرة بشان مقاطعة مفاوضات السلام والاتفاق الأردني الإسرائيلي على جدول الأعمال 1992/11/23. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 13، 1993: 232.

مشروع الاتفاق يتجاهل الحقوق الوطنية والتاريخية للفلسطينيين من خلال القفز عن حقه في التحرير والعودة إلى وطنه فلسطين؛ 6. وأكثر ما في الاتفاق تصوره التحالف والتعاون الفلسطيني- الإسرائيلي في مجالات التنمية والتجارة والاقتصاد؛ 7. الاتفاق يجعل من الفلسطينيين جسر عبور للمشروع الصهيوني إلى الوطن العربي لتطبيق (إسرائيل الكبرى)[233].

اتخذت الفصائل العشر عدد من القرارات العملية هي: الرفض الكامل لخيار الاستسلام "خيار غزة- أريحا،" والتمسك بخيار الكفاح الوطني ضد الاحتلال من أجل التحرير والعودة وتقرير المصير، وحماية الميثاق الوطني، وصياغة خطة عمل تتناسب والتطورات المصيرية المتعلقة بالشعب الفلسطيني، ودعوة الجامعة العربية، والأمم المتحدة إتاحة المجال للسماع صوت الشعب الفلسطيني في كل مواقعه من موقفه تجاه ما يجري، وبالتعبير عن حقه في التمسك بأهدافه الوطنية[234].

لم تستطعْ القيادة البديلة لفصائل المعارضة أو برنامجها السياسي البديل إفشال مشروع مدريد أوسلو على المسار الفلسطيني للتسوية، ذلك لأن زخم أوسلو كان مستمداً من الدعم الدولي والأمريكي تحديداً. وكان للتنافس الداخلي للفصائل المعارضة، وعدم بلورة أية بدائل قيادية أو سياسية قد ساهما في عدم تطور أية ثقة في هذا التجمع، وفي قدرته على مواجهة مسار أوسلو مواجهة جدية وتعطيله[235]. مرت عملية السلام وصفقة أوسلو على جثة المشروع الوطني الفلسطيني، وبقي تحالف الفصائل العشرة يمارس نقده الرومانسي اتجاه قيادة م.ت.ف، ولم يقحمْ نفسه في خيارات إسقاط أوسلو والمحافظة على المشروع الوطني الفلسطيني.

3.3 البدائل التفاوضية: اتفاقية أوسلو وتمثلاتها

دخلت منظمة التحرير العلمية السلمية وهي في أضعف أحوالها، ودخل الفلسطينيون المفاوضات بصف منقسم حولها، وبلا مرجعية محددة يمكن الرجوع إليها، لحصر الايجابيات والسلبيات والانجازات والإخفاقات. كما مثلت الحاضنة الدولية لعملية السلام الولايات المتحدة خاصة، عقبة أمام الوصول إلى نتائج وحلول حيث استفرد الأمريكان بالإشراف على هذه المفاوضات، فكانوا أحياناً أكثر تشدداً من الإسرائيليين. وتأكل النهج التفاوضي مع كل انتهاك قامت به إسرائيل لتغيير الوقائع على الأرض في قضايا الاستيطان أو الأمن وغيرها، ولم يستطعْ الطرف الفلسطيني أن يفعل شيئاً سوى الخضوع للمطالب الإسرائيلية[236].

جرت المفاوضات في ظل غياب إستراتيجية وطنية شمولية، حيث كانت حماس والجهاد الإسلامي وفصائل أخرى ضد نهج التسوية والمفاوضات، كذلك لم تقمْ التسوية على أسس ومرجعية واضحة فاتفاقية أوسلو نصت على أن التسوية تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، ولم يأتِ في الاتفاقية ذكر للدولة الفلسطينية أو لقرار 194 الخاص باللاجئين أو بحق الشعب بتقرير مصيره السياسي، ولم تتحدثْ عن انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، بل عن إعادة الانتشار[237].

ابتدأ المأزق التفاوضي الفلسطيني منذ أن حصر الفلسطينيون مطالبهم بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وفق معادلة "الأرض مقابل السلام،" وتطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338، يعتبر هذا تنازل فلسطيني كبير مسبق أدى إلى القبول

---

[233] المصدر السابق: 208.

[234] المصدر السابق: 209.

[235] خالد الحروب. **حماس الفكر والممارسة السياسية**. مصدر سابق: 150.

[236] محمد غزال. "وقف المفاوضات والخيارات البديلة." **المستجدات الداعمة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية**. البيرة: المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسرات، 2011: 160-161.

[237] إبراهيم أبراش. "المفاوضات والخيارات البديلة." **المستجدات الداعمة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية**. البيرة: المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2011: 176.

باختصار المطالبة الفلسطينية إلى مجرد 20% من مساحة فلسطين الانتدابية، والتنازلات المسبقة لا تدخل في اعتبارات العملية التفاوضية عندما تبدأ. فأضحت مطالب "الحد الأدنى" الفلسطينية من قبل جميع الأطراف مطالب "الحد الأقصى،" ومن المتوقع في أي عملية تفاوضية تقديم تنازلات عن المواقف الأصلية التي دخلت فيها الأطراف على طاولة المفاوضات[238].

تضمن اتفاق أوسلو عدد من الإعاقات البنيوية التي أثرت على مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية من هذه الإعاقات: عدم تحديد النتيجة النهائية من الاتفاق، واعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود مقابل اعتراف إسرائيل بالمنظمة من دون إقرارها بالحقوق الوطنية الفلسطينية، أو اعترافها بالمسؤولية التاريخية عما لحق بالشعب الفلسطيني من تشريد واقتلاع وتطهير عرقي وغياب إطار دولي للمفاوضات، وغياب نص ملزم بوقف الاستيطان والقبول بالولايات المتحدة راعياً رسمياً للمفاوضات الثنائية[239].

يرجع جورج جقمان أسباب فشل اتفاقية أوسلو أو "الخطأ الأكبر" لقبولها من قبل ياسر عرفات إلى ثلاث جوانب: 1. أنها تركت جميع الأوراق السياسية الرئيسية في يد إسرائيل، بتأجيلها قضايا الحل النهائي إلى مرحلة لاحقة مع عدم وجود أي ضمانة للتوصل إلى اتفاق على قضايا الحل النهائي؛ 2. اعتبار المفاوضات هي الآلية الوحيدة للتوصل إلى اتفاق دون وجود أي ضمانات دولية، أو آلية للتحكيم أن حصل خلاف سوى الولايات المتحدة الأمريكية المساندة للموقف الإسرائيلي؛ 3. قبول الفلسطينيين رفض إسرائيل إيقاف الاستيطان كنص صريح في الاتفاقيات حيث يحمل وقف الاستيطان رسالة سياسية واضحة تؤذن بانتهاء المشروع الصهيوني الكولونيالي في فلسطين التاريخية ويمهد الأفق لحل الدولتين[240].

تضمن اتفاق أوسلو تمزيق الضفة الغربية إلى جزر محاصرة، أو باندوستانات، وتكريس لوضع المستوطنات، ومد الطرق الالتفافية، ومصادرة للأراضي. وتوسيع لمدينة القدس والإيغال في تهويدها ومصادرتها فضلاً عن استمرار السيطرة على الحدود، والمياه، والطاقة والبحر، والأجواء، والتحكم بقطاع غزة واتصاله بالضفة الغربية[241]. أفرط اتفاق أوسلو في التنازل عن الحقوق والثوابت وأضعف مرجعيتي 242 و338. وترك كل القضايا الأساسية في مقدمتها القدس، والمستوطنات، واللاجئين، وإزالة الاحتلال، وتقرير المصير أُجل إلى مائدة التفاوض اللاحق[242].

أول ما يسترعي الانتباه، تسمية اتفاق أوسلو بـ(الاتفاق)، والواقع أن لاشيء فيه يبرر هذه التسمية، فالاتفاق كناية عن نص يترجم صفقة سياسية تراعي مصالح الطرفين المتعاقدين، أوسلو أعطى إسرائيل كل شيء ولم يعطِ الفلسطينيين شيئاً، ويضفي الشرعية على الاحتلال، ويتجاهل حق تقرير المصير الوطني والاستقلال[243]. ويعود عبد الإله بلقزيز في مواطن أخرى من أطروحته، بنعت أوسلو بـ"الصفقة" وليس الاتفاق.

أدى اتفاق أوسلو إلى حالة اللامبالاة العامة، وافرز عدد من الكوارث على المجتمع الفلسطيني وأكثر هذه الشواهد تجلياً في الواقع الفلسطيني، تحويل الشعب الفلسطيني من حركة تحرر وطني إلى مشروع تنمية، وتقسيم الشعب الفلسطيني، وعزل فلسطيني فلسطين

---

[238] علي الجرباوي. **لكي نتخطى الأزمة: نحو خطى إستراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني**. بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2001: 24-25.

[239] جميل هلال. "(الداخل) و(الخارج) في تحولات بنية الحركة الوطنية الفلسطينية." مصدر سابق: 19.

[240] جورج جقمان. **قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية**. مصدر سابق: 59-60.

[241] منير شفيق. مصدر سابق: 16.

[242] منير شفيق. مصدر سابق: 40.

[243] عبد الإله بلقزيز. **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي– الإسرائيلي**. مرجع سابق: 29-30.

المستعمَرة عام 1948، وعزل اللاجئين عن القضية الفلسطينية، وخلق حالة انقسام جغرافي وسياسي بين الضفة وغزة، وعزل القدس عن الضفة، كما أعفى الاتفاق الاحتلال من مسؤولياته المباشرة كاحتلال، وحوله من احتلال مكلف إلى احتلال مربح، وأوجد آلية للتنسيق الأمني مع الاحتلال، ونجحت في حماية أمن إسرائيل، ولم تنجحْ في حماية الفلسطينيين من الإرهاب الإسرائيلي[244].

تعتبر اتفاقية أوسلو باطلة استناداً إلى قواعد وأحكام القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني؛ لكونها أقرت للمحتل بصلاحية التشريع بموجب المادتين 17 و18، وأقرت الاتفاقية بحق المحتل في الحصول على حصص مائية من مياه الأرض المحتلة، واستغلال الموارد والثروات في الأرض المحتلة إضافة إلى تقاسم سلطة الاحتلال العوائد الضريبية مع السلطة الفلسطينية، كذلك تمنح الاتفاقية دولة الاحتلال وليس سلطة الاحتلال الولاية القضائية على الأرض الفلسطينية المحتلة[245].

يجمع عدد من الباحثين أن أوسلو مثلت حالة انتكاس وطني للمجتمع والمشروع الوطني والرؤية السياسية والوعي. ويرى بلقزيز أن اتفاق أوسلو "أسوء محطة سياسية في تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية... أن أوسلو تختتم حقبة كاملة من العمل الوطني دون أن تفتح أفقاً سياسياً أمام شعب فلسطين"[246]. ويؤكد كذلك عبد الفتاح عوض الرأي نفسه لقد ألحقت حقبة أوسلو ضرراً فادحاً بحركة التحرر الفلسطيني فلم تقامْ دولة فلسطينية ولم يبنَ نظام سياسي ديمقراطي كما أضافت حقبة أوسلو تشوهات إضافية على رؤية العالم للصراع، حيث تم اختزال الصراع إلى صراع حدود بين دولتين واحدة قائمة وأخرى افتراضية. ووقعت أطراف وتجمعات فلسطينية ضحية لعقلية أوسلو وهم اللاجئون، وفلسطينيي فلسطين المستعمَرة في العام 1948 وحركة التضامن العالمية[247].

تعد حقبة أوسلو وما بعدها منعطفاً في المسار التاريخي للشعب الفلسطيني، حيث تم التلاعب من خلال أوسلو بمتمكنات التاريخ الفلسطيني والمكان والانتقال إلى مرتكز تاريخي جديد للصراع. وانقسمت الذات الكلية الجامعة على نفسها نتيجة التصارع على نتائج أوسلو ومن خلال أوسلو تم إحداث صدمة للشعب الفلسطيني بالانتقال السريع من اللحظة التاريخية الثورية لمرحلة الثورة إلى لحظة أوسلو، وسلطة الحكم الذاتي. أحدثت أوسلو صدمات ذاتية فلسطينية هي: فرض وقائع سياسية، وجغرافية، واقتصادية، وثقافية على الوعي الجمعي، وتكريس قواعد جديدة في الوعي الجمعي الفلسطيني، كذلك ترك الاتفاق صدمة في مكون الثقة بين قوى الشعب[248].

كسبت إسرائيل من وراء صفقة أوسلو فترة انتقالية لخمسة أعوام تضمن في أثنائها السيطرة على الشؤون الفلسطينية، وتمكن من إبعاد المفاوض في القضايا الخلافية الأساسية، وجنت الثمار الدبلوماسية والاقتصادية لإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية، قبل أن تحل الخلاف الأساسي مع الفلسطينيين[249].

تتعلق المشكلة الأساسية في أوسلو بعلاقة الجزء بالكل وفق تصور رائف زريق، وليس فقط في عدم قدرتها على تحقيق إنجاز على أرض الواقع فحسب وأفقدت اتفاقية أوسلو المفردات اللغوية التي نستطيع من خلالها أن نرتب الرواية الفلسطينية. توحي أوسلو أن المشكلة

---

[244] عبير قبطي. "المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات: باب الشمس نموذجاً." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 95، 2013: 46-47.

[245] شعوان جبارين. "الإستراتيجية القانونية الفلسطينية.. الاحتياج والأهمية." **القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي**. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2012: 300.

[246] عبد الإله بلقزيز. **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي- الإسرائيلي**. مرجع سابق: 128.

[247] عوض عبد الفتاح. مصدر سابق: 150.

[248] سعيد عياد. مصدر سابق: 73-77.

[249] يزيد صايغ. مصدر السابق: 920. للمزيد حول موقف الفصائل الفلسطينية بعد 20 عام من توقيع أوسلو انظر. حسن جبر. "بعد عشرين عاما على توقيعه: اتفاق أوسلو بين عبئ القيود والالتزامات والمخارج المتاحة." **آفاق برلمانية**. عدد 1، مجلد 17، 2013: 2.

ليست في الاحتلال بل في المقاومة عبر ما يسمى "التخلي عن الإرهاب،" وأفقدت أوسلو مرجعية العام 1948 كنقطة موحدة للشعب الفلسطيني، وكنقطة انطلاق لصياغة الأسئلة، والمشكلة ليست فيما تريد أن تعالجه أوسلو فعملية أوسلو بدت من عام 1967، وتبخرت جغرافيا وديمغرافيا فلسطين المحتلة عام 1948 في خضم المفاوضات، ومن يبدأ من العام 1967 لن ينتهي بها. والمشكلة في صياغة الأسئلة وليس الأجوبة أو ليس في الرؤية الإستراتيجية للحل بل في الصياغة التاريخية له، وعندما يفقد البعد التاريخي لا يسجل الفلسطينيين أنهم تنازلوا عن 78% من وطنهم، ونقطة 1948 هي النقطة الوحدوية في تاريخ الشعب الفلسطيني، "الذي كان فيها الفلسطينيون أرضاً وشعباً وحدة واحدة دون هذه المرجعية هناك أزمة تجعل الطريق إلى الهاوية منفتحة أمامنا"[250]. مَثَلَ إعلان المبادئ في عيون المنتقدين أكثر من وثيقة "فرساي فلسطينية" حسب ما وصفها إدوارد سعيد، مثلت أوسلو إنكار الذات والاستسلام المذل[251].

3.4 البدائل الليبرالية ما بعد أوسلو : التيار الثالث، والمبادرة الوطنية الفلسطينية

3.4.1 التيار الثالث

ارتبط على الصعيد النظري مفهوم "التيار الثالث" باجتهادات عالم الاجتماع البريطاني (أنطوني جيدنز). وشبه جيدنز فترة ما بعد عام 1989 مع نهاية الدولة الإستراتيجية بالفترة التاريخية الانتقالية حيث تبنت الاشتراكية الأوروبية أنذالك توجهاً مختلفاً للماركسية يركز على الإصلاح ضمن النظام الرأسمالي، والديمقراطية الليبرالية الغربية. "ويشير التيار الثالث إلى إطار فكري واستراتيجي يهدف إلى ملائمة الاشتراكية الاجتماعية مع عالم تغيير بشكل جذري في العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة، في محاولة لتجاوز الديمقراطية الاجتماعية التقليدية والليبرالية الجديدة"[252].

يرتبط تحديد مفهوم التيار الثالث وفق رؤية كل شخصية أو حزب أو فئة، فهناك من يرى أن التيار الثالث يعبر عن اليسار الفلسطيني المتمثل في (الجبهتين الشعبية والديمقراطية)، و(حزب الشعب، وفدا، ومجموعة من الشخصيات اليسارية) المنطلقة من طابع أيديولوجي مستندة إلى الماركسية، وبعض الآخرين يرون أنه يشكل الاتجاه اليساري بالمعنى العريض للكلمة بما في ذلك (فدا، والمبادرة، والاتجاه القومي البعث، وجبهة التحرير العربية، إضافة إلى الاتجاه الليبرالي الوسطي). يضيف البعض الاتحادات، والنقابات، ومنظمات أهلية، وشخصيات، وفصائل من خارج إطار حماس وفتح[253]. وساجل أيضاً جوني عاصي حول المفهوم بنفس الفكرة أن التيار الثالث عملية تجديد وإعادة بناء للديمقراطية الاجتماعية[254]. ويرى أن التيار الثالث في السياق العربي والفلسطيني يعني تحديث اليسار الذي يعرف

---

[250] رائف زريق. مصدر سابق: 3.

[251] يزيد صايغ. مصدر سابق: 919. للمزيد حول وضع الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال، أنظر. حسام سعيد زملط. "بناء دولة فلسطينية تحت الاحتلال: إعادة تقييم عملية أوسلو." هاني أحمد فارس (إعداد وتحرير). **حل الدولة الواحدة للصراع العربي– الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012: 87-110.

[252] جوني عاصي. "التيار الثالث المفهوم عالمياً وعربياً وفلسطينياً." عمران الرشق وآخرون (محررون). **التيار الثالث في السياق الفلسطيني حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية**. بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2007: 6.

[253] أشرف العجرمي. "التيار الثالث الفلسطيني مكونات وتحالفات محتملة." عمران الرشق وآخرون (محررون). **التيار الثالث في السياق الفلسطيني حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية**. بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2007: 95.

[254] جوني عاصي. مرجع سابق: 10.

نفسه على أنه ديمقراطي وعلماني وتقدمي[255]. يمكن أن يشمل القطب الثالث/ التيار الثالث كل الإطار الوطني الديمقراطي الذي يقع ما بين قطب السلطة وقاعدتها السياسية من جهة (فتح)، وقطب تيار الإسلام السياسي من الجهة الأخرى[256].

بدأ التفكير في بلورة تيار ثالث فلسطيني منذ تسعينات القرن الماضي. كانت أول هذه المحاولات (حركة الإصلاح الديمقراطي) التي كانت محدودة باقتصارها على عدد من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني. وعقب ذلك محاولة (الحركة الشعبية الديمقراطية) التي تضمنت داخلها الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وحزب الشعب، وفدا، والنضال الشعبي، ومستقلين، ولكنها لم تنجحْ في خلق تيار قادر على خوض الانتخابات التشريعية عام 1996 لوجود خلاف بين مكوناتها حول المشاركة في الانتخابات. كذلك فشل تجربة الشهيد أبو علي مصطفى في تشكيل "التيار الوطني والديمقراطي،" بسبب اغتيال أبو علي مصطفى، وتصاعد الانتفاضة، واجتياح الضفة الغربية حال دون استمرار الحوارات[257].

شهدت فلسطين عدة تجارب لإنشاء قوى، وأحزاب، وتيارات جديدة (حركة الوحدة، والإصلاح لم.ت.ف، البناء الديمقراطي، التجمع الوطني الديمقراطي، الهيئة الشعبية للإصلاح، التيار الوطني التقدمي، الطريق الثالث، منتدى فلسطين). وعبرت العديد من الشخصيات عن مواقفها بأشكال أقل من حزبية وأخرى إلى مجموعات ضغط، مثل (نداء من أجل فلسطين، نداء الوحدة، مبادرة منتدى فلسطين). وعارضت الأحزاب اليسارية أن تتوحد أو تنسق مع بعضها من أجل الانتخابات. هذه المحاولات جاءت لبلورة تيار ثالث وكتعبير عن المأزق العام للحركة السياسية الفلسطينية، وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المنوطة بها، التي انطلقت من أجلها، كما تعبر عن حاجة موضوعية لتجيد وتغيير وإصلاح الحركة الوطنية الفلسطينية[258].

جاءت محاولات استنهاض تيار ثالث فلسطيني باهتة ومأزومة، ولم يستنهضْ التيار الثالث المشروع الوطني الفلسطيني بأهدافه الفلسطينية الكبرى، كما يتضح أن غالبية الشخصيات، والأجسام التمثيلية للتيار الثالث جاءت ضمن سقف أوسلو وأدنى من ذلك، ولم تطرح رؤية وطنية شمولية جامعة تقنع الجماهير الفلسطينية بجدوى وجدية أطروحاتها. ويسجل على التيار الثالث تشبثه بالجانب الاجتماعي التنموي واقتصاد ما بعد أوسلو، وغاب الهم الوطني التحرري عن رؤية تلك المحاولات الثالثية. يتبين من تلك المراجعة لبديل التيار الثالث غياب التيار الثالث بالفعل عن الواقع وحضوره بالاسم، وبروز ما يسمى بالتيار الثالث عند المنافسات بين التنظيمين الكبيرين فتح وحماس وغيابه في حالات عدم المنافسة، ويمكن نعت التيار الثالث بأنه محاولة/ محاولات للنهوض وهذه المحاولات بلورت إرهاصات للتيار الثالث ولم تبلور تيار ثالث بالمعنى الوظيفي والفكري لهذا التيار.

3.4.2 المبادرة الوطنية الفلسطينية

---

[255] المرجع سابق: 14.

[256] داود تلحمي. "القطب الثالث: التجربة والآفاق." **خمس سنوات على اتفاق أوسلو**. بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1999: 223.

[257] أنور حمام. "قائمة البديل وبناء التيار الثالث: ولادة للجديد أم استمرار للقديم." عمران الرشق وآخرون (محررون). **التيار الثالث في السياق الفلسطيني حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية**. بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2007: 118.

[258] "قراءة أولية في التجارب لإيجاد تيار ثالث." **نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية**. البيرة: المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات– بدائل، 2009: 161.

تأسست المبادرة الوطنية الفلسطينية بتاريخ 6/17/ 2002. وجاء تأسيس المبادرة على يد عدد من الشخصيات الفلسطينية، هم: حيدر عبد الشافي، مصطفى البرغوثي، إبراهيم الدقاق. وتشكل المبادرة التيار الوسطي حيث يلتقي الفلسطينيون فيه على مشروع وطني واجتماعي يشكل القاسم الأكبر لأبناء الشعب الفلسطيني[259].

تنطلق إستراتيجية المبادرة بارتكازها على أربعة محاور رئيسية هي: "أولاً، دعم صمود الناس والفئات المهمشة، وتصعيد النضال الجماهيري والمقاومة الشعبية ضد الاحتلال ونظام الفصل العنصري. ثانياً، تفعيل التضامن الدولي وتوسيع حملة مقاطعة شاملة لإسرائيل. ثالثاً، استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية. رابعاً، النضال من أجل إقامة قيادة وطنية موحدة.[260]" عبر مصطفى البرغوثي الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية عن رؤية المبادرة وتوجهها بقوله "إن هدفنا الأسمى هو تحقيق الحلم الفلسطيني في بناء وطن مستقل وفي ممارسة مواطنة حقيقية كاملة الحقوق والواجبات، يشعر من خلالها الفلسطيني أنه سيد نفسه ومستقل بإرادته وكامل الحرية على أرضه وقادر على تطوير وبناء مستقبله في إطار من الأمان وحرية الرأي وسيادة القانون.[261]"

ينطلق الخط الوطني الذي تطرحه المبادرة من عدد من القضايا المتمثلة في: إحياء المشروع الوطني الجامع لكل الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، وتفعيل طاقاته لتحقيق النصر والحرية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس على كامل التراب الوطني المحتل منذ العام 1967، والتمسك بحق عودة اللاجئين، كحق فردي وجماعي مقدس لا يمكن التنازل عنه، وإسقاط مشروع الدولة المؤقتة وجدار الفصل العنصري، والتصدي للفلتان الأمني، وإعادة الاعتبار للكرامة الوطنية، ورفض الاملاءات الخارجية، وعدم إبرام أي اتفاق دون الإفراج عن كافة الأسرى، واستنهاض حركة تضامن شعبي عربي ودولي مع القضية الفلسطينية، وإعادة صياغة الرواية حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لفضح سياسات الاحتلال وكسب الدعم العربي والدولي[262]. يواجه الشعب الفلسطيني من وجهة نظر المبادرة الوطنية أربع تحديات رئيسية هي: كيفية المحافظة على مشروعه الوطني، وكيف يصون وحدته الوطنية، وكيف يحافظ على الشرعية الوطنية والقرار الوطني المستقل، وكيف يحقق إصلاحاً وتغيراً داخلياً حقيقياً[263].

طرحت المبادرة بديل استراتيجي يستند إلى أربعة عناصر هي: أولاً، المقاومة الشعبية الواسعة والمتنوعة (مشاركة جميع الداخل بما فيها القدس والشتات، الاستمرار والتصاعد الاستراتيجي، الفاعلية والعمل الموحد)، ثانياً، دعم الصمود الوطني (التركيز على التنمية البشرية، التوظيف المنتج للناس في اقتصاد منتج، والقيام بمشاريع تنموية وليس مشاريع استهلاكية)، ثالثاً، النهوض بحركة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني بكل الأشكال، رابعاً، استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، واستعادة الديمقراطية الفلسطينية التي ضاعت جراء الانقسام، وبناء قيادة وطنية إستراتيجية موحدة[264].

يرى مصطفى البرغوثي أمين عام المبادرة أن العمل الدبلوماسي "يمكن أيضاً أن يكون مقاوماً وجزءاً من المقاومة الشعبية." ويقول إن السبيل الأخير لمنظمة التحرير وكافة القوى الفلسطينية لإنقاذ حل الدولتين هو "تبني الإعلان المستقل من الجانب الفلسطيني عن إقامة

---

[259] برشور تعريفي بالمبادرة الوطنية الفلسطينية. د.م: د.ت.

[260] المصدر السابق.

[261] مصطفى البرغوثي. **القضية الفلسطينية: على ماذا يدور الصراع؟ والطريق إلى المستقبل**. القدس: المبادرة الوطنية الفلسطينية، 2003: 2.

[262] برشور تعريفي بالمبادرة الوطنية الفلسطينية. د.م: د.ت.

[263] مصطفى البرغوثي. **القضية الفلسطينية: على ماذا يدور الصراع؟ والطريق إلى المستقبل**. مصدر سابق:13-14.

[264] مصطفى البرغوثي. **هناك بديل للمفاوضات الفاشلة!! الدبلوماسية المقاومة وانتزاع الاعتراف بالدولة المستقلة وحدودها وعاصمتها القدس**. د.م: المبادرة الوطنية الفلسطينية، د.ت: 12-14.

الدولة الفلسطينية على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية عاصمة لها، والتوجه الفوري إلى كل الدول العربية ودول العالم وحكوماته وهيئاته الرسمية لمطالبتها للاعتراف بهذه الدولة ككيان رسمي مستقل كامل السيادة أسوى بكافة الدول الأخرى،" ثم الذهاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية، ومطالبة إسرائيل بإزالة احتلالها، أما المفاوضات فستكون مفاوضات لتطبيق هذا القرار والحق وليس للتفاوض على الحق نفسه[265]. قدمت المبادرة الفلسطينية مقاربة سياسة تتلائم مع سياسات وخطاب السلطة الفلسطينية ولم تقدمْ خطاب سياسي أو تحرري يعمل على الحد من (متلازمة الأزمة) التي تعتصر المشروع الوطني الفلسطيني.

3.5 البدائل الوطنية الشعبية: الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية "لإسرائيل" (PACBI)، والمقاومة الشعبية.

3.5.1 الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية "لإسرائيل" (PACBI)

أطلقت الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل ثقافياً وأكاديمياً في نيسان 2004، على إثر بيان أصدره الأكاديميون، والمفكرون الفلسطينيون، في تشرين أول عام 2003 وقد وضحت الحملة الفلسطينية الرؤية والاتجاه للحركة في بيان 7 تموز عام 2004: يلخص مضمون الاضطهاد الاستعمار الإسرائيلي للشعب الفلسطيني الذي يستند إلى الأيديولوجية الصهيونية على إنكار مسؤولياتها عن النكبة، الأمر الذي ترفض بموجبه قبول حق عودة اللاجئين والمشردين، بالإضافة إلى تشابه نظام التميز العنصري والتفرقة ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا[266].

"برزت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI)، بُعيد انتهاء انتفاضة الأقصى، وفي أعقاب فشل أوسلو المدوي الذي انتهى باجتياح المدن الفلسطينية وتدميرها في العام 2004، ونبذ قيادة السلطة الجديدة بسفور تام لإمكانيات المقاومة العسكرية وعلى غرار بروز الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، تشكلت اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها BDS، وصارت بوصلة لحركة المقاطعة العالمية لإسرائيل من أجل فلسطين في زمن قياسي لم يتجاوزْ نصف عقد إلا قليلاً[267]".

قام المجتمع المدني الفلسطيني بتاريخ 9 تموز/ يوليو 2005 وبتمثيل واسع لفلسطين الوطن والشتات بإصدار نداء تاريخي، يدعو لـ"الحرية والعدالة والمساواة،" وهي الشعارات الثلاث لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS ضد إسرائيل حتى تفي بالتزاماتها حسب القانون الدولي. أصبح نداء المقاطعة أول وثيقة سياسية فلسطينية شعبية منذ عقود تعيد التأكيد على الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني الاصلاني بكافة فئاته (فلسطينيي الضفة وغزة والقدس، فلسطينيو 48، وفلسطينيو الشتات)[268].

اعتمدت الحركة الوطنية الفلسطينية توجه مقاطعة إسرائيل كوسيلة ضغط. وتكون التكتل التنظيمي من تحالف واسع من الجمعيات والهيئات الأهلية الفلسطينية عرفت باسم "الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل PACB." تجدر الإشارة أن مفهوم المقاطعة يختلف عن مفهوم "عدم التطبيع؛" الذي ينطبق على السلطة والدول العربية التي دخلت في الصلح مع إسرائيل، والدول التي لم

---

[265] المصدر السابق: 17.

[266] مازن قمصية. **المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والانجاز**. رام الله، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2011: 278.

[267] عبد الرحيم الشيخ. "الهوية الثقافية الفلسطينية.. (المثال) و(التمثيل) و(التماثل)." مصدر سابق: 101-105.

[268] عمر البرغوثي. **المقاومة كمكون ضروري للتنمية في السياق الاستعماري حملة المقاطعة نموذجاً**. بيرزيت: جامعة بيرزيت- مركز دراسات التنمية، 2011: 14.

تبرمْ معاهدات سلام رسمية لكن أنظمتها وبعض الفئات أقامت علاقات تخدم مصالحها مع إسرائيل، أن مفهوم عدم التطبيع أوسع من مفهوم المقاطعة فالتطبيع يشمل كل الأعمال التي من شانها أن تشرع وجود إسرائيل في المنطقة، وتعاملها على أنها شريك طبيعي على كافة الصعد دبلوماسياً، وسياسياً، واقتصادياً، وتجارياً، وثقافياً، وتعليمياً وغيرها من المجالات. تتمتع إسرائيل على الصعيد العالمي بعلاقات سياسية، ودبلوماسية، واقتصادية طبيعية، وبعضها قوية مع كثير من دول العالم، وهذه العلاقات لا يمكن إلغاؤها كلياً أو مقاومتها برمتها بل من الممكن مقاطعة انتقائية لبعض البضائع الإسرائيلية ومقاطعة العلاقات غير الرسمية، أو نمط من المبادرات على الصعيد الشعبي، والهدف من المقاطعة وسيلة براغماتية تهدف إلى الضغط على إسرائيل بالدرجة الأولى في الدول الغربية[269].

تستشرف كذلك إصلاح جاد مستقبل الحملة بقولها: "أن الحملة المتصاعدة بثبات لمقاطعة إسرائيل قد تشكل محور انتفاضة ثالثة، تتميز عن سابقتيها بعالميتها، وبإجبار إسرائيل على المنازلة في ساحة قتال، تكون هي الأضعف فيها سياسياً وأخلاقياً: فهي معركة لا جدوى فيها لاسلحتها الفتاكة وجبروتها العسكري، ولا تستطيع أن تسيطر على قواعدها آلة إعلامها الهائلة.[270]"

حدد نداء حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل ونداء حركة المقاطعة، أهم المسوغات الأخلاقية والقانونية المستخدمة لمقاومة إسرائيل وهي: "1. رفض إسرائيل الاعتراف بالمسؤولية عن نكبة الفلسطينيين في العام 1948، وما شملته من تطهير عرقي خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين وإنكارها لحق العودة؛ 2. وتواصل الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية للأراضي 1967؛ 3. واستمرار التمييز العنصري الشامل ضد فلسطين المحتلة في العام 1948 والتفرقة العنصرية الناجمة عنه[271]." تنطلق الحملة الفلسطينية من أرضية النكبة كخطيئة أولى يجب أن يتحمل تبعيتها الاستعمار الصهيوني، وهذا ما يميز حملة المقاطعة عن باقي المبادرات التي تنطلق من مركزية النكسة العام 1967.

شنت ثلاث حملات تتفاوت في ضراوتها كحملة مضادة لحملة المقاطعة اثنتين من هذه الحملات يمكن تسميتها محاولة "صهينة المقاطعة." الأولى، الملاحقة الإسرائيلية الرسمية التي شرعت قانون في الكنيست لتجريم وتغريم كل من يدعو إلى مقاطعة إسرائيل، والثانية، ظهور تيار يهودي- غربي وجزئياً إسرائيلي ناشط في حملات المقاطعة شريطة أن تعتمد إنهاء الاحتلال ومقاومة الاستيطان منذ احتلال عام 1967، واعتباره هو الخطيئة لا الاستعمار الصهيوني الذي توج بنكبة 1948، والثالثة، الحملة الفلسطينية الرسمية لمقاطعة (بضائع المستوطنات) وتمييزها عن البضائع الإسرائيلية كآلة ضغط تفاوضية "وحملات علاقات عامة لكسر العزلة الداخلية للسلطة الفلسطينية وإعادة ترميم صورتها الواهنة"[272].

"يبقى حراك المقاطعة لإسرائيل، سياسياً واقتصادياً وأكاديمياً، راهناً بتحرك الشارع الفلسطيني المتفاوت ضد لقاء تطبيعي هنا، أو شركة إسرائيلية هناك، في انتظار مزيد من الجهد يبذله الناشطون لدق ناقوس خطر الأمر لم يعدْ مقبولاً، وبات يتطلب معالجة المشكلات التي لا تزال تعبر عن تحول المقاطعة إلى ثقافة مجتمعية فلسطينية.[273]" وهذا المسعى الذي انطلقت حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية

---

[269] محمد علي الخالدي. "قراءة لميزان القوى في الصراع مع إسرائيل." جميل هلال (محرر). **فلسطين ودروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012: 170-171.

[270] إصلاح جاد. "حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل." **نحور إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية**. البيرة: المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات- بدائل، 2009: 127.

[271] عبد الرحيم الشيخ. "التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين." مصدر سابق: 176-177.

[272] المصدر السابق: 177-178.

[273] علي عبيدات. "متى تصبح مقاطعة إسرائيل ثقافة في المجتمع الفلسطيني؟." **آفاق برلمانية**. عدد 1، مجلد 17، 2013: 9.

لإسرائيل من أجله بقناعة مفادها أن السياسات الاستعمارية الصهيونية يجب مواجهتها على نحو يكسرها، وينهيها، وينهكا، لا على نحو يحملها أو يخفف من استعماريتها[274].

3.5.2 المقاومة الشعبية

يصف مازن قمصية مصطلح المقاومة الشعبية بأنه أكثر دقة وايجابية من مفهوم اللاعنف، حيث يفهم الفلسطينيون كلمة (شعبية) على أنها مقاومة المشاركة المفتوحة لأعداد كبيرة من الشعب[275]. تعددت الأمثلة على المقاومة الشعبية في الحالة الفلسطينية وخير تجلي لهذه المقاومة الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت شرارتها نهاية عام 1987، وتجدر الإشارة إلى أن الكفاح المسلح يدخل ضمن إطار المقاومة الشعبية والدليل العملي والنظري على ذلك غزارة التوصيفات والتنظيرات التي تزخر بها أدبيات الثورة الفلسطينية، التي تمجد "حرب التحرير الشعبية" أي الكفاح المسلح بالاعتماد على الجماهير الشعبية وممارسة العمل الفدائي بالاعتماد على الجماهير الشعبية وإقامة قواعد الارتكاز بالتعاون مع الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

تتعد أشكال وفلسفات المقاومة الشعبية فمنها المقاومة المدنية التي تكون باستخدام اللاعنف بوجود هدف سياسي[276]. أما النضال اللاعنيف فيكون باستخدام أشكال اللاعنف القومية خاصة في مواجهة خصم عنيد (قد) يلجأ إلى استخدام أساليب القمع[277]. وعلى مسار آخر ينطلق عبد الرحيم الشيخ من مقولة مفادها "أن الفصل بين (العنفي) و(اللاعنفي) هو فصل إكلينيكي لا يتناسب مع الحالة الفلسطينية التي ينبغي للفلسطينيين المكتوين بنارها استثمار كافة أشكال المقاومة الواعدة بأفق للخروج منها.[278]" ما يريد الشيخ التنظير له العمل على بلورة استراتيجية/ خطاب مقاومة فلسطيني يزاوج بين المقاومة العنفية والمقاومة اللاعنفية في بوتقة تحررية واحدة بعد أن تم تدشين خطين متوازيين في الساحة الفلسطينية: خط المقاومة الشعبية السلمية مع التركيز والتشديد على السلمية، وخط برنامج المقاومة هذه الثنائية عملت على تهميش القوة الشعبية والجماهيرية. ويتفق طرح الشيخ مع أفكار باسم التميمي الذي يرى أن التنافس بين الكفاح المسلح والمقاومة اللاعنفية لا يعني بالضرورة إقصاء أحداهما الآخر، بل يفضي في النهاية إلى توافق على إستراتيجية مقاومة تحفظ مكانة وأولويات كل شكل من أشكال المقاومة للتناغم معاً في عمل متكامل لتحقيق الأهداف الفلسطينية الكبرى[279].

وصل التميمي في دراسته الموسومة بـ **المقاومة اللاعنفية في فلسطين 1967–1993** إلى أن المقاومة اللاعنفية ليست خياراً نضالياً جديداً أو طارئاً على الشعب الفلسطيني، وتتيح المقاومة اللاعنفية الفرصة للمبادرة الشعبية الواسعة، والقدرة التجنيدية العالية، ومشاركة الجماهير في مواجهة الاحتلال، كما حققت هذه المقاومة العديد من الأهداف الفلسطينية كتعزيز الهوية ودعم الصمود على الأرض، وأسهمت أيضاً في التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية وتعزيز شرعية النضال الفلسطيني وعرض الصورة القبيحة للاحتلال، والقدرة على صياغة برنامج عمل يومي للمقاومة، وتنوع الأدوات النضالية في المقاومة اللاعنفية يجعل الاحتلال أكثر كلفة، وخيار المقاومة اللاعنفية فلسطينياً لا يشكل بديلاً أو رفضاً للنضال المسلح ولا يشكك في شرعيته إنما هو جزء من إستراتيجية عامة للنضال

---

[274] عبد الرحيم الشيخ. "التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين." مصدر سابق: 176.

[275] مازن قمصية. مصدر سابق: 18.

[276] المصدر السابق: 156.

[277] المصدر السابق: 160.

[278] عبد الرحيم الشيخ. "التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين." مصدر سابق: 165.

[279] المصدر السابق: 60.

الجماهيري. لقد كان التحول في التجربة الفلسطينية من النضال اللاعنفي إلى النضال المسلح بطريقة غير مدروسة (والعكس صحيح)، في الآونة الأخيرة بعد أوسلو نظرت الفصائل للمقاومة اللاعنفية كحاضنة ومكملة للكفاح المسلح وليس كإستراتيجية عامة أساسية. توفر المقاومة اللاعنفية للفلسطينيين فرصة حقيقية لمقاومة الاحتلال من خلال أساليب تعبر عن مكامن القوة الفلسطينية[280].

هناك ما يقارب مئتي أسلوب محدد للعمل اللاعنف التي من المؤكد أنها تحقق نتائج. تم تبويب هذه الأساليب تحت ثلاث فئات: الاحتجاج والإقناع، اللاتعاون والتدخل. تتمثل أساليب الاحتجاج والاقتناع اللاعنفي في (مظاهرات رمزية، مسيرات، الاعتكاف)، أما اللاتعاون فيتمثل ب(اللاتعاون الاجتماعي، اللاتعاون الاقتصادي مثل: المقاطعة، اللاتعاون السياسي)، أما أساليب التدخل اللاعنيف تتمثل في الأساليب النفسية والجسدية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية (صيام، الحكومة الموازية)[281].

تتفاوت وجهات النظر في تحديد وتقيم نجاحات وإخفاقات المقاومة الشعبية. صرح سامي عوض في مقابلة بتاريخ 2006/11/15، أن عوامل نجاح المقاومة اللاعنفية مرهون بإيجاد إستراتيجية مقاومة لاعنفية تقوم على تحليل الواقع بما يشمل من نقاط القوة والضعف للشعب الفلسطيني من جهة والاحتلال الإسرائيلي من جهة ثانية، وكيفية ضرب المقاومة لنقاط ضعف الاحتلال وتجنب نقاط قوته، لأن ضربها يزيدها قوة، فمثلاً يشكل الجيش الإسرائيلي إحدى أهم نقاط القوى لدى الاحتلال، وأحدى أهم نقاط الضعف لدى الفلسطينيين بينما يشكل الإعلام نقطة ضعف الاحتلال ونقطة قوة الفلسطيني[282]. "استخدام النضال اللاعنيف من أجل تحقيق أهداف سياسية... تشير إلى أن هناك فعلاً وسائل لتحرير الشعوب أنفاسها، ولكن يبقى خيار التحدي السياسي استخدام النضال اللاعنفي بحاجة إلى تطوير.[283]"

يجادل الباحث خالد الحروب في نفس المسار بأن هناك قبولاً فلسطينياً متزايداً ومتسارعاً لاستراتيجية المقاومة الشعبية، وأن البيئة المحيطة مشجعة لتحقيق أهداف كبيرة على الأرض. ويرجع الحروب ذلك لعدد من الأمور: تزايد القناعة الفلسطينية بفاعلية المقاومة الشعبية، والتضامن الدولي مع المقاومة الشعبية، وإعادتها الجماهير إلى ساحة النضال، ومنطقها الأخلاقي وإحراجها العدو وحلفائه[284].

يصف علاء العزة المقاومة الشعبية الفلسطينية في الآونة الأخيرة بأنها "حالة بلاغية" تفتقد للإستراتيجية، والتعامل معها من قبل المؤسسة الرسمية غير جدي وغير حقيقي. وأصبحت المقاومة الشعبية مجرد كلمة للإقناع الذات والناس بأن القيادة الرسمية عندها شيء تقوم به، "المقاومة الشعبية كانت الحل السحري للخروج من الثنائية التي وقعت فيها الحالة الفلسطينية، والتي تمثل أما انتفاضة مسلحة وأما (الحياة مفاوضات) المقاومة الشعبية اليوم لا تفكر في صياغة بديل للحالة الاستعمارية، وإنما تكتفي باحتجاج، وهذا غير كفيل بخلق حالة شعبية لا يمكن الالتفاف حولها." ويقترب توصيف غسان دغلس من رأي العزة حيث يقول الأول بأن المقاومة الشعبية هي عبارة عن مبادرات فردية وشعبية هنا وهناك وتفتقر لأي قرار سياسي[285].

---

[280] باسم خضر التميمي. **المقاومة اللاعنفية في فلسطين 1967-1993**. د.م: المكتبة المتنقلة من أجل اللاعنف والسلام، 2007: 10-12.

[281] جين شارب. **المقاومة اللاعنفية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف**. خالد دار عمر (مترجم). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011: 43. للمزيد حول أساليب المقاومة اللاعنفية، أنظر. المصدر السابق: 97- 110.

[282] باسم خضر التميمي. مصدر السابق: 53.

[283] جين شارب. مصدر سابق: 20.

[284] خالد الحروب. "المقاومة الفلسطينية التجربة التاريخية والانتقال إلى المقاومة الشعبية." جميل هلال (محرر). **فلسطين ودروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012: 92-94.

[285] نائلة خليل. "المقاومة الشعبية.. محاولة لإبقاء القضية الفلسطينية في الحيز العام." **آفاق برلمانية**. عدد 1، مجلد 17، 2013: 8.

يرى جمال جمعة أن السلطة الفلسطينية تعمل على عرقلة المقاومة الشعبية فلا يوجد لدى السلطة قرار وإرادة سياسية بدعم المقاومة الشعبية بشكل فعلي، وتعمل السلطة على ملاحقة الناشطين ضد الجدار والاستيطان والتضييق عليهم، وتريد السلطة أن تكون المقاومة الشعبية محدودة وتحت سيطرتها، أو تريد أن تنشط المقاومة الشعبية في المناطق المصنفة (ج) وتخرج منها أعداد السكان في الضفة من الانخراط في المقاومة خوفاً من استخدام حماس هذه المقاومة ضد السلطة والنفاذ إلى الناس[286].

يعمل جين شارب على الموازنة بين المفاوضات والمقاومة اللاعنفية عندما تؤثر القضايا التي على المحك في قضايا الحرية الإنسانية أو تؤثر في التطور المستقبلي للمجتمع فأن المفاوضات لا توفر وسيلة للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف، لأنه لا يمكن تقديم تنازلات عن بعض القضايا، في هذه الحالة يكون التحول في موازين القوى لصالح الحركات الديمقراطية القادرة على حماية القضايا الأساسية، ويحدث هذا التحول من خطر النضال لا المفاوضات[287]. يرتكز نجاح أساليب المقاومة اللاعنفية على توفر عنصرين أساسين: هما القدرة على مواجهة وقلب تأثيرات القمع والقدرة على تقويض مصادر قوة الخصم[288]. يكون نضال اللاعنف فعالاً من خلال ارتكازه على الصمود والثبات في وجه القمع وجعلها الاستراتيجيا الحكيمة والانجاز الحذر[289]. يدشن شارب مقاربات ومرتكزات عدة من أجل نجاعة وفاعلية المقاومة اللاعنفية.

يقترب تصور علاء العزة من رؤية شارب حيث يعتبر العزة المقاومة الشعبية حالة إحباط شعبي، ويقترح حل للتغلب على هذا الإحباط، من خلال إدماج أكبر عدد من الفاعلين إلى الوحدات الاجتماعية (الشباب، المرأة، الطلبة، الموظفين وغيرها) من الوحدات الاجتماعية في تقرير العمل المقاوم ليس كحالة وطنية فقط وإنما كتعبير عن مصالحهم الاجتماعية، أي أن العودة الأساسية يجب أن تكون إلى الشعب إلى الجماهير، لأنها مصدر القوة في حالة النضال ضد الاستعمار[290].

3.6 البدائل الشبابية: الحراك الشبابي الفلسطيني

انعكست التجاذبات بين الأحزاب السياسية (اليمين اليسار الوسط) بشكل واضح في تركيبة الحركات الشبابية الأخيرة، فهناك حركات تتبع فتح، أو حماس، أو اليسار، أو حركات شعبية، أو مستقلة إلى حد ما. تعيش المجموعات الشبابية في مأزق ففي بداية يناير وفبراير 2011 لم يكنْ هناك وضوح للرؤية ولم تنجحْ الاجتماعات بالتوافق، أو تقارب وجهات النظر، ونتيجت الاجتماعات كانت (لا اتفاق) وهذا إنعكاس للأزمة التي تعيشها الفصائل وطبيعة العلاقات فيما بينها. لم يتمكنْ الشباب من الخروج برؤية موحدة على مستوى الضفة وغزة، ولا تزال حالة التشكيك هي الموجودة، ولا تزال حالة عدم الثقة هي السائدة. يهدف الحراك الشبابي إلى إنهاء الانقسام لكن هذا الحراك منقسم على نفسه. وظهرت تكتلات شبابية مثل حكومة شبابية في بيت لحم، وحكومة تضامن وطني في الضفة، وحكومة ظل في غزة، وتشكيل اتحاد عام لشباب فلسطين في غزة[291].

---

[286] المصدر السابق: 8.

[287] جين شارب. مصدر السابق: 30.

[288] المصدر السابق: 134.

[289] المصدر السابق: 202.

[290] نائلة خليل. مصدر سابق: 8.

[291] نائل المقادمة. "الحراك الشبابي: من أين والى أين." **المستجدات الداعمة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية**. البيرة: المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات، 2011: 131-132.

لقد كان تحرك الشباب في غزة أقوى من التحرك في الضفة لأن التحرك الأول كان دفاعاً عن الذات، وصوناً للهوية المجتمعية، بينما الحراك في الضفة يمثل طموحاً سياسياً في مستقبل أفضل وإعادة اللحمة بين شقي الوطن[292]. توفر جملة من العوامل الموضوعية في تشتيت الحراك الشبابي حيث تعمل الحركات الشبابية الفلسطينية في معازل شديدة البعد النفسي والاجتماعي، وتختلف في أولوياتها مثل حراك رام الله (حراك سياسي)، حراك الخليل (حراك اقتصادي)، وهذا ما يعبر عنه بمشكلة "البانتوستان" والمشكلة الأخرى هي البالونات السياسية المتسارعة التي تنفس احتقان الشارع مثل "استحقاق أيلول،" المصالحة، الانتخابات، المفاوضات الاستكشافية، الإجراءات الاقتصادية التقشفية. لكن تعد عوامل التشتت الداخلي الأخطر من العوامل الموضوعية فالحركات الشبابية لم تستطعْ الانتظام على هدف واحد، والبنية التنظيمية للحراك غير موحدة ولا تعتمد على أدبيات سياسية جديدة، وأنشئت فعاليات الحراك في ظروف التشتت الجغرافي وأولويات كل منطقة ومزاجها وهمها. ويعاني الحراك من معضلات للوجستية ومالية الأمر الذي أدى إلى حرمان الحراك من قوة الحشد والتأثير[293].

عانى الحراك الشبابي في الضفة الغربية والقطاع من معضلات عدة مثل: تعدد المجموعات الشبابية، وتباين الشعارات، كما لم يتمكنْ الشباب من مخاطبة كامل الشعب بطاقاته وفئاته ومصالحه وتطلعاته وأيديولوجياته، وأثرت محاولات الترهيب والقمع التي تعرضت لها المجموعات الشبابية، وغاب الطرح الواضح لدى الشباب للإجابة عن أسئلة رافقت انطلاقة فعاليات الحراك الشبابي[294]. وتعددت شعارات الحراك الشبابي لتطال العديد من المسائل: رفض اللجنة الرباعية الدولية لتواطئها مع الاحتلال، والاعتراض على الأمم المتحدة وغيرها. توجب رفع العديد من الشعارات لطبيعة الواقع الفلسطيني المعقد والمركب والمتشظي. كثرة الشعارات المطروحة لا تعني بالضرورة تشتتاً في الرؤية بقدر ما تعني إدراكاً للواقع المعاش، ويجب مواصلة رفع شعار انتخاب مجلس وطني جديد يمثل جميع الفلسطينيين، كمقدمة لصوغ استراتيجيا وطنية مقاومة[295].

تنوعت شعارات الحراك الشبابي بين الوطني، والتحرري، والاجتماعي، والاقتصادي، وكان من أهم الشعارات ترتيب البيت الفلسطيني، وتحقيق الوحدة الفلسطينية عبر الانتخابات المباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وتوسيع المقاومة الشعبية أو التصدي لاعتداءات المستوطنين. لقد نجح الحراك في فرض نفسه على الساحة السياسية، والثقافية، والإعلامية الفلسطينية. ودب الحركة في الفصائل والأحزاب وحملها على مراجعة نفسها ومواقعها، وإعادة تفعيل أطرها الشبابية في القضايا التي عمل الحراك الشبابي الفلسطيني عليها، وقدم الحراك نموذج يستحق التطوير في العمل التطوعي والمتحرر من التمويل. تمثلت مطالب الحراك الشبابي بتعميق حواراته، ومناقشاته، وقراءاته للواقع الفلسطيني بهدف إجراء مراجعة نقدية شاملة للاستراتيجيات الفلسطينية (التفاوض والمقاومة). ويمثل استنهاض مكونات وقطاعات الحركة الوطنية الفلسطينية خلاصاً وتغيراً جذرياً من خلال الاتكاء على استراتيجية مقاومة فلسطينية جديدة بروافع جديدة

---

[292] أسماء الغول. "الحراك الشبابي في غزة: بحثاً عن الهوية في مواجهة طغيان الإسلام السياسي (الاشتغال والخطوات)." **المستجدات الداعمة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية**. البيرة: المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2011: 135.

[293] نزار بنات. "الحراك الشبابي الفلسطيني.. تساؤلات الاستقطاب." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 90، 2012: 131-137.

[294] زيد الشعيبي وباسل الأعرج. "الحراك الشبابي و(حزب الكنبة الفلسطيني)." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 90، 2012: 121-122.

[295] أنس البرغوثي. "شعارات الحراك الشبابي الفلسطيني؛ تشتت في الرؤية أم إدراك للواقع معقد؟." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 90، 2012: 116.

تسخر طاقات الشعب الفلسطيني، ولابد أن تتبنى هذه الاستراتيجية على خطاب سياسي ثقافي يعلو فوق القطرية، ويكون متحرراً من الاستعمار المعرفي ويعيد إلى القضية الفلسطينية أبعادها العربية والأممية[296].

انطلق نوعين من المجموعات الشبابية كتجليات للحراك على أرض الواقع، المجموعات الأولى، مجموعات فئوية موجهة ضد أحد طرفي الانقسام وهذه فشلت في تحريك الشارع. والمجموعات الثانية، مجموعات الحراك الشعبي التي انطلقت في ظل جدل عميق بشأن الأولويات في المرحلة الراهنة الأمر الذي عكس تبايناً في الرؤية والشعارات المتعلقة بأولوية القضايا المطلبية كالفقر، والبطالة، وسوء الأوضاع الاقتصادية، أو القضايا السياسية المتمثلة في إنهاء الانقسام، أو قضية التحرر من الاحتلال. تجلي هذا الاختلاف يعود إلى خصوصية الشباب الفلسطيني والوضع التاريخي كون الكثير من الشباب الفلسطيني مؤدلج، وهدف الشعب الفلسطيني مناهضة الاحتلال، ولكن لا يمكن ذلك والمجتمع الفلسطيني منقسم أفقياً وعمودياً الأمر الذي يتطلب التركيز على إنهاء الانقسام، وإجراء مراجعة لأسباب تراجع المشروع الوطني والتوافق على الخيارات الأكثر فاعلية لتحقيق الأهداف[297].

حاول الحراك الشبابي الإجابة عن الأسئلة المطروحة في المجتمع والكثير من الإجابات جاءت تساؤلاً عما هو الحل؟ وعمل الحراك الشبابي في أغلب نضالاته على إعادة بناء القيم الوطنية الجماعية لإعادة بناء الشعب الفلسطيني بعد السقوط المدوي له بعد عملية السور الواقي، وعمل على استرجاع البديهيات المفقودة بعد أوسلو التي تم ترسيخ فقدانها بفعل سياسات النسيان مثل حق العودة والأسرى وفلسطين التاريخية[298]. كان الحراك الشبابي حراك سياسي انسجم مع رياح الربيع العربي لكنه لم يفلحْ في تحقيق حراك فعلي أو النجاح في تقرير المصير الداخلي وتقرير المصير الوطني.

3.7 البدائل الدبلوماسية القانونية: خياري التوجه إلى الأمم المتحدة 2011–2012

يجب ألا يكون خيار التوجه إلى الأمم المتحدة (العمل الدبلوماسي) خياراً موسمياً بل مستمراً وشاملاً ومركزاً في أهدافه وأدواته، ومن الجدير التنبه أن عمل الأمم المتحدة ومواقف دولها لا يعتمد على البعد الأخلاقي للقضية المطروحة ومدى عدالتها، إنما يعتمد على المصالح الخاصة لكل دولة ومن المهم التذكير أن الكيان الصهيوني جاء وليداً لقرار من قرارات الأمم المتحدة، وقد يكون من المجدي التوجه إلى الجمعية العامة بطلب النظر في إمكان إعادة إنتاج قراراتها التاريخية كقرار 181، أو القرار الذي دمغ الصهيونية بأنها شكل من العنصرية في عام 1975 الذي نجحت إسرائيل في إلغائه بدعم غربي عام 1991[299]. لذلك سيتم تتبع أهداف تصعيد الدبلوماسية الفلسطينية خصوصاً (استحقاق أيلول).

لا يمثل استحقاق أيلول 2011 بديل للمفاوضات إنما يمثل مرجعية للمفاوضات أن الذهاب إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة لانتزاع اعتراف بدولة فلسطينية، اعتماداً على الوعود والالتزامات الأمريكية والأوروبية يمثل مراهنة غير مضمونة النتائج. ويجب اشتقاق وسائل نضالية مواكبة للعمل الدبلوماسي. لقد كان حبل الشرعية الدولية طويل ومعاركها لا تقل صعوبة عن المعارك العسكرية، وأهم

---

[296] مراد جاد الله. "مستقبل الحراك الشبابي الفلسطيني ودوره في القضية الفلسطينية." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 90، 2012: 129-131.

[297] سامر أبو رحمة. "الحراك الشبابي في قطاع غزة.. إلى أين؟." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 90، 2012: 140.

[298] باسل الأعرج. "الحراك الشبابي والفضاء المتوتر." **آفاق برلمانية**. عدد 2، مجلد 17، 2013: 15.

[299] محمد غزال. "وقف المفاوضات والخيارات البديلة." مصدر سابق: 169.

الوسائل التي يجب اشتقاقها المقاومة الشعبية والمصالحة[300]. كما كان استحقاق أيلول رافعة لتحسين شروط التفاوض وشابه العديد من الإشكاليات.

تمثلت المشكلة الرئيسية في استحقاق أيلول أن التحرك السياسي والإعلامي والجماهيري سعى لحشد الدعم لتحرك دبلوماسي لا تعرف نقطة نهايته، هل هو تقديم طلب إلى مجلس الأمن الدولي لقبول دولة فلسطينية عضواً كاملاً، أم تقديم طلب إلى الجمعية العامة لقبول فلسطين "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة، أم الاكتفاء برفع مستوى بعثة فلسطين م.ت.ف المراقبة للحصول على عضوية كاملة في عدد من المنظمات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة[301]. أصر الفلسطينيون تحويل استحقاق أيلول إلى محطة مهمة ينقل فيها ملف الدولة والحدود إلى الأمم المتحدة[302].

في وثيقة قانونية أعدها البروفسور غاي غودوين غيل نشرها موقع وكالة معاً الإخبارية بتاريخ 8/24/ 2011، حذر غيل من المخاطر التي تشكلها مبادرة الأمم المتحدة في حال تضمنت نقل تمثيل الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة من م.ت.ف إلى دولة فلسطينية، إذ أن هذا الأمر سيلغي الوضعية القانونية التي تتمتع بها م.ت.ف في الأمم المتحدة منذ عام 1975، أو ستؤثر سلباً على حق تقرير المصير لأنه يخص كل الفلسطينيين سواء تواجدوا في داخل الوطن المحتل أو خارجه، ويهدد بشكل كبير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم ومواقعهم التي هجروا منها قسراً[303].

لم تتخذْ القيادة الفلسطينية القرار النهائي بتقديم طلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية إلا قبل أسبوع واحد من تاريخ تقديم الطلب في 23 أيلول/ سبتمبر 2011، حيث كان هناك تردد في الخطوة الدبلوماسية لعدد من الأسباب منها: دراسة ردات فعل الولايات المتحدة وإسرائيل على هذا المسعى، وأن الخطوة كانت في البداية موقف تفاوضي[304]. كشف غياب استراتيجية وطنية أن خطوة الذهاب إلى الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر غير قادرة على تفادي إفشال الخطوة في مجلس الأمن من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[305].

عادت القيادة الفلسطينية بتقديم طلب عضوية لفلسطين في الأمم المتحدة بتاريخ 24 تشرين الثاني/ نوفمبر لعام 2012 وألقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس خطابه في الأمم المتحدة للحصول على "دولة مراقبة غير عضو." صوت على القرار 138 لمصلحة مشروع القرار، وامتنعت 41 دولة من التصويت، وعارضت 9 دول مشروع القرار[306]. نجحت السلطة بعد ذلك في دخول بعض المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة مثل اليونسكو، ولم تكثفْ السلطة جهودها للاستثمار هذه الخطوة الدبلوماسية في التضيق على "إسرائيل" ومحاربتها في المحافل الدولية، إنما أضافتها إلى خطواتها التكتيكية للتحسين سقف التفاوض وشروطه فالتكتيك الدبلوماسي مثل عتبة لتكتيك المفاوضات الفاشل.

---

[300] إبراهيم أبراش. "المفاوضات والخيارات البديلة." 180-181.

[301] المصدر السابق: 188.

[302] خليل شاهين. "الفلسطينيون بانتظار جلاء غبار معركة أيلول وتداعياتها." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 88، 2011: 187.

[303] المصدر السابق: 190-191.

[304] جورج حقمان. "التصعيد الدبلوماسي والقانوني خيار السلطة الوحيد." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 89، 2012: 30-31.

[305] جميل هلال. "أسئلة لمرحلة ما بعد أيلول." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 88، 2011: 23.

[306] خليل شاهين. "فلسطين 2013: مقاومة تتحدى الخطوط الحمر، ودولة (مع وقف التنفيذ)." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 93، 2013: 210.

3.8 البدائل الحزبية الإسلامية: حركة الجهاد الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)

3.8.1 حركة الجهاد الإسلامي

أدخلت الانتفاضة الأولى تحولاً في بنية الحقل السياسي الفلسطيني. وتجلى هذه التحول أيضاً بعد قيام السلطة الفلسطينية، وتمثل هذا التحول في اقتحام تيار الإسلام السياسي (حركة حماس بصورة رئيسية، والجهاد الإسلامي بصورة ثانوية) للحقل السياسي الفلسطيني، حيث تبنت حركة الإخوان المسلمين الكفاح المسلح وتحدت وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، وتبنت شعارات ونشاطات تباينت عن نشاطات وشعارات القيادة الموحدة للانتفاضة، ورفضت البرنامج الوطني للمنظمة التحرير. وتحولت حركة حماس ومعها حركة الجهاد الإسلامي إلى القوة المعارضة الأبرز للاتفاق أوسلو والسلطة الفلسطينية، واستثمرت الإعاقات البنيوية التي تضمنها اتفاق أوسلو في توسيع نفوذها الجماهيري[307].

خلقت هزيمة التيار القومي العربي بتعبيره الناصري في حرب حزيران عام 1967، لتنامي دور التيار الإسلامي في البلدان العربية وساعد وصول أنور السادات إلى الحكم في مصر إلى نمو دور الجماعة في قطاع غزة التي استندت في السبعينات إلى عدد من الجمعيات والمؤسسات الدينية، وفي مقدمتها (المجمع الإسلامي) و(الجامعة الإسلامية) وبعد انتصار الثورة الإيرانية أصبحت جماعة الإخوان المسلمين تمارس نشاطاً سياسياً خصوصاً داخل الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان محور نشاط الإخوان محاربة المنهج العلماني لمنظمة التحرير والعمل على الحد من نفوذ الفصائل المنضوية في إطار م.ت.ف. واستفاد التيار الإسلامي من سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تغاضت عن نشاطه لمساهمة في إضعاف م.ت.ف، وإبعاد قطاعات جماهيرية واسعة عن ميدان العمل الوطني... لم تلعبْ جماعة الإخوان المسلمين حتى اندلا ع انتفاضة كانون الأول 1987 دوراً فاعلاً في مقاومة الاحتلال. ولم تبرزْ جماعة الإخوان البعد الفلسطيني الخاص في نشاطها، وكان لمواقف الجماعة الإخوانية (المرجئة) إسهام في إحداث فرز سياسي وفكري داخل صفوفها أدت إلى تحول داخل صفوف (الإسلام التقليدي) إلى (الإسلام الجهادي)، بذلك تشكلت (حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين) كتنظيم ديني في المناطق الفلسطينية المحتلة يدعو للعمل المباشر ضد الحكم الإسرائيلي لإدخال نطاق الوطنية الفلسطينية التقليدية باسم الإسلام. "نظرت حركة الجهاد منذ تأسيسها إلى القضية الفلسطينية باعتبارها (قضيتها المركزية). ورفعت حركة الجهاد فكرة (الإخوان) الداعية إلى حل مشاكل المجتمع من خلال عمل إصلاحي تدريجي". ومزجت حركة الجهاد الإسلامي بين الدين والوطنية وأمنت بالكفاح المسلح كإستراتيجية لنشاطها السياسي الهادف إلى محاربة الصهيونية وإبادة إسرائيل[308].

"نشأت حركة الجهاد الإسلامي حركة فلسطينية إسلامية مقاتلة كمحاولة إسلامية جادة للإجابة على السؤال الفلسطيني المعاصر. في وقت استبعد فيه المشروع الوطني الإسلام. وعجز فيه الإسلاميون الفلسطينيون عن إدراك جوهر الصراع في المنطقة دون استشعار مركزية فلسطين.[309]" أورد أحمد يوسف في حلقة نقاش أقامها مركز فلسطين للدراسات والبحوث في غزة في تشرين الأول 2007، مقاربة عن فكر فتحي الشقاقي جاء فيها لقد كان التحول في فكر الشقاقي مؤسس حركة الجهاد الإسلامي وأمينها العام الأول، ناتجاً عن هزيمة حزيران في العام 1967 فالهزيمة أحدثت صدمة قوية للشقاقي جعلته يفقد الثقة بقدرة الفكر الناصري عن الإجابة عن سؤال

---

[307] جميل هلال. "(الداخل) و(الخارج) في تحولات بنية الحركة الوطنية الفلسطينية." مصدر سابق: 19.

[308] ماهر الشريف. مصدر سابق: 359-362.

[309] محمد الهندي. "حركة الجهاد الإسلامي." ناهض زقوت (محرر ومراجع). **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، 2-4 حزيران/ يونيو 2000: 186.

(ما العمل؟)، وبعد طول انتظار عقم الإجابة من الفكر الناصري تحول الشقاقي إلى الفكر الإسلامي الاخواني، وخلال هذه الفترة تعرف الشقاقي على أحمد ياسين. واتسمت تلك المرحلة لدى الشقاقي بالقراءة والتعرف على المفكرين الإسلاميين كالشيخ محمد الغزالي وسيد قطب، وكان لتكليف الشيخ أحمد ياسين للشقاقي، بالإشراف على كوادر الإخوان في الضفة في العام 1968 من خلال التدريس في كلية بيرزيت (عاصمة التيار الوطني للمنظمة)، فترة غنية من حيث علاقاته، وحواراته، وجولاته التي خاضها مع ممثلي الاتجاهات الوطنية واليسارية. وامتاز الشقاقي عن بقية عناصر الإخوان من جيله بأنه كان أكثر انفتاحاً على التيار الوطني ولم يمنعْهُ انتمائه للتيار الإسلامي من مشاركة التيارات الوطنية أنشطتها السياسية والإعلامية[310].

استند منهج حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين على أدوات للتحليل والتنظير الفكري واشتقاق خطابها السياسي، واعتمدت الحركة على أدبيات يتيمة، لمفكر سوري من أصول جزائرية أسمه توفيق الطيب، وهي بحث نشر في مجلة **المسلم المعاصر** العدد الافتتاحي، بعنوان "الخصائص الثابتة واللازمة والخصائص المكتسبة للحركة الإسلامية،" وكتاب صغير عنوانه **ما بعد النكبتين**، كتب بعد هزيمة عام 1967، إضافة للكتابات أبو القاسم حاج حمد خصوصاً كتاب **العالمية الإسلامية الثانية: جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**[311].

يقوم فكر حركة الجهاد الإسلامي بالارتكاز على ثلاث مفكرين شكلوا مثلثاً متكامل الأضلاع في فكر الحركة في النصف الثاني من القرن العشرين. تعلم المفكرون الثلاثة سيد قطب، ومالك بن نبي، وعلي شريعتي في الغرب النقد، الذي غاب عن التفكير (الفكر) الإسلامي وعالج أو غطى كل واحد من المفكرين الثلاث جانباً مهماً في حملة النهوض الحضاري الإسلامي، غطى سيد قطب جانب النهوض بالشرط النفسي لتشكيل الجيل القرآني، فيما مثل مالك بن نبي الشرط المادي الموضوعي لعملية النهوض الحضاري، أما علي شريعتي فكان الأكثر تميزاً في بناء الذات وضرورة العودة إليها جاعلاً من الإسلام أيديولوجيا فاعلة[312].

شهدت الفترة الممتدة منذ عام 1975-1991 نتاجاً فكرياً مكثفاً لمنظري حركة الجهاد الإسلامي من أجل تأسيس خطاب أيديولوجي متجاوز للخطاب الإخواني بشقيه المصري والفلسطيني. واتسم الناتج الفكري بالجدية والجذرية، وتعتبر حركة الجهاد بمثابة "الكود" الذي يعمل على إنهاء الإشكال القائم بين غياب المنهجية الإسلامية لدى الحركة الوطنية الفلسطينية التي تنتهج مقاومة إسرائيل والحركة الإسلامية التي تغيب الجهاد[313].

ترى حركة الجهاد الإسلامي أن الشعب في مرحلة تحرر وطني وبالتالي تعلن نفسها كحركة تحرر وطني وإسلامي ضد الاحتلال الإسرائيلي. وهذا يتطلب من الحركة الإبقاء على شعار المقاومة وعلى خيارها كخيار لاسترداد الأرض، ويجب التخلص من اتفاق أوسلو ومرجعياته السياسية. وتمثل المقاومة والجهاد والتحرير الطريق الوحيد لاستعادة الحقوق مع رفض التسوية كلها مع إسرائيل[314].

تصنف حركة الجهاد نفسها كشريك وطني وليس كشريك سلطوي، "حركة الجهاد الإسلامي ستكون جزءاً من الشراكة الوطنية لكنها

---

[310] محمد خالد زواوي. مصدر سابق: 150-151.

[311] المصدر السابق: 160-161

[312] المصدر السابق: 193.

[313] المصدر السابق 225-1991.

[314] خالد البطش. "خيارنا هو المقاومة وحل السلطة الفلسطينية يحتاج إلى نقاش وطني." زياد رباني (محاور). **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 93، 2013: 129.

لن تكون جزءاً من الشراكة السياسية في السلطة.[315]" قامت حركة الجهاد الإسلامي بمقاطعة انتخابات المجلس التشريعي عام 1996 وعام 2006 والانتخابات الرئاسية عام 2005، ولم تنضمْ للوزارة الفلسطينية، ولم تشاركْ في الاقتتال الداخلي.

3.8.2 حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

بررت حركة حماس الغياب الإخواني طيلة العقود السابقة على نشأة حماس من خلال ترداد المفاهيم الإخوانية التي استخدمت التبرير التربية، والإعداد المتواصل، وتشكل النواة، ونضوج الفكرة، ونمو البذرة، فهذه التبريرات التي انطلت منها حركة حماس لتبرير غيابها عن الساحة[316]. أما بخصوص التسمية فتم الاتفاق بين الأستاذ حسن القيق على أسم "حماس" كاختصار لحركة المقاومة الإسلامية بعد أن كان الاختصار "ح.م.س" فاقترح القيق إضافة الألف بعد الميم، وحدث جدل حول معنى الكلمة لكن إصرار القيق بأن معنى الكلمة الشدة والقوة وتم اعتماد اللقب[317].

تنطلق حركة حماس من عدت مرجعيات كما حددها ميثاق الحركة المنجز عام 1988 وهي المنطلقات الفكرية: الالتزام بمنهج الإسلام، المرجعية التنظيمية الاجتماعية: إتباع والتزام اجتهاد الإخوان المسلمين، المرجعية التراثية التاريخية: الامتداد من مولد الرسالة الإسلامية والسلف الصالح، المرجعية الاعتقادية: مدرسة ابن تيمية السلفية[318].

مر ميثاق حماس في تطوره في ظروف تاريخية[319]. وتعتبر مرجعية ميثاق حماس مرجعية دينية لا تتحد بحجم الآيات والأحاديث النبوية المستشهد بها في بنوده، وإنما تتحدد بكون النص الديني كان حاضراً في ثنايا (النص). ويعتبر الميثاق النص المرجعي الوحيد على المستوى الفكري والإيديولوجي ويمكن اعتباره نصاً تأسيساً لما جاء بعده. وجاءت (المذكرة التعريفية لحركة حماس) المكتوبة في كانون الأول 1993 من قبل قادة الخارج في حركة حماس للتأكيد على الأهمية المرجعية لنص الميثاق، وتعتبر المذكرة النص السياسي للحركة والميثاق النص الفكري. وأسست المذكرة للمرجعية السياسية للحركة، إضافة للمرجعيات التي كرسها الميثاق، وهي تجاوزاً لها. عملت قيادة حماس في الخارج على تسييس الأفكار التي وردت في الميثاق بشكلها المباشر وغير المواربة، ليحظى بقبول أكبر لدى الأخر بمختلف تمظهراته السياسية والفكرية[320].

يرفض ميثاق حماس الفكرة العلمانية ويطرح الحل الإسلامي للقضية الفلسطينية بديلاً، ويؤمن الميثاق إيماناً حازماً وقطعياً أن الحل الإسلامي هو الحل الوحيد للقضية الفلسطينية. ويطرح الميثاق البديل الإسلامي لأيمانه بطبيعة المنهج الإسلامي القديم لأن صفته رباني[321].

---

[315] المصدر السابق: 132.

[316] محمد خالد زواوي. مصدر سابق: 94.

[317] عدنان مسودي. **إلى الواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**. بلال محمود (محرر). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013: 99.

[318] محمد خالد زواوي. مصدر سابق: 94- 96

[319] أنظر. المصدر سابق: 91-93.

[320] المصدر السابق: 100-104.

[321] **القضية الفلسطينية بين ميثاقين: الميثاق الوطني الفلسطيني وميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)**. الكويت: مكتبة دار البيان، 1989: 55.

تعتبر وثيقة ميثاق حماس وثيقة ملتوية تعج بالإشارات الدينية والتفاني المطلق لتحرير فلسطين باعتبارها وقفية إسلامية، كما تتضمن الوثيقة إشارات عابرة وتآمرية لكيانات مرتبطة بقدر ضئيل للغاية بالنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني مثل نادي الروتاري، وتضمن إشارات حادة إلى (برتوكولات حكماء صهيون، والنازيون اليهود، وتجار الحرب)، هذه الأمور تحرج العديد من قادة حماس في شأن الميثاق ما يجنب بعض القيادات الاستشهاد بوثيقة الميثاق. لقد تراجع التعصب السافر ونظريات المؤامرة الغربية كأفكار رئيسية لدى حماس لكن مازالت حماس تركز على الطابع الديني للصراع.[322] يسجل خالد الحروب على فكر حماس "الفكر الاجتماعي والثقافي للحركة الإسلامية الفلسطينية، وكسائر شقيقاتها الاخوانيات، ظل فقيراً، ولم تتبلور في أدبياته نظريات وبرامج معمقة تعالج تعقيدات الاجتماع السياسي والثقافي الفلسطيني.[323]"

تطور فكر حماس واتجهت الحركة نحو البراغماتية السياسية على حساب الأدلجة والشعاراتية، وأضحى هناك (حماس الميثاق 1988)، و(حماس البرنامج الانتخابي 2006)، وبينهما فروقات كبيرة فحماس الأخيرة بحسب الوثائق هي متسيسة ومنفتحة على عكس حماس الأولى المؤدلجة والمنغلقة، لكن حماس ما بعد أحداث قطاع غزة في شهر حزيران 2007 فقد حدث لها نكوص بإصدار تسويغات وتبريرات صدرت عن علماء دين من حماس بالتكفير وقتل الخصوم بتبريرات دينية صرفة. ويسجل على حماس أنها لم توظفْ ما أنتجته وثائقياً كالبرنامج الانتخابي وكلمة رئيس الحكومة إسماعيل هنية في الصراع مع حركة فتح بل عادت إلى استخدام خطاب الإقصاء والتكفير[324].

يدور برنامج حركة حماس السياسي قبل 2006 حول ثلاث محاور: الأول، برنامج المقاومة ومقتضياته، وثانياً، خدمة الشعب الفلسطيني في الجانب المدني، وثالثاً، مواجهة/ مقاومة مشاريع التفريط في القضية الفلسطينية[325]. حدد جاسم سلطان أهداف حركة حماس من البرنامج السياسي ففي مقدمة البرنامج الانتخابي لكتلة الإصلاح والتغيير: تخفيف المعاناة، وتزيد الصمود، والحماية من الفساد، وتعزيز الوحدة الوطنية، والسعي لاقامة مجتمع مدني فلسطيني متطور يقوم على التعددية السياسية وتداول السلطة[326].

3.9 بدائل فلسطينيي فلسطين المستعمَرة في العام 1948: حزب التجمع الوطني الديمقراطي

جرى تشكيل حزب التجمع الوطني الديمقراطي في أجواء من التدهور المعنوي العام الناتج عن الانهيارات في الحالة العربية والفلسطينية ومنظومة القيم التي يؤمن بها الشعب الفلسطيني في أراضي فلسطين المستعمَرة في العام 1948. فجاءت مبادرة تأسيس حزب التجمع على يد مجموعة من أبناء الجليل والمثلث والنقب لوقف خطر التدهور والانهيارات الأخلاقية، والخروج بشيء جديد وخلاق يوفر شروط حقيقية للمحافظة على مصير الشعب الفلسطيني. وشكلت إفرازات اتفاق أوسلو 1993 الذي اعتبر قضية الفلسطينيين في إسرائيل

---

[322] ناثان ج براون، وعمرو حمزاوي. **بين الدين والسياسة الإسلاميون في البرلمانات العربية**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ومركز كارينغي للشرق الأوسط، 2011: 24.

[323] خالد الحروب. **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية**. بيرزيت: جامعة بيرزيت- معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2008: 42.

[324] المصدر السابق: 42-43.

[325] سامي خاطر. "تقييم البرنامج السياسي لحماس في انتخابات سنة 2006." محسن محمد صالح (محرر). **قراءات نقدية لتجربة حماس وحكومتها 2006-2007**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 17.

[326] جاسم سلطان. "تقييم البرنامج السياسي لحماس في انتخابات سنة 2006." محسن محمد صالح (محرر). **قراءات نقدية لتجربة حماس وحكومتها 2006-2007**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 166.

شأناً إسرائيلياً داخلياً حافزاً إضافياً للمضي قدماً بمشروع إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية في منطقة فلسطين المستعمَرة في العام 1948 في ظروف المواطنة الإسرائيلية دون التخلي بطبيعة الحال عن قضية شعبنا الكبرى، وقضايا الأمة العربية، وإنما تعزيز هذا الارتباط ضمن رؤية جديدة. تضررت (حركة أبناء البلد، الحركة التقدمية، والتيار القومي في الحزب الشيوعي، وحركة ميثاق المساواة، وحركات محلية أخرى) لارتباطها استراتيجياً بـ م.ت.ف فبادرت هذه الحركات بعد اتفاق أوسلو وبالتحديد في أواسط عام 1994 إلى بلورة فكرة إقامة تجمع وطني فلسطيني، يجمع جميع التيارات القومية القطرية والمحلية وأوساطاً وطنية أخرى على أساس برنامج وطني واقعي ومتطور، يتعامل مع المواطنة الإسرائيلية والإمكانات الكامنة بعيداً عن الاندماج المشوه أو الانزلاق إلى هوة الآسرلة[327].

شهدت السنوات الأولى من التسعينات شبه انهيار لتيارات الحركة الوطنية وردة اجتماعية، إضافة إلى تعمق أزمة الحزب الشيوعي ووصوله إلى حالة جمود كاملة انعكس في انفضاض جماعي عن صفوفه القاعدية والقيادية. وفي تلك الإثناء تبلورت مساهمات نظرية جديدة للتأسيس رؤية سياسية خاصة بالأقلية الفلسطينية أهمها التي قدمها عزمي بشارة إلى جانب سعي حركة أبناء البلد لإقامة ائتلاف وطني بين مختلف القوى السياسية وتعثر هذا الطرح بعد حرب الخليج، واستأنف بصورة جماعية مع جناح الحركة التقدمية وميثاق المساواة. وقد جرى ذلك كله تحت شعار إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية داخل إسرائيل في تيار قومي عربي أعاد التوازن بين الانتماء الوطني الفلسطيني والانتماء القومي العربي في شرط ظروف المواطنة الإسرائيلية، وتم تسمية هذا الحزب أو التيار بالتجمع الوطني الديمقراطي[328].

تم إبلاج صورة التجمع فكرياً ونظرياً في أدبيات التجمع بالصورة التالية: "التجمع هو حزب عربي قومي علماني يضم في صفوفه وطنيين وقوميين ديمقراطيين من علمانيين ومتدينين متنورين، وهو ليس حزباً عربياً- يهودياً مثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي يرفض تنظيم العرب قومياً وليس حركة دينية أصولية مثل الحركة الإسلامية." ويرفع التجمع شعار "تحويل إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها تنتفي فيها العنصرية وتكون المساواة كاملة بين العرب واليهود ويبقي الباب مفتوحاً للعمل من أجل حل ديمقراطي وأنساني شامل، أي دولة ثنائية القومية في كل فلسطين التاريخية." كما "يعمل التجمع من أجل إلغاء الطابع الصهيوني لدولة إسرائيل التي تعرف نفسها كدولة يهودية وليس دولة عربية- يهودية."[329]

عاد التجمع كذلك ليعرف نفسه ضمن نفس الصورة بعد عقد من الزمن على التأسيس، ويتضح ذلك في استهلال البرنامج السياسي "التجمع الوطني الديمقراطي هو حزب قومي عربي، وطني فلسطيني، ديمقراطي في فكره ونهجه وفي أهدافه السياسية، ملتزم بمبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والشعب، ويعمل في ظروف الجماهير العربية الفلسطينية داخل إسرائيل، والتجمع الإسرائيلي بشكل عام، على الربط بين الهوية القومية ومبادئ الديمقراطية، ومتطلبات بناء مجتمع حر عصري متطور، ويسعى إلى تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية، يضمن الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني."[330]

---

[327] عوض عبد الفتاح. "التيار القومي: التجمع الوطني الديمقراطي." ناهض زقوت (محرر ومراجع). **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، 2-4 حزيران/ يونيو 2000: 374-375.

[328] المصدر السابق: 382.

[329] المصدر السابق: 12-13.

[330] **التجمع الوطني الديمقراطي: هوية قومية ومواطنة كاملة، البرنامج السياسي**. د.م: التجمع الوطني الديمقراطي، المؤتمر الرابع 5-6 آذار 2004.

ينطلق البرنامج السياسي للتجمع من فلسفة النضال ضد الاحتلال، والاستيطان، وجدار الفصل العنصري، والقمع، والقتل، والحصار والتنكيل الذي تعرض له الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. يسعى التجمع لتحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي، ويرتكز على المبادئ التالية: 1. إزالة جميع المستوطنات وجدار الفصل العنصري وكافة أشكال الفصل العنصري الأخرى؛ 2. إنهاء الاحتلال لكل المناطق الفلسطينية التي احتلت عام 1967 وإخلاء جميع أشكال التواجد الإسرائيلي فيها؛ 3. إقامة دولة فلسطينية سيادية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية؛ 4. حل عادل لقضية اللاجئين على أساس الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرار الأمم المتحدة رقم 194؛ 5. إطلاق سراح جميع السجناء والأسرى السياسيين والأمنيين؛ 6. انسحاب إسرائيل من الجولان المحتل إلى حدود الرابع من حزيران 1967؛ 7. جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بكافة أشكالها[331].

هَدَفَ حزب التجمع الوطني الديمقراطي إلى تنظيم العرب في إسرائيل على أساس قومي "أي أن يتصرف الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة عام 1948 كشعب واحد." دون إلغاء الأحزاب أو الآراء المختلفة التي هي ضرورية لتطوير أي مجتمع[332]. اعترى برنامج حزب التجمع الوطني الديمقراطي ثغرة رئيسية تمثلت في فصل الجماهير الفلسطينية داخل إسرائيل عن شعاري حق تقرير المصير وحق العودة للشعب الفلسطيني وربطهما بدل ذلك بدولة ديمقراطية على كامل البلاد. وكذلك إقامة نظام إقليمي ديمقراطي يلتقوا من خلاله بالشعب الفلسطيني بوصفه شعباً آخر[333]. أن هدف قيام التجمع إعادة صياغة الحركة الوطنية الفلسطينية في حزب واحد يعمل على المحافظة الهوية القومية للأقلية العربية في إسرائيل لما يعطي الوعي القومي بالعروبة والانتماء الفلسطيني والمواطنة المتساوية بعداً ديمقراطياً متنوراً[334].

يطالب التجمع بحقوقهم الفلسطينيين في إسرائيل من خلال عدد من المطالب: الاعتراف بالأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل كأقلية قومية لها حقوق جماعية ومساواة مدنية كاملة، وضمان حقوق الأقلية القومية العربية الفلسطينية في إسرائيل في إدارة شؤونها الثقافية والتعليمية بنفسها كجزء من حقوقها القومية، وتنظيم وتحديث المجتمع العربي داخل إسرائيل، والسعي إلى بلورته كأقلية قومية متماسكة ومتعاضدة، والمساواة الكاملة في كافة المجالات، وتوزيع عادل ومنصف للموارد العامة والطبيعية، وإلغاء كافة أشكال التمييز والإجحاف بحق المواطنين العرب، والنضال ضد مصادرة الأراضي والمطالبة بوقفها وإعادتها إلى أصحابها[335].

ثانياً. قراءة في هشاشة الرهانات النقدية واستحكام المأزق والأزمة

3.1 النقد الحزبي بعيون حركة فتح

---

[331] المصدر السابق:6.

[332] عوض عبد الفتاح. **خطاب إلى الشباب، التجمع الوطني الديمقراطي**. د.م: دائرة التثقيف المركزي- حزب التجمع الوطني الديمقراطي، 1988: 11.

[333] وليد سالم. "الخاص والعام والنقطة الغائبة في برنامج التجمع الوطني الديمقراطي." وليد سالم (تحرير وإعداد). **التجمع الوطني التقدمي مناقشة وتقيم**. القدس، بيت لحم: مركز المعلومات البديلة، 1996: 57.

[334] **التجمع الوطني الديمقراطي: النظام الداخلي**. الجلسة الاستكمالية للمؤتمر الرابع بتاريخ 5-6 /3/ 2004: 2.

[335] المصدر السابق: 7-10.

يقدم رفعت شناعنة رؤية حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني بخطاب "تشخيص" إحيائي شعبوي، بقوله "لم تفلح أي قوة في تفكيك المنظمة أو ضربها لصالح هذا الطرف أو ذاك،" يبدو أن شناعنة بقوله السابق لم يخرجْ عن العنجهية الخطابية التي توسم خطابات حركة فتح وباقي الأحزاب الفلسطينية، فالمنظمة تم ضربها من الداخل من خلال تبني برنامج النقاط العشر وبعد ذلك بالتوقيع على اتفاقية أوسلو التي نكست المنظمة ووأدت المشروع الوطني المتمثل في التحرر والعودة. ويضيف إلى ما سبق "ظلت منظمة التحرير وسلطتها الوطنية متمسكة بدورها الوطني والتصدي لمشاريع الاحتلال"[336]، وهنا يطرح السؤال عن ماهية الدور الوطني الذي تقوم به المنظمة بعد تهميشها وإسقاط ميثاقها الوطني؟ والسؤال الآخر عن ماهية مصداقية الدور الذي تقوم به السلطة الفلسطينية بعد تكريس دورها ككمبرادور أمني؟.

يعيد شناعنة الخطر الذي يحيط بالحقوق الوطنية لعدد من الأسباب هي: تدمير الحكومة الإسرائيلية إمكانية الوصول إلى حلول سياسية، وأُثبت عملياً أن الجانب الإسرائيلي لا يريد حلاً سياسياً، واعتماد الحكومات الإسرائيلية سياسات استيطانية تقوم على مبدأ فرض الوقائع على الأرض خلافاً لأوسلو بعد فوز حماس في انتخابات 2006 وقيامها بتشكيل حكومة، أصبح هناك رأسان للسلطة وهنا حدث خلاف بين المشروع الوطني بقيادة محمود عباس ومشروع حماس الرامي إلى إقامة كيان منفصل في قطاع غزة، وتقوم فتح بمحاولات حثيثة من أجل المصالحة بينما، لكن حماس تماطل في ذلك ويعزز الكيان الإسرائيلي مشروعه السياسي والاستيطاني مستفيداً من تراجع المشروع الوطني الفلسطيني[337].

يطرح شناعنة ثلاث نقاط للخروج من المأزق الذي يعيشه المشروع الوطني من خلال: العودة إلى وثيقة الأسرى، وصياغة إستراتيجية جديدة تشمل القضايا الجوهرية المقاومة الشعبية، شروط المفاوضات، إعادة اللحمة، تفعيل آطر م.ت.ف، تعزيز الجبهة الداخلية، وإنهاء الانقسام وقيام قيادة موحدة برؤية موحدة وبرنامج موحد[338].

يختزل شناعنة الخطيئة وهدر الحقوق الفلسطينية في مقاربة بائسة تدور حول فتات عملية أوسلو التي قزمت المشروع الوطني الفلسطيني، حيث أهدرت 78% من فلسطين التاريخية ولا يعتبر شناعنة أوسلو خطيئة تاريخية، وإنما عدم الالتزام باتفاقية أوسلو هو الخطر الذي يهدد الحقوق الفلسطينية. يدعم الخطاب الفتحاوي أزماته وأزمة القضية الفلسطينية بتعليق الأسباب على الفواعل الفلسطينية الآخرى خصوصاً حركة حماس والجدير بالانتباه أن المشروع الوطني بوجهة نظر فتح هو الذي يقوده محمود عباس، أن ما يقوده محمود عباس هو إفرازات أوسلو المتمثل بالسلطة الفلسطينية "البلدية الكبرى" أما المشروع الوطني الفلسطيني هو مشروع الميثاق الوطني لم.ت.ف وغيرها من المشاريع هي صفقات سياسية لا تعمل على تحقيق الأهداف الفلسطينية الكبرى.

حرص فتح على تفعيل م.ت.ف يكون عبر مشاركة كل القوى وتحديداً حماس والجهاد الإسلامي عبر إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وفق حوار القاهرة عام 2005، ويكون فعلاً عبر الخيار الديمقراطي وتعزيز القواسم المشتركة والعمل على صيانة الوحدة الوطنية في إطار م.ت.ف على قاعدة التمسك بالثوابت الوطنية، كما نصت عليها وثيقة الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال،

---

[336] رفعت شناعنة. "رؤية حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح لازمة المشروع الوطني الفلسطيني." محسن محمد صالح (محرر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013: 18. تم اختيار نقد رفعت شناعنة وفتحي أبو العردات وتوظيفهما في هذه الدراسة كونهما نقديين حديثين وموثقين ضمن كتب علمية، وهناك الكثير من الانتقادات الفتحاوية الداخلية التي يصعب استقصائها في هذه الدراسة مثل نقد مروان البرغوثي، وحسام خضر، وفاروق القدومي والعديد من قيادات وكوادر حركة فتح التي تشكل لوحدها آطروحة دكتوراة أو أكثر.

[337] المصدر السابق: 18-20.

[338] المصدر السابق: 20.

وإعادة تشكيل مجلس وطني جديد يضم جميع الفصائل، والمنظمات الشعبية، والمؤسسات على أساس نسبي، والمحافظة على م.ت.ف "إطاراً حيوياً عريقاً وائتلافاً وطنياً شاملاً، وإطاراً وطنياً جامعاً للفلسطينيين في الوطن والمنافي ومرجعية سياسية عليا" أما العدد الموضوعي لأعضاء المجلس الوطني هو 500 عضو بالمناصفة بين الداخل (250) والخارج (250)[339].

تتقارب وجهة نظر حركة فتح للخروج من المأزق الفلسطيني مع وجهات نظر باقي الأحزاب والتيارات الفلسطينية التي سيتم التطرق أليها لاحقاً في هذا الفصل. يتضح من الأفكار المقدمة من أجل تصور للحل أو كمخرج لأزمة احتكامها للإرث الفلسطيني القديم-الجديد في الفعل الوطني فخطاب الوحدة الوطنية صناعة للهيمنة والاحتواء من قبل التيارات الكبرى على الصغرى المطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد يعود إلى الواجهة، وتم التعامل مع تفعيل م.ت.ف بمنطق ميكانيكي وكأن الموضوع فقط محاصصة وإعادة تنظيم الأزمة، ولم يتمْ البحث في أسباب استفحال وديمومة أزمة م.ت.ف والمشروع الوطني الفلسطيني الذي بدت تتبلور أعراض أزمته منذ طرح البرنامج المرحلي عام 1974.

3.2 النقد الداخلي بعيون حركة حماس

يجادل أسامة حمدان أن الإجابة كانت سهلة عند تعريف المشروع الوطني الفلسطيني قبل سنة 1974 المتمثل في التحرير والعودة، لكن بعد سنة 1974 أصبحت الإجابة بحاجة إلى فذلكة في ظل إدخال مصطلحات إقامة الدولة على أي جزء محرر من الأرض، كما اعتبر اتفاق أوسلو الموقع سنة 1993 فلسطين المحتلة 1948 أرضاً إسرائيلية، وانحسر سقف المطالب الفلسطينية إلى الأرض المحتلة سنة 1967[340]. وفِقَ حمدان في تشخيص أزمة المشروع الوطني الفلسطيني الذي انكفأ عن هدف التحرير لصالح دخول برنامج إقامة الدولة عبر إستراتيجية الحل المرحلي (برنامج النقاط العشرة)، ونجح حمدان في تشخيص هزلية اتفاق أوسلو الذي اعترف بإسرائيل وشرعية وجودها وأسقط جغرافيا وديموغرافيا فلسطين المستعمَرة عام 1948، لكن لم يتطرقْ حمدان لمأزق آخر وهو إسقاط حق العودة أو تفريزه حيث أسقطت أوسلو ديموغرافيا الشتات هذا يشير إلى أن الخطاب النقدي للحركة حماس استحكم به داء السجال السياسي لا التقييم الوطني الدقيق للمأزق الحركة الوطنية الفلسطينية، والعمل من أجل تسجيل النقاط السياسية على الفواعل الفلسطينية الأخرى خصوصاً حركة فتح.

يشخص حمدان أزمة المشروع الوطني الفلسطيني بالنقاط التالية: 1. غياب المرجعية الوطنية الموحدة؛ 2. الأداء التكتيكي بدل الاستراتيجي؛ 3. إخضاع الواقع الوطني للإرادة الإسرائيلية[341]. أما أولويات المشروع الوطني الفلسطيني من وجهة نظر حركة حماس فتتمثل في: الاتفاق على تعريف وتحديد المشروع الوطني الفلسطيني، وترتيب البيت الفلسطيني وتوحيد القيادة، وإطلاق مشروع مقاومة شامل في مواجهة الاحتلال، وتقويم تجربة التفاوض، واستعادة الدور العربي والإسلامي في مساندة ودعم الشعب الفلسطيني، واستعادة الدعم الدولي للقضية الفلسطينية[342]. ويطالب حمدان "العودة إلى الميثاق القومي لم.ت.ف وليس وثيقة الأسرى فقط.[343]"

---

[339] فتحي أبو العردات. "إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية حركة فتح." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 185-186.

[340] أسامة حمدان. "رؤية حركة المقومة الإسلامية (حماس) لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني." محسن محمد صالح (محرر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013: 26.

[341] المصدر السابق: 27-28.

[342] المصدر السابق: 30.

[343] المصدر السابق: 33.

تنطلق حركة حماس من رؤية للإعادة بناء وتفعيل م.ت.ف ضمن عدد من المتغيرات في البرنامج السياسي: تطالب حماس صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني بالتأكيد على الثوابت الراهنة، والتأكيد على عروبة وإسلامية القضية الفلسطينية، وإعادة النظر في التنازلات التي أثرت بالقضية الوطنية، ودعوة المجلس الوطني الجديد إلى إلغائها، ويتم انتخاب المجلس الوطني عبر الانتخاب الحر والمباشر، وإلغاء نظام الحصص، والفصل بين مؤسسات المسؤولية في م.ت.ف والسلطة، وإعادة النظر في النظام الأساسي، وإلغاء المجلس المركزي، وتحديد دقيق للعلاقة بين م.ت.ف والسلطة، وحدد عدد أعضاء المجلس 300 عضو الداخل 132 وهم الأعضاء المنتخبون في المجلس التشريعي والخارج 150 ومن أعضاء اللجنة التنفيذية السابقين ومسؤولي الفصائل الفلسطينية، وتحدد نسبة لتمثيل فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948 من دون أن تتم تسميتهم ولا يحتسب عددهم في النصاب القانوني[344].

يرى سامي خاطر عضو المكتب السياسي لحماس أن الخروج من المأزق الفلسطيني ينحصر في العودة إلى الحوار الوطني الشامل ليس فقط بين فتح وحماس، وأن يكون الحوار جاد ومستمر وهادف للتواصل إلى رؤية وطنية شاملة للخروج من الوضع الراهن ضمن مجموعة من المبادئ وحدة القضية، ووحدة الوطن أرضاً وشعباً وجغرافياً، وإعادة بناء السلطة، والأجهزة الأمنية على أسس وطنية بعيداً عن المحاصصة الفصائلية، وإعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية وسياسية جديدة، وتصبح المنظمة المرجعية العليا للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج[345].

يتضح من نقاش حماس السياسي ورؤيتها للتصحيح المسار الفلسطيني عمق الرؤية والتقييم الصحيح للتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، مع ذلك يشوب رؤيتها القصور السياسي والوطني، فيطالب حمدان باستئناف العمل بالميثاق القومي ميثاق عام 1964 مع أن هذا الميثاق لم يقدمْ الإجابة الفعلية والكافية للأسئلة الفلسطينية الكبرى ومن الأجدر المطالبة بالعودة للميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1968، وفي موطن آخر يعود حمدان لطرح فكرة صياغة الميثاق الوطني لعام 1968 موجود وغير منقرض لكن الأجدر استئناف العمل به بدل العوم في رحلة صياغة برنامج لأهداف واضحة، ومن خلال مرجعية الميثاق الوطني الفلسطيني وفعاليته يتم توحيد الفلسطينيين جغرافياً وديمغرافياً، ويتم تبني الاستراتيجيات التي نص عليها الميثاق الوطني الفلسطيني يؤدي هذا الخطاب إلى التحرر الفلسطيني وعودة اللاجئين الفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية.

تحاول حماس في تصورها للخلاص الوطني إلباس المنظمة/ المشروع الوطني ثوبها الحزبي، مثلما عملت حركة فتح من قبلها وأدى ذلك إلى تراكم الأزمة الفتحاوية في جسم م.ت.ف، واحد المغالطات التي تبني حماس تصوراتها عليها هو احتساب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني البالغ تعدادهم 132 كأعضاء في المجلس الوطني عن كوتا الداخل، وهذا الطرح غير دقيق وينطلق من المصلحة الحزبية التي اغتنمت بها حماس ما يقارب 70% من 132مقعد مع غياب قوى فلسطينية فاعلة عن الانتخابات المتمثلة بحركة الجهاد الإسلامي التي ترفض الانضواء في عملية أوسلو وتمثلاتها، فكيف سيتم تمثيل حركة الجهاد الإسلامي في المجلس الوطني الفلسطيني عن الداخل؟. وتكدس حماس الخطوات والأفكار من أجل الخروج من المأزق الفلسطيني ويكون كل ذلك حبر على ورق بسبب انعدام الإرادة السياسية لدى حماس وغيرها من الفصائل باستئناف المشروع الوطني الفلسطيني وفق أهدافه الكبرى، إن توفر الإرادة السياسية أساس عملية النهوض الوطني الفلسطيني وباكورة التحرر الوطني.

---

[344] أسامة حمدان. "إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية حركة حماس." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاسشارات، 2007: 190-191.

[345] سامي خاطر. مصدر سابق: 23.

3.3 النقد الداخلي بعيون الجبهة الشعبية

يرجع ماهر الطاهر أزمة المشروع الوطني الفلسطيني إلى عام 1974 عام طرح فكرة الحل المرحلي والدولة الفلسطينية على أراضي عام 1967. تجدر الإشارة أن عام 1974 عام البرنامج المرحلي الذي حدد جغرافيا الدولة الفلسطينية على أي شبر يتم تحريره، وليس على حدود 1967 إنما كان شعار القمة العربية في الخرطوم بإزالة أثار العدوان "وتم ربط المرحلي بالإستراتيجية واعتبار الدولة على الأراضي المحتلة سنة 1967 خطوة على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي بتحرير فلسطين."[346]. يتفق تصور الجبهة الشعبية مع تصور حركة حماس بالالتقاء والإجماع أن سبب أزمة/ انهيار المشروع الوطني الفلسطيني يعود لتبني م.ت.ف البرنامج المرحلي عام 1974، هذا الإجماع يأتي من قبل أقصى قطبي الفكر السياسي الفلسطيني. إذاً الأزمة واحدة والتشخيص واحد والعلاج سيكون واحد وفق برنامج وميثاق واحد.

تعمق مأزق الحركة الوطنية الفلسطينية جراء اتفاق أوسلو حيث تم ضرب وتمزيق الفكرة التوحيدية الجامعة للشعب الفلسطيني أي م.ت.ف وميثاقها وحتى برنامجها المرحلي كما أقرته وثائق المنظمة. بما في ذلك تم إخراج فلسطينيو 48 من المعادلة، وتم طرح علامة سؤال كبرى بعد أوسلو حول مصير اللاجئين الفلسطينيين في الشتات[347]. يعود أللاتقاء في التشخيص بين الشعبية وحركة حماس للوقوف على النقطة الثانية في انتكاس المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل في سقوط جغرافيا وديمغرافيا فلسطيني المستعمَرة عام 1948 من معادلة الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، لكن تنبهت الجبهة الشعبية لمسألة اللاجئين في الوقت الذي غفلت عنها حماس في مقاربتها للأزمة. وسيتم هنا التعرض للتصورين من تصورات الجبهة اتجاه تجاوز أزمة المشروع الوطني الفلسطيني.

يقترح الطاهر أهم الطرق للخروج من المأزق: 1. رسم رؤية إستراتيجية جديدة؛ 2. وإقامة مؤتمر وطني شامل للفصائل والقوى وشخصيات أكاديمية ومثقفين وفعاليات؛ 3. وإنهاء الانقسام وفق رؤية سياسية وتنظيمية واضحة؛ 4. وإعادة الاعتبار لم.ت.ف وبرنامجها وميثاقها؛ 5. وإعادة البعد العربي والإسلامي والدولي والعالمي للقضية الفلسطينية؛ 6. واعتماد المقاومة كخيار استراتيجي والتأكيد على أهمية كافة أشكال النضال؛ 7. وإعادة الاعتبار لشعار تحرير فلسطين[348].

تكمن قوة م.ت.ف في إعادة بنائها وتفعيلها على أسس ديمقراطية تعددية وحدوية وحماية الشراكة السياسية، وتمثيل حقيقي لكافة فواعل الشعب الفلسطيني. ويقدم مروان عبد العال عدد من الاقتراحات لتفعيل المنظمة، بدءاً في تقديم مشروع تطوير وتفعيل المنظمة من قبل رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس الوزراء ورئيسي المجلسين الوطني والتشريعي والأمناء العامين أو من يمثلهم، وتجميد الترقيات والتعيينات في مؤسسات المنظمة خلال الفترة الانتقالية، والاتفاق على برنامج القواسم المشتركة، وتشكيل قيادة موحدة كمرجعية قيادية داخلية فلسطينية، كقيادة مؤقتة، إلى أن يتشكل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد وتحتسب فيه اللجنة التنفيذية لم.ت.ف[349].

يتضح من المقاربتين أن مقاربة الطاهر آخذت منحى شمولي ودقيق في نفس الوقت وقدم مقاربة ثورية أكثر مما هي عملية وإجرائية مثلما طرحها عبد العال. وتجدر الإشارة أن مقاربات الجبهة الشعبية لا تختلف كثيراً عن مقاربة حركة حماس إنما الاختلاف يكمن في

---

[346] ماهر الطاهر. "رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني." محسن محمد صالح (محرر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013: 38.

[347] المصدر السابق: 39.

[348] المصدر السابق: 41.

[349] مروان عبد العال. "منظمة التحرير الفلسطينية، الواقع والأفاق: رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 208-209.

لغة الخطاب السياسي والمفردات، ويسجل مأخذ على المقاربة الثانية –مقاربة عبد العال– أنها تضع عملية الإصلاح تحت يد الطغمة السياسية المعتاشة على انهيار المشروع الوطني الفلسطيني والمتكاثرة من رحم أزمته. تنبلج عملية الإصلاح من خلال توفر الإرادة السياسية لدى الفواعل السياسية ويحتظنها الحامل الشعبي والجماهيري ويحرسها.

3.4 النقد الداخلي بعيون الجبهة الديمقراطية

ترى الجبهة الديمقراطية تصورها لحل المأزق الوطني الفلسطيني من خلال: التوافق على قواسم سياسية مشتركة، وصياغة خطة كفاحية–سياسية موحدة تضمن تناسق الأداء النضالي والسياسي، بما في ذلك التنافس على أسس التمسك بخيار المقاومة، وتفعيل التحرك الجماهيري والمواجهة الشعبية، وتشكيل حكومة ائتلاف وطني على أساس برنامج مشترك أساسه تأكيد مكانة م.ت.ف، والالتزام بوثيقة إعلان الاستقلال والقانون الأساسي، وتفعيل وتطوير مؤسسات م.ت.ف، وتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد بالانتخاب الديمقراطي وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، والتوافق الوطني على كيفية تمثيل مناطق اللجوء والشتات وتفعيل سائر دوائر المنظمة والعمل على توحيد النقابات والاتحادات الشعبية وإعادة بنائها[350].

يمكن استخلاص عدد من الملاحظات من تصور الجبهة الديمقراطية أهمها: شعبوية خطاب الجبهة الديمقراطية فهي تريد مزاحمة حركات المقاومة الفلسطينية في خطابها المقاوم، إضافة للمزاحمة الحركات التي تتبنى خيارات المقاومة غير المسلحة، كذلك تتوافق في تصوراتها للتفعيل المنظمة مع باقي الآطر السياسية الفلسطينية إلى جانب ذلك تريد للقانون الاساسي الفلسطيني أحد إفرازات أوسلو أن يكون مرجعية إلى جانب وثيقة الاستقلال (التي رفضتها الجبهة الديمقراطية بشدة وعارضتها بدعم من الجمهورية السورية آنذاك)، واللافت لانتباه عدم تطرق الجبهة الديمقراطية للعقد الوطني الفلسطيني المتمثل في الميثاق الوطني الفلسطيني سواء بنسخته لعام 1968 أو المطالب بميثاق جديد مثلما تطالب بعض الفواعل الفلسطينية.

3.5 النقد الداخلي بعيون حزب الشعب الفلسطيني

تقدم بسام الصالحي بأطروحة تدعو إلى تشكيل "جبهة موحدة للمقاومة الشعبية" للمواجهة الاحتلال الإسرائيلي. ويشدد الصالحي على إبداعات المقاومة الشعبية والعمل على تطويرها وإيجاد أساليب جديدة لها مثل: قرية باب الشمس، أو العمل على توسيع قاعدة المقاوم الشعبية لتصبح حالة جماهيرية[351]. يتبين أن تصور حزب الشعب الفلسطيني أكثر صراحة وأوضح من الكثير من التصورات، وهذا لا يعني أنه الأفضل إلا أن حزب الشعب بكل صراحة يطرح استراتيجية المقاومة الشعبية والتفاف الفلسطينيين حول هذا الخيار ولم يتطرقْ الحزب إلى آليات تفعيل م.ت.ف.

3.6 النقد الداخلي بعيون حركة الجهاد الإسلامي

أوضح أنور أبو طه تصوره حركة الجهاد الإسلامي لصورة م.ت.ف التي تطمح لتكون جزء منها وهي "منظمة تحرير تعكس اسمها تماماً على الواقع، أي أداة جهادية هدفها (تحرير) فلسطين، وإطاراً جامعاً لا يمثل وفق صيغة تخرج المنظمة من معادلة المشروع المقاوم بل يجعلها الممثل الحقيقي لها." أما بخصوص الميثاق الوطني ورغم مطالبة قوة من داخل المنظمة بالعودة إلى الميثاق الوطني لعام 1968 إلا أن الجهاد ترى أن هناك حاجة لميثاق جديد يراعي البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية ويعكس المشهد القائم في ساحة العمل

---

[350] سهيل الناطور. "إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية الجبهة الديمقراطية." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 222–223.

[351] المصدر السابق: 3.

الفلسطيني، أما بخصوص البرنامج السياسي فالمنظمة بلا برنامج سياسي أو برنامجها هو التسوية وترى الجهاد ضرورة فك الارتباط بين المنظمة والسلطة ولا يصلح المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة كطريق إلى المجلس الوطني[352].

إلى جانب ما سبق يرى خالد البطش أن الاشخاص الموجودين في م.ت.ف منذ 40 عام غير معنيين بإدخال أشخاص أقوياء إلى المنظمة مثل حماس والجهاد الإسلامي. ويضيف أيضاً أن من مصلحة الجميع أن تدخل حماس في المنظمة كي تصبح المنظمة ممثلة لجميع الشعب الفلسطيني، ويدعو البطش الإطار القيادي المؤقت لم.ت.ف الذي اتفق على تشكيله في القاهرة بتاريخ 4 أيار/ مايو 2011 إلى الانعقاد بهدف تفعيل وإعادة بناء المنظمة ووضع الاستراتيجية الموحدة لإدارة الصراع مع إسرائيل وترتيب وضع فلسطين في الداخل بما يضمن عدم الانقسام، واستمرار المقاومة المشروعة لشعبنا وفق أسس وطنية متفق عليها[353].

3.7 النقد الداخلي بعيون فواعل أخرى

طبق حسام الخطيب نوعاً من التحليل المرحلي للثورة الفلسطينية من أجل فهم طبيعة الأزمة التي تخيم على الثورة الفلسطينية في الفترة 1969-1970، ويعمل على تقسيمها إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى (مرحلة المبادرة) من مطلع عام 1965 حتى منتصف عام 1967، والمرحلة الثانية (مرحلة التضخم الكمي) من أواخر آب 1967 وتنتهي بأيلول 1970، والمرحلة الثالثة تبدأ مع أحداث أيلول عام 1970 ويسميها الخطيب مرحلة التأزم. استهلت المرحلة الأولى، بالبلاغ الأول لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، وساد المرحلة طرح غير منظم لفكر فتح السياسي ولرؤيتها الخاصة للقضية الفلسطينية. وقد عملت فتح على التقليل من الكلام في الوقت الذي كانت فيه المنطقة العربية غارقة بالأفكار السياسية والخطابات والوعود والكلمات. رافق هذا الصمت عند فتح كثافة في البيانات السياسية والمنشورات عند منظمات أخرى كثيرة. ويعتبر الخطيب النكوص عن التخاطب مع الجماهير في المراحل الحاسمة مقتلاً من مقاتل الثورة. ويرى الخطيب أن فكر فتح السياسي (قد) طغى في هذه المرحلة على ما سواه من أفكار المنظمات الأخرى، كالمنظمات المتفرعة عن أحزاب عربية مثل: حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، إضافة إلى عشرات المنظمات الصغيرة التي لم تكنْ مسألة الفكر السياسي مهمة لديها، مما سهل عملية اندماجها في فتح[354].

تميزت المرحلة الثانية 1967-1970 بالتغيير الكمي على مختلف المستويات. وجاء هذا التضخم الكمي من قبل الوطن العربي شعباً وحكماً وحركات سياسية في محاولة تبرئة الصفحات السود التي خطها تاريخ حزيران 1967، اتسمت هذه المرحلة بتعدد المنظمات على الساحة الفلسطينية وهذه ظاهرة ايجابية كان بالإمكان تطويرها لصالح العمل الثوري لو كانت الظروف السياسية مواتاة في المنطقة وفي ظل وجود قيادة متمتعة بقسط كاف من الرؤية الثورية. أتت المنظمات الفلسطينية ممثلة لجميع الاتجاهات الأيديولوجية والسياسية في المنطقة العربية قومية ويسارية وهذه الاتجاهات لم تكنْ منقطعة الصلة عن المنظمات العربية، بل مثلت امتداد عضوي للتيارات من حول الثورة الفلسطينية، وحملت جميع سلبيات المنطقة العربية وتناقضاتها إلى داخل الحركة الفلسطينية. ورسمت خارطة تعدد المنظمات عدد من النتائج السلبية على التجربة الثورية الفلسطينية، وسمحت القيادة الفلسطينية للظروف العامة التي أحاطت بالعمل الفلسطيني أن تترك طوابعها على هذا العمل وأن تتصرف من خلاله بمنتهى الحرية دون أن تبذل القيادة أي محاولة لمواجهة الظروف وتطويعها

---

[352] أنور أبو طه. "إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية الجهاد الإسلامي." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 215-216.

[353] خالد البطش. مصدر سابق: 130.

[354] حسام الخطيب. **في التجربة الثورية الفلسطينية**. د.م. د.ن، 1972: 17-22.

نسبياً لضمان حرية الحركة الثورية وفعاليتها. ركزت الثورة على النمو الكمي الداخلي وأهملت التفاعل مع الظروف المحيطة، وأخذ شكل نمو المنظمات مظاهر استعراضية. وضاعت المنظمات في زحمة المزايدات والمنافسات والمبالغات، وبالرغم من سلبيات هذه المرحلة إلا أن تميزت بعدد من السمات وهي: إعادة الاعتبار للشخصية الفلسطينية، ورفع معنويات الشعب العربي بعد هزيمة حزيران 1967، وخلق مناخ ثوري لدى الجماهير العربية، وبعث قضية فلسطين من جديد في المجال الدولي وطرحها سياسياً وإعلامياً بالأسلوب الصحيح[355].

أسهمت مبادرة روجرز في توتر العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وقيادة الثورة، حيث وضعت الثورة أمام إحراج سياسي داخلي جديد عرضها لطمع الأنظمة المتربصة بها التي ساعدت على التحرك المضاد. ولعبت وسائل الإعلام العربية والعالمية دور في بلبلة أفكار قيادات الثورة وأثارت المنافسات بينها حيث أدت وسائل الإعلام والصحافة إلى تضخيم غرور الثورة بنفسها، وعملت على إذكاء روح التنافس والغيرة بين القادة، وضخمت صورة الثورة في نفوس الجماهير العربية والمثقفين وقادة الحركات السياسية حتى تحملت الثورة فوق طاقاتها، ووصل الأمر إلى مطالبة الثورة تغير أنظمة معينة ومحاربة بعض الأنظمة بالنيابة عن المطالبين. بالإضافة إلى التخبط السياسي العام والتنافس الداخلي الفردي والتنظيمي. برز في عام 1970 تحديات داخلية خطيرة أمام الثورة في مجال تطوير الثورة سياسياً وعسكرياً، وتثبيت القاعدة الأساسية للثورة في الأردن إلا أن الثورة تجمدت عند حدود الدفاع الذاتي وعجزت عن التحرك لتطوير نفسها، أو تحقيق أهداف جديدة. وفي مرحلة التأزم هذه عانت الثورة من ثلاث مشكلات هي: مشكلة تحقيق الوحدة الوطنية، ومشكلة تطوير الكفاح المسلح، ومشكلة الاحتفاظ بالساحة الأردنية[356].

يرى جواد الحمد أن ملامح الخروج من المأزق الفلسطيني القائم تندرج ضمن عدد من الأمور هي: 1. الشروع بالحوار بين فتح وحماس للتوافق على الخروج من المأزق وفق رؤية وطنية مشتركة؛ 2. اعتماد مرجعيات أساسية في الحوار مثل (القانون الأساسي للسلطة)، ووثيقة الوفاق الوطني في 2006 واتفاق القاهرة في 2005 واتفاق مكة في 2007؛ 3. وقف أعمال الانتقام والفلتان الأمني في الضفة الغربية والقطاع؛ 4. تحميد الخدمات الإنسانية والأمن والمؤسسات المدنية من أي خلافات تؤثر على مصالح المواطن العربي؛ 5. إلغاء حالة الطوارئ واستئناف الحياة المدنية والسياسية المعتادة؛ 6. تفعيل دور المجلس التشريعي بطريقة مبتكرة تراعي حالة الاعتقال والاحتلال؛ 7. تشكيل حكومة توافقية جديدة وفق اتفاق مكة وعلى أساس وثيقة الوفاق الوطني؛ 8. استكمال تطبيق اتفاق مكة؛ 9. إعادة بناء الأجهزة الأمنية[357].

يخلو تصور الحمد من خطاب الميثاق الجمعي الذي يجمع الفلسطينيين عليه كبرنامج سياسي وفكري وتاريخي واستراتيجي تحرري المتمثل في الميثاق الوطني الفلسطيني، وهذا الفقدان يعوض مكانه قانون السلطة الناجم عن ورشات عمل أوسلو، ووثائق أخرى أنية وضعت على عجل ولغرض تسكين ألام المشروع الوطني الفلسطيني بعدما ايقضتها فتح وحماس جراء الاحتراب الاهلي والسياسي.

يقدم وليد محمد علي عدد من القضايا والأفكار للخروج من المأزق الفلسطيني ومحاولة تحويل المأزق إلى فرصة يتم اغتنامها في جوانب القضايا الإجرائية. يرى علي على الفرقاء الابتعاد عن المهاترات الإعلامية وإنزال الأعلام الحزبية عن المؤسسات العامة ورفع علم فلسطين، ووقف التصرف في الممتلكات العامة وتسليمها إلى هيئة وطنية يتم الاتفاق عليها، ومحاكمة المجرمين في أحداث الانقلاب

---

[355] المصدر السابق: 31-31، و 38-46.

[356] المصدر السابق: 57-58.

[357] جواد الحمد. "آفاق الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني." محسن محمد صالح (محرر). **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 117-118.

وتعويض الضحايا عن الأضرار المادية والمعنوية، وإنجاز المصالحات العائلية والأسرية. ويقدم علي عدد من القواسم المشتركة التي تؤدي لصياغة برنامج سياسي موحد: أن فلسطين التاريخية ما زالت محتلة والقضية الفلسطينية قضية تحرر وطني بحاجة لحشد كافة القوى والهيئات والكفاءات الحية المستعدة لإنجاز عمل التحرير، وتحرير فلسطين واجب قومي وديني وأنساني، ويستدعي البرامج والآليات الانسجام مع تلك القناعة والتوافق على برنامج سياسي موحد يتمثل في دحر الاحتلال، تفكيك المستوطنات، إقامة دولة فلسطينية على أراضي 1967، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين، ونقاش فكرة دولة فلسطينية واحدة لكل أبنائها مسلمين ومسيحيين ويهود، والعمل على تأسيس الشراكة الوطنية بين القوى السياسية الفلسطينية المتعددة والمتنوعة فكرياً وأيديولوجياً من خلال استعادة الثقة والتعاون بين حماس وفتح، وتفعيل هياكل السلطة الفلسطينية وإعادة بنائها، وبناء المؤسسة الأمنية على أسس وطنية، وتأسيس قيادة موحدة لأجنحة المقاومة، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية عبر إعادة بناء هياكلها ومؤسساتها كصيغة جبهوية تحررية تمثل الفلسطينيين جميعهم وتشكل حاضنة لمشروع وطني جامع[358]. يتضح وعي علي لمسألة مهمة غابت في غالبية التوصيفات والرهانات، وهي أن قضية فلسطين قضية تحرر وطني.

يطرح محسن صالح أفق نظري لتحقيق مجلس وطني فاعل كقنطرة لإصلاح م.ت.ف ومؤسساتها، وقد أوصى صالح بعدد من الأمور هي: وصول الفلسطينيون لبرنامج وطني مشترك، والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والتداول السلمي للسلطة، وتفعيل م.ت.ف ومؤسساتها وتكريس المحاسبة والشفافية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وإنشاء مجلس وطني فلسطيني جديد، والقيام بجميع الإجراءات والتنسيق لضمان انتخابات المجلس الوطني في الداخل والخارج[359]. ينطلق صالح من مسألة أولوية إصلاح المنظمة وأهميتها كأطر جامع للشعب الفلسطيني.

يقدم أحمد سعيد نوفل عدد من التصورات من أجل إعادة بناء م.ت.ف: التأكيد على ثوابت القضية الفلسطينية، وإعادة بناء المهام الوطنية الفلسطينية مع مراعاة خارطة التحولات في بنية النظام السياسي الفلسطيني في ضوء تنامي تيارات الإسلام السياسي، وضعف تيارات أخرى والاتفاق على برنامج مشترك لا يمس الثوابت الفلسطينية، وتوزيع عضوية المجلس الوطني الفلسطيني على فلسطيني الداخل والشتات بسقف يقارب 300 عضو ويكون أعضاء المجلس التشريعي 132 أعضاء في المجلس الوطني عن الداخل، بعد تشكيل المجلس الوطني الجديد بوضع ميثاق جديد لمنظمة التحرير، والفصل بين مهمات مؤسسات السلطة ومؤسسات المنظمة وتحديد صلاحيات كل طرف[360]. لا يتطرق نوفل لقضية الميثاق الوطني الفلسطيني كوثيقة فلسطينية جامعة، ويقع نوفل في مغالطة عضوية الداخل في المجلس الوطني بربطها بعضوية المجلس التشريعي وهناك فصائل مثل الجهاد الإسلامي ترفض المشاركة في المجلس التشريعي انطلاقاً من رفض اتفاق أوسلو.

يرى مجموعة من الباحثين الفلسطينيين أن إعادة تأهيل م.ت.ف يستوجب القيام بعدد من الأمور هي: 1. إعادة الهيبة للمنظمة بعد أن فقدتها لحساب السلطة الفلسطينية؛ 2. إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج؛ 3. يعيد المجلس الوطني

---

[358] وليد محمد علي. "لنعمل لتحويل المأزق الراهن ليصبح فرصة." محسن محمد صالح (محرر). **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**، 2007: 121-123.

[359] محسن محمد صالح. "المجلس الوطني الفلسطيني: إعادة التشكيل وعدالة التمثيل." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 74.

[360] أحمد سعيد نوفل. "نحو علاقة صحيحة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007: 83-85.

الفلسطيني صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني من جديد بما يتلاءم والمصلحة العليا الفلسطينية؛ 4. إعادة النظر من جديد في المواد التي حذفت من الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1998 والتي أسقطت من المنظمة صفة المقاومة والتحرر؛ 5. توحيد البرنامج السياسي للمنظمة بما يناسب مصالح كافة الشعب الفلسطيني؛ 6. فصل رئيس المنظمة بين رئاستها ورئاسة تنظيمه؛ 7. تخلي الفصائل عن سلبياتها وألا تقوم بدور هامشي؛ 8. أن تكون السلطة الفلسطينية مؤسسة من مؤسسات المنظمة ولا يكون رئيس السلطة هو رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة التحرير؛ 9. عمل رئيس السلطة تحت إمرة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة التحرير؛ 10. يقوم رئيس اللجنة التنفيذية بالتفاوض دون رئيس السلطة الفلسطينية؛ 11. توزيع موازنة المنظمة بين سكان أراضي السلطة وفلسطينيو الشتات؛ 12. تفعيل سلطات وصلاحيات منظمة التحرير في إطار من جماعية وتشاركية القرار السياسي[361].

يرى عزمي الشعيبي أن إعادة بناء م.ت.ف تبدأ من خلال تشكيل قيادة وطنية من ممثلي القوى والأحزاب الفلسطينية والشخصيات الوطنية المستقلة المستعدة للانخراط في إستراتيجية نضال كفاحية باعتبارها هيئة إعادة البناء خلال فترة زمنية محددة، وعدم اعتبارها لجنة تابعة لمنظمة التحرير[362].

يوصي عزيز كايد في دراسته الموسومة بـ **الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة: إمكانيات دمج حماس في منظمة التحرير الفلسطينية**، بعدد من التوصيات هي: 1. حق كل فصيل فلسطيني بالاحتفاظ بمواقفه وبرامجه السياسية مقابل احترامه لكافة الاتفاقيات السابقة الموقعة والتعامل معها كأمر واقع؛ 2. تعامل الرباعية الدولية مع الفلسطينيين كسلطة وحكومة وليس كفصائل وحركات على أن يستجيب البرنامج السياسي لأي حكومة فلسطينية لمطالب المجتمع الدولي؛ 3. تشكيل إطار قيادي من كافة الفصائل الفلسطينية بحيث يتمتع بصلاحيات لا تتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لم.ت.ف ووضع أسس وآليات أصلاح المنظمة؛ 4. إجراء الانتخابات في الداخل والخارج وفق التمثيل النسبي؛ 5. إذ تعذر إجراء انتخابات في الخارج يتم التوافق على ضم أعضاء الخارج بناءاً على نتائج الانتخابات النسبية في الداخل؛ 6. تشكيل لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ 7. تشكيل حكومة فلسطينية واحدة في الضفة والقطاع بناءً على نتائج الانتخابات وبما يتوافق مع القانون الأساسي؛ 8. إعادة ترتيب كافة مؤسسات م.ت.ف على أسس جديدة تجعل من منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جامعاً لكل الشعب؛ 9. التوافق على أن المفاوضات من صلاحيات المنظمة[363].

يحث جميل خرطبيل على بناء م.ت.ف جديدة لتكون الجبهة الموحدة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، والوحدة الوطنية القائمة على برنامج التحرير الكامل المبني على الميثاق الوطني، ولن تنجح الوحدة مع من يؤمن ببرنامج مغاير لثقافة المقاومة المسلحة والتحرير الكامل والتمسك باللاءات المقدسة (لا للاعتراف، لا للصلح، لا للسلام، لا للتنازل) وتقوم المنظمة الجديدة بإلغاء الاتفاقات السابقة مع إسرائيل، وتوحيد الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج على الثوابت والميثاق الوطني وحرب التحرير الشعبية البعيدة المدى عبر إنجاز التحرير الكامل[364].

---

[361] أسامة أبو نحل (وآخرون). مصدر سابق: 565-566.

[362] يوسف الشايب. مصدر سابق: 3.

[363] عزيز كايد. **الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة: إمكانيات دمج حماس في منظمة التحرير الفلسطينية**. نابلس: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2011: 19-20.

[364] جميل خرطبيل. مرجع سابق: 82.

يطرح جميل هلال ستة مهمات يسميها "عاجلة،" من أجل الخروج من المأزق الذي ولدته النخبة السياسية الفلسطينية التي استفاض هلال في دراستها ومقاربتها في دراسته الموسومة **إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية**. هذه المهمات "العاجلة" تتمثل في: حماية الشعب الفلسطيني من التجزئة الكيانية، وصوغ استراتيجيا وطنية متكاملة، ومواجهة انسداد أفق حل الدولتين، وتشييد مؤسسة وطنية ديمقراطية جامعة، وحماية الرواية التاريخية الفلسطينية من التشويه والتهميش، وإعلاء صوت الفئات الشعبية ومطالبتها في مختلف التجمعات الفلسطينية[365].

يحدد عبد الإله بلقزيز أربع مهمات رئيسية يصطلح على تسميتها بـ"تثبيت الثوابت،" للخروج من الأنفاق إلى الآفاق. تتمثل هذه المهمات في "تكريس المرجعية السياسية– العقائدية لـ الميثاق الوطني الفلسطيني؛ تكريس عروبة القضية الفلسطينية وانتمائها الماهوي إلى الصراع العربي– الصهيوني؛ ثم تثبيت الوحدة الوطنية الفلسطينية في مواجهة المحتل؛ –وأخيراً– تثبيت صفة ومنطق الثورة ضد منطق السلطة و(الدولة) في عمل الحركة الوطنية الفلسطينية."[366]

حدد فيصل حوراني أسس جديدة لنهضة م.ت.ف تمثلت في ميثاق وطني جديد، ونظام أساسي يعكس ما يستجد في الميثاق الوطني، وتحديد طرق عصرنة لمؤسسات م.ت.ف، وتحديد وسائل اختيار أعضاء المجلس الوطني وتشكيل مجلس مركزي جديد، ويتم انتخاب أعضاء المجلس المركزي مباشرة من قبل المجلس الوطني دون تحديد أي كوتا مسبقة، ويتم اعتماد المجلس المركزي كبرلمان للجميع الشعب الفلسطيني[367].

يبغي هاني المصري من خلال ورقته الموسومة بـ "القضية الفلسطينية: قراءة في الخيارات والبدائل الإستراتيجية،" إعادة تشكيل م.ت.ف وإيجاد المؤسسة الواحدة الجامعة على أساس ميثاق وطني جديد يستند إلى الميثاق الوطني القديم قبل تعديله والعمل على تطويره في ضوء المستجدات والخبرات المستفادة، واعتبار هذه العملية المدخل الطبيعي والحلقة المركزية لتجاوز المأزق الشامل، والعمل على بلورة برنامج سياسي يجسد القواسم المشتركة ولا يلغي التعددية الحزبية والبرنامجية[368].

راهنت غالبية المقاربات السابقة على نهوض المشروع الوطني الفلسطيني من خلال إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بنائها وهيكلتها، وطالبت مقاربات عدة بتغيير الميثاق الوطني الفلسطيني واستبداله بميثاق يراعي التغيرات السياسية والتاريخية التي اعترت مسيرة الشعب الفلسطيني منذ تفكيك الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1996، ومقاربات أخرى لم تتطرقْ للموضوع الميثاق كوثيقة جامعة للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات واكتفت بالإشارة إلى قانون السلطة الأساسي الذي لا يجمع في رؤيته فلسطينيي فلسطين المستعمَرة عام 1948 ولا فلسطينيي الشتات ولا يلبي متطلبات تقرير المصير والتحرر لفلسطينيي الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. رغم تلك المحاولات الاكاديمية والسياسية التي دقت باب إصلاح المنظمة لم تقدمْ تلك الطروحات والتصورات أي رؤية جامعة أو توافقية يكون هدفها إعادة الاعتبار للمنظمة وبالتالي للمشروع الوطني الفلسطيني المأزوم، إنما جاءت كأوراق سياسات متناثرة ومتطايرة في المؤتمرات والندوات والدراسات، ولم تشكلْ بمجملها لوبي فلسطيني يشكل ضغط على أعضاء

---

[365] جميل هلال. **إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية**. مصدر سابق: 110–120.

[366] عبد الإله بلقزيز. **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي– الإسرائيلي**. مصدر سابق: 86.

[367] فيصل حوراني. "إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية." **القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي**. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات، 2012: 188–189.

[368] هاني المصري. "القضية الفلسطينية: قراءة في الخيارات والبدائل الإستراتيجية." **القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي**. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات، 2012: 130.

اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني والمجلس المركزي للشروع في إصلاح المنظمة من داخلها قبل أن تفقد بريقها التاريخي والشعبي المختزل في شعار خطابي شعبوي "منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني." تعتبر مقاربة عبد الإله بلقزيز من أكثر المقاربات التي يمكن البناء عليها واعتمادها كأرضية لإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني والفكاك من وحل الأزمة.

خلاصة نقدية

انبرت الحاجة إلى خطاب فلسطيني بديل بعد تتبع وتفحص عدد من الروافع الفاعلة في بنية المشروع الوطني الفلسطيني والتي تشكل روافع بنيوية للعملية التحرر الفلسطيني. واتضح من تلك الروافع التي تعكس ما تصطلح عليه هذه الدراسة بـ"الخطاب الفلسطيني" أن خطاب المشروع الوطني الفلسطيني وتمثلاته اللاحقة لمرحلة ما بعد المشروع الوطني الفلسطيني التي بدت ملامحها تظهر منذ عام 1974 عندما تبنت م.ت.ف البرنامج المرحلي، وتجلت في وثيقة الاستقلال الفلسطيني عام 1988 التي أبرزت علامات الاعتراف بدولة إسرائيل. تجسد فعلاً وحقيقتاً مشروع ما بعد المشروع الوطني الفلسطيني باتفاقية أوسلو عام 1993، ومن ثم إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994 ككيانية فلسطينية محدودية الصلاحيات والطموحات أيضاً، فسقط الشعب الفلسطيني في الشتات وفي فلسطين المستعمَرة عام 1948 خارج إطار اهتمامات وعي سلطة أوسلو وتم اختزال الطموحات الفلسطينية في دويلة بانتوستونات على أراضي من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم التنازل عن 78% من فلسطين التاريخية للمشروع الاستعماري الصهيوني. وتوسم هذه الدراسة الخطاب الفلسطيني بأنه خطاب مأزوم واستحكمت فيه صفة متلازمة الأزمة في البرامج والسياسات والاستراتيجية والبدائل والرهانات النقدية، وسار الخطاب الفلسطيني في متوالية حسابية في الانزلاق بالهبوط في الأهداف والمطالب والرؤية والخيال والأفكار.

وبعد مقاربة عدد من البدائل المطروحة في خضم المشروع الوطني الفلسطيني، يتبين أن من البدائل من أدى إلى انتكاسات مدوية للمشروع الوطني الفلسطيني، مثل: البرنامج المرحلي واتفاقية أوسلو البائسة، ومن البدائل من حاول فولذة المشروع الوطني الفلسطيني وانتشاله من وحل الفقدان والاستلاب، مثل: برامج وسياسات وممارسات حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، ومن البدائل من قدمت تجارب شعبية تؤكد أهمية العمل الشعبي والجماهيري والمؤسساتي في النضال ضد الاستعمار، مثل: الحملة الفلسطينية للمقاطعة إسرائيل. تصنف أيضاً تجارب أخرى ضمن المحاولات الهشة التي لم تتمكنْ من تشكيل خطاب جمعي وموحد للفلسطينيين والمجتمع الفلسطيني مثل: المقاومة الشعبية، وتحالف الفصائل العشرة. يتضح كذلك الفشل المدوي لكل البدائل الممركزة والممولة بأدوات غير فلسطينية، مثل: جبهة الرفض، التيار الثالث، المبادرة الوطنية الفلسطينية.

انطلقت غالبية المواقف النقدية والتقييمية للوضع الفلسطيني من تصور أساسي انبنى حول فكرة إصلاح م.ت.ف، وبعض التصورات ينطلق من خلفيات أيديولوجية ويغلب المصلحة الحزبية من أجل الهيمنة على المنظمة وضمان تفرده في قيادتها، وتصورات أخرى أسقطت الأفكار الحزبية والشخصية وغلبت الخطاب الوطني الجامع للإنقاذ منظمة التحرير. إضافة إلى ذلك تطرقت بعض التصورات لمسألة الميثاق الوطني الفلسطيني ومنها من طالبت باسترجاع الميثاق الوطني الفلسطيني بنسخته لعام 1968 للساحة الفعل الوطني، وتصورات أخرى طالبت بتعديل الميثاق نظراً للتغيرات السياسية الطارئة على القضية الفلسطينية، وتصورات أخرى طالبت بصياغة ميثاق جديد، وباقي التصورات لم تلقِ بالاً للخطاب الجمعي الفلسطيني وذهبت في التنظير للبرنامج سياسي أو للقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية.

يبين لنا مسح الأدبيات السابق عمق الأزمة البنيوية التي اعترت المشروع الوطني الفلسطيني، وأوضحت هشاشة الرهانات النقدية وقصور البدائل المتعددة التي شهدتها الساحة الفلسطينية، هذه المراجعة النظرية تبرق عدد من الأسئلة التي تتمثل في: ما هي مآلات

المشروع الوطني الفلسطيني؟، وتموضع هذه الرحلة المعرفية البينية بين السياسة والاجتماع والتاريخ، السؤال من جديد، لماذا الحاجة إلى خطاب فلسطيني بديل؟ الذي يفتح لنا الباب لتسائل عن ماهية المشروع الوطني الفلسطيني في مرحلة ما بعد المشروع الوطني الفلسطيني؟ وماهية الخطاب الفلسطيني البديل؟. يرنو الخطاب البديل للإفلات من شرك الانحراف والإزاحة الوطنية والتراجع في القضية الفلسطينية، ويكون مدشن للنهضة فكرية وسياسية وثقافية فلسطينية تعلي من مقولة التحرر من الاستعمار الصهيوني، والخطاب البديل يرسم سياسات وأفكار التحرر الوطني ويخرج من طوق الأزمة المستحكمة في بنية الوعي الفلسطيني.

الفصل الرابع

تحولات الخطاب الفلسطيني: انزلاق خطاب التحرير وتعويم خطاب الدولة

إلماعة

أولاً. خطاب البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

4.1الميثاق القومي الفلسطيني 1964.

4.2الميثاق الوطني الفلسطيني 1968.

4.3برنامج النقاط العشرة (البرنامجي المرحلي) 1974.

4.4وثيقة إعلان الإستقلال الفلسطيني 1988.

4.5الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل 1996.

ثانياً. خطاب البرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية

4.1الدستور الفلسطيني النسخة الثالثة 2003

4.2وثيقة الأسرى/ وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني 2006

4.3اتفاق مكة 2007

4.4المبادرة اليمنية 2007

4.5الورقة المصرية 2009

4.6إعلان الدوحة 2012

ثالثاً. خطاب البرنامج السياسي غير الرسمي

4.1 وثيقة جنيف 2003

4.2 نداء حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل 2004

4.3 وثيقة الدستور الديمقراطي 2007

4.4 مجموعة الدولة الواحدة 2009

4.5 وثيقة كايروس فلسطين "وقفة حقّ" 2009

خلاصة نقدية وارتحال البلاغة الفلسطينية

"إن إعادة قراءة التاريخ الكفاحي الفلسطيني مساهمة نقدية في إعادة بناء الهوية الوطنية الفلسطينية."

فيصل دراج

"أسفرت مسارات تجربة المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال والمنفى، اللذين مثلا تحدياً شاملاً لبينة العقل، والثقافة، والصيرورة، والقيم، والوجود، والتصورات، والمصالح، وأنماط التفكير والانفعال الجماعي عن ظهور طاقات إيجابية مهمة في مستويات عدة، إلا أنها كشف في مكان آخر عن وجود خلل (ما) في آليات التعاطي والتوظيف والاستشراف، وحماية الادراكات الكبرى للفلسطينيين."

محمد نعيم فرحات

"قد لا يكون أمراً معيباً جداً أن تلحق الهزيمة العسكرية بلداً ونظاماً وجيشاً، فالحرب سجال كما يقال. العيب –كل العيب– في أن يسلم المرء على طاولة المفاوضات ما لم يسلمه في مسرح العمليات الحربية!"

عبد الإله بلقزيز

تحولات الخطاب الفلسطيني: انزلاق خطاب التحرير وتعويم خطاب الدولة

إلماعة

يقدم هذا الفصل مقاربة تحليلية اتبعت منهج تحليل الخطاب النقدي لتتبع سيرة التحولات التي اعترت بنية/ نصوص الخطاب الوطني الفلسطيني منذ عام 1964 عام تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وإقرار الميثاق القومي الفلسطيني وتم تحليل عدد من الوثائق المرتبطة بالمشروع الوطني الفلسطيني منذ ذلك التاريخ وحتى تاريخ إعلان الدوحة عام 2012 بخصوص المصالحة الفلسطينية . واعتمد هذا الفصل على عدد من البلاغات الفلسطينية لرصد التحولات والارتحالات التي تجلت في المشهد الوطني الفلسطيني وأدت إلى انحسار/ انكسار البلاغة الميثاقية لصالح خطابات تعلو ومن ثم تكبو بين حين وآخر. تقف الدراسة بشكل مكثف على عدد من الخطابات المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب تفحصها وتحليلها لعدد من الخطابات المرتبطة بالسلطة الفلسطينية ومرحلة ما بعد أوسلو، ومجموعة من الخطابات غير الرسمية التي صدرت عن فلسطينين وغير الفلسطينين. ويبين هذا الفصل كسوف البلاغة الميثاقية عبر تتبع سيرة التحولات الخطابية والتي أدت الى انبتات الخطاب الميثاقي، وتبين أن هناك خطابات فلسطينية مازالت تحتكم لفكر البلاغة الميثاقية وتتشابه معها في الرؤية والأهداف.

خطاب البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

4.1 الميثاق القومي الفلسطيني 1964

أُعلن الميثاق القومي الفلسطيني في المؤتمر الفلسطيني المنعقد في مدينة القدس عام 1964، ويعد هذا المؤتمر أول دورات انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني وفيه تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وأقر الميثاق الوطني والنظام الأساسي للمنظمة. تبلور الميثاق القومي في كنف المد القومي العربية، وصعود نجم الجمهوريات القومية العربية التي أسهمت بشكل عميق في قومنة خطاب الميثاق القومي الفلسطيني. جاء الميثاق القومي في مقدمة وتسعة وعشرون مادة. يتكرر في المقدمة تشكيلة خطابية "الشعب العربي الفلسطيني" كخطاب تأكيد على الوجود الفيزيائي للشعب الفلسطيني ونفي الرواية الصهيونية "فلسطين أرض بلا شعب..." وتبين مقدمة الميثاق دور الشعب العربي الفلسطيني في الدفاع عن وطنه فلسطين (الأرض). وحمل الميثاق القومي خطاب تحرير فلسطين التاريخية انطلاقاً من الاعراف والمواثيق الدولية الكفيلة بذلك. تعبر المقدمة بخطابها عن نزعة خطابية قومية إلى جانب لغة قانونية تعود إلى شخصية كاتب الميثاق ومقدمته وهو أحمد الشقيري أول رئيس للجنة التنفيذية لم.ت.ف.

تؤكد المادة الأولى على قومية فلسطين، وفي المادة الثانية تم تحديد الماهية الجغرافية لفلسطين وعدم القبول بتجزئتها أي رفض قرار التقسيم 181، والمادة الثالثة تؤكد على قومية الشعب العربي الفلسطيني وعلاقته بمعينه العربي القومي، أما المادة الرابعة فتؤكد على استقلالية القرار الفلسطيني بعد عملية التحرير في إشارة إلى أن المصير الفلسطيني قبل عملية التحرير يقع على عاتق العرب والفلسطينيين ومن يناصرهم وهو خطاب وحق لا ينفرد الفلسطينيون به وحدهم.

حددت المواد من (1-8) مقومات الفلسطنة (الأرض فلسطين التاريخية وحدة جغرافية واحدة لا تتجزأ، والشعب هو الشعب العربي الفلسطيني سواء كانوا في داخل فلسطين أو خارجها، واليهود من أصل فلسطيني، والحبكة هي رواية قومية وعروبة فلسطين). أما بخصوص المادة السابعة التي تحدثت عن اليهود فلم تحدد ماهية اليهودي الفلسطيني. بينما دعت المادة التاسعة إلى نبذ الحزبية والتعددية السياسية بحجة عدم الانشغال عن واجب تحرير فلسطين لكن هذه المادة تخدم سياسات الشقيري الذي كان على علاقة غير ودية مع الأحزاب والفصائل الفلسطينة الثورية.

تنسج المواد العاشرة وحتى المادة الثالثة عشر مع بعضهما، وتقيم علاقات وشائج القومية والعروبية بين فلسطين والدول العربية وتؤكد على تكامل هدف الوحدة العربية وتحرير فلسطين. وأن القضية الفلسطينية لها أهمية كبيرة ودور في نهوض المشروع القومي العربي. وتتناول المواد الرابعة عشرة والخامسة عشر والسادسة عشر أهمية تحرير فلسطين من ناحية عربية وروحية ودولية. وترفض المادتين السابعة عشر والثامنة عشر قرار التقسيم رقم 181 ووعد بلفور وصك الانتداب البريطاني لفلسطين. وأدانت ورفضت المادتين التاسعة عشر والعشرون تصرفات الصهيونية وسلوكها وتعتبرانها حركة غير شرعية واستعمارية، وتحث هاتان المادتان دول العالم من أجل السلام ومقاطعة الحركة الصهيونية.

تحث المادتين الحادية والعشرون والثانية والعشرون على التعايش السلمي في فلسطين على أساس السلم وتؤكدان أن لا تعايش مع الاحتلال والاستعمار. لا تنسجم المادة الثالثة والعشرون مع المادتين السابقتين حيث تؤمن المادة الثانية والعشرون بالتعايش السلمي، وتنادي المادة الثالثة والعشرون بدور م.ت.ف في تحرير فلسطين وفق النظام الأساسي للمنظمة مع العلم أن الميثاق لم يذكر أساليب ووسائل النضال ضد الاستعمار الصهيوني. تنزع المادة الرابعة والعشرون الصفة التمثيلية والسيادية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والحمة الفلسطينية وتقصر عملها على المستوى القومي الشعبي الميداني. وجاءت هذه المادة من أجل تطمين الدول العربية وخصوصاً الأردن بسبب تخوفه من تمثيل المنظمة للفلسطينين في الضفة الغربية حيث كانت الأردن تسيطر على الضفة الغربية وتعتبرها جزء من جغرافيا وديمغرافيا المملكة الأردنية.

تنسخ المادة الخامسة والعشرون عمل المنظمة وتحصره في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية مثلما ورد في المادة الرابعة والعشرون، لكن أضيفت تشكيلة خطابية هي و"سائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي،" ولو دمجت مع المادة الرابعة والعشرون لكانت كافية لتوضيح ذلك دون إفراد مادة خاصة لهذا الغرض. حررت المادة السادسة والعشرون فكرة عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية ولم تحدد آليات التدخل العربي في القضية الفلسطينية. أما المواد السابعة والعشرون والثامنة والعشرون والتاسعة والعشرون فهي مواد شكلية إجرائية لا تحتوي على تشكيلات خطابية ذات صلة بالفكر السياسي أو الخطاب الوطني الفلسطيني.

حدد الميثاق عدد من المبادئ الأساسية –من وجهة نظر ماهر الشريف– وهي: تحرير الوطن الفلسطيني، وإدراك الشعب الفلسطيني ذاته، وبين الترابط الوطني والقومي، وعلى صعيد وعي الآخر عبر خطاب الميثاق القومي فيما يتعلق بأهداف نضال الشعب الفلسطيني عن وعي كياني ملتبس ومتناقض[369]. تحليل الميثاق القومي الفلسطيني وفق خطوات تحليل الخطاب النقدي تبين لنا أن المحيط القومي أثر بشكل بارز في هذا الخطاب حيث انعكست اللغة القومية في هذا الخطاب. وشكلت مؤسسة منظمة التحرير الفلسطينية منبت هذا الخطاب وهي بالأساس تعبير عن إرادة غالبية المجتمع العربي ككل حيث تشكلت المنظمة بقرار رسمي عربي صادر عن جامعة الدول العربية. ويتضح في هذا الخطاب علاقات السلطة والهيمنة للشخصيات التقليدية والعشائرية التي عينها الشقيري في المجلس الوطني الأول لتمرير الميثاق القومي وتتضح كذلك اللامساواة الاجتماعية والسياسية والفكرية والاستراتيجية في هذا الميثاق حيث يعبر عن إرادة الأنظمة العربية والعشائرية الفلسطينية التقليدية ولا يعبر عن خطاب الحركة الفدائية الصاعدة في التشكل منذ منتصف عقد الخمسينات من القرن الماضي كما يعبر الميثاق خير تعبير عن البنى الاجتماعية التقليدية التي انتجت هذا الخطاب. لم يعبر الميثاق القومي الفلسطيني

[369] ماهر الشريف. مصدر سابق: 103-105.

عن الطموحات والطاقات الثورية الفلسطينية ما أدى إلى تجاوز هذا الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني الذي عبر عنه الفلسطينيين خير تعبير.

4.2 الميثاق الوطني الفلسطيني 1968

قامت الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح والجبهة الشعبية وطلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) بإعادة تغيير الميثاق القومي وتعديله وإحلال مكانه ميثاق جديد بمسمى جديد (الميثاق الوطني الفلسطيني). جاء هذا التغيير بعد دخول الفصائل المسلحة إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة، وأُقر الميثاق الوطني الفلسطيني في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في القاهرة عام 1968. نضجت فكرة وطننة الميثاق الفلسطيني بعد هزيمة الأنظمة التي تبنت الخطاب القومي في حرب حزيران عام 1967، وبعد تحقيق الفصائل الفلسطينية نصر سياسي وأخلاقي في معركة الكرامة عام 1968.

يخلو الميثاق الوطني الفلسطيني من المقدمة كالتي استهل بها الميثاق القومي الفلسطيني وجاء الميثاق الوطني في 33 مادة. تبين القراءة التحليلية النقدية للميثاق الوطني أن المواد التسعة الأولى للميثاق عبرت عن الهوية الفلسطينية، فالمادتين الأولى والثانية حددتا فلسطين جغرافياً، والمواد الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة قامت بتأطير فلسطين ديمغرافياً، والمادة السابعة عبرت عن فلسطين بالهستروغرافيا، والمادتين السابعة والثامنة حددتا تمثلات الهوية الفلسطينية وآليات المحافظة عليها وتخليصها من الشرط الاستعماري الصهيوني، ويكون ذلك بالكفاح المسلح كطريق وحيد لتحرير فلسطين التاريخية. ويعتبر عبد الرحيم الشيخ المواد التسع الأولى في الميثاق الوطني الفلسطيني بمثابة التعريف الوطني الفلسطيني لكل من : فلسطين– الأرض، والفلسطينيين– الشعب، والفلسطنة– الرواية/ الهوية، وتوضح هذه التعريفات التأسيسية للهوية الوطنية طبيعة الصراع مع الهوية النقيضة المتمثلة في الحركة الصهيونية ودولتها الاستعمارية إسرائيل، لذلك حددت تلك المواد التسع شكل النضال بالكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين وحددت غايات النضال الفلسطيني (تحقيق الدولة، والعودة، وتقرير المصير)[370].

حددت المادة العاشرة أهمية العمل الفدائي على المستوى الفلسطيني ودوره في خلق التلاحم النضالي مع الجماهير العربية لتصعيد الثورة، والواضح أن غاية الميثاق ربط النضال الفلسطيني بالجماهير العربية وليس بالأنظمة العربية مثلما كان يريد الميثاق القومي، ولم تحصرْ العمل الفدائي بفئة معينة ففلسطين للجميع ومن حق الجميع النضال "فئات الشعب الفلسطيني" و"الجماهير العربية،" بذلك كسر احتكار العمل النضالي وحصره بفئة معينة. وجاءت المادة الحادية عشر لتسند المادة السابقة برفع شعار الوحدة الوطنية على الشعارات الآخرى وتم موضعته في مقدمة الشعارات الآخرى المتمثلة في "التعبئة القومية والتحرير." حث الميثاق على التعبئة القومية ناجم عن الارتباط الروحي والتاريخي بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، وكجزء من المحافظة على هذه الهوية والتلاحم القومي، أما شعار التحرير رغم ذكره كشعار ثالث من شعارات الشعب الفلسطيني إلا أنه بمثابة الشعار الأساسي والرئيسي في خطاب الميثاق الوطني الفلسطيني.

تجدر الإشارة هنا أن المادة الأولى حددت فلسطين كجزء من الوطن العربي والشعب كجزء من الأمة العربية، لكن هذا التحديد يخول الشعب العربي الفلسطيني بالحق الوحيد في وطنه وتقرير مصيره دون الإستناد إلى الحق العربي في مساندة ومساعدة الفلسطينيين في ذلك. أما المادة السادسة وحسب تحليل فيصل حوراني لم تحدد من هو اليهودي بشكل دقيق حيث رهنوا تصنيف اليهودي ببدء الغزو

[370] الشيخ، عبد الرحيم. "التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين." مصدر سابق: 158–159.

الصهيوني لفلسطين دون تحديد تاريخ بداية هذا الغزو[371]. حصرت المادة الثامنة التناقض (الصراع) الأساسي بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وأخرجت الأطراف أو لم يذكر الأطراف العربية في كفة الجبهة الفلسطينية، لأن الصهيونية والاستعمار لا يستهدفان فلسطين وحدها إنما يستهدف الوطن العربي بأكمله وما استعمار فلسطين إلا كقاعدة للاستعمار في باقي المنطقة.

حثت المادة العاشرة على تحقيق "التلاحم النضالي الوطني" بين فئات الشعب الفلسطيني والجماهير العربية لاستمرار الثورة وتصعيدها، ومن الأجدر أن يكون التلاحم النضالي القومي ليكون ذو بعد عروبي (قومي) بينما (الوطني) يكون ذو بعد قطري بين فئات المجتمع الواحد، أما تلاحم فئات الشعب ولم يقل الجماهير الفلسطينية أو الشعب الفلسطيني مع الجماهير العربية ذات صبغة الأكثر شعبية وثورية. حدد الميثاق في المادة الحادية عشر ثلاث شعارات للشعب الفلسطيني هي "الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير." قدم الميثاق الوطني الوحدة الوطنية على هدف التحرير ويعود ذلك لأهمية الوحدة الوطنية من أجل تحقيق هدف التحرير وبدون الوحدة الوطنية لا يمكن تحقيق هدف التحرير، أما بخصوص الشعار الثاني المتمثل في التعبئة القومية فهو جزء من الثقافة الفلسطينية وفلسفة التحرر السائد في الستينات وتمثل التعبئة القومية سند مقولة التحرر وسدانتها، ويمثل هذا الاختيار للشعار "التعبئة القومية" وعي ثاقب للفرق بين التعبئة القومية والوحدة القومية التي لم ترفع كشعار لأن الهدف الأساسي من هذا الميثاق هو فلسطنة قضية فلسطين وتحريرها بعد أن رهن خطاب الميثاق القومي بالوحدة العربية (القومية)، وهذا الامر لا يعني نفي الميثاق القومي لقضية الوحدة القومية وإنما تم ذكرها والتطرق اليها في عدد من المواد الآخرى من المادة الثانية عشر إلى المادة الخامسة عشر، لكن لم يرتقي خطاب الوحدة القومية إلى مطاف الشعارات/ الأهداف التي حددها الميثاق الوطني الفلسطيني للشعب الفلسطيني وخطابه التحرري.

تشترط المادة الثانية عشر إيمان الشعب العربي الفلسطيني بالوحدة العربية من خلال محافظته على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، فالهوية الفلسطينية والوعي بها تعلو في خطاب الميثاق وترفض الإذابة أو الهيمنة من الأنظمة العربية التي رفعت شعار الوحدة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، وهنا تخلق هذه المادة فرادة وخصوصية للخطاب الفلسطيني بتحديد أولوياته الوطنية دون إنكار مرجعياته القومية التي لا ينفيها إنما يخلق وعي التمايز عنها كشعب له خطابه وأولوياته وقضاياه الأساسية وبانجازها يتكامل مع الخطاب القومي. تنحت المادة الثالثة عشر الفكرة المبطنة في المادة السابقة ويموضعها الخطاب الميثاقي في معادلة تكاملية "الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الآخر،" جدارة الخطاب الميثاقي تتجلى في هذه المادة بأنه جمع هدفين متكاملين كانا سابقاً يخلقان الفروقات والتمايزات بينهما، فالخطاب القومي يرفع شعار "الوحدة طريق التحرير" بينما يرد الخطاب الوطني الفصائلي بخطاب "التحرير طريق الوحدة،" فزاوجت (البلاغة الميثاقية[372]) بين هذين الخطابين وألفت بينهما لتعلو فلسطين وتحريرها فوق الأهداف جميعاً.

---

[371] فيصل حوراني. **الفكر السياسي 1964–1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**. مصدر سابق: 137-138.

[372] مصطلح البلاغة استخدمه فيصل درّاج للتعبير عن الخطاب الجمعي ومن أمثلة الاستخدامات لدى درّاج: البلاغة الموسمية، الوعي البلاغي. واستخدم عبد الرحيم الشيخ مفهوم قريب هو البلاغة السياسية أما (البلاغة الميثاقية) فهو اصطلاح تم نحته لغرض هذه الدراسة وسيتم الارتكان عليه في العملية التحليلية لهذه الدراسة، والمقصود بهذا المصطلح خطاب الميثاق الوطني الفلسطيني الذي عبر عن الفلسطنة وطالب بحق العودة وتحرير فلسطين التاريخية، وتستخدم البلاغة الميثاقية للتعبير عن الخطاب الفلسطيني التحرري المتمثل في خطاب الميثاق الوطني الفلسطيني بنسخته لعام 1968.

يرفع الخطاب الميثاقي في المادة الرابعة عشر هدف تحرير فلسطين لمقام "الهدف القومي المقدس" ويرهن هذا الخطاب الوجود العربي ومصير الأمة العربية بمصير فلسطين، ليرتفع هدف تحرير فلسطين لقمة الأهداف القومية لحماية الأمة العربية ومصيرها وخطابها ومشروعها القومي، وهذه المادة ترجح كفة أحد شقي المادة السابقة المتمثل في "تحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية؛" وهو شعار التمايز بين خطاب الفصائل الفلسطينية التي دشنت هذا الميثاق وخطاب التحرر القومي الذي رفعته عدد من الأنظمة العربية القومية وتماشت في ظله م.ت.ف في أول أربعة أعوام من عمرها.

توضح المادة الخامسة عشر أهمية تحرير فلسطين من ناحية عربية كونه واجب قومي لرد العدوان وتصفية الوجود الصهيوني، وتطالب الجماهير والحكومات العربية تعبئة طاقاتها المتعددة لعملية التحرير. تحدد هذه المادة الدور الطليعي في عملية التحرير للشعب العربي الفلسطيني، كما تنطوي هذه المادة على مفارقة ذكية في الوقت الذي تراجع العرب عن خيار المواجهة ومحاربة إسرائيل بعد هزيمة حزيران قبل عام من إصدار هذا الميثاق ورفع النظام الرسمي العربي شعار "إزالة أثار العدوان؛" أي رد إسرائيل عن الأراضي التي احتلت عام 1967 وأهمل الخطاب العربي قضية تحرير الأراضي التي استعمرت في العام 1948، وهنا تظهر سيمياء الوعي في خطاب الميثاق في هذه المادة بأنه حدد مسؤولية الأمة العربية في تحرير فلسطين من خلال الشعوب التي قدمها على الحكومات، وطالب الأمة العربية تقديم "كل العون وكل التأييد المادي والبشري،" فالمادة تضع الفلسطينيين في مقدمة عملية التحرير وتطالب بتسخير الموارد البشرية في خدمة هدف التحرير الذي قاد ناصيته الشعب العربي الفلسطيني. تتجلى في المادة السادسة عشر أهمية تحرير فلسطين من ناحية روحية وهي إشارة إلى أن الثورة الفلسطينية غير موجه ضد دين إنما تريد بعث الطمأنينة والسكينة وتكفل حرية العبادة للجميع في المقدسات الدينية في فلسطين، وهذه المادة بمثابة إعلان شهادة نبذ العنصرية واللاهوتية والاستعلائية من الرواية الفلسطينية وهو رد حداثي تجلى في البلاغة الميثاقية في مواجهة الخطاب الميثولوجي الصهيوني اللاهوتي الذي ينطلق من مرجعيات استعلائية عنصرية.

يسمو خطاب المادة السابعة عشر على الخطاب الأخلاقي الإنساني العالمي الذي وضعته القوى الدولية بعد ارتكابها لمجازر ضد الإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية، فيخاطب الميثاق "المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم،" ويطلب الدعم منهم ولا يستجديه من هيئة الأمم أو مجلس الأمن اللذان عبثا بالقضية الفلسطينية من خلال قراراتهم الخبيثة مثل قرارات (181، 242، 338). تحدد هذه المادة هدف التحرر الإنساني للفلسطينيين باسترجاع الكرامة والعزة والحرية كمقومات أساسية لتحقيق إنسانية الإنسان الفلسطيني الذي محق الغبن التاريخي الناجم عن النكبة مستقبله الإنساني. تخاطب المادة الثامنة عشر "الدول المحبة للحرية والعدل والسلام،" وتعلن هذه المادة أن الشعب الفلسطيني يرغب بمصادقة جميع الشعوب لاستجلاب الدعم الشعبي الذي يضغط على الحكومات ويعدل خطابها وسياساتها وعلاقاتها وإستراتيجياتها، حدد خطاب تحرير فلسطين من الناحية الدولية لـ(الشعوب، والدول) غاية الفلسطينيين عودة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية.

تبطل المادة التاسعة عشر قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، وتبطل قيام إسرائيل انطلاقاً من جحوده للحق الطبيعي للفلسطينيين في وطنهم واستناداً إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على حق تقرير المصير. أن قيام إسرائيل باطلاً تاريخياً وأخلاقياً وإنسانياً وقانونياً فالمادة تزاوج بين شرعية إبطال إسرائيل كدولة استعمارية بخطاب مزدوج تاريخي أخلاقي وقانوني إنساني إلى جانب ذلك، تبطل المادة العشرون من الميثاق وعد بلفور وصك الانتداب كروافع استعمارية كانت بمثابة المهاد الاستعماري للحركة الصهيونية للاستعمار فلسطين، وتنفي هذه المادة الرواية الصهيونية التي نسجت علاقة تاريخية بين اليهود وفلسطين. يتجلى هذا النفي بعدم اتفاق هذه العلاقة التاريخية مع حقائق التاريخ ومع تشكيل الدولة الحديثة وكون اليهودية ديانة وليست قومية، وأن اليهود

شعوب متعددة وليس شعب موحد له روايته وخطابه التاريخي والقومي، وإنما هم مجموع مواطنين لهم هويتهم المتماثلة مع هوية الدول التي ينتمون إليها.

نصت المادة الحادية والعشرين بخطاب حازم تتبناه الثورة الفلسطينية المسلحة على رفض كافة الحلول البديلة الاستسلامية، ويوحي أن أي حل للقضية الفلسطينية ينطلق على أساس تحرير فلسطين التاريخية، ويرفض الميثاق كل الحلول والمبادرات التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية. كما توضح المادة الثانية والعشرون ماهية الحركة الصهيونية كحركة عنصرية استعمارية فاشية هدفها تقويض مقومات الأمة العربية المتمثلة في التحرر والوحدة والتقدم، وتطالب هذه المادة تقديم أحرار العالم العون للفلسطينيين من أجل التحرر. تطالب المادة الثالثة والعشرون من دول العالم اعتبار الحركة الصهيونية غير مشروعة وتحرم نشاطها ووجودها، وتتكامل هذه النقطة مع النقطة السابقة التي وضحت ماهية الحركة الصهيونية وأهدافها، وبعد هذا التوضيح النظري والممارسات الملموسة للحركة الصهيونية في فلسطين يطالب الميثاق الوطني من العالم حظر عمل الحركة الصهيونية.

توضح المادة الرابعة والعشرون أن الشعب الفلسطيني له ما للشعوب الأخرى من أخلاقيات يلتزم بها كالعدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية. وتؤكد المادة الخامسة والعشرون على تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني ومركزية دورها في عملية تحرير فلسطين والسيادة على أراضيها. وجاءت المادة السادسة والعشرون لتوضح تفصيلياً مسؤولية المنظمة عن النضال الفلسطيني الذي يسعى لاسترداد وطنه وتحريره، وتحقيق حق العودة، وتقرير المصير في جميع الميادين في الوقت الذي كان الميثاق القومي لا يمنح المنظمة هذه الصفة وإنما منعها من ممارسة السيادة على الضفة الغربية والقطاع والحمة. وجرد أهدافه بالتمثيل وفق ما ورد في نص المادة الرابعة والعشرون من الميثاق القومي الفلسطيني لعام 1964.

توضح المادة السابعة والعشرون وتنظم علاقة المنظمة بالدول العربية على أساس التعاون أو الحياد وعدم تدخل المنظمة بالشؤون الداخلية العربية. ويفرد الميثاق المادة الثامنة والعشرون للتأكيد على هدف هذا الميثاق الوطني الذي يرفض التبعية والوصاية والتدخل، ويؤكد على استقلالية وأصالة الثورة الفلسطينية. وفي المادة التاسعة والعشرون يوضح الميثاق أن الشعب الفلسطيني هو المخول الوحيد باسترداد وطنه وينظم هذا الشعب علاقاته مع باقي الدول بناءاً على موقفها من القضية الفلسطينية. حصرت المادة الثلاثون نواة الجيش الشعبي بالمقاتلين وحملة السلاح ولم تتطرق إلى دور المثقفين والسياسيين والنقابيين في تشكيل نواة الجيش الشعبي، وإن لم يكن دورهم عسكري فلهم دور تعبوي وفكري ضروري لبناء عقيدة الجيش الشعبي. أما المواد الواحدة والثلاثون والثانية والثلاثون والثالثة وثلاثون فهي مواد ذات صبغة تنظيمية اجرائية لا علاقة لها بالخطاب الوطني أو الفكر السياسي الفلسطيني.

تفحص الميثاق الوطني بقراءة لتشكيلاته الخطابية المتعلقة بالأهداف الفلسطينية الكبرى (التحرير، العودة، الدولة) يتبين طغيان تشكيلات التحرير بشكل فائق، تتلوها تشكيلات حق تقرير المصير، ويتبعها تشكيلات العودة، ولم يتم ذكر تشكيلات الدولة بأي شكل من الأشكال. ويمثل الميثاق الوطني الفلسطيني خطاب المظلمة التاريخية التي لحقت بالفلسطينيين وهو خطاب التحرير الفلسطيني الأول وعال السقف سياسياً ووطنياً دشن الفلسطنة في البلاغة الميثاقية، لأن الميثاق الوطني الفلسطيني "أهم وثيقة قانونية تصدر عن أوسع مؤتمر وطني ينعقد في التاريخ الفلسطيني المعاصر، أي منذ بداية الانتداب البريطاني حتى لحظتنا الراهنة، إن هذا الميثاق هو بمثابة الدستور الفلسطيني[373]،" وشكل الميثاق الوطني الفلسطيني محور أساسي في تفريخ مجمل البرامج والمنطلقات الكفاحية، ضد

[373] شفيق الحوت. "آثار تعديل (الميثاق الوطني) في مستقبل شعب فلسطين وقضيته." مصدر سابق: 32.

إسرائيل[374]. ويعتبر الميثاق الوطني "شهادة الشعب الفلسطيني ووثيقتها الرسمية الوحيدة على حقه في الوجود كشعب له وطن وحقوق.[375]"

عبر الميثاق الوطني عن الوعي الوطني الذي تبلور لدى النخبة الفلسطينية العسكرية ودشن الميثاق نقاط الإنتماء لفلسطين وبين التمايز والتكامل مع الأمة العربية. قراءة الميثاق الوطني الفلسطيني وفق خطوات تحليل الخطاب تؤكد لنا تمثلات الفلسطنة في هذا الخطاب فالمحيط الاجتماعي السياسي الفكري الذي جرى فيه بلورة هذا الخطاب هو محيط التراجع والإنتكاس العربي بعد هزيمة عام 1967 التي أدت إلى تراجع المد القومي العربي، وإرتفاع صوت الفصائل الفلسطينية المسلحة التي حققت نصر على العسكرية الإسرائيلية في معركة الكرامة عام 1968 وعلى أثر النصر في معركة الكرامة دخلت الفصائل المسلحة إلى المنظمة وثورت خطابها، وغيرت الميثاق القومي ودشنت الميثاق الوطني الذي يعبر عن خطابها الثوري فالبنية الفكرية والثقافية للفصائل المسلحة ومحيطها الاجتماعي انعكس في خطاب البلاغة الميثاقية، والمجتمع العربي ككل كان قد تراجع عن هدف التحرير الكامل ورفع شعار "إزالة أثار العداون" في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، لكن جاء الميثاق الوطني ليعبر عن خطاب الكل الفلسطيني بتحرير فلسطين التاريخية. يرتفع في خطاب الميثاق القومي صوت سلطة المنظمات الفدائية وتجلت علاقات الهيمنة والسيطرة من خلال إدراج خطابها التحريري الذي يتبنى نهج الكفاح المسلح. خلو الميثاق الوطني من المقدمة جاء عكس الميثاق القومي الذي دشن مقدمة تؤكد على هوية الشعب العربي الفلسطيني، غياب المقدمة في الميثاق الوطني هو إيمان مطلق بالهوية الفلسطينية ورسوخها ولم يعد يجدي التنظير لهذه الهوية بقد ما الحاجة إلى أدوات لحماية هذه الهوية.

4.3 برنامج النقاط العشرة، البرنامج المرحلي 1974

سجلت م.ت.ف من خلال برنامج النقاط العشرة (البرنامج المرحلي) أول محاولة للتحول عن أحد ثوابتها الكلاسيكية المتمثلة في الثوابت الوطنية الفلسطينية الممثل في "إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني،" فاتحة بذلك بداية لعهد جديد في عمرها السياسي[376]. أُقر البرنامج السياسي المرحلي في الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة بتاريخ 1974/6/8، جاء البرنامج المرحلي بمقدمة قصيرة وسريعة تشرعن الخطوة السياسية المرحلية، وتحيلها رجوعاً إلى الميثاق الوطني والبرنامج السياسي لم.ت.ف المقر في الدورة الحادية عشر لعام 1973[377].

جاء البرنامج المرحلي في سياق التاريخ الأسود والمنكوب في حقبة الثورة الفلسطينية بعد خروج م.ت.ف وفصائلها المسلحة من الأردن جراء الصدام مع النظام الأردني ووقوع مجزرة أيلول الأسود عام 1970، وبعد الانتصار السياسي لمصر وسوريا في حرب أكتوبر على إسرائيل، وفي ظل تداعي جميع الأطراف لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط سعت م.ت.ف لحجز مقعد استباقي في هذا المؤتمر بشخصيتها الفلسطينية دون أن تكون ضمن وفود الدول العربية، فعملت ببراغماتية سياسية من أجل قبولها عربياً ودولياً للمؤتمر على حساب الأهداف الفلسطينية الكبرى التي عبرت عنها البلاغة الميثاقية.

---

[374] ناصر دمج. **تحولات منهجية في مسار الصراع العربي الاسرائيلي**. ط 2. رام الله: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2007: 119.

[375] المصدر السابق: 32-33.

[376] المصدر السابق: 127.

[377] البرنامج السياسي المرحلي 1974.

تعتبر مقدمة برنامج النقاط العشرة عتبة سياسية ووظيفية شرعتها الجهات النافذة في صياغة هذا الخطاب، لتمرير مشروع البرنامج المرحلي وفي هذه المقدمة ينطلق البرنامج ضمن صياغة سياسية تشرعن وجوده "باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني." يظهر جلياً في هذه التشكيلة الخطابية نغمة خطابية جديدة اعترت بنية الخطاب الوطني الفلسطيني الذي دشنته البلاغة الميثاقية المتمثلة في خطاب الميثاق الوطني الفلسطيني حيث غابت في البنية الخطابية للبرنامج المرحلي عبارة (التحرير)، وحلت مكانها عبارة (استعادة) الحقوق الوطنية، بينما في الميثاق الوطني كان الحضور طاغياً للتشكيلات الخطابية التحررية كأداة أساسية لتحقيق الحقوق الفلسطينية، وحل في مقدمة الحقوق الوطنية الفلسطينية حق العودة وتقرير المصير وغابت التشكيلات الخطابية المرتبطة (بالتحرير) كحق وكأداة لنيل الحقوق الفلسطينية كاملة.

أكدت النقطة الأولى في البرنامج المرحلي رفض قرار 242 الذي يتعامل مع القضية الفلسطينية كمشكلة للاجئين، دون الإشارة إلى رفض قرار 338 الصادر على إثر حرب أكتوبر عام 1973 الذي يتضمن ضمن أهدافه وأفكاره قرار 242، أي أن هناك تحايل سياسي ووطني بتمرير قرار 242 من خلال عدم رفض قرار 338. وجاء في النقطة الثانية طرح جديد يتمثل في استعمال واستحداث وسائل نضالية أخرى غير الكفاح المسلح الذي يترأس باقي الوسائل المسخرة لتحرير فلسطين والتي لم تذكر من قبل في الميثاق الوطني الفلسطيني، وإنما شدد الميثاق الوطني في المادة التاسعة على أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين،" كما نصت هذه النقطة من البرنامج المرحلي على تمرحل النضال الفلسطيني ومن ثم قيام سلطة وطنية مقاتلة على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية، وغاب هنا أسم فلسطين كوحدة أقليمية واحدة مثلما أشار إليها الميثاق الوطني الفلسطيني في المادة الثانية. ولم تعد فلسطين التاريخية هدف النضال الفلسطيني، وأضحى الهدف إقامة سلطة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية كما لم تقدم أي تشكيلة خطابية تشي إلى استمرارية النضال أو التحرير بعد ذكر مقولة إقامة السلطة المقاتلة على "جزء من أرض فلسطين."

أما النقطة الثالثة فهي عبارة تطمينية تؤكد على عدم الصلح والاعتراف بالحدود الآمنة لكن م.ت.ف توحي باعتراف غير مباشر بالاسلام مع إسرائيل من خلال البرنامج المرحلي خصوصاً أنها لم ترفض قرار 338، وتسعى إلى إقامة صلح وسلام دائم وعادل في المنطقة من خلال إقامة سلطة على الأراضي الفلسطينية، وهذا يضمن إقامة حدود آمنة مع إسرائيل لأن هذا البرنامج لا يسعى إلى التحرير الكامل لفلسطين. نصت النقطة الرابعة على إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية وهو مستجد لم يذكر في الميثاق الوطني الفلسطيني سواء بصيغة الدولة (ككيان) أو بصيغة دولة ديمقراطية أو غيرها من الصور حيث كانت أولوية التحرير هي أساس العمل الفلسطيني أما في سياق البرنامج المرحلي فأصبحت قضية الدولة / السلطة هي جوهر هذا المشروع السياسي.

في النقطة (5، 6، 7، 8) تشجع م.ت.ف قيام وحدة ونضال مشترك بين الشعب الفلسطيني والشعب الأردني، وتعزيز الوحدة العربية من خلال نضال م.ت.ف للقيام بواجبها ومهماتها الوطنية والقومية وتدعو النقطة الثامنة إلى إقامة اتحاد للأقطار المواجهة لاستكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني. يكمن الخطاب المبطن لهذه النقاط في استدراج وتطمين الدول العربية من أن هدف النضال الفلسطيني يتقاطع مع السياسات الرسمية للدول العربية من أجل استجلاب اعتراف رسمي لم.ت.ف من خلال جامعة الدولة العربية كخطوة للحصول على الاعتراف الدولي. دعت النقطة التاسعة م.ت.ف تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر العالمية، وجاءت خطوة التمرحل في النضال ضمن الضوء الأخضر من الاتحاد السوفيتي الذي شجع عملية التمرحل بالنضال من أجل اعتراف دول

الاتحاد السوفيتي بم.ت.ف كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. تم في النقطة العاشرة تحويل النضال الفلسطيني من الأساليب الاستراتيجية إلى الأساليب التكتيكية المرحلية.

خولت خاتمة البرنامج اللجنة التنفيذية بالعمل الفعلي والتنفيذي للبرنامج، ووضع البرنامج حق تقرير المصير النهائي بيد المجلس الوطني الفلسطيني، ولم يخول اللجنة التنفيذية بحسم هذه الأمور المصيرية، وحسب ما ذكر ماهر الشريف وفق تصريحات أحمد جبريل –الأمين العام للجبهة الشعبية/ القيادة العامة– أن هذه النقطة أضيفت كخاتمة وهي بالأساس نقطة لكنها لم تأخذ رقم وجاءت ضمن إصرار ممثلو اتجاه الرفض عليها لعقد دورة استثنائية للبت في الموقف المصيري للشعب الفلسطيني[378]. تتساوى التشكيلات الخطابية في البرنامج المرحلي المتعلقة بالتحرير والدولة كأهداف أساسية في هذا الخطاب السياسي، وتتساوى في مرحلة تالية التشكيلات الخطابية المتعلقة بالعودة وحق تقرير المصير.

يستند البرنامج المرحلي على أساس الخطاب السياسي المرن، وليس على أساس الخطاب الوطني المبدئي، ولغته لغة البراغماتية السياسية، ولم يوظف هذا البرنامج خطاب المظلمة التاريخية، والخطاب الأخلاقي الإنساني وخطاب الشرعية الشعبية، الذي حفل به الميثاق الوطني الفلسطيني، ودشن الميثاق الوطني فلسطين كأرض، والفلسطينيين كشعب، والفلسطنة كحكاية جامعة، وهذه الأسس المركزية للهوية الفلسطينية، ثم قلصها الخطاب السياسي البراغماتي تدريجياً حيث تم التنازل الأولي في أول خطوة سياسية لم.ت.ف عندما طرحت مجاناً إقامة سلطة (كيان) على أي أرض فلسطينية، وتخلت أو تنازلت عن ثاني مادة من مواد الميثاق الوطني التي تعتبر فلسطين وحدة أقليمية لا تتجزأ، فتم تجزيء فلسطين لإقامة سلطة دولانية وتجزيء الأرض يعني تجزيء الشعب فالسلطة يكون لها سيادة على جغرافيتها المحددة بينما الشعب الواقع خارج هذه الحدود فقد بترت هويته وجغرافيته، وأزيل من خارطة الفعل والخطاب السياسي الفلسطيني.

يمثل البرنامج المرحلي خطاب سياسي فلسطيني جديد يجمع في طياته خطاب المطالبة بالتحرير على مراحل والتدرج في النضال، ويعلي من خطاب إقامة الدولة على الأراضي الفلسطينية. وفي هذا الخطاب انتصر نهج المرحلية البراغماتية الذي كان مرفوض في الفكر السياسي الفلسطيني من قبل. قراءة البرنامج المرحلي في سياق خطوات تحليل الخطاب النقدي تبين لنا أن المحيط الاجتماعي الذي أنجز فيه هذا الخطاب هو محيط ممزوج بالهزيمة والنصر في آن فهو يتوسط مرحلة هزيمة عام 1967 والخروج من الأردن في عام 1970–1971، ومرحلة النصر السياسي في معركة الكرامة عام 1968 وحرب أكتوبر عام 1973، ونتج هذا الخطاب عن التيار البرغماتي في الحركة الوطنية الفلسطينية، ممثلاً بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي بلورت البرنامج المرحلي في اجتماع للجنتها المركزية عام 1973، ورعاه التيار السياسي الدبلوماسي في حركة فتح وعمل على تمريره في دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974، أما بالنسبة للمجتمع ككل، فكان منقسم إلى فريقين: فريق مؤيد للبرنامج وفكرة الدولة، وفريق معارض للبرنامج يرى أن المرحلية عبارة عن الخطوة الأولى في طريق التنازل عن الأهداف الاستراتيجية.

4.4 وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني 1988

جاءت وثيقة الاستقلال الفلسطيني بعد الخروج من بيروت عام 1982، وبعد الانشقاق الفتحاوي عام 1983، وبعد الاتفاق الفلسطيني– الأردني للتحرك المشترك عام 1985، وبعد اندلا ع انتفاضة الحجارة الأولى عام 1987، لتقدم مشروع سياسي فلسطيني يستند إلى التغيرات الدولية والإقليمية والفلسطينية ويتكئ سياسياً على أفكار البرنامج المرحلي الذي مهد للقبول بفكرة التمرحل في

[378] ماهر الشريف. مصدر سابق: 238.

التحرير، وتضمن إشارات مبطنة لقبول الإعتراف بإسرائيل، ورفض البرنامج المرحلي قرار 242 بيد أنه لم يرفض قرار 338، أما في وثيقة الاستقلال فتم تمريرهما الأثنين معاً ضمن جماليات الإبداع الأدبي وشاعرية الخطاب السياسي لوثيقة الاستقلال التي دشن خطابها التاريخي بقلم الشاعر الفلسطيني محمود درويش بقرار من ياسر عرفات بعد فشل رئيس اللجنة القانونية للمجلس الوطني من صياغة مرافعة تليق بحالة الحدث الذي ينوي ياسر عرفات إدخاله إلى بنية المشروع الوطني الفلسطيني[379].

تمثل الفقرة الأولى من الوثيقة عتبة أساسية في ولوج نص إعلان الاستقلال فركزت هذه الفقرة على الشعب الفلسطيني لتفنيد مقولة الصهيونية "أرض بلا شعب،" لتوضح أن أرض فلسطين لها شعبها الذي نما وتطور وأبدع فيها وفي هذه الفقرة تجلت كلاسيكيات الهوية الفلسطينية المتمثلة في الشعب، والأرض، والتاريخ/ الحبكة بمعنى أن الشعب الفلسطيني شعب قومي يتمتع بمقومات الهوية القومية التي حضيت بها شعوب العالم، واستقلت على أسس قومية وأقامت دولها وفق هذا المنطق. وبتوافر الهوية القومية/ الوطنية يتعين إزاء ذلك إعلان قيام الدولة لهذه الأمة/ الشعب، وأصالة الهوية الفلسطينية وفق الفقرة الثانية تتجلى من خلال الدفاع عن هذه الهوية، وتتجلى سيمياء الهوية الفلسطينية من خلال تشكيلة خطابية إبداعية هي "ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن،" و"واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان،" احتلت الهوية الفلسطينية مساحة العتبة الأمامية في وثيقة الاستقلال (في الفقرات الأربعة الأولى)، من خلال التشديد على العلاقة بين الأرض والإنسان في فلسطين ضمن رواية تاريخية (حبكة)، تستل نفسها عبر الثبات الملحمي في المكان والزمان والصمود، ودرء الغزوات وتعدد الثقافات، ومن سلالات الحضارة، ومن نصوص التراث الروحي والزمني، صاغ الشعب هويته وبلورها وسعى لتدشينها لكن الهجمة الصهيونية على فلسطين أعاقت صيرورة الهوية الفلسطينية لكنها لم تقوَ على إجهاضها. صيغت وثيقة إعلان الدولة حسب شفيق الحوت "على الرغم من التنازل التاريخي عن كل فلسطين بإبداع فكري حمى التراث والذاكرة، وصان بعض الوطن وحدوده، وحفظ الهوية الوطنية الفلسطينية والانتماء القومي العربي الأصيل.[380]"

بعد تأسيس مقولة الهوية الفلسطينية في بداية الخطاب جاء إعلان الإستقلال بتشكيلات خطابية تؤرخ للجرح الفلسطيني وتنفي الرواية الصهيونية، واستند الإعلان إلى الخطاب الدولي ومعاهدة لوزان التي اعترفت بالشعب العربي الفلسطيني، فوظف خطاب إعلان الاستقلال الشرعية الدولية والقانونية للتعبير عن استقلالية الشعب الفلسطيني، ورغم الظلم التاريخي الناتج عن قرار التقسيم رقم 181 لعام 1948 وإجحاف هذا القرار والمعاناة الناجمة عنه وعن النكبة التي أسست للدولة بناءً على هذا القرار فإن الخطاب الفلسطيني يقبل بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل على أساس حل الدولتين، وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181.

يستند خطاب وثيقة الاستقلال إلى الشرعية الدولية في عدد من التشكيلات الخطابية مثل: (المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم لعام 1919، ومعاهدة لوزان 1923، وقرار الجمعية العامة رقم 181، وشروط الشرعية الدولية، ومبادئ الشرعية الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، وقوة الشرعية الدولية، وقاعدة الشرعية الدولية)، ويستدل من ضمن هذه التشكيلات الخطابية في وثيقة الاستقلال هو الاعتراف الرسمي الفلسطيني بأهداب الشرعية الدولية والقبول بالحل الدولي المتمثل بقرار التقسيم وقرار 242 وقرار 338 دون الإشارة إلى هذان القراران مباشرة ولكنهما حضرا ضمناً في التلاحم الإبداعي والتناص البلاغي لخطاب الوثيقة المتمثلة في التشكيلة الخطابية

---

[379] للمزيد حول الموضوع أنظر. ممدوح نوفل. مصدر سابق.

[380] شفيق الحوت. مصدر سابق: 34.

التالية: "ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947." بذلك يكون الخطاب الفلسطيني منسجم إنسجاماً تاماً مع الخطاب الدولي المهيمن والمنحاز إلى الطرف الأقوى المتمثل في إسرائيل.

جاء إعلان الاستقلال بصيغة طبيعية أولاً وتاريخية ثانياً وقانونية ثالثاً فثالوث الحقوق يضمن للفلسطينيين قيام دولتهم على أرض وطنهم فلسطين في إطار الإنطلاق من قرارات القمم العربية، وقوة الشرعية الدولية، ويرسم خطاب الاستقلال شكل الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وتقوم على أساس المساواة الكاملة في الحقوق وتصان فيها المعتقدات الدينية والسياسية والكرامة الإنسانية، وحددت الوثيقة شكل النظام السياسي بالديمقراطي البرلماني، والدولة الفلسطينية تعرفها وثيقة الاستقلال بأنها دولة عربية تلتزم بمبادئ الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبادئ عدم الانحياز، ورفعت الوثيقة لدولة فلسطين شعار محبة السلام والتعايش السلمي ونبذ الارهاب والعنف هذه الدلالات تشير إلى تلميحات حول الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل بشكل مبطن من خلال قبول قررات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ومن خلال محبة السلام والتعايش السلمي ونبذ الارهاب والعنف هذه الإشارات تؤكد اعتراف الفلسطينيين الداعمين لوثيقة الاستقلال الذين يشكلون القيادة الفلسطينية بدولة إسرائيل.

يظهر وعلى غير العادة في الخطاب الرسمي لم.ت.ف في وثيقة الاستقلال جملة البسملة "بسم الله الرحمن الرحيم،" وختم الميثاق بآية من سورة الملك، وهذا أمر مستجد في خطاب م.ت.ف لم يدرج في سياق البلاغة الميثاقية أو البلاغة المرحلية التي تم الإشارة إليهما في التحليل السابق في هذه الدراسة، ومن المحتمل أن يكون توظيف هذه التشكيلات الخطابية في سياق منافسة تيار الإسلام السياسي المتنامي في الأراضي المحتلة منذ نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي والذي اشتد ساعده في الانتفاضة الأولى، ليكون خطاب م.ت.ف يجمع بين التشكيلات الخطابية الوطنية (العلمانية) والتشكيلات الخطابية الدينية في سياق الاستقطاب والتعبئة والمنافسة السياسية بين التيارات السياسية الفلسطينية.

إن قراءة وثيقة الاستقلال وفق منهج التحليل النقدي للخطاب توضح أهمية الفواعل الاجتماعية/ السياسية المتمثلة في قيادة حركة فتح المهيمنة على م.ت.ف في صناعة القرار الفلسطيني وممارسته، كما توضح خيوط السلطة المتشابكة في يد رئيس اللجنة التنفيذية لم.ت.ف وسياسات الهيمنة والسيطرة التي يعمل من خلالها لتحقيق سياساته وبرامجه عبر المجلس الوطني وخطاب الإجماع الوطني. اعترفت وثيقة الاستقلال بشرعية قيام إسرائيل بشكل مبطن وأعلنت رسمياً نبذ الارهاب والعنف، وعبرت عن استخدام الوسائل السلمية لإقامة الدولة الفلسطينية على 22% من مساحة فلسطين التاريخية. لقد غاب خطاب التحرير من الوثيقة وتراجع زخم خطاب العودة، ليعلو صوت خطاب إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتم التراجع عن مطلب الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي جهر النقاش بها بعد هزيمة حزيران بعام، وتم الكف عن المطالبة بإقامة سلطة وطنية والمطالبة بدولة مستقلة بدلاً عن الدولة الديمقراطية والسلطة الفلسطينية. أن ما عملته وثيقة الاستقلال هو تحويل الخطاب (الهدف) المرحلي إلى خطاب (هدف) استراتيجي فالخطاب الاستراتيجي كان يطالب بكل فلسطين في الوقت الذي طالب به الخطاب المرحلي بالأراضي التي احتلت عام 1967، فكسرت وثيقة الاستقلال الخطاب التاريخي وتبنت الخطاب المرحلي وعملت على تحويله الى الخطاب الاستراتيجي الأمثل لحل القضية الفلسطينية.

4.5 الميثاق الوطني الفلسطيني بنسخته المعدلة عام 1996

كان لتصاعد قوة الإتجاه البرغماتي في م.ت.ف وفرضه لتصوراته على برنامج حركة المقاومة أثر في نشوء "فجوة واضحة بين الصيغ الأصلية للثوابت وصيغ البرامج السياسية المعاصرة لدورات المجالس الوطنية المتعاقبة.[381]" لقد تم تعديل الميثاق انطلاقاً من مبدأ حل

[381] ناصر دمج. مصدر سابق: 119.

الدولتين ووثيقة الإستقلال لعام 1988 وقراري 242 و338 وعلى أساس إعلان المبادئ (اتفاقية اوسلو) ورسائل الإعتراف المتبادل في 9 أيلول 1993، كما أسهمت الظروف الاقليمية والدولية المتمثلة في انهيار الكتلة الاشتراكية وحرب الخليج الثانية في تصدع ظهير م.ت.ف وكسر سندها الاقليمي والدولي. جاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني في غزة عام 1996 بتعديل بعض المواد وحذف مواد أخرى، وتجدر الإشارة أن التعديل والإلغاء شمل المواد 1-30 باستثناء المواد 31، 32، 33 وهي مواد إجرائية تنظيمية أي ما يعادل تغيير 90% من الميثاق. ويقول الحوت بخصوص ذلك "إن المساس بالميثاق الوطني يعني التنازل عن هويتها الأزلية في مقابل (إجازات مرور) أو وثائق سفر لا قيمة لها،[382]" فالبلاغة الميثاقية هي هوية الفلسطنة والتنازل عنها يعني التنازل عن الهوية الوطنية الفلسطينية.

يتضح من خلال الإطلاع على المواد التي تم إلغائها أو حذف تشكيلات خطابية من مواد أخرى أن ما حدث ليس تعديل للميثاق إنما إسقاط للبلاغة الميثاقية ووأد لأفكارها. وما سيتم توضيحه في هذا التحليل هو الإشارة إلى المواد التي تم حذفها لتوضيح منهجية إسقاط البلاغة الميثاقية، أما المواد التي تم حذف التشكيلات الخطابية منها فسيتم الإكتفاء بذكر أرقام هذه المواد[383]، ومن خلال الإطلاع على تحليل الميثاق الوطني لعام 1968 سابقاً، يتبين ماهية وأهمية حذف تشكيلات خطابية منها لأن توضيح المواد الملغاه كافي لإثبات أن ما حدث هو إسقاط وإجهاض للميثاق وليس تعديل عليه.

تقرر في دورة المجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة عام 1996 إلغاء عدد من مواد الميثاق الوطني الفلسطيني هي: المادة السادسة التي كانت تعرف اليهودي الفلسطيني وتعبر عن هويته الوطنية بأنه فلسطيني وتميزه عن اليهودي الصهيوني واليهودي الإسرائيلي إلى جانب إسقاط عملية أوسلو لديمغرافيا الشتات (اللاجئين)، وديمغرافيا فلسطين المستعمَرة عام 1948، تم في سياق إلغاء هذه المادة إسقاط اليهود الفلسطينيين من ديمغرافيا الشعب الفلسطيني وهم جزء أصيل من نسيجه الإجتماعي والسياسي والثقافي وتم تقديمهم للحركة الصهيونية على طبق من ذهب، إلغاء هذه المادة زادت حالة التشظي للشعب الفلسطيني بالإنقضاض على عنصره البشري وبتره عن سياقه الفلسطيني.

إلغاء المادة السابعة ينفي صفة الإنتماء الروحي والتاريخي والمادي بين الفلسطينيين وفلسطين، وترفع هذه المادة مسألة التربية والتنشئة العربية الثورية للفرد الفلسطيني إلى مطاف الواجب القومي لتعريف الفلسطيني على معالم شخصيته وهويته الفلسطينية، روحياً ومادياً وتاريخياً، إن إلغاء هذه المادة يتزامن مع نفس العام الذي بدأت فيه السلطة بإعداد منهاج فلسطيني[384] لا يراعي مبادئ ومقومات الفلسطنة، وتوضح سياسات طمس وإلغاء وتهشيم قيم التنشئة العربية الثورية التي دعت إليها المادة الملغاة، وشرعت السلطة بتدشين منهاج جديد يتناسب مع السياق الجديد "مستعمَرة ما بعد استعمارية،" إلى أن هناك استراتيجية ممنهجة لطمس معالم الفلسطنة روحياً وتاريخياً ومادياً وثقافياً وفكرياً إلى جانب نبذ وإسقاط الجانب المعرفي التربوي الذي تحث عليه هذه المادة. إن الخطر الأكبر في الشق الثاني من هذه المادة التي تجعل التربية والتنشئة العربية الثورية المهاد النظري للنضال والكفاح المسلح التي تحث عليهما هذه المادة بالمال والنفس من أجل تحرير فلسطين فالهدف من الإلغاء إسقاط فكرة فلسطين وأدوات تحريرها.

---

[382] شفيق الحوت. مصدر سابق: 39.

[383] المواد المحذوف منها تشكيلات خطابية (1 و2 و3 و 4 و5 و 11و12 و 13 و 14 و 16 و 17 و 18 و25 و26 و27 و29).

[384] للمزيد حول الموضوع أنظر. عبد الرحيم الشيخ (محرر). **المنهاج الفلسطيني: إشكاليات الهوية والمواطنة**. مصدر سابق.

يؤكد الغاء المادة الثامنة سفور القيادة الفلسطينية ونبذها للمقاومة بصريح العبارة فهذه المادة تشد أزر الفلسطينيين وتحثهم على التلاحم الثوري والوحدة الوطنية. كما تجعل التناقض الأساسي مع المشروع الصهيوني وتحث هذه المادة جميع الفلسطينيين على إنشاء المنظمات الفدائية لمحاربة المشروع الصهيوني، وتؤكد على أن المرحلة مرحلة كفاح وطني وتحرر من خلال ممارسة الكفاح المسلح، أن إسقاط هذه المادة وإلغائها تبين أن المرحلة لم تعد مرحلة تحرر وطني، وإنما هي مرحلة التفاوض وأن الكفاح المسلح ليس الوسيلة المجدية للمفاوضات، وإلغاء هذه المادة أكد على إنهاء ظاهرة الكفاح المسلح وإلغاء فكرة التحرر بأن المرحلة لم تعد مرحلة تحرر.

تعتبر المادة التاسعة الجوهرية في الميثاق وعصب الفلسطنة وذروة سنامها، رَبَّعَ إلغاء هذه المادة فكرة الغاء الكفاح المسلح وأحكم تربيعها وأكد على مشهد إلغاء الميثاق لينسجم مع المواد السابقة التي شددت على هدف التحرير بالكفاح المسلح، وأكدت أيضاً على أن المرحلة مرحلة تحرر وطني، وإلى جانب إسقاط فكرة الكفاح المسلح تم إسقاط فكرة التحرير والعودة وتقرير المصير، والتأكيد رسمياً على إسقاط البرنامج الاستراتيجي للمنظمة.

الغيت إلى جانب المواد السابقة، المواد التي أبطلت شرعية وجود إسرائيل كدولة استعمارية على أرض فلسطين، وهي المواد (19، 20، 21، 22، 23)، وبينما كانت المادة التاسعة عشر تبطل شرعية قرار التقسيم وقيام دولة إسرائيل فإن إلغاء هذه المادة يؤكد جملةً وتفصيلاً على شرعية قرار التقسيم والقبول به والتسليم بقيام دولة إسرائيل ومباركتها بإلغاء وجود بلاغة ميثاقية تقض مضاجعها على المستوى الفكري والخطابي، بعد انحسار البلاغة الكفاحية الفدائية. أما إلغاء المادة العشرون التي ترفض وتبطل وعد بلفور وصك الإنتداب تعني التسليم بهذه الوثائق الاستعمارية التي أسست لإستعمار فلسطين، وفي مسألة حسم المادة العشرون بعدم وجود أي رابطة لليهود في فلسطين، لا تاريخياً ولا روحياً تؤكد على أن إسرائيل مشروع استعماري استيطاني. إلا أن إلغاء هذه المادة بالكامل يعني تسليم الفلسطينيين بوجود علاقة لليهود في فلسطين، ويعتبر التنازل عن هذه المادة وإلغائها إلغاء للعهد الأخلاقي الذي دشنته البلاغة الميثاقية لتوضيح إنعدام العلاقة بين الفلسطينيين واليهود.

إلغاء المادة الواحدة والعشرون يعني إلغاء فكرة التعبير عن الإرادة المسلحة للشعب العربي الفلسطيني فلم تعد الإرادة المسلحة تعبر عن الفلسطينيين وحل مكانها إرادات/ وإدارات حكم ذاتي تعبر عن الشعب الفلسطيني. ترفض المادة الحلول البديلة وقضية التدويل إلا أن الغاء هذه المادة يعني إسقاط الإرادة المسلحة، وإسقاط فكرة التحرير الكامل، والتسليم بفكرة البديل الذي تم تمريره عبر البرنامج المرحلي، ووثيقة الاستقلال، واتفاقية اوسلو. أما إلغاء المادة الثانية والعشرون فهو يعني عملية مصالحة بين الفلسطينيين والحركة الصهيونية التي عرفتها هذه المادة بالامبريالية والإستعمارية والفاشية، إضافة إلى أن التخلي عن هذه المادة يعني رسم صورة طبيعية للحركة الصهيونية التي استعمرت فلسطين. إلغاء المادة الثالثة والعشرون يعمل على شرعنة وجود الحركة الصهيونية بعدما نعتت بالعدوانية والإستعمارية وحُظر على الدول التعامل معها فعاد الفلسطينيين أنفسهم لفك استعمارية الحركة الصهيونية وتلميع صورتها وقيودها التي مازالت تكبل فلسطين الجغرافيا والشعب والهوية. كان إلغاء المادة الثلاثون تعبير ممنهج عن تفكيك الجيش الشعبي الذي يحمي فلسطين ويعمل على تحريرها وتأكيد على نبذ الكفاح المسلح كأداة للتحرير.

يرى الحوت أنه "إذا أُلغي الميثاق ألغيت المنظمة، وبالتالي، أُلغي الوطن الروحي وتحول الشعب شعوباً[385]" وفعلاً تم إلغاء البلاغة الميثاقية والانقضاض عليها بعدما كانت البلاغة الفلسطينية أهم وثيقة عبرت عن الفلسطنة، ويضيف الحوت مؤكداً على ذلك "أن الواقع المؤلم

[385] شفيق الحوت. مصدر سابق: 39.

الذي آلت قضية فلسطين إليه، وطناً وشعباً، لم يبق لهما من مقومات الوجود القانوني غير هذا الميثاق/ الدستور الذي تمكن من الربط، تاريخياً وقانونياً ووطنياً، بين المراحل المتتالية لوجود فلسطين وشعبها، وصولاً إلى حاضرهما القلق ومستقبلهما المجهول.[386]"

قراءة عملية إلغاء الميثاق وفق خطوات تحليل الخطاب النقدي توضح لنا أن السياق الإجتماعي الذي جرت فيه عملية الإجهاض سياق سيطرة الإتجاه البرغماتي في الحركة الوطنية الفلسطينية على مقاليد الأمور، وسياق نمو خطاب الدولة في مواجهة خطاب التحرير والعودة، فلم تعد البلاغة الميثاقية ذات شأن لدى تيار الكيانية الفلسطينية المعبّر عنه بتيار السلطة الفلسطينية الناجمة عن إفرازات عملية أوسلو، أما المؤسسة التي ألغت هذا الخطاب فهي تتستر بالمنظمة خصوصاً المجلس الوطني لكن ما تم هو تشكيل كرنفال احتفالي مدعاة للسخرية، فتم ضم عدد كبير من الشخصيات والأعضاء للمجلس الوطني الفلسطيني من أجل تمرير قرار تصفية البلاغة الميثاقية، أما فواعل المجتمع فمنهم من بارك الخطوة وكأن الحاجة لم تعد قائمة للبلاغة الميثاقية وآخرون رفضو الفكرة ورأوا أن هذه العملية تصفية لمنظمة التحرير بفكرتها التحررية المطالبة بفلسطين التاريخية. يتضح من عملية الغاء البلاغة الميثاقية علاقات الهيمنة والسيطرة التي تكدست في يد النخبة القيادية الفلسطينية المرتبطة باتفاقية أوسلو، وكيفية استثمار خطاب النفوذ في صياغة المشهد السياسي الفلسطيني وفق المشيئة السياسية لجماعات المصالح الفلسطينية المرتبطة بخطاب السلام.

خطاب البرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية

4.1 دستور دولة فلسطين، مشروع المسودة الثالثة (المنقحة) 2003

جاء الدستور الفلسطيني بتقديم وأربعة أبواب استل التقديم مشروعية الدستور من التكليف الذي أصدره المجلس المركزي الفلسطيني بعد ثلاث مسودات وهذه المسودة الثالثة المنقحة بعد ملاحظات الخبراء القانونين الفلسطينيين والعرب والدوليين والأكاديميين وشخصيات من المجتمع المدني الفلسطيني، وفلسطينيي الشتات، وفي نهاية التقديم ذكرت ملاحظة أن المسودة الثالثة عرضت على المجلس المركزي بتاريخ 9 مارس 2003 وفي نهاية العمل أوصي باستكمال نقاش مسودة الدستور (المنقحة) في أروقة ولجان المجلس المركزي. جاء دستور دولة فلسطين في 190 مادة، يحمل الباب الأول : الأسس العامة للدولة، والباب الثاني: الحقوق والحريات والواجبات العامة، والباب الثالث: السلطة العامة، والباب الرابع: أحكام ختامية.

في عملية التحليل النقدي للدستور تم التركيز بشكل موسع على الباب الأول: الأسس العامة للدولة من مادة 1 إلى المادة 18. وباقي الدستور تم التطرق إليه بشكل عام غير مكثف لأن المواد الثمانية عشر الأولى هي التي ترسم معالم التغيير في التشكيلات الخطابية الفلسطينية، بينما باقي المواد ذات صفة قانونية لا علاقة لها بشكل مباشر بالتشكيلات الخطابية للقضية الفلسطينية أو تطور الفكر السياسي الفلسطيني وهي مواد يمكن مطابقتها مع العديد من دساتير الدول العربية.

حددت المادة الأولى من الدستور الوحدة الإقليمية لفلسطين بحدود الرابع من حزيران 1967، وأسقطت الجغرافيا التاريخية لفلسطين التي نص عليها الميثاق الوطني الفلسطيني "فلسطين الانتدابية،" واستمدت شرعية هذه الحدود والجغرافيا من القرارات الدولية الخاصة بفلسطين ولم تستمدها من الحق الشرعي الذي نادت به البلاغة الميثاقية، أو الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني الذي انطلقت من وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988، واستناداً إلى برنامج ووثيقة الاستقلال يتضح جلياً بترجمة قانونية وسياسية تهافت الخطاب (الهدف) الإستراتيجي لصالح الخطاب (الهدف) المرحلي وسقوط جغرافيا فلسطين المستعمَرة عام 1948 وتجمعات الشتات من الجغرافيا التي حددها دستور دولة فلسطين.

---

[386] المصدر السابق: 32.

جفت من المادة الثانية الروح الثورية التي أحاطت بالمادة الأولى من الميثاق الوطني التي تماثلها "فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني،" وغابت كلمة جزء لا يتجزأ بصرامتها الخطابية وتم الحديث عن فلسطين جزء من الوطن العربي، وكذلك الشعب جزء من الأمتين العربية والإسلامية كتعريف للهوية الفلسطينية. أما المادة الثالثة فتتعامل مع القضية الفلسطينية وفق فهم ليبرالي باهت بأن "فلسطين دولة محبة للسلام،" دون الإشارة أن حب السلام يجب أن يوفر لها السلام العادل والحقيقي ويحقق لها شروطها كدولة مستعمَرة تبغي التحرر أو الإستقلال. كذلك تدين هذه المادة "الإرهاب والإحتلال والعدوان" وكان هناك فرق بين الإحتلال والإرهاب فالإحتلال هو إرهاب منظم بحق الشعب الفلسطيني ولم تفرق هذه الصياغة بين المقاومة كحق مشروع للدفاع عن الوطن وبين الإرهاب الذي ينطلق من بنية إيديولوجية إستعلائية عدوانية إتجاه بنى مسالمة ساكنة، فالمقاومة الفلسطينية ليست إرهاباً ولكن صياغة الدستور أهملت كلمة المقاومة وضمتها تحت بند الإرهاب وفي نفس الفقرة تأكيد على مبدأ التخلي عن استراتيجية التحرر بالكفاح المسلح أو المقاومة، وضمت المادة تشكيلة خطابية "وتدعو لحل المشكلات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية،" فهذا تخلي واضح عن هدف التحرر والمقاومة ولم تشر هذه التشكيلة الخطابية إلى القضية الفلسطينية بعينها، فالدستور لدولة فلسطين غير القائمة والمستعمرة ولم يتطرق السياق لذكر المشكلة الفلسطينية وإنما اكتفى بذكرها في سياق المشاكل الإقليمية، وفي تشكيلة خطابية أخرى يتجلى بؤس الوعي الفلسطيني (الوعي البدوي) بعبارة "وتلتزم بميثاق الأمم المتحدة،" مع العلم أن ميثاق الأمم المتحدة يضمن للشعوب المستعمَرة باستخدام كافة وسائل العنف من أجل التحرر والإستقلال، في المادة الرابعة وضمن فهم ليبرالي بحت للمصطلحات والتعريفات والتسميات تشي المادة إلى أن القدس عاصمة دولة فلسطين، فتذكر القدس كلمة على غير عادة التشكيلات الخطابية الفلسطينية التي نذكرها باسم "القدس الشريف،" مثلما ورد في وثيقة إعلان الإستقلال "فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله، وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف."

في المادة الخامسة يشار إلى أن الإسلام هو "الدّين الرسمي في فلسطين" وكان من الأجدر لو ذكر أن الإسلام هو الدّين السائد في فلسطين أو دين الأكثرية من سكان فلسطين، أما أنه دين رسمي بمعنى أنه لصيق بالخطاب الرسمي والمؤسسة الرسمية والسياسات الرسمية، ويشار في نفس المادة إلى أن "للمسيحية ولسائر الرسالات قداسيتها واحترامها" يذكر الدستور كديانة أخرى لها احترامها في فلسطين، وهذا خطاب ممتاز لكن لا تذكر الديانة اليهودية بشكل صريح وتم الإشارة إليها ضمن "سائر الرسالات السماوية" والرسالات السماوية هي ثلاث الأديان الحنفية:(اليهودية، والمسيحية، والإسلام) فلماذا هذا التبطين في الإشارة مع أن وثيقة الميثاق الوطني الفلسطيني وثيقة الإستقلال أشارتا إلى اليهودية كديانة وليست قومية وأكدت أن الصراع مع إسرائيل والحركة الصهيونية وليس مع الديانة اليهودية وللعلم أن الديانة المسيحية تتضمن الديانة اليهودية فالمسيحية تعتمد الكتاب المقدس (العهد القديم، والعهد الجديد).

المادة السادسة مادة شكلية مضمونها أن لفلسطين (العلم والشعار والنشيد الوطني) فهو محدد ويعتبر جزء من الخطاب الفلسطيني قبل صياغة الدستور، أم أن هناك محاولة لتغيير هذه الرموز الوطنية عند العمل بالدستور الفلسطيني. في المادة السابعة تعتبر هذه المادة أن "مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع،" وهذه المادة تستند إلى المادة الخامسة التي اعتبرت "الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين" ولهذا له الحق بأن يكون مصدر رئيسي للتشريع ولم تذكر كمصدر من مصادر التشريع، دون أن تذكر المادة مصادر التشريع غير الرئيسية أما أتباع الرسالات السماوية فتنظم شؤونهم وأحوالهم وفق شرائعهم في إطار القانون وهنا يظهر التمييز أن هذه الرسالات السماوية يتضمن عملها وفق القانون، بينما مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع ولا تحتكم إلى القانون، ويضاف في نهاية هذه المادة تشكيلات خطابية مزعجة وتؤكد على بؤس الوعي الفلسطيني عندما تذكر المادة آلية تنظم شؤون أتباع الرسالات

السماوية بصيغة "وبما يحفظ وحدة الشعب الفلسطيني واستقلاله،" أي أن هناك تصور نمطي مسبق أن أتباع الرسالات السماوية غير المسلمين لم تتحقق لهم صفة المواطنة/ الوطنية والإنتماء إلى فلسطين مثلما هو الحل لدى الرسالة الإسلامية التي لم يشترط بتشريعها "وبما يحفظ وحدة الشعب الفلسطيني واستقلاليته،" كذلك هناك سؤال جوهري يحاكي المادة السابعة عن ماهية ومآل أتباع الرسالات غير السماوية (التوفيقية) التي لم تذكر في المادة السابعة والمادة الخامسة، اللتان قصرتا نفسيهما على الديانات الثلاث (يهودية، مسيحية، إسلام).

المادة الثامنة تتعارض مع المادة الأولى في النظام السياسي حيث تنص المادة الأولى "فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة نظامها جمهوري،" أما المادة الثامنة فتنص على أن "النظام السياسي الفلسطيني، ديمقراطي نيابي برلماني" وهذا أمر غير دقيق قانونياً وسياسياً، فكيف يكون النظام جمهوري (السلطة الأولى بيد الرئيس)، أما البرلماني (السلطة الأولى بيد رئيس الوزراء) لكن الهدف من وراء هذا التشريع هو سياسي بامتياز فجاء صياغة الدستور عام 2003 كامتداد وإلتزام فلسطين بنهج الإصلاح والإعتدال الذي نصّت عليه خارطة الطريق وهذا النّص يراد منه كسر احتكار ياسر عرفات كافة أوجه السلطة من أجل الحصول على بعض التنازلات التي لم تستطع إسرائيل الحصول عليها في ظل سيطرة ياسر عرفات على مفاصل الخطاب الفلسطيني ومؤسساته، فحاولت هذه الصياغات تقليص صلاحيات ياسر عرفات وكلمة "ديمقراطي" اللعبة في تيار برلماني تأخذ بعد العملية الإنتخابية الإجرائية، ولم تقم على أساس (فلسفة الديمقراطية الإجتماعية والسياسية (الحرية)، والمواطنة والعدل والمساواة)، التي تم تقنينها بـ"بمبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع" والاحتكام إلى شرائع وملل دينية لتنظيم حياة المجتمع الفلسطيني.

تتناقض المادة التاسعة مع المادة السابعة التي دشنت مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع، ولم تعلي من مبدأ المواطنة والخطاب الديمقراطي في التشريع. يرد في المادة التاسعة تشكيلة خطابية مفادها أن "مبدأ سيادة القانون والعدالة أساس الحكم في فلسطين" كيف يكون ذلك ومبادئ التشريع بمصدر رئيسي هو الشريعة الإسلامية مع عدم ذكر للمصادر الأخرى، فأسس الحكم ليس مبدأ سيادة القانون والعدالة وإنما مبادئ الشريعة الإسلامية. المادتين 10 و11 مواد إدارية قانونية غير ذات صلة بالفكر السياسي الفلسطيني.

أما المادة الثانية عشر تستهل مقولتها بعبارة "الجنسية الفلسطينية ينظمها القانون،" والمقصود بالجنسية الرابط الوثائقي السياسي بين الفرد والدولة دون التطرق إلى هوية الإنتماء لفلسطين التي يصعب تعريفها إجرائياً وقانونياً بسبب الظروف الفلسطينية الصعبة. تفقد الصفة القانونية للجنسية الكثير من الفلسطينيين جنسيتهم بالإنتماء لفلسطينين كمواطنين دون تجنيس، أما تجنيس الدستور لهم قانونيين يحيل الفلسطينيين في فلسطين المستعمَرة عام 1948 وفلسطين الشتات إلى فقدان هويتهم/ الإنتماء لفلسطين، بفعل سقوط الصفة القانونية لهم بحكم امتلاكهم لجنسيات غير فلسطينية ولا يمكنهم العودة إلى فلسطين.

تستخدم المادة الثالثة عشر تعبيرات لطيفة في وصف جريمة وعدوان 1948 "النكبة" وتوسمه بالهجرة والنزوح، ولم تتطرق إلى النزوح الثاني أو النكسة التي أقتلعت الفلسطينيين عام 1967 وفي الإشارة إلى منع العودة لم يشر إلى الإرهاب المنظّم الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين اللاجئين الممنوعين قصراً من العودة إلى فلسطين، وفي تشكيلة خطابية رجعية وغير أخلاقية تشير إلى حق عودة اللاجئين "حق العودة إلى الدولة الفلسطينية،" وهي الدولة المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق تعريف الدولة الفلسطينية في هذا الدستور في المادة الأولى منه، وتوضح هذه الجمل أن عملية ممارسة حق العودة تكون بالمفاوضات والسّبل السياسية والقضائية، دون التطرق إلى الكفاح والتحرير والمقاومة كقنطرة لعودة اللاجئين إلى ديارهم.

تشير المادة الرابعة عشر إلى أن "الآثار والمنشآت التاريخية في دولة فلسطين ملك الشعب الفلسطيني،" والمادة هذه تتخلى عن الآثار والمنشآت التاريخية الواقعة في الجزء المحتل من فلسطين التاريخية، ما وراء حدود دولة فلسطين المرسمة في الدستور الفلسطيني وهي بالحق الحضاري والتاريخي والقانوني والإنساني ملك للفلسطينيين، في الوقت الذي يتشبث به الإسرائيليون، بقبر أو بئر أو حجر نسج الخيال الإستعماري والإستشراقي رواية أسطورية حوله. لم تشر المادة الخامسة عشر إلى خطر المفاعل النووي الإسرائيلي على البيئة الفلسطينية وترهن المحافظة على البيئة الفلسطينية بـ"مسؤولية الدولة والمجتمع،" والمقصود هنا المجتمع والدولة الفلسطينية ولم تشر إلى مسؤولية إسرائيل كدولة استعمارية عند تدمير البيئة الفلسطينية بالمياه العادمة والغازات الصناعية، وكيف دمرت معالم المشهد الطبيعي الفلسطيني، ولم تحملها مسؤولية تلويث مياه البحر الميت وتجفيف بحيرة الحولة وهيمنتها على الحمة الفلسطينية وبحيرة طبرية المعرضة للجفاف والتي تسيطر عليها إسرائيل وهما من حق الشعب الفلسطيني.

شرعت المادة السادسة عشر مبادئ الإقتصاد الحر كفلسفة ليبرالية لدولة فلسطين في الوقت الذي تشرع فيه الحياة على أسس دينية لا على أسس ليبرالية والإقتصاد الحر آلية للهيمنة على الشعب والسوق والإقتصاد في فلسطين على يد نخبة من الرأسماليين والكمبرادور المتعاونين مع السلطة الفلسطينية، إضافة إلى هيمنة الإقتصاد الإسرائيلي على الإقتصاد الفلسطيني وفي الحالة الفلسطينية نحن بحاجة إلى إقتصاد تحرري تنموي يحقق الأهداف الفلسطينية واقتصاد السوق في وضع مثل الحالة الفلسطينية لا يمكن تحقيق عدالة إجتماعية على أساسه لأنه يؤدي إلى الاستغلال، والمشروع الفلسطيني يعلم خطر اقتصاد السوق فتم إضافة المادة (17) من أجل تحقيق "التنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية" و"مراعاة اعتبارات العدالة الاجتماعية،" لما ينتج عن اقتصاد السوق من مخاطر على الفئات الصغيرة والمهمشة والضعيفة التي يطحنها اقتصاد السوق، ولم تتحرز المادة السابعة عشر عليها وإنما تحرزت على "الذين تضرروا أثناء النضال لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني،" حتى المبدأ الإقتصادي هو مبدأ استعماري لا يحقق تنمية لفلسطين إنما يحقق عملية نمو إقتصادي للشرائح الرأسمالية.

عنيت المادة الثامنة عشر بإلتزام دولة فلسطين "بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان،" دون الإشارة إلى مطالبة دولة فلسطين للعالم أجمع بالمحافظة على حقوق الإنسان الفلسطيني الذي استباحت دولة إسرائيل حقوقه. وحرمت المادة الحادية والعشرون فلسطينيي الشّتات وفلسطين المستعمَرة عام 1948 من حقهم في الترشح للمناصب العليا في فلسطين حيث ورد في المادة "لكل من يحمل الجنسية الفلسطينية حق أن يرشّح نفسه لرئاسة الدولة أو لعضوية المجلس النيابي و/ أو أن يتولى الوزارة، أو القضاء،" مع العلم أن نصف الشعب الفلسطيني في الشّتات والداخل الفلسطيني وهذا مؤشر على أن الدستور الفلسطيني مخصص لجغرافيا والديمغرافيا التي حددتها اتفاقية أوسلو.

جاء في الباب الثالث، الفصل الأول: السلطة التشريعية المجلس الإستشاري، عدد من المواد من مادة 109-111، التي تنص على إنشاء مجلس استشاري من مائة وخمسون عضواً يراعي التوزيع السكاني للفلسطينيين في الداخل والخارج، ويكون اختصاص المجلس الاستشاري يتمحور حول القضايا الاستراتيجية وحقوق الفلسطينيين في الخارج ومشروعات القوانين المتعلقة بالفلسطينيين في الخارج وموضوعات أخرى، إن الدعوة إلى تشكيل المجلس الاستشاري إلى جانب المجلس النيابي التشريعي/ البرلمان هو محاولة واضحة لإلغاء دور المجلس الوطني الفلسطيني الذي يمثل جميع الفلسطينيين، فمشروع السلطة بالمجلس التشريعي ومن ثم صياغة الدستور لتنظيم مجلس استشاري هو عمل ممنهج لإحالة المنظمة والمجلس المركزي إلى التلاشي بعد حالة التجمد طويلة الأمد منذ عام عقد اتفاقية أوسلو.

طغى على لغة الدستور الفلسطيني نبرة خطابية لليبرالية مرتبطة بخطاب التنمية والاصلاح والحكم الصالح المرتبط بالخطاب الفلسطيني لمرحلة ما بعد أوسلو خصوصاً الخطاب السياسي المتزامن مع بداية خفوت نجم الانتفاضة الثانية ما بعد العام 2002 وبلورة أفكار سياسية مثل خارطة الطريق. نسجت البلاغة الدستورية علاقات القوة والهيمنة والسيطرة للطبقة السياسية الفلسطينة ذات التوجه الليبرالي والمتشبثة بخيار السلام، وينسجم خطاب الدستور الفلسطيني مع خطاب اتفاقية أوسلو وتنخفض البلاغة الدستورية عن مستوى البلاغة الميثاقية بتخلي الدستور عن الخطاب الجمعي الفلسطيني وفكرة الفلسطنة. حقق الدستور الفلسطيني غايات اتفاقية أوسلو بعملية دسترتها فلسطينياً وتحويلها إلى خطاب مواطنة وحقوق مدنية وسياسية للشعب الفلسطيني، لكن ما جدوى الدستور تحت الاحتلال؟ لم يعبر الدستور الفلسطيني عن الخطاب الفلسطيني الجمعي وإنما عبر عن انسجام الخطاب السياسي الفلسطيني الذي عمل على كسر سلطة ياسر عرفات من خلال الحد من صلاحياته ونفوذه وسلطته التي تمسك بزمام جميع الأمور.

4.2 وثيقة الأسرى/ وثيقة الوفاق الوطني 2006

جاءت وثيقة الوفاق الوطني بعد خمس شهور على فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الثاني عام 2006، وقد صيغت هذه الوثيقة من قبل قادة الأسرى في معتقلات الإحتلال الإسرئيلي، وقدمت من أجل التواصل إلى صيغة توافقية بعد الإختلاف السياسي الناجم عن حسم حماس للأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها للحكومة العاشرة بمفردها ومقاطعة فواعل محلية واقليمية ودولية للحكومة حركة حماس، مما أفضى لتعقد الحقل السياسي الفلسطيني وتأزمه.

استهلت الوثيقة خطابها بتشكيلتين خطابيتين دينيتين الأولى البسملة "بسم الله الرحمن الرحيم" والثانية آية قرآنية هي "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا" وهذه العتبات الدينية في الخطاب الفلسطيني بدأت بالبروز في الخطاب الوطني الفلسطيني منذ صدور وثيقة الإستقلال عام 1988 التي استهلت بالبسملة، ويعود ذلك لمجارات ومنافسة خطاب الإسلام السياسي في فلسطين الذي يوظف تشكيلات خطابية دينية في خطابه السياسي المتعلق بالقضية الفلسطينية. وأتت الوثيقة بمقدمة وثمانية عشر بنداً تعتبر المقدمة مدخل خطابي أخلاقي ووطني لإعادة تأسيس خطاب الوحدة الوطنية والحث عليه والتمسك به. ويعرض خطاب المقدمة أحداثاً أو تشكيلات خطابية عابرة للخطابات الفلسطينية كافة مثل "الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية،" و"تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية،" و"صيانة وحماية الوحدة الوطنية،" هذه التشكيلات الخطابية يوظفها غالبية فواعل الحقل السياسي الفلسطيني.

إحتوى خطاب المقدمة تشكيلات خطابية كانت مهمشة ومقصاة من قبل مثل "مواجهة المشروع الإسرائيلي،" لكن أضيفت إليه تشكيلات خطابية أخرى أوهنت ثورية الخطاب، وتمثلت هذه التشكيلات بعبارة "الهادف لفرض الحل الإسرائيلي، ونسف حلم شعبنا وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة الكاملة السيادة،" التمعن إزاء هذه التشكيلة الخطابية يفضي إلى فهم أن مجابهة المشروع الإسرائيلي غير مجابهة المشروع الصهيوني مثلما ورد في الميثاق الوطني الذي يهدف إلى تحرير كامل فلسطين التاريخية، وثيقة الأسرى/ وثيقة الوفاق الوطني تستند بخطابها الوطني على البرنامجي المرحلي لعام 1974 في إقامة دولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وصورة هذه الدولة تستلهمها وثيقة الأسرى من رحم وثيقة إعلان الإستقلال لعام 1988 التي حددت صورة الدولة الفلسطينية بالمستقلة، وأسقطت الدولة الديمقراطية التي نودي بها بعد هزيمة حزيران عام 1967.

كما حصرت وثيقة الأسرى المخطط الإسرائيلي بعدد من النقاط هي: (إقامة واستكمال الجدار العنصري، وتهديد القدس، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، والإستيلاء على الأغوار، وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، وإغلاق الباب أمام الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في العودة)، ولم تتطرق الوثيقة أو لم تشر إلى عنصرية واستشراقية المشروع الإسرائيلي الذي يهدف إلى تدمير المجتمع

الفلسطيني، وتشريد الشعب واستعمار كل أرض فلسطينية فالأهداف الصهيونية ليست أهداف آنية أو سياسات حكومية إنما هي أهداف استراتيجية إيديولوجية خصبها العقل الإستعماري الصهيوني.

عاد الخطاب الفلسطيني وبعد أكثر من عقدين ونصف من الزمان على تدشين الميثاق الوطني الفلسطيني إلى إسقاط البلاغة الميثاقية في عام 1996 وبعد أقل من عقد من نبذ الإرهاب بالتسمية الإستعمارية، أما التسمية الفلسطينية التحررية "المقاومة" عام 1988 في وثيقة الإستقلال، ليكوثر في وعيه السياسي خطاب التحرير وإن بدا أقل ثورية من قبل، وذكر في تشكيلات خطابية "أننا ما زلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسي وطني ديمقراطي مما يفرض استراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع،" وهذه من التشكيلات الخطابية التي تم استجلابها من الخطاب الوطني الفلسطيني الملتزم في مرحلة اللإلتزام، أما أن طابع المرحلة وطني فهو أمر ضروري وحتمي إما أن يكون ديمقراطي فليس بالضرورة أي مرحلة تشريع العمل السياسي ضمن مظلة السلطة الفلسطينية، بإجراء انتخابات دورية للرئاسة والمجلس التشريعي حسب ما تفهم الديمقراطية في العقل السياسي الفلسطيني، أن التمعن بالتشكيلة الخطابية السابقة يفضي بنا إلى حقيقة زج كلمة الديمقراطية في السياق، فتنعكس في مرآة آخر التشكيلات الخطابية ذاتها عند الحديث عن "استراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع،" أولاً قدمت الاستراتيجية السياسية على الاستراتيجية الكفاحية وذكرت كلمة الكفاحية إبدالاً للكفاح المسلح، أما أنها "متناسبة مع هذا الطابع" فالمقصود أن تكون الاستراتيجية سياسية كفاحية "ديمقراطية" لكي تتناسب مع طابع المرحلة الذي وصف بأنه وطني ديمقراطي، ويتقاطع هذا التحليل الخطابي مع جوهر النقطة الثالثة من وثيقة الوفاق الوطني[387].

وجهت الوثيقة إلى عدد من الجهات الفلسطينية واللافت للإنتباه أن الوثيقة أعادت استرجاع م.ت.ف وخطابها كفاعل أول وأساسي وتاريخي في الحقل الوطني/ السياسي الفلسطيني، ويفسر هذا الإستحضار لم.ت.ف من خلال تكرار كل الأجسام المرتبطة بم.ت.ف والأجسام التابعة للسلطة الفلسطينية والتي فازت بها حماس (رئيس الحكومة إسماعيل هنية، ومجلس الوزراء، ورئيس المجلس التشريعي وأعضائه)، هذا التقابل بالفواعل الموجهة لها الوثيقة يوضح صفة الإجماع لهذه الوثيقة وخطابها التوحيدي إلى جانب ذلك يوضح خطاب تلك المرحلة 2006 الموسوم بالمناكفات والسجال السياسي، إلى جانب تلك الفواعل وجهة الوثيقة إلى فواعل عدة أخرى مثل كافة القوى والفصائل السياسية والرئيس محمود عباس أبو مازن، كافة المؤسسات والمنظمات الأهلية والشعبية، وقيادة الرأي العام الفلسطيني في الوطن والمنافي.

حددت النقطة الأولى من الوثيقة هدف الشعب الفلسطيني بتحرير أرضه ولم توضح تحرير أرض فلسطين التاريخية أم أرض فلسطين المحتلة عام 1967، إلا أن المطالبة بإقامة الدولة على "جميع الأراضي المحتلة عام 1967،" و"إقامة دولة مستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشريف" توضح أن التحرير يقتصر على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وتطالب النقطة الأولى في أكثر من تشكيلة خطابية بحق العودة لكن لم يتم تحديد إلى أين ستكون العودة إلى الدولة الفلسطينية مثلما ورد في الدستور الفلسطيني، أم إلى الديار (الموطن الأصلي لكل لاجئ)، وإلى جانب حق العودة تم المطالبة بتحرير جميع الأسرى والمعتقلين. وينطلق خطاب الوثيقة من

---

[387] النقطة الثالثة في وثيقة الأسرى "حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار المقاومة بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 67 إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والإهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية."

معين الحق التاريخي "أرض الآباء والأجداد،" والحق القانوني والإنساني "ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية،" وتتشابه لغة الخطاب هذه مع البلاغة الإستقلالية (خطاب وثيقة الإستقلال الفلسطيني)، التي وظفت خطاب الحق التاريخي والطبيعي والقانوني والإنساني في جدارية أدبية، واقامت خطابية تسمو على العديد من البلاغات الفلسطينية جمالياً والغرض من ذلك استجلاب الإعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة التي كانت غاية وثيقة الإستقلال.

كرست النقطة الثانية خطابها حول مقولة مفادها أن م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك يجب تفعيل المنظمة وإكسابها صفة التمثيل لكل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، ويكون هذا التمثيل وفق أسس ديمقراطية على أساس التمثيل النسبي، وطالبت هذه النقطة تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية عام 2006، وتتقاطع هذه النقطة مع مقدمة الوثيقة التي عملت على استجلاب م.ت.ف وخطابها بعد عقد ونصف من الزمن على تهميش المنظمة، وهذا الاستحضار من أجل ممارسة الهيمنة على الحقل السياسي الفلسطيني لا من أجل تفعيل م.ت.ف. ابتلعت السلطة الفلسطينية م.ت.ف وحلت دورها السياسي والوطني ويضاف تشكيلات خطابية تؤكد هذا التحليل مثل "المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد،" والسؤال هنا ماهي المصلحة الوطنية؟ ومن يحددها؟ وأين كان دور المصلحة الوطنية في السابق عندما همشت م.ت.ف؟، والهدف من استعادة دور المنظمة في هذه الوثيقة/ المرحلة هو السيطرة على الحقل السياسي الفلسطيني، ويتضح ذلك من التشكيلات الخطابية التي حددت هدف م.ت.ف "...ومرجعية سياسية عليا،" المنظمة يجب أن تكون مرجعية وطنية تضم الحقول (السياسية، والإجتماع، والثقافة، والإقتصاد، والفكر، والحقل العسكري)، وليس إقتصار دورها على الهدف السياسي إن كانت الغاية فعلياً المحافظة على م.ت.ف واستعادة دورها وصفتها التمثيلية والائتلافية الجامعة.

دشنت النقطة الثانية خيار المقاومة كحق للشعب الفلسطيني، وتقارب هذا الخطاب مع خطاب البرنامج المرحلي الذي كسر احتكار التحرير/ المقاومة بالكفاح المسلح، وزج بمختلف الوسائل في عملية المقاومة بيد أن البرنامج المرحلي شرع كافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، إلا أن هذه الصياغة الخطابية لم تذكر الكفاح المسلح ولم تتوج خيار المقاومة بالكفاح المسلح، وحصرت عمل المقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وهذا تطور للخطاب السياسي الفلسطيني في الانتفاضة الثانية بتوجيه العمل المقاوم إلى أراضي 1967 كأراضي محتلة وعدم توجيه إلى الأراضي المستعمرة عام 1948 على إعتبار أنها أراضي إسرائيلية وغير فلسطينية وفق تصنيف أوسلو. صَعَدَّ خطاب الوثيقة بجملة من الأسماء التي يعتبرها في سندان المقاومة "العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والإستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية،" وهذا العمل يتلاقح مع خطاب السلطة الفلسطينية بنسخته ما قبل عام 2006 (عام فوز حركة حماس بالمجلس التشريعي)، الذي تميز بنهج التفاوض وعاد لتبنيه بعد 2006-2007 من جديد كخيار وحيد ويمكن اختزال هذا الخيار بمقولة "لا بديل عن المفاوضات إلا المفاوضات." وركزت هذه النقطة على المقاومة الشعبية بصبغتها الجماهيرية أي أن الجمهور الفلسطيني والمتضامنين معه هم من يقومون بهذه المقاومة، وتم التركيز على تصعيد المقاومة الشعبية أما بالنسبة للفهم الرسمي للمقاومة الشعبية الفلسطينية فهو كرنفال ومسيرات وأعلام وتظاهر وصور ومقابلات تلفزيونية وحديث إذاعي، ومؤتمر صحفي ومجموعة صور وملصقات وإعلانات.

تطالب النقطة الرابعة "وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي،" أما الحاجة الفلسطينية فهي لتحرك وطني شامل وليس سياسي فقط وتطالب هذه النقطة كذلك بـ"توحيد الخطاب السياسي الفلسطيني،" والأجدر المطالبة بتوحيد الخطاب الوطني الفلسطيني فمن غير المعقول أن يكون الخطاب السياسي موحد ويكون الخطاب الثقافي متشظي لكل جغرافيا فلسطينية أو تجمع خطاب ثقافي مغاير

ومناقض للخطاب في جغرافيا أو تجمع فلسطيني آخر أو أن يكون خطاب ثقافي ملتزم ثقافياً ووطنياً، وخطاب ثقافي آخر مطبع ومنزلق وطنياً، والأمر ينسحب على باقي تشكيلات الخطاب الوطني إجتماعياً وفكرياً وإقتصادياً ..إلخ، وطالبت هذه النقطة أن يكون الخطاب السياسي الفلسطيني موحداً على أساس "برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا،" والمقصود في هذه التشكيلات الخطابية الإجماع الوطني الفلسطيني المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة (الضفة الغربية وقطاع غزة وأجزاء من القدس) على مساحة 20% من مساحة فلسطين التاريخية، وأما الشرعية العربية فهي تتمثل في مبادرة السلام العربية التي لم تقبلها إسرائيل، أما قرارات الشرعية الدولية فتتمثل في قرار التقسيم 181، وقراري الجمعية العامة 242 و338، وقرار حق العودة 194 كقنطرة خطابية تحقق "تقرير المصير والحرية والعودة والإستقلال ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي." وبرز في هذا السياق مفردة "منظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة،" في سياق تمثيل الشعب الفلسطيني في الوقت الذي كانت علاقة السلطة الفلسطينية بهذه المؤسسات علاقات صراع وتنافر وتشاحن إضافة إلى ذلك برز خطاب تنموي معولم ممول أجنبياً لعدد كبير وفاعل من هذه المؤسسات أثَّر بشكل فاعل في الحقل الوطني الفلسطيني.

عززت النقطة الخامسة وحثت على حماية السلطة الفلسطينية لكن المفارقة غير الدقيقة أن إنشاء السلطة جاء ضمن سياق العملية التفاوضة، وليس كما ورد في هذه النقطة التي تنص على "شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه،" لكن السلطة جاءت نتيجة صفقة سياسية بين قيادة م.ت.ف وإسرائيل، فتضحيات ودماء أبناء الشعب الفلسطيني أعلى وطنياً وأخلاقياً من سقف السلطة الفلسطينية، وورد تشكيلة خطابية فضفاضة وخطيرة هي "أن المصلحة الوطنية العليا تقتضي إحترام الدستور المؤقت للسلطة..." دون الإشارة إلى ماهية المصلحة الوطنية العليا! وفي قراءة نقدية للدستور الفلسطيني تبين أن هذا الدستور لا يتفق مع الأهداف الفلسطينية التي عبرت عنها البلاغة الميثاقية المتمثلة بخطاب التحرير والعودة لكن اصطلاح "المصلحة الوطنية العليا" هو ستار خطابي يتضمن خطاب السلطة الفلسطينية خطاب أوسلو(إقامة الدولة الفلسطينية على 20% من مساحة فلسطين التاريخية، وهو خطاب أزهق روح حق العودة، وأسقط جغرافيا وديمغرافيا فلسطين المستعمرة عام 1948، فالمصلحة الوطنية العليا خطاب إيديولوجي لأهداف السلطة الفلسطينية بنسخة خطابها الأوسلوي). وفي باقي مفاصل خطاب هذه النقطة يتمحور الخطاب حول العلاقات الخطابية الميكانيكية بين الرئاسة والوزارة، ويحث على الإصلاح الشامل، واحترام القضاء، وهو خطاب تكوثر في الحقل الوطني الفلسطيني بعد ظهور خارطة الطريق إلى الساحة الفلسطينية عام 2003، وتعيين محمود عباس (أبو مازن) رئيساً للوزراء والعمل على تقليص صلاحيات الرئاسة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات.

قدم في النقطة السادسة هدف تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بمشاركة كافة الفواعل السياسية الفلسطينية من داخل البرلمان ومن خارجه، ويكون برنامج الحكومة على قاعدة وثيقة الوفاق الوطني لكن رهن قوة الحكومة بالدعم العربي والدولي، وهذا مستجد في أمر الحكومات الفلسطينية فأي حكومة تحظى بثقة البرلمان هي حكومة شرعية ومن غير المنطق قانونياً وأخلاقياً المطالبة باعتراف أو الدعم الدولي أو العربي لها، وإنما هذه قضية إرتهان واستفزاز سياسي بامتياز لتعطيل سير عمل الحكومة التي تحوي وزراء وبرنامج وخطاب لا ينسجم مع الخطاب الإسرائيلي والخطاب العربي (مرحلة ما قبل الربيع العربي) والخطاب الغربي.

دشنت النقطة السابعة مساحة مستقلة لموضوع التفاوض وأركنته لصلاحيات م.ت.ف، ورئيس السلطة الفلسطينية، وجاءت التشكيلة الخطابية المتعلقة بالمفاوضات "على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية وتحقيقها" والمنطق يقتضي أن أي عملية تفاوض تقتضي التنازل فكيف يكون هناك تمسك بالأهداف ما لم توضح ماهية هذه الأهداف الوطنية الفلسطينية؟، والأهداف الوطنية

حسب المظلمة التاريخية الفلسطينية المعبر عنها بالميثاق الوطني الفلسطيني هي التحرير والعودة، كما أن المفاوضات لا تؤمن بتحقيق هذه الأهداف إنما التفاوض يكون حول الحدود وإجراءات الحياة اليومية وهذه ليست الأهداف الوطنية الفلسطينية بل هي متطلبات طبيعية لأي شعب حتى لو كان مستعمَر.

تعتبر النقطة العاشرة من مستجدات الخطاب الفلسطيني في مرحلة ما بعد أوسلو، حيث دعت إلى "تشكيل جبهة مقاومة،" موحدة بإسم جبهة المقاومة الفلسطينية، وتعتبر الدعوة إلى المقاومة أمر مهم وضروري للصمود والتحرر الوطني لكن محاولة توحيد جهود المقاومة مرهون بأهداف سياسية من خلال طرح فكرة "تشكيل مرجعية سياسية موحدة لها،" تكون مهمة هذه المرجعية صياغة الإستراتيجية الوطنية للمقاومة وفق الخطاب الرسمي الفلسطيني. تمثل النقطة الحادية عشر نقطة ذو صبغة ميكانيكية لها علاقة بالشؤون السياسية والحياتية لاستمرار السلم الأهلي وتحقيق تعايش بين فئات ومكونات الشعب الفلسطيني. وتتناقض النقطة الثانية عشر مع النقطة السادسة التي تدعو لتشكيل حكومة وحدة وطنية تحظى بالدعم العربي والدولي، بينما تدين النقطة الثانية عشر الحصار الظالم الذي يقوده المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتؤكد هذه النقطة أن الخطاب الفلسطيني يلتزم/ ملتزم بالخطاب الرسمي العربي بخصوص القضية الفلسطينية.

ترفض الوثيقة في النقطة الثالثة عشر "التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية" في الوقت الذي تطالب الوثيقة في النقطة الرابعة "تعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والإقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية،" وفي النقطة السادسة "مواجهة التحديات بحكومة وطنية قوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى، وكذلك بالدعم العربي والدولي..." من الصعب أو من المستحيل تحقيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية، وما دام الوضع يتطلب دعم سياسي ومالي من الدول العربية، والمجتمع الدولي، فأي دعم هو مشروط وضمن أجندة في الغالب تكون مرهونة بخطاب سياسي يتعارض مع الأهداف الفلسطينية الكبرى التي تتجلى في البلاغة الميثاقية.

في النقطة الرابعة عشر تم تحريم الإحتكام إلى السلاح وتحريم الدم الفلسطيني بينما انطلقت النقطة الخامسة عشر من "المصلحة الوطنية" بضبابية مفاهيمية لا تحدد ماهية المصلحة الوطنية الفلسطينية، وتدعو المصلحة الوطنية مشاركة قطاع غزة (شعباً وقواه السياسية)، في معركة تحرير الضفة الغربية والقدس على إعتبار أن قطاع غزة أرض فلسطينية محررة تستطيع النهوض بتحرير باقي الأراضي الفلسطينية، ولكن قطاع غزة لا يوجد على أرضه إحتلال فيزيائي إنما للاحتلال سيادة على قطاع غزة بسمائه ومائه وحدوده، والحدود مرهونة باتفاقية المعابر لعام 2005 ذات السيادة المشتركة للسلطة ومصر وإسرائيل بالتالي غزة ينطبق عليها وصف البانتستون الكبير أو السجن الكبير القطاع رافعة للمقاومة الفلسطينية لكنه محاصر، وبسبب غياب الخطاب الثوري في حقبة الستينات والسبعينات لكان سمي قطاع غزة في هذه الاتفاقية (هانوي الفلسطينية)، وفي تشكيلة خطابية لافتة "أن المصلحة الوطنية تقتضي بإعادة تقييم الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الإحتلال،" وفي سياق بند المقاومة في هذه الوثيقة في النقطة الثالثة[388] قد حسم الأمر لصالح المقاومة الشعبية إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي، ومن البؤس تنبه "المصلحة الوطنية" لتقييم أساليب النضال الفلسطيني بعد أربعة عقود، من انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة.

---

[388] النقطة الثالثة من وثيقة الأسرى "حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار المقاومة بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 67 إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والإستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والإهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية."

خصصت النقطة السادسة عشر لتنظيم عمل الأجهزة الأمنية على أسس "عصرية" ولم يحدد المعيار على أسس "وطنية؛" لأن ذلك يتطلب من تلك الأجهزة مهمة أكثر من "الدفاع عن الوطن والمواطنين في مواجهة العدوان والإحتلال،" إلى مهمة أكبر هي تحرير فلسطين وتنسجم هذه النقطة مع البرنامج السياسي لرئيس السلطة محمود عباس للانتخابات الرئاسية عام 2005 الذي طالب بإنهاء (عسكرة الإنتفاضة)، وإنهاء فوضى السلاح إلا أن هذا البند يراعي مشاعر الفلسطينيين نوعاً ما ويفرق بين سلاح "الفوضى والفلتان الأمني" وسلاح المقاومة. في النقطة السابعة عشر تمت الدعوة إلى سن قوانين تنظم عمل المؤسسة الأمنية، وتحرم منتسبي الأجهزة الأمنية ممارسة العمل السياسي والحزبي وتطالب هذه النقطة "الإلتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون،" والقانون قاصر في تحديد هذه المرجعية، هل هي الرئاسة أم الوزارة؟ أما النقطة الثامنة عشر تبغي تفعيل أطر التضامن مع الشعب الفلسطيني ونضاله العادل.

الوثيقة صادرة عن التيارات الرئيسية في الحقل الوطني الفلسطيني: (حركة فتح، حركة حماس، والجهاد الاسلامي، الجبهتين الشعبية والديمقراطية)، وغابت باقي التنظيمات عن المشاركة في الوثيقة لكنها موافقة عليها. وفي ملاحظة ختامية وردت التشكيلة التالية "حركة الجهاد الاسلامي تحفظت على البند المتعلق بالمفاوضات،" هذا التحفظ يعني عدم قبول الجهاد الإسلامي لمبدأ التفاوض وعدم جدواها في استراتيجية الجهاد الإسلامي، وهو التيار السياسي الفلسطيني الوحيد الذي ما زال ينادي بتحرير فلسطيني التاريخية باستراتيجية الكفاح المسلّح. ويرى طلال عوكل أن وثيقة الأسرى "وثيقة تجمع بين برنامجي المقاومة والمفاوضة، وتنطوي على صيغ توفيقية تتميز بغموض بنّاء يسمح للأطراف بأن تجد لخلافاتها مخارج مقبولة.[389]"

يبرز في خطاب وثيقة الأسرى هيمنة خطاب الوحدة الوطنية والمصلحة الوطنية الموظف من قبل الأطراف المهيمنة في الحقل الوطني الفلسطيني وهما حركتي فتح وحماس. عبرت وثيقة الأسرى عن خطاب توحيد للشعب الفلسطيني من أجل استئناف العمل في المشروع الوطني الفلسطيني، لكن خطاب القوة والهيمنة الخفي في خطاب وثيقة الأسرى ارتهن بلغة الخطاب السياسي الفلسطيني لمرحلة أوسلو وما بعدها. وهذا الخطاب لوثيقة الأسرى هو تعبير عن أزمة الحقل السياسي/ الوطني الفلسطيني الذي يحتكم لخطاب الوفاق الإجباري تحت شعارات الوحدة الوطنية والمصلحة الوطنية، دون الرجوع إلى أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والعمل على أصلاحها، يقدم خطاب وثيقة الأسرى محاولة للتعويض عن فقدان البلاغة الميثاقية في مقاربات وخطابات لا ترتفع لمقام البلاغة الميثاقية لكن تعتبر من أفضل الخطابات الفلسطينية من أجل الوحدة الوطنية.

4.3 اتفاق مكة 2007

جاء إتفاق مكة بمبادرة أعلنها الملك عبد الله بن عبد العزيز، من أجل الإتفاق الوطني الفلسطيني بعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، وحدوث صدام مجتمعي فلسطيني بين حركتي حماس وفتح ومحاصرة الحكومة العاشرة ومقاطعتها من قبل أطراف فلسطينية، وسيتم هنا مناقشة وتحليل نص إتفاق مكة ولا يتم التطرق إلى محضر تشكيل حكومة الوحدة التابع لإتفاق مكة، لأنه ذو صبغة ميكانيكية وظيفية لا علاقة له بتطور الفكر السياسي الفلسطيني ولا يعكس تحولاته.

إستهل إتفاق مكة عتباته الأولى بتشكيلات خطابية دينية لها علاقة بقدسية المكان الصادر عنه الاتفاق، ولإعتبارات الخطاب السياسي الفلسطيني الذي أخذ منحى خطابي يراعي العبارات والاعتبارات الدينية منذ وثيقة الإستقلال لعام 1988، وهذه التشكيلات في إتفاقية مكة تتمثل في البسملة وآية من سورة الإسراء هي "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى

[389] طلال عوكل. "اتفاق مكة: قراءة في المقدمات والنتائج." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 69، 2007: 144.

المسجد الأقصى الذي باركنا حوله." وجاء بعد هذه العتبات مقدمة تمهيدية قصيرة للإتفاق فكرتها الأساسية أن المبادرة هذه أعلن عنها الملك عبد الله بن عبد العزيز، وجاءت ضمن رعايته وجرت في مكة المكرمة بين حركتي فتح وحماس وحددت تاريخ هذا الاتفاق، وهنا تعتبر هذه الوثيقة وخصوصاً نص محضر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التابع للإتفاق عملية تقاسم ميكانيكي للحكومة بين فتح وحماس وفي الوزارات الخلافية يتم اللجوء إلى المستقلين والكتل البرلمانية والفصائل السياسية، ولم يطرح إتفاق مكة كإتفاق جماعي واستراتيجي مثل وثيقة الأسرى إنما جاء للأنقاض المآزق الوطني الفلسطيني الناشب بين فتح وحماس مع العلم أن المآزق الفلسطيني أعمق من ذلك ليشمل بنية فلسطينية راضخة للإستعمار وبنى فلسطينية تسعى للسلطة وبنى فلسطينية تجمع بين الغايتين وبنى فلسطينية تطوق إلى التحرر لكنها مهمشة بسبب عدم سعيها إلى السلطة.

يحث البند الأول على الوحدة الفلسطينية، ويحرّم الدم الفلسطيني، لكن هناك تشكيلة خطابية مدعاة للفضول تتمثل في "تحديد الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني،" ولا أعلم ما هي الأهداف المشروعة والأهداف غير المشروعة وبما أنها أهداف وطنية، فهي من المؤكد أنها مشروعة والمشروعة هنا كلمة تحتمل مطاطية التفسير والتوظيف فتحقيق الأهداف الفلسطينية مرهون بتحديد ماهية هذه الأهداف دون نعوت أو شروط.

يدعو البند الثاني إلى "تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق إتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين،" والمقصود بالطرفين فتح وحماس والسؤال هنا كيف يكون الإتفاق بين طرفين ويسمى وفاق وطني، ويستثني باقي التيارات والأحزاب والفصائل الفلسطينية، صحيح أن الخلاف بارز بين فتح وحماس لكن جذور الخلاف أعمق من خلاف ثنائي، إنما هو خلاف في المنهج ومن غير الصحيح وطنياً وسياسياً واستراتيجياً حل الخلاف بالإتفاق حول تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتبين ذلك جلياً في تصعيد الخلاف الفلسطيني وتحويله إلى إنقسام سياسي جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة في صيف عام 2007، وكما أن هذا البند يبقى كذلك تكرس هذه الخطوة الثنائية دستورياً وهذا أمر غير صحيح، فالدستور مهمته المساواة والعدالة بين جميع المواطنين لا لتعزيز مواقع أطراف سياسية على حساب مصلحة الوطن والشعب والفواعل السياسية الأخرى.

تم الإشارة في البند الثالث إلى إجراءات تطوير وإصلاح م.ت.ف، وفي النقطة الرابعة ترتهن الشراكة السياسية بقانون السلطة الفلسطينية وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق إتفاق بين الطرفين وفي هذه النقطة تم إقصاء باقي الأطراف، وحصر التعددية السياسية بين فتح وحماس ولم يعمل بالتعددية السياسية على أساس الشراكة في م.ت.ف وتم إعتماد مبادئ المشاركة والتعددية السياسية، والأجدر تعميم تعددية سياسية على أساس وطني ثقافي واجتماعي وفكري لتكون أعمق من التعددية السياسية.

جاء إتفاق مكة بخاتمة تزف الإتفاق إلى الجماهير الفلسطينية والعربية والإسلامية وكل الأصدقاء، ويركز على الإلتزام بالإتفاق نصاً وروحاً لإنجاز الأهداف الوطنية والتخلص من الإحتلال. يسعى الإتفاق للتفرغ للملفات الأساسية وفي مقدمتها "قضية القدس والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجة الجدار والإستيطان،" ولم يذكر حق العودة ضمن الملفات الأساسية وختم الإتفاق بتشكيلة خطابية دينية "الموفق هو الله."

يرى عوكل "أن إتفاق مكة يشكل تحولاً مهماً إزاء البرنامج السياسي لحركة (حماس) ولجهة تأصيل العمل الفلسطيني للتعامل الفاعل مع المبادرات الإقليمية والعربية والدولية التي تتصل بالحل السياسي..." والإتفاق "لم يؤدي إلى فلسفة متفق بشأنها للحكم[390]" حسب وصف عوكل إن الاتفاق أدى إلى انفتاح حماس على البعد العربي ونشط فلسفتها الدبلوماسية وسياساتها الخارجية، أما توصيات مؤتمر

[390] المصدر السابق: 146.

بدائل لعام 2007 فهي ترى "أن اتفاق مكة وبرنامج حكومة الوحدة الوطنية، رغم أهميتهما البالغة في حقن الدماء وفي توفر نوع من التوافق، لم يقدم برنامجاً وطنياً منسجماً وموحداً ومشتركاً، وإنما شكلا نوعاً من التعايش بين برنامجين مختلفين،[391]" أي أن إتفاق مكة حاول التأليف بين الفرقاء وفي توصية أخرى مفادها أنه "رغم إيجابية إتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية إلا أن هذا الإتفاق لا يشكل برنامجاً قادراً على معالجة الأزمة الداخلية على المدى البعيد مما يتطلب البناء على ما تحقق ببلورة برنامج وطني شامل قادر على التصدي للتحديات والضغوط وتعزيز الوحدة الداخلية بعيداً عن المحاصصة.[392]"

4.4 المبادرة اليمنية لاستئناف الحوار وإنهاء الإنقسام الفلسطيني 2007

ظهرت المبادرة اليمنية إلى حيز الوجود بعد الإنقسام الفلسطيني الواقع بتاريخ 2007/6/13 الذي أدى إلى سيطرة حركة حماس عسكرياً على السلطة في قطاع غزة. تحث المبادرة في البند الأول الأطراف المتحاربة إلى العودة لمرحلة ما قبل 2007/6/13، دون تحديد جدول زمني أو آلية لهذه العودة، وتطالب كذلك "التقيد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية،" دون تحدي من هو المطالب بهذا الإلتزام فحركة فتح ملتزمة بإلتزامات المنظمة لكن حركة حماس هي غير الملتزمة وأدواتها وأساليبها تختلف مع المنظمة وليس برنامج حماس المختلف عن برنامج المنظمة، إنما الإختلاف في الأدوات (المقاومة والمفاوضات) وبالنسبة لإلتزام م.ت.ف وقعت وإلتزمت بإتفاق اوسلو فقط أما شروط الرباعية وخارطة الطريق فهي مشاريع أخذت السلطة على عاتقها تنفيذها والإلتزام بها، ولم تحظى هذه المشاريع بشرعية ومباركة أو إلتزام م.ت.ف.

تطالب النقطة الثانية استئناف الحوار على قاعدة إتفاق القاهر لعام 2005 الذي بموجبه تم عقد هدنة بين حماس وإسرائيل، وإجراء الإنتخابات التشريعية وتحريم الدم الفلسطيني، أما اتفاق مكة لعام 2007 فهو إتفاق تقاسم وظيفي لوزارات السلطة بين فتح وحماس وفواعل سياسية أخرى ولم يبلور أفق للتعايش والتشارك السياسي على قاعدة الإجماع الوطني الفلسطيني، وتفعيل خطاب البلاغة الميثاقية ويعيد هذا البند تجسيد أزمة العمل السياسي الفلسطيني الناجمة عن الدستور الفلسطيني الذي نص على أن النظام السياسي الفلسطيني (ديمقراطي برلماني/ رئاسي) وفي هذا البند تم تكريس هذا الخلل البنيوي، ولم يستند إلى ضرورة العمل على إجراء قانوني دستوري يحلل الأزمة وإنما تم الإكتفاء بالتنظيم السياسي للأزمة وهذه التشكيلة الخطابية توضح ذلك "السلطة الفلسطينية تتكون من الرئاسة المنتخبة والبرلمان المنتخب والسلطة التنفيذية ممثلة بحكومة وحدة وطنية،" وتم التأكيد في هذا البند على "الإلتزام بالشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها،" وهنا يقصد بالشرعية الفلسطينية م.ت.ف لكن الشرعية الحقيقية ومصدر الشرعية الأصلي هو الشعب الذي يحدد سلطته الوطنية والسياسية والثقافية بخطابها الذي يعبر عن طموحات وآمال وأحلام الشعب.

ينص البند الثالث على "إحترام الدستور والقانون الفلسطيني والإلتزام به من قبل الجميع،" تجدر الإشارة هنا أن الدستور الفلسطيني لا يعبر عن خطاب الشعب الفلسطيني فالدستور يرسم فلسطين بالضفة الغربية وقطاع غزة ويسقط فلسطين المستعمَر عام 1948، ويطالب بالعودة إلى الدولة الفلسطينية (الضفة وغزة)، فالبلاغة الدستورية الفلسطينية تعبر عن خطاب سياسي قانوني للعقل السياسي لأوسلو، ومرتهن بـ"البلاغة الموسمية الفلسطينية" التي أسقطت التحرير الكامل وحق العودة، وتخلت عن أكثر من 80% من مساحة فلسطين التاريخية وأكثر من 50% من سكان فلسطين في الداخل وفي الشتات. أزمة الدستور الفلسطيني يجب معالجتها أو الكف على اعتبارها أعلى سقف سياسي وقانوني ووطني والمطالبة بإحترام الميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1968، ويتم إعتبار البلاغة

---

[391] **مؤتمر فلسطين عام 2007: التحديات والفرص**. البيرة: المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات– بدائل، 2007: 257.

[392] المصدر السابق: 258.

الدستورية الميثاقية هي الدستور الفلسطيني وفي هذه الحالة يتم الإحترام من قبل الجميع لهذا الدستور الميثاقي ويعتبر عدم الإلتزام به أو الخروج عنه خروج عن الفلسطنة وتمثلاتها.

يشترك البند الرابع مع العديد من البلاغات الفلسطينية الصادرة منذ عام 2005 مثل (إعلان القاهرة لعام 2005، ووثيقة الأسرى لعام 2006) ويحوي هذا البند المطالبة بإتباع الأجهزة الأمنية "للسلطة العليا" فالسلطة العليا في فلسطين متعددة الأوجه (المنظمة، والمجلس الوطني، واللجنة التنفيذية للمنظمة، والرئاسة الفلسطينية) لكن الخطاب يوضح أن المقصود بالسلطة العليا هو الرئاسة الفلسطينية ثم يعطف على السلطة العليا الرئاسة وحكومة الوحدة الوطنية، دون توضيح ماهية صلاحيات الرئاسة على الأجهزة الأمنية، وماهية صلاحيات الحكومة على الأجهزة الأمنية التي يوجد لبس في تحديدهما في الدستور والقانون الفلسطيني.

يطالب البند الخامس بتشكيل "حكومة وحدة وطنية ائتلافية تمثل فيها كل الفصائل بحسب تمثيلها في المجلس التشريعي،" وهذا الأسلوب في التفسير أسس ثنائية تفرد حركتي فتح وحماس بالحكومة كونهما حصلاً على أكبر عدد من المقاعد 119 مقعد لكليهما بواقع 90% من مقاعد المجلس التشريعي فالعديد من الفصائل الفلسطينية لم تتجاوز نسبة الحسم في المجلس التشريعي ولديها خطاب سياسي ناضج اتجاه القضية الفلسطينية والوحدة الوطنية، كما أن هناك حركة فلسطينية رائدة في الكفاح الفلسطيني ومقاطعة للعمل السياسي الفلسطيني تحت مظلة السلطة الفلسطينية، ولها خطابها الذي ينسجم مع البلاغة الميثاقية ويلتقي مع مقولاتها الأساسية فمن غير العدل الوطني والأخلاقي والسياسي إستثناء حركة لها تاريخها وخطابها النضالي لأنها لم تخوض إنتخابات المجلس التشريعي عام 2006، وهذا التحليل يؤكد لنا نقطة أن الإجتماع الوطني والسياسي الفلسطيني يكون في أوجِه الوطني التحرري خارج أروقة السلطة الفلسطينية ويكون في حالة تشظي على أعتاب السلطة الفلسطينية.

يطالب البند السادس بتشكيل لجنة من خلال الجامعة العربية لتنفيذ بنود المبادرة اليمنية وتتكون اللجنة من الدول ذات الصلة، ولم تحدد ماهي هذه الصلة المقصودة بالإتفاق وضرب عدد من الأمثلة مثل (مصر، والسعودية، وسوريا، والأردن)، وهنا يتضح تراجع الخطاب العربي بخصوص القضية الفلسطينية وحصره في "الدول ذات الصلة،" مع العلم أن هناك دول مثل الجزائر، لها خطابها الوطني والقومي اتجاه فلسطين أكثر قومية من الخطاب الفلسطيني ذاته. يتناقض البند السابع مع البند الرابع بينما يرى البند السابع استقلالية المؤسسات الفلسطينية فصائلياً وخضوعها للسلطة العليا بحكومة الوحدة الوطنية، أما البند الرابع يريد اتباع الأجهزة الأمنية للسلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية، وهنا يتبين أن هناك تحسس سياسي اتجاه الأجهزة الأمنية ويجب اتباعها للسلطة العليا دون تحديد ماهية هذه السلطة وفي الغالب المقصود بها الرئاسة الفلسطينية، أما في البند السابع فخضوع المؤسسات للسلطة العليا في الحكومة فكيف يكون ذلك وجزء من هذه المؤسسات (الأجهزة الأمنية) يخضع للسلطة العليا وفق البند الرابع.

يتضح الغموض واللبس والقصور والبتر الخطابي في هذه المبادرة ويتبين أن هناك أهداف وظيفية تسعى المبادرة إلى تعزيزها وترجيح خطاب المؤسسة الفلسطينية الرسمية وخطابها على حساب الإجماع الفلسطيني المتمثل في البلاغة الميثاقية، فخطاب المبادرة اليمنية يتساوق مع تحولات الخطاب الفلسطيني وانزياحاته عن البلاغة الميثاقية، ولا يقدم خطاب المبادرة مخرج للمأزق الفلسطيني إنما تعد هذه الوثيقة لترتيل خطاب الأزمة والوهن الفلسطيني.

4.5 اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني (اتفاق القاهرة/ الورقة المصرية) 2009

جاء هذا الإتفاق بعد فشل تطبيق وثيقة الأسرى وإتفاق مكة وتلاشي صدى المبادرة اليمنية. جاء الإتفاق في مقدمة مطولة على غير السابق في الإتفاقيات المتعلقة بالمصالحة سابقاً. وتعد هذه المقدمة مدخلاً أخلاقياً ووطنياً لتكريس أهمية الوحدة الوطنية، وضرورة

تطبيقها والعمل بها، وفي نفس السياق انبلج في هذه الفقرة تشكيلات خطابية مرتبطة بالخطاب الفلسطيني لمرحلة ما بعد أوسلو مثل "المصلحة العليا للشعب الفلسطيني،" و"صيانة وحماية الوحدة الوطنية،" و"المحافظة عل مكتسبات شعبنا،" و"ترتيب البيت الفلسطيني كخطوة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة،" ويتضح أن نص الوثيقة يعلو فوق سقف الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي المتشظي.

هذا الإتفاق يختلف عن إتفاق مكة والمبادرة اليمنية بأنه إتفاق تفصيلي ودقيق يتناول ثلاث ملفات رئيسية تمهيدية م.ت.ف الإنتخابات، الأمن، من أجل تحقيق الملف الرابع المصالحة الوطنية. يعد ملف تفعيل وإصلاح م.ت.ف من انضج الطروحات التي بحثت في الموضوع، وتكمن أهميته وفاعليته، وإمكانية تطبيقه كونه ينطلق من وثيقتين للإجماع الوطني الفلسطيني (إعلان القاهرة لعام 2005، ووثيقة الوفاق الوطني/ وثيقة الأسرى لعام 2006)، ويطرح هذا الملف إصلاح كثيف للمنظمة ومؤسساتها على أساس تمثيل نسبي لكافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني وكافة الفصائل والقوى الفلسطينية، وتدعو إلى انتخابات مجلس وطني جديد دون التطرق إلى قضية الخطاب السياسي والعودة إلى الميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1968، ويتقاطع رؤية هذا الملف في تشكيلة خطابية "الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي،" مع تشكيلة خطابية في وثيقة الوفاق الوطني/ وثيقة الأسرى تذكر هذه الفكرة "الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً وطنياً جامعاً للفلسطينيين في الوطن والمنافي، ومرجعية سياسية عليا." يتضح أنه منذ إعلان القاهرة عام 2005 ظهر خطاب إعادة إصلاح وتفعيل م.ت.ف،كخطاب جمعي فلسطيني تطالب به كافة التيارات الفلسطينية.

أما بالنسبة لملف الإنتخابات يطالب الإتفاق إجراء انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي بالتزامن مع انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي، وتجري إنتخابات المجلس التشريعي على أساس التمثيل النسبي 75% قوائم و25% دوائر، ويظهر هنا تعلم الأحزاب السياسية الفلسطينية باستثناء حماس التي خدمها النظام الإنتخابي المختلط بالمناصفة، وحركة الجهاد التي لم تشارك في الإنتخابات، وعيهم بهذا المطلب في القانون الإنتخابي لعام 2005، والعمل على رفع نسبة التمثيل النسبي 75% بدل 50% وفق قانون الإنتخابات لعام 2005، وتقليص نظام الدوائر إلى 25% بدل 50% وفق القانون الإنتخابي لتوفير مدخل للمنافسة الحقيقية على مقاعد المجلس التشريعي بفعل تفكك بنى الأحزاب وعدم الصرامة الحزبية في الإنتخابات مثلما هو موجود عند حماس التي تضبط عناصرها ومرشحيها، وفي نفس الوقت تعتبر نسبة الحسم 2% عتبة لإعاقة دخول بعض الأحزاب أو القوائم الضعيفة إلى المجلس التشريعي إن الديمقراطية التمثيلية لا تقتضي وجود عتبات. يعتري ملفات الإنتخابات تجاوزات لقانون الإنتخابات الفلسطيني لعام 2005 في العديد من المواطن في هذه الوثيقة ويجب تنظيم هذا الإتفاق ضمن إطار قانوني وليس نقطة ضمن توافق سياسي ليكون مرجعية قانونية عند التطبيق.

في ملف الأمن تم ذكر أن المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني مرحلة تحرر وطني مثلما ورد في مقدمة وثيقة الوفاق الوطني/ وثيقة الأسرى، ويحث هذا الملف على صياغة قوانين الأمن "وفقاً للمصالح الوطنية الفلسطينية،" وفي هذه التشكيلات الخطابية يكمن اللبس حول ماهية المصالح الوطنية الفلسطينية هل هي التحرير والعودة وإقامة الدولة؟، أم هي المفاوضات والدولة المستقلة والتنسيق الأمني، وفي أحد النقاط "إحترام الأجهزة الأمنية لحق الشعب في المقاومة والدفاع عن الوطن والمواطن،" إن لم تكن الأجهزة الأمنية جزء من بنية المقاومة وخطابها فمن الصعب وقوفها إلى جانب المقاومة، وفي بند هيكلة الأجهزة الأمنية "تناسب عدد الأفراد ولكل جهاز مع المهام الموكلة له" ومن الأجدر أن تكون التناسب بين عدد أفراد الأجهزة الأمنية مع أفراد الشعب الفلسطيني، وفي نفس السياق حول

مرجعية الأجهزة الأمنية تنص الفقرة على رجوعها للجهات المسؤولة المخولة وفق القانون والنظام وأسس الأزمة نابعة من القانون والنظام والدستور الذي لم يحسم مسألة مرجعية وخضوع الأجهزة الأمنية ووضعت خطوط وخطوات تفصيلية لعمل كل جهاز ومن حيث الوظيفة والدور والمرجعية.

أما ملف المصالحة فحث على نشر ثقافة التسامح والمحبة والشراكة السياسية وحل جميع الإنتهاكات بالطرق الشرعية والقانونية، ووضع خطة وآليات لحل الإنقسام وتعويض المتضررين وهذا الإتفاق/ ملف المصالحة الوطنية من أكثر الملفات تفصيلية من حيث نقاط التوافق والإتفاق ووضع آليات، ووسائل لتحقيق المصالحة، ووضع ميثاق شرف خاص بالمصالحة الوطنية.

تعتبر هذه الوثيقة أكثر الوثائق تفصيلاً ودقة في خطوات إجراء المصالحة وتفاصيلها وآليات تحقيقها وتعبر عن مسافة متساوية بين جميع الفرقاء الفلسطينيين. كما يتضح أن هذا الخطاب قدم طاقة كبيرة من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية، ويتميز هذا الاتفاق بأنه اتفاق شمولي ضم جميع الأطياف السياسية الفلسطينية ولم يقصر نفسه على حوار ثنائي بين فتح وحماس مثل اتفاق مكة أو المبادرة اليمنية. يتبين من الاتفاق تجلي خطاب الوحدة الوطنية وهيمنة للغة التوافق والوحدة والابتعاد عن حساسيات الافتراق السياسي والاجتماعي والخطابي الفلسطيني لتقديم خطاب يرضي جميع الأطراف الفلسطينية وهذا يكرس خطاب المصلحة الحزبية وايديولوجيتها ويفترق عن خطاب البلاغة الميثاقية الذي غاب لصالح التوافق لتقسم تركة النظام السياسي لأوسلو.

4.6 إعلان الدوحة 2012

جاء إعلان الدوحة برعاية أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والإعلان ينطلق من إتفاقية القاهرة وتم التباحث في العقبات التي اعترضت تنفيذ إتفاقية المصالحة وأكد إعلان الدوحة ضرورة تذليلها. طالبت النقطة الأولى تفعيل م.ت.ف من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بالتزامن مع الإنتخابات الرئاسية والتشريعية، يتكرر في الخطاب الفلسطيني العديد من التشكيلات الخطابية التي تدعو إلى "تشكيل مجلس وطني جديد" وبرز هذا المطلب ضمن مطالب إعادة إصلاح وتفعيل م.ت.ف لكن حصر المطالبة بتشكيل مجلس وطني فلسطيني دون المطالبة باستعادة الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يمثل جوهر المشروع الوطني الفلسطيني، يكون هذا التشكيل بدون فاعلية وطنية فمطلب الإصلاح لا يقتصر على أزمة بنيوية وهيكلية وإنما يمتد إلى الخطاب والوعي المشكل لهذا الخطاب، فاستعادة الميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1968 هو عتبة يتم ولوجها من أجل إصلاح فعلي وحقيقي لم.ت.ف، والحقل الوطني الفلسطيني برمته وهذا المطلب لم يرد في أي وثيقة فلسطينية رسمية أو غير رسمية أو شبه رسمية، وإنما يقتصر الأمر على المطالبة بإصلاح وإعادة هيكلة م.ت.ف، بمعنى إدخال حماس والجهاد الإسلامي في مؤسسات المنظمة وفق الخطاب المتداعي للمنظمة بعد تراجعها عن الميثاق القومي الفلسطيني.

يطالب البند الثالث تشكيل حكومة وفاق برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومن كفاءات مهنية ومستقلة، وهذه الحكومة تقوم بإجراء الإنتخابات، وإعادة إعمار غزة، وهذا يعبر عن خلل بنيوي بما أن رئيس السلطة ورئيس فتح ورئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة سمح له بأن يكون رئيس للوزراء فلماذا يمنع بعض السياسيين الفلسطينيين من الوزارة في هذه الحكومة؟، وللعلم خطاب السياسيين أفضل من خطاب المهنيين (التكنوقراط). البند الثالث ذو صيغة إجرائية لإستمرار عمل لجان المصالحة ويعبر عن بؤس الحالة الفلسطينية التي حولت القضية الفلسطينية وخطابها بعد الانقسام الواقع عام 2007 إلى خطاب يبحث عن إعادة السلم إلى الإجتماع السياسي والمجتمع الفلسطيني على حساب إهمال خطاب التحرير والعودة والدولة، والبند الرابع إجرائي ذو صلة بعمل لجنة الإنتخابات، وفي

خاتمة الإتفاق شكر محمود عباس وخالد مشعل ولي عهد قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ورد في الشكر تشكيلة خطابية توضح الخطاب الوطني الفلسطيني الذي يسعى إلى "قيام دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف."

أفرد خطاب إعلان الدوحة نهج التفرد الثنائي الذي هيمن على المشهد السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، وتكرس هذا النهج التوافقي الثنائي في متوالية من الخطابات تمثلت في اتفاق مكة واتفاق اليمن وتكرر في هذا الخطاب إعلان الدوحة. يتبين كذلك تدشين واضح للثنائية سلطتي حركة فتح وحركة حماس حيث يعبر الخطاب عن مزيج من الرغبات السياسية لكلا الفصيلين، تغيب شمس البلاغة الميثاقية عن خطاب إعلان الدوحة بمكوناتها الجمعية الفلسطينية.

خطاب البرنامج السياسي الفلسطيني غير الرسمي

4.1 وثيقة جنيف 2003

نضجت وثيقة جنيف في مناخ اقليمي ودولي مضطرب بعد فشل مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية عام 2000 واندلاع أنتفاضة الأقصى، وأعلان الحرب على الارهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وغزو أفغانستان والعراق، فبحث بعض الفلسطينين عن خطاب يراع المشارع السياسية الأمريكية والإسرائيلية ويطلب ودها لدرء وصمة الارهاب عن الفلسطينيين.

تعبر التشكيلات الخطابية في مقدمة وثيقة جنيف عن الإستسلام مثل "التعايش بسلام وكرامة وأمن متبادل على أساس سلام عادل ودائم وشامل،" وتخلق سلام تاريخي دون اعتراف إسرائيل بمسؤليتها عن النكبة "وتحقيق مصالحة تاريخية، تقدم الوثيقة خطابها على أساس وسطي وليس على أساس الحق التاريخي،" و"منطق السلام يتطلب حلولاً وسط وأن الحل الوحيد القابل للحياة يقوم على وجود دولتين على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242 و338،" دون ذكر حل الدولتين البائس على أساس قرار الجمعية العامة 181، قرار التقسيم الذي يمنح الفلسطيني 45% من فلسطين التاريخية، وتم الإشارة إلى حل الدولتين على أساس قراري 242 و338، الذي لم يبقيا من فلسطين التاريخية سوى 20%، وهذا تنازل مجاني أقر إلى جانب التنازل الخطابي عن فلسطين بتبني البرنامج المرحلي ووثيقة الإستقلال كخطاب وطني فلسطيني وتعميمه وتنازل فيزيائي إلى جانب صفقة أوسلو التي أسقطت فلسطين جغرافياً وشعبياً وهوياتياً بعد تقويض الميثاق الوطني الفلسطيني.

تهدف الوثيقة إلى تطبيع العلاقات الفلسطينية– الإسرائيلية والعربية– الإسرائيلية وتدعو إلى عيش آمن والتعاون والوجود السلمي (دون الإشارة إلى تخلي إسرائيل عن برنامجها النووي)، وتتخلى الوثيقة وبشكل واضح عن مرجعية قرار الجمعية العامة 181، الذي يمنح الفلسطينين جزءاً من حقهم التاريخي وتتبنى الوثيقة كل البلاغة التقزيمية للمشروع الوطني الفلسطيني ومن هذه البلاغات (قراري مجلس الأمن 242، 338، 1327 وخطاب جورج بوش في 24 حزيران 2002، خارطة الطريق، مبادرة السلام العربية). تحاول إسرائيل في المادة الأولى والأطراف المرسمة لهذه المادة التحلل من المسؤولية التاريخية والأخلاقية عن كل الأعمال الواقعة في السابق (أي قبل التوقيع على هذه الاتفاقية)، يتضح ذلك من ورود تشكيلة خطابية "لا يمكن لأي طرف من الطرفين أن يتقدم بمطالب إضافية تتعلق بأحداث وقعت قبل التوقيع على هذه الاتفاقية."

تطالب إسرائيل في المادة الثانية من فلسطين الإعتراف فوراً بدولة إسرائيل، بينما الأخيرة تعترف بدولة فلسطين فور قيامها وهذا يوضح العقلية الصهيونية التي تماطل في الإعتراف والمعطل الأول لقيام الدولة الفلسطينية هو إسرائيل، كما لم تشر هذه المادة إلى إنسحاب الإحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية/ فلسطين، ولم تحدد هذه المادة ما هي الدولة الفلسطينية واكتفت بالإشارة للدولة في المقدمة بأن الحل المناسب هو حل الدولتين على أساس قراري 242 و338، أي عمل على 20% من مساحة فلسطين التاريخية.

وتركز هذه المادة على تطبيع العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية وتماهي الفلسطيني بالإسرائيلي (ولع المغلوب بالغالب) دبلوماسياً وشعبياً وثقافياً وإعلامياً وعلمياً وبيئياً وسياسياً وروحياً وزراعياً وأمنياً واقتصادياً. أما المادة الثالثة مادة إجرائية تتعلق بـ"مجموعة التنفيذ والتحقيق" التي تعمل على تكريس الوثيقة.

تحدد المادة الرابعة حدود فلسطين وإسرائيل على قاعدة قراري 242 و338 والحد الفاصل هو خطوط الرابع من حزيران 1967، وبذلك يتم التنازل عن ربع فلسطين 25% كفارق بين حدود التقسيم لعام 1967 الذي يمنح الفلسطينيين 45% من مساحة فلسطين أما تبني قراري 242 و338، فهو يقضي التنازل عن 80% من مساحة فلسطين التاريخية، وبخصوص الممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، موضوع حسب الإتفاقية تحت السيادة الإسرائيلية وبإدارة فلسطينية وهذا انتقاص لسيادة دولة فلسطين.

تقوم المادة الخامسة على أساس التعاون بين فلسطين وإسرائيل، وتسعى كذلك هذه المادة إلى تفكيك بنية المقاومة الفلسطينية العسكرية تحت مسمى "تفكيك كافة القوات غير النظامية القائمة أو الفرق المسلحة والحيلولة دون إعادة تشكيلها في المستقبل،" وتسعى إسرائيل من خلال الأمن الإقليمي إقامة مشروعها الإستعماري (الشرق الأوسط)، والدولة الفلسطينية المنوي إقامتها وفق هذا التصور هي خالية من الجيش وهناك شروط وقيود على أسلحتها، وتعطى قوات الأمن الفلسطينية عدد من المهام منها "منع الإرهاب،" وتشرف القوى متعددة الجنسيات على عمل قوات الأمن الفلسطينية، أما بخصوص القوة متعددة الجنسيات التي سترابط في فلسطين بموجب هذه الوثيقة فهي انتقاص للسيادة الفلسطينية، وهو استعمار ناعم ضد الفلسطينيين مثلما هو وارد في مهمات هذه القوات، كذلك تخول هذه الوثيقة صلاحيات وفرص كبيرة لإسرائيل مثل "تبقي إسرائيل على وجود عسكري مصغر في غور الأردن،" و"يمكن لإسرائيل أن تبقي محطتي إنذار مبكر في شمال الضفة الغربية ووسطها،" و"يحق لسلاح الجو الإسرائيلي استخدام المجال الجوي الفلسطيني الذي تتمتع فلسطين بالسيادة عليه،" و"تخضع جميع المعابر الحدودية لمراقبة فرق مشتركة تتكون من أعضاء من قوات الأمن الفلسطينية والقوة متعددة الجنسيات،" و"في معابر الركاب يمكن لإسرائيل ولمدة 30 شهراً أن تبقي على وجود غير مرئي في مرفق محدد في المعبر المعني."

تناولت المادة السادسة خصوصية مدينة القدس حيث سيتم وضعها تحت سيطرة القوة متعددة الجنسيات، والحرم بعد نهاية فترة الانسحاب يكون تحت سيادة دولة فلسطين أما حائط المبكى فيكون تحت السيادة الإسرائيلية. تختص المادة السابعة بقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين ويذكر أن العودة ستكون على أساس قرار 194 لكن عندما توضع عتبات لهذه العودة مثل: العودة إلى الديار (دولة إسرائيل) يبقى الخيار خاضع للقرار السياسي لدولة إسرائيل بمعنى التنازل عن حق العودة الميثاقي، مثلما ورد في الميثاق الوطني الفلسطيني. تنص المادة الثامنة على إقامة لجنة التعاون الإسرائيلي– الفلسطيني للتعاون في مجال "المصلحة المشتركة،" مثل احتياجات البنية التحتية، والتنمية المستدامة، وقضايا البيئة، والمناطق الحدودية، وأمور عديدة أخرى، من أجل ربط المجتمع الفلسطيني سياسياً وثقافياً واقتصادياً بالمجتمع الإسرائيلي واستغلال المجتمع الإسرائيلي لطاقات المجتمع الفلسطيني.

تكرر وتكرس المادة التاسعة السيطرة الفلسطينية على أراضيها من خلال استخدام الإسرائيلين لطريق 443 الذي يربط القدس بطبريا عبر غور الأردن والقدس– عين جدي، والسيادة على هذه الطرق تكون بدوريات قوات المتعددة الجنسيات. تمنح المادة العاشرة الإسرائيليين ضمن ترتيب معين حق زيارة الأماكن الدينية وهي الحرم الإبراهيمي في الخليل، وقبة راحيل في بيت لحم، ومقام النبي صمؤيل. تتناول المادة العاشرة قضية نظام الحدود وهذه الحدود تستخدم حسب تحليل التشكيلات الخطابية الواردة في الوثيقة من أجل حركة العمال في إسرائيل لا تستغني عن اليد العاملة الفلسطينية، ومن أجل توضيح العلاقات الإقتصادية، واستمرار هيمنة السوق

الإسرائيلية على السوق الفلسطينية. تتناول المادة الثانية عشر موضوع المياه. أما المادة الثالثة عشر تتحدث في موضوع العلاقات الإقتصادية، والمادة الرابعة عشر تتناول موضوع القانون.

تقسم المادة الخامسة عشر عملية الإفراج عن السجناء والمعتقلون الفلسطينيون إلى إخلاء السجناء على ثلاث فئات ومراحل: الفئة التي سيطلق سراحها فوراً عند دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، والذين في الأصل يجب أن يكون قد تم إطلاق سراحهم حسب إتفاقية أوسلو، وآخرين حسب القانون الدولي، وتمرحل إطلاق سراح السجناء يعني نية إسرائيل التلاعب بالموضوع. تتناول المادة السادسة عشر آلية فض النزاعات، أما المادة السابعة توصي بإصدار مجلس الأمن والجمعية العمومية قراران يتبنيان هذه الإتفاقية ويلغيان قرارات الأمم المتحدة السابقة.

تعتبر وثيقة جنيف أحد أسوأ البلاغات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، فتم التنازل في هذه الوثيقة عن البلاغة الميثاقية وشرعنت عملية التطبيع وفتحت أبوابه في جميع المجالات وأسقطت مقومات الفلسطنة. انطلقت الوثيقة من سقف سياسي واهن وضعيف تمثل في إفرازات عملية السلام. تبرز هذه البلاغة هيمنة خطاب التطبيع والتنازل عن الأهداف الفلسطينية الكبرى، وتوضح إنقسام الخطاب الفلسطيني على نفسه بحيث لم يعد هناك إجماع فلسطيني على خطاب وطني جمعي، وأضحى هناك استقطاب نحو خطاب سياسي أدنى من خطاب أوسلو. تعمل هذه الوثيقة على شرعنة وجود الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطيني إلى جانب منح الامتيازات والحقوق في الأراضي التي ستقام عليها الدولة الفسطينية، وتبقي الوثيقة علاقات السلطة والسيطرة والهيمنة في يد دولة الاستعمار الإسرائيلي، وما قدمته الوثيقة يتمثل في خطاب خاضع ومرتهن للإرادة الإسرائيلية يؤدي إلى تعميق الانبتات عن البلاغة الميثاقية الفلسطينية.

4.2 نداء المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل 2004

يرجع خطاب حركة المقاطعة الإضطهاد الإسرائلي إلى الفكر الصهيوني العنصري، وجاء نداء المقاطعة لتطبيق المقاطعة من قبل فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، ويبرر خطاب حركة المقاطعة مشروعيتها من ثلاث مبادئ أساسية: رفض إسرائيل الإعتراف بالمسؤولية عن النكبة وتعتبر النكبة ذروة سنام الاستعمار الصهيوني في فلسطين، وعملية البلورة الدولانية للمشروع الإستعماري، وإقامة دولة الإستعمار الإستيطاني ونجم عن النكبة كفعل استعماري قوض الحداثة الفلسطينية المتبلورة على شكل هوية قومية بكلاسيكياتها (الأرض، والشعب، الرواية تعرضت للتزييف)، وركزت هذه النقطة في نداء المقاطعة على أهمية "حق العودة إلى الديار،" وهذا يتطابق مع خطاب الميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1968، وهو الخطاب الفلسطيني الوحيد، الذي مازال يصر على العودة إلى الديار، بينما العودة في البرنامج المرحلي تذكر كحق، وكذلك في وثيقة الإستقلال وفي الدستور الفلسطيني يتم ذكر العودة إلى الدولة الفلسطينية لا إلى الديار.

تنطلق النقطة الثانية من مقولة قانونية أخلاقية تستند إلى خطاب القانون الدولي لتقويض شرعية الإستعمار الإستيطاني في فلسطين، وهذه النقطة تتقاطع أيضاً مع خطاب الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يرى أن الإستعمار كله غير شرعي ويطالب بإزالة الإستعمار عن كل فلسطين التاريخية على عكس الخطاب الفلسطيني المتصاعد منذ عام 1974، والذي يرى أن الإحتلال (الإستعمار)، مخالف لقانون الدور الواقع على الأراضي المحتلة عام 1967، والنقطة الثالثة استعادة الديمغرافيا الفلسطينية في فلسطين المستعمَرة عام 1948 بعد إهمال لهذه الكتلة البشرية منذ عام 1974، ودفعت عنصرية الإستعمار اتجاه فلسطينيي فلسطين المستعمَرة عام 1948 بالأبارتايد.

يستمد خطاب نداء المقاطعة شرعيته وفعاليته من معين التدمير الممنهج الذي تفترض المؤسسة الأكاديمية والثقافية الفلسطينية، وتورط المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في سياسات الحكومة الإستعمارية، ويتحمل الأكاديميين والمثقفين الإسرائيليين إنتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي تقوم بها إسرائيل بحق الفلسطينيين ومن أجل دعم حركة المقاطعة العالمية لمقاطعة إسرائيل ثم تقديم هذا النداء كمرجعية فلسطينية تحدد مبادئ واضحة للمقاطعة وخطابها فلسطينياً، وتم تحديد مبادئ المقاطعة بهدف جلي يتمثل في "مقاطعة كافة أشكال العمل والتعاون والمشاريع الأكاديمية والثقافية المشتركة مع الجهات الإسرائيلية المختلفة بشكل عام ويستثنى من ذلك تلك الأنشطة والعلاقات التي تتم في سياق يخدم أهدف النضّال الوطني الفلسطيني،[393]" مع وضع قيود معيارية على هذه الأنشطة بحيث لا تؤدي إلى التبعية أو التخلي عن المبادئ والحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

يختم نداء المقاطعة بتشكيلة خطابية على مستوى عالٍ من المرونة والكياسة والمقبولية "إن الهدف لهذه المقاطعة هو إحداث تغيير إيجابي يسهم في إزالة ظروف الإضطهاد الموضحة أعلاه،" إن إزالة ظروف الإضطهاد الموضحة أعلاه يعني تفكيك البنية الكولونيالية الإستيطانية الصهيونية الإسرائيلة في فلسطين ضمن المبادئ الثلاث التي شرعها نداء المقاطعة في عتباته الأولى الذي يطالب إسرائيل بالإعتراف بالمسؤولية عن النكبة، وتحقيق حق العودة إلى الديار، والدعوة لتوضيح أن الإحتلال العسكري لفلسطين هو إستعمار إستيطاني، ووسم الإستعمار والتمييز العنصري ضد فلسطين المستعمَرة عام 1948 بالأبارتايد هو نظام عنصري مصيره إلى الزوال إن إزالة ظروف الإضطهاد هذه تحقق عملية تحرر فلسطيني عجزت الكثير من الخطابات الفلسطينية بعد عام 1968 تدشينها بالمستوى النّصي والمنتوج والممارسات وتتلاقى البلاغة الوطنية لنداء المقاطعة مع البلاغة الميثاقية التي عبرت عن الفلسطنة بتجلياتها الأرض والشعب والرواية، ويؤكد هذا التحليل عبد الرحيم الشيخ بوصف خطاب المقاطعة بقوله "يسترجع بلاغة الميثاق الوطني الفلسطيني الأول في تحمل مسؤولية الدفاع عن الحقوق الفلسطينية.[394]"

4.3 الدستور الديمقراطي 2007

صدر الدستور الديمقراطي عن مركز عدالة– المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل عام 2007، كإقتراح لدستور دولة إسرائيل على أساس دولة ديمقراطية "ثنائية اللغة ومتعددة الثقافات." جاء الدستور الديمقراطي في مقدمة وأربعة أبواب، ينطلق الدستور الديمقراطي من لغة قانونية واستناداً إلى خطاب المبادئ الكونية، والمواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، والمبادئ العالمية والعهود الدولية بصدد حقوق الإنسان. ويدعو هذا الدستور الديمقراطي إلى "بناء مجتمع ديمقراطي ومتساو ومتحرر من العنف والقمع، وكأساس للمصالحة التاريخية بين دولة إسرائيل وبين الشعب الفلسطيني والأمة العربية، فإن على دولة إسرائيل الإعتراف بمسؤوليتها عن الغبن التاريخي الذي سببته للشعب الفلسطيني برمته قبل قيامها وحتى يومنا هذا، ومن هنا فإن على دولة إسرائيل الإعتراف بمسؤولياتها عن جرائم النكبة والإحتلال، والإعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194، والإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك الإعتراف بحقوق الفلسطينيين في إسرائيل كأقلية وطن، والإنسحاب من كافة المناطق العربية المحتلة منذ عام 1967."

حدد الدستور الديمقراطي حدود دولة إسرائيل ودولة فلسطين بحدود الخامس من حزيران لعام 1967، وهو ينطلق إذاً من مبدأ حل الدولتين للشعبين دولة إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة، الدولة الإسرائيلية "دولة ديمقراطية ثنائية اللغة ومتعددة الثقافات،" أي دولة

---

[393] نداء الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل 2004

[394] عبد الرحيم الشيخ. "الهوية الثقافية الفلسطينية.. المثال والتمثيل والتماثل." مصدر سابق: 102.

تقوم على أساس الإعتراف بحقوق "أقلية وطن،" يمارسون لغتهم وثقافتهم وعاداتهم داخل دولة إسرائيل دون تمييز ضدهم، وإنما يكون على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين من غير أقلية الوطن.

جاء هذا الخطاب للدستور الديمقراطي ضمن سياق تحولات الخطاب الفلسطيني التحرري المتمثل في البلاغة الميثاقية التي تريد التحرر والعودة ثم إقامة الدولة، أما هذه الوثيقة –الدستور الديمقراطي– فهي تنطلق من بلاغة/ سياسة وثيقة الإستقلال لكن سقف وثيقة الإستقلال وبلاغتها الوطنية تفوق الدستور الديمقراطي، الذي يهدف أن يكون دستور لدولة إسرائيل، وفي هذا السياق فإن الأقلية العربية في إسرائيل من خلال هذه الوثيقة تكون قد طبقت مقولة إبن خلدون "ولع المغلوب بالغالب،" وتماهت به وأصبحت صورة من صوره وفي سياق الحديث عن القوميات ذكرت الوثيقة أن اليهودية قومية، وأن هذه القومية والحركة العربية شكلتا "الآخر" لبعضهما بعضا بشكل واحد والإشارة هنا أن اليهودية ليست قومية وإنما هي ديانة لكن الدستور الديمقراطي يتعامل مع المفاهيم وفق الفلسفة الإسرائيلية وليس وفق الإصطلاح الفلسطيني التحرري، والإشارة هنا إلى حقيقة أن الفلسطينيين على إعتبار أنه آخر للإسرائيلي/ الصهيوني لو تشكل قبل الإستعمار الصهيوني لفلسطين في مواجهة الآخر العثماني، ودعي عرب فلسطين إلى مؤتمر الصلح في سوريا عام 1919، وكانوا يسمون عرب جنوب سوريا وظهر الفلسطيني في مواجهة الإنتداب البريطاني وفي هذا الخطاب يتماها الفلسطيني مع الإسرائيلي ويعيد الفلسطيني إنتاج الخطاب الصهيوني بأدواته وسياساته وأفكاره الإستعمارية التي يجسدها الفلسطينيون والإسرائيليون في خطاب دستوري موجّه ضد الفلسطينيين القاطنين في فلسطين المستعمَرة عام 1948 أي ما يسميها الدستور الديمقراطي إسرائيل وضد فلسطين المستعمَرة خارج حدود إسرائيل مثل "أن العرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل يعيشون في موطنهم منذ القدم،" وبما أن الخطاب الفلسطيني المستعمَر يعي جذوره التاريخية والقومية في هذه الأرض فلماذا يقبل أن يكون أقلية وطن مغبونة بخطاب إستعماري مهيمن يرى فيه العرب في إسرائيل قنبلة ديمغرافية يجب التخلص منها.

تشظي الخطاب الرسمي الفلسطيني المتمثل في خطاب م.ت.ف بعد عام 1974، وخطاب السلطة الفلسطينية بعد عام 1994، أدى إلى تشظي خطاب الفلسطينيين في الداخل وانسلاخهم عن مشروعهم الوطني، بعدها كانت حركة أبناء البلد وحركات أخرى، تعتمد في سياساتها وأفكارها على البلاغة الميثاقية لم.ت.ف لكن تداعي المنظمة أدى إلى بروز بلاغة فلسطينية ذات صبغة حقوقية لدى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل تنادي بحكم ذاتي ثقافي، وأن تكون اللغة العربية لغة رسمية في إسرائيل، وأن تشارك في إتخاذ القرارات، وبهذا ينجلي غبار الغبن التاريخي الناجم عن الإستعمار الصهيوني لفلسطين. تحاول وثيقة الدستور الديمقراطي أن تكون دستور دولة إسرائيل فهي تسقط عن إسرائيل صفة العنصرية وتلصق الطابع الديمقراطي الإنساني بها في الوقت الذي يتداعى فيه مفهوم الفلسطنة في فلسطين التاريخية بأسرها لصالح مشروعات ثقافية وسياسية وحقوقية تحاول أخذ زمام المبادرة في زمن (تقهقر المشروع الوطني الفلسطيني).

4.4 مجموعة الدولة الواحدة 2009

انطلقت مبادرة رؤية الدولة الواحدة دولة لجميع مواطنيها في الولايات المتحدة الأمريكية في مدينة بوسطن على يد عدد من الناشطين الفلسطينيين والإسرائيليين، بعد المجزرة التي وجهتها الآلة الصهيونية لقطاع غزة مع نهاية عام 2008 ومطلع عام 2009، وبعد حصار طويل فرض على قطاع غزة، وتعثر مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وجاءة الوثيقة في مقدمة تشمل عدد من النقاط من (أ– و) إضافة إلى قسم المبادئ التأسيسية والبرنامج السياسي الذي ضم عشرون مادة صيغت على شكل دستور لجمهورية فلسطين المستقبلية. تنطلق الوثيقة من فكرة إقامة دولة في فلسطين التاريخية تشمل جميع السكان الذين يعيشون في إسرائيل وفي الضفة الغربية

وقطاع غزة الفلسطينين المهجرين عام 1948 بفعل النكبة، دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو الأصل القومي لتأسيس "دولة نموذجية في المنطقة متجذرة في مواطنة متساوية وديمقراطية شعبية وعدالة ممأسسة."

تعترف الوثيقة بالظلم التاريخي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني وتعترف بالتطهير العرقي بحق السكان الفلسطينين الأصليين، وترفض قرار التقسيم الذي دمر الجغرافيا الفلسطينية وأدى إلى طرد وتهجير السكان الفلسطينين قصراً ومازالت إسرائل تمنع عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها. أوضحت الوثيقة فشل خيار حل الدولتين الذي تبناه الخطاب الرسمي الفلسطيني منذ إصدار وثيقة الاستقلال الفلسطينية عام 1988. يعود هذا الفشل إلى استمرار استعمار إسرائيل للأرض الفلسطينية حيث تسيطر إسرائيل على 78% من مساحة فلسطين التاريخية ولم يتبقى للفلسطينين سوى 22% من مساحة فلسطين التاريخية وهذا يتنافى مع مبدأ العدل، ويؤسس حل الدولتين لواقع التجزئة والتفرقة والفصل وعدم المساواة، وتوضح سياسة إسرائيل الاستعمارية من بناء للجدار ومصادرة الأراضي وقمع للسكان الفلسطينين واستباحة حق المواطنة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية إفشالها الممنهج لخيار حل الدولتين.

ينطلق خطاب الدولة الواحدة من تبني استراتيجية المقاومة الشعبية والتعاون مع حركة المقاطعة لإسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها BDS من أجل تحقيق خيار دولة لكل مواطنيها في فلسطين التاريخية. تؤكد الوثيقة على حق المواطنة والمساواة والعدالة والمصالحة التاريخية ومعالجة الظلم البنيوي الذي تعرض له الفلسطينين، وتؤكد على حق العودة والتعويض وفق قرار 194، وتحدد الوثيقة القدس عاصمة للجمهورية الفلسطينية وهي مفتوحة للجميع بالتساوي، وتم تحديد ثلاث للغات للجمهورية الفلسطينية هي العربية والعبرية والإنجليزية. تضمن الوثيقة التعددية القومية والعرقية والدينية وتسعى لبناء نظام الجمهورية الفلسطينية على أساس العدل والكرامة الإنسانية وبما يتوافق مع المواثيق الدولية.

قدمت الوثيقة خطاب بلاغي جدير بالاهتمام والدراسة كونه يمنح الفلسطينين رزمة الحقوق والمطالب التي يناظلون من أجلها، وتتجاوز البلاغة الخطابية للوثيقة الدولة الواحدة العديد من الخطابات الفلسطينية مثل الدستور الفلسطيني والدستور الديمقراطي التي لا يعلو سقفها مثل هذه الوثيقة. ما قدمه هذا الخطاب عجز الخطاب الرسمي الفلسطيني وغير الرسمي عن تقديمه في مرحلة ما بعد أوسلو، وتقترب رؤية هذا الخطاب مع رؤية حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل التي تؤكد على اعتراف إسرائيل بالنكبة والمطالبة بحق العودة. يتبين في هذه البلاغة تجلي سلطة الخطاب الحقوقي التاريخي للشعب الفلسطيني الذي عبرت عنه البلاغة الميثاقية عام 1968، وعكس خطاب الدولة الواحدة وثيقة مظلمة تاريخية يجمع عليها فلسطينيون وإسرائيليون ولم ينتج مثل هذا الخطاب المشترك بين الطرفين الذي يعبر عن الأهداف الفلسطينية الكبرى، أما خطاب وثيقة جنيف واتفاقية أوسلو فهي لم تعبر عن الأهداف الفلسطينية الكبرى بقدر ما قامت تلك الوثائق بإهدار تلك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. تعلو بلاغة الدولة الواحدة على جميع البلاغات الفلسطينية الرسمية وتنصف الشعب الفلسطيني وخطابه التاريخي، لكنها تنطلق من استراتيجية المقاومة الشعبية لوحدها ولم تنطلق من استراتيجيات تلزم إسرائيل بتطبيق هذا الخطاب الذي ينير القضية الفلسطينية بعد دخولها مرحلة النفق منذ عام 1974.

4.5 وثيقة كايروس فلسطين، "وقفة حقّ" 2009

صدرت المبادرة الفلسطينية المسيحية– كايروس فلسطين في مدينة بيت لحم في مهرجان في دار الندوة الدولية. مثلت الوثيقة كلمة المسيحيين الفلسطينين للعالم لتوضيح المعاناة التي تمر بها القضية الفلسطينية، وتطالب الوثيقة المجتمع الدولي بوقفة حق اتجاه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من معاناة وتمييز عنصري واحتلال وظلم. ترى الوثيقة "أن الاحتلال العسكري لأرضنا هو خطيئة ضد الله والإنسان، وأن اللاهوت الذي يبرر هذا الاحتلال هو لاهوت تحريفي، وبعيد جداً عن التعاليم المسيحية، حيث إن اللاهوت المسيحي

الحق، هو لاهوت محبة وتضامن مع المظلوم، ودعوة إلى إحقاق العدل والمساواة بين الشعوب،" وتوسم الوثيقة نفسها بأنها ليست دراسة لاهوتية أو ورقة عمل إنما هي وثيقة إيمان وعمل.

يسعى خطاب هذه الوثيقة إلى تحقيق السلام الدائم والعادل عبر إنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتفكيك التمييز العنصري وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وذلك من خلال تعاون الفئات الموجهة لها الوثيقة وهم مسيحي العالم وكل الكنائس وكل الشعوب والقادة السياسيين وأصحاب القرار والمجتمع الفلسطيني والمجتمع الإسرائيلي من خلال الضغط على إسرائيل. تؤمن هذه الوثيقة بالمقاومة غير العنفية وسيلة جميع الفلسطينين لمحاربة الظلم. ترفض الوثيقة الجدار العازل والمستوطنات وتدين استخفاف إسرائيل بالشرعية الدولية وترفض الصمت العربي، وحملت الوثيقة الأسرة الدولية مسؤوليتها عن الانقسام الفلسطيني.

تمت صياغة الوثيقة بلغة هادئة مطالبة بالسلام والأمن والمحبة والعدل، ويبرز في الوثيقة تجلي خطاب لاهوتي وخطاب سياسي يعود ذلك للشخصيات المسيحية المدشنة للوثيقة وهي شخصيات دينية وأكاديمية وسياسية واجتماعية، كان لتعدد الخلفيات الفكرية للكاتبي الوثيقة أثره في بلاغتها الخطابية التي تتوافق مع رؤية المؤمنيين والعلمانيين. جمعت الوثيقة الصوت المسيحي الفلسطيني وعملت على توحيده في خطاب جمعي ليعبر عن رؤيته إتجاه القضية الفلسطينية وطالب هذا الخطاب بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وحدد عاصمتها بالقدس، للتأكيد على أن المسيحيين الفلسطينين جزء من النسيج الاجتماعي والسياسي للشعب الفلسطيني يسعون إلى التحرر والتخلص من الاستعمار مثلهم مثل المسلميين الفلسطينيين. مثلت هذه الوثيقة ببلاغتها الخطابية خطاب يتجاوز الخطاب الرسمي العربي بتركيزها على عودة اللاجئين والإفراج عن الأسرى، وانتقدت الوثيقة التحيز الغربي والصمت عن جرائم إسرائيل، وعكست الوثيقة صورة اللاهوت الفلسطيني الذي يحارب اللاهوت الإسرائيلي/ الصهيوني.

تتضح سلطة الخطاب الاهوتي في بلاغة الوثيقة وتطغى مفردات الإيمان المسيحي على المشهد الخطابي للوثيقة، وعبرت الوثيقة عن قوة الصوت المسيحي في المجتمع الفلسطيني وفعاليته على المستوى الدولي، فالوثيقة تتجاوز المجتمع المحلي لتخاطب المجتمع الدولي بقيادته وسياسيّه وكنائسه ومسيحيه من أجل رفع الظلم عن المجتمع الفلسطيني. تنبع قوة الوثيقة من فعالية شريحة مجتمعية في الدفاع عن المجتمع بأكمله في مواجهة العدوان الصهيوني، وتقدم الوثيقة صفة أصحابها كفلسطينين أولاً ثم كمسيحيين ثانياً ولم تغرق الوثيقة في خطاب الطائفية إنما تجاوزت ذلك لتشكل خطاب جمعي فلسطيني ينسجم مع خطوط عريضة من البلاغة الميثاقية.

خلاصة نقدية وارتحال البلاغة الفلسطينية

يتبين من خلال التحليل السابق تعرض البلاغة الفلسطينية التي تم رصدها وتحديدها لغرض دراستها وتفحصها في هذه الدراسة، تعرضها لعملية ارتحال عن بلاغتها الكبرى المتمثلة في البلاغة الميثاقية التي عبرت عن الفلسطنة خير تعبير، ولم ينجح الميثاق القومي الفلسطيني بالتعبير عنها لعدد من العوامل الموضوعية والبنيوية التي اعترت بنية التشكيلات الخطابية للميثاق القومي بحيث ارتهن الخطاب الميثاقي القومي بالبنى العربية وراعى الخلافات والمخاوف العربية من نشوء المنظمة، وخلق خطاب أقل ثورية مما ينبغي أن يكون عليه، وبعد أربعة عقود من صدور الخطاب الميثاقي القومي خرج إلى النور خطاب البلاغة الميثاقية عام 1968 ليعبر عن الفلسطنة أو الأهداف الفلسطينية الكبرى، وليعبر عن المظلمة التاريخية التي حلت بالشعب الفلسطيني وأدت إلى اندلاع المنفى وإنكسار الحداثة الفلسطينية وتشظي الهوية الفلسطينية لتعود البلاغة الميثاقية بعد عقدين من الزمن على إعادة صياغة فلسطين كشعب وجغرافيا وحبكة

وتطالب بتحرير فلسطين بالكفاح المسلح كمنهج وحيد لعملية التحرير، وبذلك رسم الميثاق الوطني الفلسطيني إجابات للأسئلة الفلسطينية الناجمة عن النكبة.

لم يحافظْ الفلسطينيون على بلاغتهم الميثاقية ومنهج ثورتهم وخطابها وعبثو بها بعد أقل من نصف عقد على تدشينها، فقد حقق التيار البرغماتي في الحركة الوطنية الفلسطينية مشروعه بتمرير برنامج النقاط العشرة البرنامج المرحلي، ليصعد خطاب الكيانية/ السلطة في سماء الخطاب الفلسطيني بعد أن كانت تقبع خلف خطاب التحرير والعودة، وانحسر هدفا التحرير والعودة وبهت بريقهما في خطاب البرنامج المرحلي. جنت وثيقة الإستقلال الفلسطينية على نزعات الرفض وخطابها لدى الحركة الوطنية الفلسطينية لتوافق على قرار التقسيم وباقي قرارات الأمم المتحدة ولتنبذ العنف وتوصفه بالإرهاب ولتلمح أيضاً بإمكانية الإعتراف بإسرائيل ولتعلن بصراحة قبول حل الدولتين للشعبين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، فخطاب إعلان الإستقلال رسالة إعتراف مجانية بدولة إسرائيل من قبل قيادة م.ت.ف. ويعد كرنفال تعديل/ إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني في غزة عام 1996 أخر مسمار يدق في نعش خطاب م.ت.ف التي تخلت على مستوى الممارسة ومن ثم على مستوى الفكرة عن هدف التحرير والعودة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وأسقطت خيار التحرير والعودة وتقرير المصير عبر استراتيجية الكفاح المسلح.

عَبَرَ الدستور الفلسطيني لعام 2003 عن خطاب سلطة أوسلو المستعمرة ما بعد استعمارية المحكومة لخطاب خارطة الطريق واللجنة الرباعية التي أعلت من صوت الإصلاح ومحاربة الفساد، وجاء الدستور بخطاب يقزم المشروع الوطني الفلسطيني ويدجنه بحدود اتفاقية أوسلو. قدمت وثيقة الأسرى مقاربة توفيقية لإدارة الشأن الداخلي الفلسطيني عند بلوغه مرحلة تأزم، لكنها لم تقدم خارطة إستراتيجية للنهوض الفلسطيني مما أدى إلى وقوع حالة الإنقسام الفلسطيني صيف عام 2007، وحاولت وثائق المصالحة الفلسطينية تسويق مقاربات وخطوات وخطابات من شأنها تخفيف حدة التوتر والإنقسام، وتحاول رأب الصدع الفلسطيني وتوحيد البيت الداخلي الفلسطيني لكنها لم تلقى صدى لدى الأطراف المتخاصمة والمتحزبين لدى الطرفين، وغاب في هذه الخطابات خطاب التحرير ليعلو صدى تشكيلات خطابية مثل "المصلحة الوطنية العليا،" و"السلطة العليا."

كانت وثيقة جنيف خطوة في نفس سياق التنازل الذي نهجته اتفاقية أوسلو وخطاب الدستور الفلسطيني. أما نداء حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل فعبر عن زخم وطني لم يشهد في البلاغة الفلسطينية بعد البلاغة الميثاقية فهو يطالب بالإعتراف بجريمة النكبة وجرائم الإحتلال الصهيوني ضد الفلسطينيين، وبجرم المؤسسة الثقافية والأكاديمية الإسرائيلية السادنة للمؤسسة السياسية والعسكرية ويعد خطاب حركة المقاطعة خطوة فاعلة في مشوار مقاربات التحرير الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو، وارتبطت حركة المقاطعة الفلسطينية بشبكة ضخمة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات معروفة باختصار BDS.

قدم خطاب الدستور الديمقراطي مساهمة قانونية سياسية وسمت الفلسطينيين في فلسطين المستعمَرة عام 1948 كـ"أقلية وطن،" ويطالب خطاب الدستور الديمقراطي أن تكون دولة إسرائيل "متعددة الثقافات وثنائية اللغة،" وهذا الخطاب تساوق من انبتات الخطاب الرسمي الفلسطيني الذي تخلى عن فلسطينيي الداخل، وجاء خطاب الدستور الديمقراطي ليتماهى المستعمَر (الفلسطيني) مع المستعمِر (الإسرائيلي) وينتج خطاب يعبر عن شراكة سياسية وقانونية ودستورية بين الجلاد والضحية. نجحت مجموعة الدولة الواحدة في تقديم بلاغة خطابية تعبر عن الأهداف الفلسطينية الكبرى بسقف أعلى من سقف الخطاب الرسمي الفلسطيني لمرحلة ما بعد 1974، وعبرت وثيقة كايروس فلسطين عن خطاب نقدي فكك خطاب الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ورفعت صوت مسيحي فلسطين لتعبير عن معاناة الشعب الفلسطيني الناجم عن الظلم التاريخي الذي سببته إسرائيل.

تتَّبع البلاغة الفلسطينية يبين جملة من سيرة التحولات والإنبتات التي اعترت الخطاب الوطني الفلسطيني التي بدأ تدشينها منذ عام 1964، وكان خطاب البلاغة الميثاقية أساس وجوهر المشروع الوطني الفلسطيني التحرري لكن سيرة التحولات الفلسطينية أزاحت البلاغة الميثاقية إلى منطقة الظل في الفكر والممارسة، وتكوثر سيرة التحولات الخطابية المرتبطة بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، أدت إلى كسوف البلاغة الميثاقية وتجلى خطاب الانبتات الميثاقي بالخطاب الرسمي الفلسطيني المرتبط بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. نجحت بعض الخطابات الفلسطينية غير الرسمية (حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل، ومجموعة الدولة الواحدة) في تدشين بلاغة تتشابه مع البلاغة الميثاقية من خلال تجريم إسرائيل ومطالبتها بالاعتراف بالظلم التاريخي الذي سببته للفلسطينين، والتأكيد على حق العودة، ورفض التمييز العنصري بحق الفلسطينيين في كل فلسطين التاريخية، والمطالبة بتحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية، جاءت فكرة هذه الخطابات (حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل، ومجموعة الدولة الواحدة، ووثيقة كايروس فلسطين "وثيقة وقفة حقّ") من نضال شعب جنوب إفريقيا وحققت هذه الخطابات نجاحات في المشهد الفلسطيني إلا أن هناك فرق بين الحالة الجنوب إفريقية والحالة الفلسطينية التي تتعرض للاستعمار استيطاني يشمل الفصل العنصري.

الفصل الخامس
البلاغة الميثاقية واستراتيجية التحرر

إلماعة

5.1 سيرة التحولات الخطابية ومسيرتها
5.2 قراءة جمعية للخطابات الفلسطينية
5.3 وظيفة الخطاب البديل
5.4 مقاربة في استراتيجية التحرر

خلاصة أسئلة النكبة والبلاغة التحررية

"إن محو الاستعمار إنما هو حدث عنيف دائماً"

فرانز فانون

"لا تحقق ثقافة منخرطة في صراع تحرري وجودها الموضوعي كثقافة إلا إذا نقضت وسائل إنتاج واستهلاك الثقافة المعادية للتحرر."

فيصل درّاج

تؤدي الانكسارات والتراجعات في الخطاب الفلسطيني الرسمي إلى تقوقعه في هوامش الفعل الوطني ويصعد إلى قمة الخطاب الوطني خطاب التحرير والعودة والدولة الديمقراطية الذي يستأنفه الخطاب الشعبي.

البلاغة الميثاقية واستراتيجة التحرر

إلماعة

يرقب هذا الفصل سيرة التحولات التي اعترت مسيرة الخطاب الوطني الفلسطيني، ويرصد أهم التحولات التي أدت تدريجياً إلى اجهاض البلاغة الميثاقية. ويبين كيف أسهمت بعض الخطابات الفلسطينية غير الرسمية في إستعادة زخم البلاغة الميثاقية. وحدد هذا الفصل وظيفة الخطاب الفسطيني البديل التي تم استلالها من التنافذية النقدية للخطابات الفلسطينية المدروسة ومن المراجعة النقدية للعديد من الأدبيات التي عالجت المشروع الوطني الفلسطيني، ويحاول هذا الفصل ملامسة استراتيجية فلسطينية يكون بمقدورها تحقيق الأهداف الفلسطينية الكبرى، وتم التعبير عن هذه الاستراتيجية بمصطلح الإستراتيجية التوليفية بشكل عام والإستراتيجية المركزة لكل جغرافيا فلسطينية بشكل خاص.

5.1 سيرة التحولات الخطابية ومسيرتها

تحولت الحركة الوطنية الفلسطينية بخطابها من حركة تحرر وطني تسعى إلى تحقيق تحرير فلسطين التاريخية، وتحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى حركة سياسية غبنت تاريخها وتاريخ النضال الفلسطيني، لتصبح نسخة من نسخ الحركة الصهيونية وتتلاقى كلا الحركتين في الخطاب والتصورات في ما وصل إليه الخطاب الفلسطيني من مطالب مثل: تبني حل الدولتين وهذا المطلب يحقق يهودية دولة إسرائيل وهذا الخطاب محور أساسي في خطاب الصهيونية وأهدافها. بدأت سيرة التحولات الفلسطينية تدريجياً بالانبتات عن أهدافها الفلسطينية الكبرى المدشنة في البلاغة الميثاقية لعام 1968، وبدأ التراجع فلسطينياً عن هذه البلاغة بتأجيل هدف التحرير والعودة، وتقديم هدف الكيانية الفلسطينية المتمثل في سلطة على أرض فلسطينية، ومن ثم ليكرس هدف أقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل وليتوج هذا الخطاب باتفاقية أوسلو التي سلخت فكرة التحرير عن الخطاب الفلسطيني ليبقى الخطاب الفلسطيني عارياً بلا سدانة تحميه وتصونه وتدافع عنه.

لعبت عدد من المتغيرات الفلسطينية والإقليمية والدولية دوراً مركزياً في تصدع الوثيقة الفلسطينية التحررية المتمثلة في الميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1968 لقد تعرضت م.ت.ف والفصائل الفلسطينية إلى حرب ضروس من قبل النظام الأردني، ومارست العديد من الأنظمة العربية محاولات الهيمنة والاحتواء والاستحواذ على منظمة التحرير الفلسطينية، وفرخت الأنظمة العربية العديد من الفصائل الفلسطينية الوظيفية لخدمة سياسات الدول العربية، إلى جانب خفوت الخطاب الثوري والتحرري الذي ارتبط بكاريزما الزعيم القومي جمال عبد الناصر الذي استشهد في عام 1970، إضافة لتأثير الكتلة الاشتراكية ممثلة بالاتحاد السوفيتي وتأثير عدد من الدول العربية على قيادة المنظمة للعمل على مرحلة النضال الفلسطيني وتقسيمه كما كان للفلسطينيين نفسهم قابلية للتخلي والانزياح عن البلاغة الميثاقية لتحسين مواقعهم السلطوية، وبرز في عام 1969 فصيل فلسطيني أسهم إسهامات كبرى في صياغة البرنامج المرحلي، وتبناه في دورة انعقاد اللجنة المركزية عام 1973 وساعد على تمرير البرنامج المرحلي ليحل مكان النص المؤسس (الميثاق الوطني الفلسطيني)، وليعمل الفلسطينيين بجد من أجل تحقيق غايات هذا البرنامج الذي بين الفصل السابق ماهية هذا البرنامج وأهدافه.

يعد تبني البرنامج المرحلي أكبر وأخطر التحولات في الخطاب الوطني الفلسطيني، لأنه لم يرفض قرار 338 وفي ذات الوقت يكون قد تبنى قرار 232 وهو البند الأول من قرار 338، وهذا البرنامج عمل على تمزيق الفكر التحرري والخطاب المستند إليه وأوهن طاقات التحرر الفلسطينية المتصاعدة بتبنيها والتحامها للبلاغة الميثاقية التي تبنت الكفاح المسلح كاستراتيجية وحيدة للتحرير بينما هذا البرنامج أسس لتعدد الاستراتيجيات في الوقت الذي كان بمقدور الفلسطينيين تحقيق نجاحات سياسية ووطنية بالكفاح المسلح أكثر من أي

ظروف أخرى. كانت فكرة أقامة سلطة فلسطينية مثلما ورد في البرنامج المرحلي بمثابة غمزه من وراء الخطاب التحرري الفلسطيني بإمكانية الاعتراف بدولة إسرائيل إلى جانب السلطة الفلسطينية وهذا ما تم الإعلان عنه في عام 1988 في وثيقة الاستقلال، بذلك تم تحطيم فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية التي تحقق للفلسطينيين فلسطينيتهم.

انسلاخ الفلسطينيين عن البلاغة الميثاقية منذ العام 1974 ومن ثم إعلان الاستقلال عام 1988، وتوقيع أتفاقية أوسلو عام 1993 وإهدار الميثاق الوطني الفلسطيني ونسف مقولاته المركزية عام 1996، أدى إلى تشظي الخطاب الفلسطيني فأضحت فلسطين جغرافيات وبانتستونات والشعب الفلسطيني تشظى إلى مجموعات تم تقسيمهم وفق الهندسة الاستعمارية، أما الرواية الفلسطينية وهويتها فوقفت تراوح بباب إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ومازالت تستجدي بالمفاوضات كخيار استراتيجي فرصة لإقامة دولة فلسطينية على أقل من ربع فلسطين التاريخية.

كانت جملة التحولات السابقة ذات أثر بالغ في بروز عدد من المبادرات والخطابات والأفكار والتصورات المطالبة بحل المشاكل الجماعية لجماعات التي تم تهميشها من قبل الحل المرحلي وصفقة أوسلو، فبرزت مبادرات من فلسطيني فلسطين المستعمَرة عام 1948، ومبادرات من تجمعات الشتات الفلسطيني، ومبادرات من الأراضي الفلسطينية المستعمَرة الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ومن هذه المبادرات من يطالب بحلول مرتبطة بتلك التجمعات مثل: خطاب الدستور الديمقراطي الذي رفعت شعاره جماعات من فلسطيني فلسطين المستعمَرة عام 1948، ومبادرة تطالب بحل جمعي مثل: وثيقة جنيف الأخطر من اتفاقية أوسلو حيث قدمت تنازلات كبيرة لدولة الاستعمار الاستيطاني ومنحته صفة السيطرة والهيمنة الدائمة عل الفلسطينيين شعباً وأرضاً وفكراً واقتصاداً وغيرها من الأمور، ومبادرات ذات صفة جمعية حافظت على الحقوق الفلسطينية وانسجمت مع البلاغة الميثاقية مثل نداء حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل التي انطلقت عام 2004 ومجموعة الدولة الواحدة التي طالبت بإقامة جمهورية فلسطين على فلسطين التاريخية على أسس التعددية العرقية والدينية والقومية دون تمييز أو فصل عنصري.

يتبين أن عدد من هذه المبادرات انطلقت من قاعدة حل الدولتين من وثيقة الاستقلال الفلسطيني لعام 1988 ولم تنطلق من الخطاب الفلسطيني الجمعي الذي عبر عن الفلسطنة، والمتمثل في الميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1968 وقامت هذه المبادرات استئناف خطابها من وثيقة الاستقلال وما بعدها من خطاب أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية مثل إنجاز الدستور الفلسطيني عام 2003 بنسخته الثالثة المعدلة والمنقحة وهذا الدستور مثلما وضح في الفصل السابق لا يعبر عن فلسطين التاريخية كشعب وسكان وراوية.

أثرت الأحداث الفلسطينية الداخلية على مسيرة الخطاب الفلسطيني فبعد الانقسام الفلسطيني عام 2007 لم يعدْ جدل الفلسطينيين يرتبط بمقاومة الاحتلال أو التحرير وأنما انحصر للعمل على تقاسم مقاعد السلطة والمحافظة على خطاب السلطة الناعم وتم استبعاد خيار المقاومة والكفاح وأصبحت المقاومة رد فعل وليست فعل حيث توظف لرد العدوان وليس لاستئناف المشروع التحرري الفلسطيني.

رغم كل التحولات في الخطاب الوطني الفلسطيني وابتعاده عن الأهداف الفلسطينية الكبرى المتمثلة في (التحرير، والعودة، وإقامة الدولة) إلا أن الخارطة الوطنية الفلسطينية ما زالت تحمل خطاباً فلسطينياً بديلاً ينسجم مع البلاغة الميثاقية ويعبر هذا الخطاب عن الفلسطنة بفاعلية أعلى من الخطاب الرسمي لم.ت.ف والسلطة الفلسطينية، وتشكل هذا الخطاب على يد عدد من الفواعل والروافع السياسية والثقافية والاجتماعية والسياسية كحركة الجهاد الإسلامي التي مازالت تتبنى خيار تحرير فلسطين التاريخية بالكفاح المسلح، وترفض المفاوضات أو المشاركة في السلطة الفلسطينية. ورفع حزب التجمع الوطني الديمقراطي شعار دولة لكل مواطنيها لتبقى فلسطين

التاريخية بجغرافيتها وديمغرافيتها موحدة لا تقبل التجزئة والتقسيم، وخطاب الدولة لكل مواطنيها (مجموعة الدولة الواحدة) أكتسب شعبية كبيرة فلسطينية وغير فلسطينية خصوصاً بعد انطلاق مجموعة الدولة الواحد عام 2009، وعبر خطاب نداء حركة المقاطعة لإسرائيل عن فاعلية كبرى في الدفاع عن المظلمة التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني جراء نكبة عام 1948 ويطالب هذا الخطاب اعتراف إسرائيل بالغبن التاريخي الذي لحق بالفلسطينيين في الوقت الذي تهافت فيه الخطاب الرسمي الفلسطيني لمصالحة إسرائيل والاعتراف بها وتطبيع العلاقات معها. تؤدي الانكسارات والتراجعات في الخطاب الفلسطيني الرسمي إلى تقوقعه في هوامش الفعل الوطني ويصعد إلى قمة الخطاب الوطني خطاب التحرير والعودة والدولة الديمقراطية الذي يستأنفه الخطاب الشعبي.

5.2 قراءة جمعية للخطابات الفلسطينية

السلطة الخطابية: كل خطاب سلطة ولكل سلطة خطاب، لقد تتعددت السلطة الخطابية في الخطابات الفلسطيني التي تمت دراستها. ويمكن إجمال هذه السلطة الخطابية بسلطة الشرعية العربية، وسلطة الاجماع الثوري الفلسطيني، وسلطة الاجماع الشعبي الفلسطيني، وسلطة خطاب السلام وإقامة الدولة الفلسطينية، وسلطة خطاب التنمية والتحديث والإصلاح ومحاربة الفساد، وسلطة خطاب الوحدة الوطنية، وسلطة خطاب الأقلية القومية والأقلية الدينية. أدى كل خطاب من هذه الخطابات دور إيجابي أو سلبي في المشروع الوطني الفلسطيني وبينت الدراسة أن سلطة خطاب مجموعة الدولة الواحدة وسلطة خطاب الحركة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل بإمكانها إعادة استئناف المشروع الوطني الفلسطيني بصورته التحررية بما ينسجم مع سلطة خطاب البلاغة الميثاقية.

أيديولوجيا الخطاب: تجلى في كل خطاب من الخطابات الفلسطينية في هذه الدراسة أيديولوجيا رئيسية إلى جانب عدد من الايدولوجيا الفرعية المدعمة لأيدلوجية الرئيسة. أهم هذه الايديولوجيات الرئيسية التي شكلت بنى الخطاب الوطني الفلسطيني هي أيديولوجيا التحرير، أيديولوجيا العودة وأيديولوجيا إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، بعد وهن هذه الايديولوجيات وتراجعها برزت ترعة من الايديولوجيات المتمثلة في الايدولوجيا السلمية، والايدولوجيا الاستقلالية، والايدولوجيا الليبرالية الدستورية، وايدولوجيا الإقصاء والانقسام، وايدولوجيا التماهي بالمستعمِر، وايدولوجيا الأقليات، وايدولوجيا المجموعات الشعبية. كان للتراجع عن ايدولوجيا التحرير الفلسطينية تفريخ العديد من الايديولوجيات التي أوهنت المشروع الوطني الفلسطيني، لكن يتبين أن هناك أيديولوجيات شعبية وجماهيرية تنسجم مع ايديولوجيا البلاغة الميثاقية ويعول عليها في عملية استعادة زخم ايدولوجيا التحرير الفلسطينية.

أبنية الخطاب: تدرجت البنية الفلسطينية في إنتاج البلاغة الفلسطينية التي بدأت مع البلاغة القومية والتي مثلت الحاضنة للبلاغة الميثاقية التي أعادت ترميم بنية منظمة التحرير الفلسطينية بصيغة جمعية ثورية. وأسهمت البنى القيادية الفلسطينية في تفكيك خطاب المشروع الوطني الفلسطيني الجمعي وتدشين أبنية بلاغية مرحلية واستقلالية ودستورية أفقدت الخطاب الوطني الفلسطيني بلاغته الجمعية، وأضحت البنى الجديدة جوهر المشروع السياسي الفلسطيني ونُبذت بنى الخطاب الفلسطيني المقاوم وصُعدت بنى الخطاب الفلسطيني غير المقاوم. تمثل البنية الخطابية أحد أهم منتجات سلطة الخطاب وايدولوجيته فإن كانت البنية تحررية ينتج خطاب تحرري وأن كانت البنية سلمية تنتج خطاب وأيديولوجية سلمية وهذا ما حصل في مرحلة ما بعد أوسلو حيث تعددت الأبنية الفلسطينية التي تدعم مشاريع السلام والتطبيع والتماهي مع المستعمِر، وكان بمقدور الجماهير الشعبية الفلسطينية تجسيد أبنية جمعية لإعادة الاعتبار للبلاغة الميثاقية الفلسطينية.

5.3 وظيفة الخطاب البديل

ينطلق الخطاب الفلسطيني البديل –حسب تصور هذه الدراسة– من عدد من الوظائف هي: 1. الافلات من شرك الانبتات والانحراف والإزاحة عن الأهداف الفلسطينية الكبرى وتدشين مقولات وطنية تتماثل مع البلاغة الميثاقية. وهجر كل الخطاب السياسي الذي أوهن الخطاب الوطني الفلسطيني مثل البرنامج المرحلي والدستور الفلسطيني والتشبث بالخطابات التي تدعم البلاغة الميثاقية مثل خطاب حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل وخطاب مجموعة الدولة الواحدة؛ 2. معالجة العطب البنيوي والموضوعي الذي ألم بالخطاب الفلسطيني منذ عام 1974 الأمر الذي جعل هذا العطب صفة بنيوية في باقي الخطابات الفلسطينية التي اندلعت بعد إقرار البرنامج المرحلي ويتمثل هذا العطب بالتنازلات المجانية والضبابية الفكرية والمراهقة الايديولوجية التي هيمنت على بنية الحركة الوطنية الفلسطينية؛ 3. تدشين نهضة تحررية في المستويات الفكرية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والفلسفية لتكون مداخلات ومساهمات متوافقة على هدف التحرر الفلسطيني من خلال استعادة البلاغة الميثاقية وصوغ عدد من السياسات التي تسعى لتمثيل وترجمة البلاغة الميثاقية لمنهج فلسطيني يكون بمقدور كل فرد فلسطيني ممارسة حقه بالعملية التحررية؛ 4. الخروج من تيه التكتيك السياسي واستنهاض الخطاب الاستراتيجي بأهدافه وسياساته وبلاغته وتقديم مراجعة نقدية لتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية للتعلم من الأخطاء وعدم تكرارها؛ 5. أحياء ثورية خطاب الحركة الوطنية الفلسطينية بمقولاتها التحررية المتمثلة في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الديمقراطية في فلسطين التاريخية في جميع الجغرافيات الفلسطينية؛ 6. العمل على تحديد وظيفة الأحزاب والحركات والفصائل الفلسطينية كونها حركات تحرر تجمع على خطاب البلاغة الميثاقية وليست أحزاب سياسية تهدف إلى السلطة ونعيمها وتحدد هذه الأحزاب موقفها وعلاقتها بـ(أيديولوجية التحرر الفلسطينية)؛ 7. تصفية التاريخ الفلسطيني من الأساطير الوطنية التي غلفت الخطاب السياسي الفلسطيني بصفة المقدس ومنعت بلورة خطاب نقدي اتجاه المؤسسات الفلسطينية والقيادة والكوادر مما أدى إلى حالات الفساد والترهل والتفرد والهيمنة والزبائنية؛ 8. توضيح طبيعة المرحلة التي يمر بها الفلسطينيون بأنها مرحلة تحرر وطني وليست مرحلة كليشيهات الدولة مثلما يزخر به الخطاب الفلسطيني (الوزير، ورئيس الوزراء، واللواء، والموكب).

يقوم الخطاب البديل على تأسيس بنية فلسطينية تؤسس لخطاب التحرر الوطني الفلسطيني ثقافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً من خلال: تفكيك وهدم الرواية الصهيونية الاستعمارية ويكون ذلك باستخدام جميع الاستراتيجيات والاستعانة بالخطاب الحقوقي والقانون وحركات التضامن مع الشعب الفلسطيني، وإقامة العلاقة مع المفكرين المعادين للصهيونية وإسرائيل، ومساندتهم لتقديم خطاب نقدي من داخل المجتمع الاستعماري، كذلك تكون هذه المهمة على عاتق الفلسطينيون المتواجدون في فلسطين المستعمَرة عام 1948 بتفكيك البنية الكولونيالية الإسرائيلية وعدم تقديم المبادرات والتصورات والخطابات التي تكرس شرعية النظام الاستعماري.

يتطلب كذلك النهوض بالمشروع الوطني الفلسطيني ثقافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفكرياً من خلال فلسطنة هذه الحقول وإصباغها بالأفكار التحررية الانعتاقية مثلما حددتها البلاغة الميثاقية، ومحاربة ومكافحة مشاريع التطبيع والتبعية في جميع المجالات والميادين. تدشين خطاب تحرري ينهض بهذه الحقول لفولذة الخطاب الوطني الفلسطيني، وخير مثال على هذا النهوض تجربة نداء حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل 2004 ومجموعة الدولة الواحدة 2009، والعمل الحثيث على المزاوجة بين المقولة الثقافية الثورية التحررية مع المقولة السياسية وتكون السياسة منطلقة من الثقافة التحررية، والعمل على تفكيك العقل السياسي والثقافي الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي المبتعد عن البلاغة الميثاقية والعمل على إعادة إنتاج العقل السياسي والثقافي الفلسطيني ضمن رؤية نقدية تحررية. استعادة البلاغة الميثاقية كدستور للتحرر الفلسطيني ومحاربة (الاغتراب التحرري) الذي تعرض له المجتمع الفلسطيني بدأً من عام

1974 وتوج هذا الاغتراب بعام 1994، واشتد ساعده بعد اندلاع خطاب محاربة وإنهاء "عسكرة الانتفاضة،" وفق البرنامج السياسي الذي عبر عنه الرئيس الفلسطيني محمود عباس منذ مطلع عام 2005.

نقد الموروث السياساتي والخطابي الموروث دون وعي مثل "القرار الوطني المستقل،" و"المصلحة الوطنية العليا،" و"السلطة العليا،" هذه تشكيلات خطابية غرضها الهيمنة والسيطرة ومصادرة حق التحرر الفلسطيني بتلوين الخطاب السياسي الفلسطيني بمفردات الدولة والتنمية والعولمة، هذه التشكيلات الخطابية تقدم جرعات تسمم فكر الخطاب الفلسطيني ومحتوياته وهي عملية استدراك قاصر للبلاغة الميثاقية لتعويم خطاب التحرير وتدشين خطاب اللا–تحرير الذي طغى في خطاب الحقول الفلسطينية المختلفة.

تأسيس البلاغة الميثاقية/ الخطاب البديل على حامل اجتماعي وسياسي وثقافي تحرري يكون بمقدوره استعادة العقد الوطني الفلسطيني لتحقيق خطاب الوحدة الوطنية التحررية بتوحيد الخطاب الوطني الفلسطيني على أهداف البلاغة الميثاقية. يتبلور هذا العمل التحرري من خلال توفر الإرادة السياسية لدى الأحزاب الفلسطينية والحركات الاجتماعية والجامعات والمثقفين والسياسين ووسائل الاعلام والمنهاج المدرسي وكل أفراد الشعب الفلسطيني، بحيث تكون الإرادة إرادة تحرر متمسكة بالأهداف الفلسطينية الكبرى ولا تضع سقف سياسي لطموحها سوى التحرير والعودة وإقامة الدولة الديمقراطية. تعزيز البرامج والاستراتيجيات التي تفعل التعبئة القومية وتعيد القضية الفلسطينية إلى عمقها العربي بعيداً عن السياسات والخطابات الرسمية العربية والنفاذ إلى وعي الشعوب العربي وإرادتها الشعبية.

إعادة تأسيس المؤسسة الثقافة الفلسطينية بمقاييس فلسطينية لتعبر عن الخطاب الثقافي لجميع الفلسطينيين في الداخل والخارج، وهذه المؤسسة تعيد تخليق وتكوثر الوعي الثقافي الفلسطيني من خلال توحيد المقولة الثقافة الوطنية، وصهر الخلافات بين الخطابات السياسية الفلسطينية وبين الجغرافيات السياسية فالخطاب الثقافي الموحد ينتج خطاب سياسي موحد، وهذا العمل يؤدي إلى هجر الثقافة الارجائية السكونية اللا– تحررية لتكون وظيفة الثقافة على رأس سهام التحرر الفلسطيني وتكون بوصلة العمل الوطني الفلسطيني التحرري، وتعد تجربة حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل ومجموعة الدولة الواحدة دليل ذهبي على طاقة الثقافة وقدراتها في المشروع التحرري الفلسطيني.

5.4 مقاربة في استراتيجيا التحرر

يتطلب من الفلسطينيين فهم أسباب هزيمتهم والتعرف على الاستراتيجية التي اتبعها الاستعمار الإسرائيلي وحقق من خلالها أهدافه الاستعمارية، وأن عملية تفهم الاستراتيجية الإسرائيلية تفضي بالفلسطيني بلورة رؤية واعية بخصوص الاستراتيجية الناجعة لتحرير فلسطين. تبنى الميثاق القومي الفلسطيني استراتيجية تحرير تمثلت في الحرب النظامية الخاطفة بمشاركة الجيوش العربية وأثبتت هذه الاستراتيجية فشلها في هزيمة حزيران عام 1967، ودشنت البلاغة الميثاقية استراتيجية الكفاح المسلح التي حققت نجاحات كبيرة لكن سرعان ما تم تقويض أركان هذه الاستراتيجية بتبني استراتيجيات أخرى إلى جانب استراتيجية الكفاح المسلح في البرنامج المرحلي عام 1974. بعد خطاب البرنامج المرحلي لم تعد استراتيجية الكفاح المسلح ذات أولوية لدى الفلسطينيين وتمثل ذلك جلياً بخطاب وثيقة أعلان الاستقلال التي نبذت العنف وبعد ذلك، تسارعت قطع دومنو الكفاح المسلح بالسقوط الواحدة تلو الأخرى من قبل الفلسطينيين بنبذ الارهاب ومكافحة التمرد وإنهاء عسكرة الانتفاضة وضبط السلاح غير الشرعي ووحدة السلاح الفلسطيني.

بالرغم من هجر الفلسطينيين للكفاح المسلح إلا أن المشهد الوطني الفلسطيني أثبت فعالية الكفاح المسلح في المحافظة على الفلسطنة ومن الأمثلة الشهيرة التي تؤكد هذه المقولة العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982، ومعركة مخيم جنين عام 2002، والعدوان الصهيوني على قطاع غزة عام 2012، هذه المحطات الكفاحية الفلسطينية وغيرها من المحطات أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية.

كما أسهمت الاستراتيجية الجماهيرية فعاليتها في الانتفاضة الأولى عام 1987، وحملة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل 2004. أما إستراتيجية المقاومة الشعبية التي تعجز عليها الخطاب الرسمي الفلسطيني وأحزاب ومؤسسات فلسطينية منذ إعلان نبذ المقاومة المسلحة بعد استشهاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات فقد فقدت جوهرها وتم تميعها وتسخيفها من قبل فواعل فلسطينية هيمنت على حقل المقاومة الشعبية للاكتساب شرعية سياسية ومجتمعية في مواجهة الأحزاب الفلسطينية التي تتبنى المقاومة المسلحة خصوصاً حركة حماس.
أما بخصوص الاستراتيجية الفلسطينية التي يمكن اعتمادها من أجل خوض غمار معركة التحرير فهي تتمثل في الاستراتيجية التوليفية التي تضم كافة الوسائل والأساليب من أجل تحرير فلسطين لكن هذه الاستراتيجية التوليفية تشمل جميع الجغرافيات الفلسطينية، وهنا تبرز استراتيجية رئيسية ووحيدة لكل جغرافية على انفراد فمثلاً استراتيجية الضفة والقطاع تكون بالكفاح المسلح وحده كخيار إستراتيجي، أما استراتيجية الفلسطينيين في فلسطين المستعمرَة في العام 1948 تكون استراتيجية مزدوجة تجمع بين المقاومة المسلحة والمقاومة غير المسلحة، أما استراتيجية الفلسطينيين في الشتات فتتمثل في المقاومة الشعبية والجماهيرية والعمل على دعم استراتيجيات الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية.

خلاصة أسئلة النكبة والبلاغة التحررية

نجم عن النكبة الفلسطينية الواقعة عام 1948 انبتار للحداثة الفلسطينية وإعاقة لصيرورة تطورها، وتم تقسيم الجغرافيا الفلسطينية وتشتيت عدد كبير من الشعب الفلسطيني. استعاد الفلسطينيون قواهم وطاقتهم بعد أقل من عقدين على النكبة وبلوروا هويتهم الوطنية ضمن مشروع وطني تحرري وتجلى خطابهم التحرري في البلاغة الميثاقية التي دشنت عام 1968 وأجابت هذه البلاغة عن أسئلة النكبة بأفكار تحررية فلسطينية ذات صفة جمعية ثورية.
خلقت حالة الانبتات الفلسطيني الناجمة عن انزلاق الخطاب الرسمي الفلسطيني ومن ثم اتباع الخطاب غير الرسمي للخطاب الرسمي الفلسطيني، وبات هناك فجوة بين البلاغة الميثاقية ذات الصفة الجمعية وبين الخطاب الوطني الفلسطيني بنسخته ما بعد عام 1974.
راوحت العديد من الخطابات تقديم رؤية أو خطاب بديل للقضية الفلسطينية لكنها في الغالب لم تستطع بلورة مقولة فلسطينية جمعية، باستثناء خطاب حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل ومجموعة الدولة الواحدة هذان الخطابان استطاعا الافلات من جوقة الخطاب الرسمي وغير الرسمي المحكوم بالسقف السياسي لاتفاقية أوسلو. على الفلسطينيين استعادة هالة البلاغة الميثاقية بخطابها وإستراتيجيتها وأهدافها التي تجيب عن أسئلة النكبة وهي المساحة الوحيدة التي يجمع الفلسطيني على كونها نقطة البداية للخطاب الوطني التحرري ومؤشر صعود نجم حركة المقاطعة الفلسطينية ومجموعة الدولة الواحدة بخطابهم الجمعي الذي يعبر عن الفلسطنة ببلاغة جمعية يؤكد لنا أن الخطاب الفلسطيني البديل ينطلق من معين البلاغة الميثاقية الفلسطينية لعام 1968.

المصادر والمراجع

قائمة الوثائق

اتفاق مكة 2007

إعلان الدوحة 2012

برنامج النقاط العشرة (البرنامجي المرحلي) 1974.

الدستور الفلسطيني النسخة الثالثة 2003

المبادرة اليمنية 2007

مجموعة الدولة الواحدة 2009

الميثاق القومي الفلسطيني 1964.

الميثاق الوطني الفلسطيني 1968.

الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل 1996.

نداء حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل 2004

وثيقة إعلان الإستقلال الفلسطيني 1988.

وثيقة الأسرى/ وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني 2006

وثيقة الدستور الديمقراطي 2007

وثيقة جنيف 2003

وثيقة كايروس فلسطين "وقفة حقّ" 2009

الورقة المصرية 2009

المصادر باللغة العربية

أبراش، إبراهيم. "المفاوضات والخيارات البديلة." **المستجدات الداعمة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية**. البيرة: المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات، 2011.

أبو الحسن، وائل مصطفى. "أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني ومشهد (الانحلال المعياري): قراءة سيكولوجية." **المستقبل العربي**. عدد 351، 2008.

أبو العردات، فتحي. "إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية حركة فتح." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

أبو النمل، حسن. "حماس من المعارضة إلى السلطة أو من الايدولوجيا إلى السياسة." محسن محمد صالح (محرر). **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

أبو رحمة، سامر. "الحراك الشبابي في قطاع غزة.. إلى أين؟." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 90، 2012.

أبو طه، أنور. "إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية الجهاد الإسلامي." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

أبو عمر، زياد. "الدولة الفلسطينية المستقلة في عملية السلام في الشرق الأوسط." أحمد سعيد نوفل (محرر). **الدولة الفلسطينية المستقلة**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. 2000.

_____. **اتجاهات جديدة في التفكير والممارسة السياسية الإستراتيجية في الساحة الفلسطينية**. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1998.

أبو فخر، صقر. "إدارة المؤسسات لدى م.ت.ف الحرية الفكرية وحرية البحث العلمي في منظمة التحرير الفلسطينية (مركز الأبحاث والتخطيط مثالاً)." محسن صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

أبو نحل، أسامة (وآخرون). **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.

أبو نضال، نزيه. **مذكرات نزيه أبو نضال: من أوراق ثورة مغدورة**. حاوره زياد منى. دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، 2011.

أحمد، سامي يوسف. **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الجذور التكوين المسارات**. القاهرة: جزيرة الورد للنشر والتوزيع، 2010.

ادراوي، العياشي. "من النقد المنولوجي إلى النقد الحواري." **علامات**؛ عدد 33، 2010.

إرشيد، سامر. **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات السلطة والانتفاضة الثانية**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2007.

الأزعر، محمد خالد. "منظمة التحرير الفلسطينية: التجربة والآفاق المستقبلية." ناهض زقوت (محرر ومراجع). **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، 2-4 حزيران/ يونيو 2000.

أزمة الثورة الفلسطينية: أسبابها وطرق معالجتها. د.م: منشورات الحزب الشيوعي الفلسطيني (القيادة المؤقتة)، 1984.

أسعد، أحمد عز الدين. "مراجعة كتاب: تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر للصف الحادي عشر الأدبي." **المجلة العربية للعلوم السياسية**. عدد 36. 2012.

إسماعيل، عز الدين. "مناهج النقد الأدبي بين المعيارية والوصفية." **مجلة فصول**؛ عدد 68، 2006.

الأشقر، إسماعيل عبد اللطيف. "المصالحة الفلسطينية.. أفاق وتحديات." **المستجدات الداعمة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية**. البيرة: المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2011.

الأعرج، باسل. "الحراك الشبابي والفضاء المتوتر." **آفاق برلمانية**. عدد 2، مجلد 17، 2013.

باومغرتن، هلغى. **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948–1988: من التحرر إلى الدولة**. محمد أبو زيد (مترجم). رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

بدوي، أحمد موسى. "الأبعاد الاجتماعية والابستمولوجية لإنتاج واكتساب المعرفة العلمية: مقاربة منهجية." **المستقبل العربي**؛ عدد 365، 2009.

براون، ناثان ج، وعمرو حمزاوي. **بين الدين والسياسة الإسلاميون في البرلمانات العربية**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ومركز كارينغي للشرق الأوسط، 2011.

برشور تعريفي بالمبادرة الوطنية الفلسطينية. د.م: د.ت.

البرغوثي، أنس. "شعارات الحراك الشبابي الفلسطيني؛ تشتت في الرؤية أم إدراك للواقع معقد؟." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 90، 2012.

البرغوثي، إياد. **العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين**. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2012.

البرغوثي، عمر. **المقاومة كمكون ضروري للتنمية في السياق الاستعماري حملة المقاطعة نموذجاً**. بيرزيت: جامعة بيرزيت– مركز دراسات التنمية. 2011.

البرغوثي، مروان. "الحالة التنظيمية في حركة فتح وعلاقتها مع السلطة." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22–23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 1999.

البرغوثي، مصطفى. "الأبعاد السياسية لغياب إستراتيجية عمل وطنية موحدة." وسام رفيدي (محرر). **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة**. بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005.

_____. **القضية الفلسطينية: على ماذا يدور الصراع؟ والطريق إلى المستقبل**. القدس: المبادرة الوطنية الفلسطينية. 2003.

_____. **هناك بديل للمفاوضات الفاشلة!! الدبلوماسية المقاومة وانتزاع الاعتراف بالدولة المستقلة وحدودها وعاصمتها القدس**. د.م: المبادرة الوطنية الفلسطينية، د.ت.

بشارة، عزمي. "ورقة أولية حول أزمة العمل الحزبي الفلسطيني." عزمي بشارة (محرر). **الديمقراطية والتعددية: أزمة السياسية الفلسطينية في المرحلة الراهنة. وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ 11/24/ 1995**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996.

_____. **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2002.

_____. **ما بعد الاجتياح: في قضايا الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2002.

بصدد أزمة حركة فتح والساحة الفلسطينية. د.م: دار الراية، 1983.

البطش، خالد. "خيارنا هو المقاومة وحل السلطة الفلسطينية يحتاج إلى نقاش وطني." زياد رباني (محاور). **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 93، 2013.

بلقزيز، عبد الإله. **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

_____. **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي– الإسرائيلي**. الدار البيضاء، بيروت: إفريقيا الشرق، 2000.

بنات، نزار. "الحراك الشبابي الفلسطيني.. تساؤلات الاستقطاب." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 90، 2012.

بنكراد، سعيد. **السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها**. الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2003.

بوجنال، محمد. **الفلسفة السياسية للحداثة وما بعد الحداثة: شرط فهم صراعات الألفية الثالثة**. بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

بوداود، وذناني. "خطاب التأسيس السيميائي في النقد الجزائري المعاصر [مقاربة في بعض أعمال يوسف أحمد]." **مجلة الأثر**؛ عدد 11، 2007.

بيان للفصائل الفلسطينية العشرة بشان مقاطعة مفاوضات السلام والاتفاق الأردني الإسرائيلي على جدول الأعمال 1992/11/23. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 13، 1993.

التجمع الوطني الديمقراطي: النظام الداخلي. الجلسة الاستكمالية للمؤتمر الرابع بتاريخ 5-6 /3/ 2004.

التجمع الوطني الديمقراطي: هوية قومية ومواطنة كاملة، البرنامج السياسي. د.م: التجمع الوطني الديمقراطي، المؤتمر الرابع 5-6 آذار 2004.

تلحمي، داود. "القطب الثالث: التجربة والآفاق." **خمس سنوات على اتفاق أوسلو**. بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1999.

التميمي، باسم خضر. **المقاومة اللاعنفية في فلسطين 1967–1993**. د.م: المكتبة المتنقلة من أجل اللاعنف والسلام، 2007.

جاد الله، مراد. "مستقبل الحراك الشبابي الفلسطيني ودوره في القضية الفلسطينية." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 90، 2012.

جاد، إصلاح. "حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل." **نحور إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية**. البيرة: المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات– بدائل، 2009.

جبارين، شعوان. "الإستراتيجية القانونية الفلسطينية.. الاحتياج والأهمية." **القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي**. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات، 2012.

جبر، حسن. "بعد عشرين عاماً على توقيعه: اتفاق أوسلو بين عبئ القيود والالتزامات والمخارج المتاحة." **آفاق برلمانية**. عدد 1، مجلد 17، 2013.

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (المكتب السياسي). **حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية (تحليل وتوقعات)**. تقديم نايف حواتمة. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1969.

الجرباوي، علي. **لكي نتخطى الأزمة: نحو خطى إستراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني**. بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. 2001.

جقمان، جورج. "أزمة النظام السياسي الفلسطيني." جميل هلال (محرر). **فلسطين ودروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

_____. "التصعيد الدبلوماسي والقانوني خيار السلطة الوحيد." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 89، 2012.

_____. "خطر (الديمقراطية) في مرحلة البداية." **آفاق برلمانية**. عدد 2، مجلد 17، 2013.

_____. "خطر الماضي على المستقبل: نقد نموذج منظمة التحرير الفلسطينية." مي الجيوسي (محرر). **التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث. وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله 7–8 تشرين الثاني 1997**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998.

_____. **قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2011.

حافظ، صبري. "قرن الخطاب النقدي والنظرية الأدبية أو مسيرة من التقطع إلى الاستمرارية." **مجلة فصول**؛ عدد 70، 2007.

الحروب، خالد. "المقاومة الفلسطينية التجربة التاريخية والانتقال إلى المقاومة الشعبية." جميل هلال (محرر). **فلسطين ودروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

_____. **الإسلاميون في فلسطين: قراءات، مواقف، وقضايا أخرى**. عمان: دار البشير، 1994.

_____. **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية**. بيرزيت: جامعة بيرزيت– معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2008.

_____. **حماس الفكر والممارسة**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.

الحسن، بلال. "منظمة التحرير الفلسطينية قراءة في التجربة والبحث في سبل التمثيل." جميل هلال (محرر). **فلسطين دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

خيلالي، حسين. "النص القديم والنقد الحديث: مقاربات في نقد النقد." **مجلة الأثر**؛ عدد 11، 2007.

حليم، رشيد. "دراسة مقارنة لكتابين في تحليل الخطاب." **مجلة الأثر**؛ عدد 11، 2007.

حمام، أنور. "قائمة البديل وبناء التيار الثالث: ولادة للجديد أم استمرار للقديم." عمران الرشق وآخرون (محررون). **التيار الثالث في السياق الفلسطيني حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية**. بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2007.

الحمد، جواد. "آفاق الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني." محسن محمد صالح (محرر). **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

حمدان، أسامة. "إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية حركة حماس." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاسشارات، 2007.

_____. "رؤية حركة المقومة الإسلامية (حماس) لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني." محسن محمد صالح (محرر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013.

حمدان، آيات. "تمثلات فلسطين: دراسة في الخطاب الثقافي الفلسطيني بعد أوسلو." إسماعيل الناشف (محرر). **النفي في كتابة إسرائيل أبحاث فلسطينية حول النظام والمجتمع والدولة في إسرائيل**. مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2011.

الحميري، عبد الواسع. **اتجاهات الخطاب النقدي العربي وأزمة التجريب**. دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

_____. **الخطاب والنص: المفهوم، العلاقة، السلطة**. بيروت: مجد- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

حنفي، حسن. "من النقد الأدبي إلى النقد الثقافي." **مجلة فصول**؛ عدد 80، 2012.

حواتمة، نايف وقيس عبد الكريم. **البرنامج المرحلي.. 1973-1974 صراع- وحدة في المقاومة الفلسطينية**. د.م: شركة دار التقدم العربي والدار الوطنية الجديدة. د.ت.

_____. "تقديم." الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (المكتب السياسي). **حركة المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن (دراسة نقدية)**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1969.

الحوت، شفيق. "أثار تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في مستقبل شعب فلسطين وقضيته." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 26، 1996.

حوراني، فيصل. "المجلس الوطني الفلسطيني: دورة تعديل الميثاق- تقرير خاص." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 27، 1996.

_____. "تجربة منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية عامة)." محسن صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

_____. "إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية." **القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وأفاق تغيير المسار الاستراتيجي**. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات. المؤتمر السنوي الأول، 2012.

_____. "فتح من الثورة إلى السلطة." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999.

_____. "وثيقة إعلان الاستقلال: ظروف إنشائها وأهميتها." **الكتاب السنوي الثاني لمؤسسة ياسر عرفات**. رام الله: مؤسسة ياسر عرفات. 2012.

_____. **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**. بيروت: مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، 1980.

حيدر، محمود. "دوائر الجدل." محسن محمد صالح (محرر). **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

خاطر، سامي. "تقييم البرنامج السياسي لحماس في انتخابات سنة 2006." محسن محمد صالح (محرر). **قراءات نقدية لتجربة حماس وحكومتها 2006–2007**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

الخالدي، محمد علي. "قراءة لميزان القوى في الصراع مع إسرائيل." جميل هلال (محرر). **فلسطين ودروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

خرطبيل، جميل. **وأده منظمة التحرير الفلسطينية: الفردية واليمينية، عدم الالتزام بالمبادئ، عدم المصداقية في الممارسة**. د.م: د.م.ن، د.ت.

خضر، حسن. **خصوصية نشوء وتكون النخبة الفلسطينية**. بيرزيت: جامعة بيرزيت– معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003.

الخطيب، حسام. **في التجربة الثورية الفلسطينية**. د.م. د.ن، 1972.

الخطيب، محمد تيسير. "قراءة نقدية في الميثاق الوطني: نحو ميثاق وطني جامع." محسن صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

الخطيبي، عبد الكبير. **النقد المزدوج**. بيروت: دار العودة، 1980.

خليل، نائلة. "المقاومة الشعبية.. محاولة لإبقاء القضية الفلسطينية في الحيز العام." **آفاق برلمانية**. عدد 1، مجلد 17، 2013.

خمري، حسين. **سرديات النقد: في تحليل آليات الخطاب النقدي المعاصر**. الرباط: دار الأمان، الجزائر: منشورات الاختلاف، 2011.

دايك، تيون إيه فان. "من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي: سيرة أكاديمية موجزة." ترجمة أحمد صديق الواحدي الواحي. **مجلة فصول**؛ عدد 77، 2010.

دراج، فيصل. "راهن الهزيمة/ راهنية الكتاب النقدي." صادق جلال العظم. **النقد الذاتي بعد الهزيمة**. دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، 2007.

_____. **بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية**. بيروت: دار الآداب، 1996.

درويش، عبد الكريم. "فاعلية القارئ في إنتاج النص: المرايا اللامتناهية." **الكرمل**؛ عدد 64، 2000.

دمج، ناصر. **تحولات منهجية في مسار الصراع العربي الاسرائيلي**. ط 2. رام الله: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2007.

روحانا، نديم. "الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية المطروحة كيف نتعامل مع التباين؟." جميل هلال (محرر). **فلسطين دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

زريق، رائف. "القضية الفلسطينية: حديث في الكل والجزء." **آفاق برلمانية**. عدد 2، مجلد 17، 2013.

زملط، حسام سعيد. "بناء دولة فلسطينية تحت الاحتلال: إعادة تقييم عملية أوسلو." هاني أحمد فارس (إعداد وتحرير). **حل الدولة الواحدة للصراع العربي– الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

زواوي، خالد علي. **مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2012.

سالم، وليد. "الخاص والعام والنقطة الغائبة في برنامج التجمع الوطني الديمقراطي." وليد سالم (تحرير وإعداد). **التجمع الوطني التقدمي مناقشة وتقيم**. القدس، بيت لحم: مركز المعلومات البديلة، 1996.

_____. "تصورات وتساؤلات باتجاه برنامج وطني جديد." عزمي بشارة (محرر). **الديمقراطية والتعددية: أزمة السياسية الفلسطيني في المرحلة الراهنة. وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ 11/24/ 1995**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996.

سعيد، إدوارد. **نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها**. بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، 2002.

سلطان، جاسم. "تقييم البرنامج السياسي لحماس في انتخابات سنة 2006." محسن محمد صالح (محرر). **قراءات نقدية لتجربة حماس وحكومتها 2006–2007**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

سلمي، أميرة محمد. **عن النساء والمقاومة: الرواية الاستعمارية**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2009.

شارب، جين. **المقاومة اللاعنفية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف**. خالد دار عمر (مترجم). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011.

شاهين، خليل. "الفلسطينيون بانتظار جلاء غبار معركة أيلول وتداعياتها." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 88، 2011.

_____. "فلسطين 2013: مقاومة تتحدى الخطوط الحمر، ودولة (مع وقف التنفيذ)." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 93، 2013.

الشايب، يوسف. "السياسة الفلسطينية والخيارات المتاحة لتغيير (قواعد اللعبة)." **آفاق برلمانية**. عدد 2، مجلد 17، 2013.

شبيب، سميح. **الذاكرة الضائعة: قصة المصير المأساوي لمركز الأبحاث الفلسطيني**. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005.

الشرفا، وليد. **ما يفعله الحق فهو حق: دوائر الإقناع في خطاب حركة حماس**. تقديم نادر سعيد. رام الله: مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، 2010.

الشريف، ماهر. **البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908– 1993**. نقيوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم، 1995.

الشعبي، زيد وباسل الأعرج. "الحراك الشبابي و(حزب الكنبة الفلسطيني)." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 90، 2012.

شفيق، منير. "الكلمة الرئيسية." محسن محمد صالح (محرر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013.

_____. **من اتفاق أوسلو إلى الدولة ثنائية القومية (ردود على إدوارد سعيد وعزمي بشارة وآخرين)**.عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999.

شناعنة، رفعت. "رؤية حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني." محسن محمد صالح (محرر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013.

شوفاني، إلياس. **دروب التيه: جذور أزمة العمل الوطني الفلسطيني**. دمشق، حمص: دار جفرا للدراسات والنشر، 2002.

الشيخ، عبد الرحيم (محرر). **المنهاج الفلسطيني: إشكاليات الهوية والمواطنة**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2008.

_____. "التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين." ناجح شاهين (محرر). **نحو تنمية فلسطينية تستجيب لتطلعات الجماهير**. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2013.

_____. "الهوية الثقافية الفلسطينية.. (المثال) و(التمثيل) و(التماثل)." **التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية**. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2013.

_____. "متلازمة غاليليو وكسوف فلسطين: تحولات البطولة في التاريخ الثقافي الفلسطيني الجديد (1993-2013)." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 96، 2013.

صالح، عبد الجواد. "مداخلة حول أزمة العمل الحزبي الفلسطيني." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999.

صالح، محسن محمد (محرر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013.

_____. "المجلس الوطني الفلسطيني: إعادة التشكيل وعدالة التمثيل." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

صايغ، يزيد. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**. باسم سرحان (مترجم)، يزيد صايغ (مراجعة). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.

الطاهر، ماهر. "رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني." محسن محمد صالح (محرر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013.

الطاهري، بديعة. "ملاحظات حول التجربة النقدية بالمغرب." **علامات**؛ عدد 17، 1998.

طبجون، رابح. "تحليل الخطاب عند سارة ميلز: من إنتاج النص إلى تسويقه." **مجلة فصول**؛ عدد 77، 2010.

عاصي، جوني. "التيار الثالث المفهوم عالمياً وعربياً وفلسطينياً." عمران الرشق وآخرون (محررون). **التيار الثالث في السياق الفلسطيني حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية**. بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2007.

عبد العال، مروان. "منظمة التحرير الفلسطينية، الواقع والأفاق: رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

عبد الفتاح، عوض. "التيار القومي: التجمع الوطني الديمقراطي." ناهض زقوت (محرر ومراجع). **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني. 2-4 حزيران/ يونيو 2000.

_____. "المفاوضات والخيارات البديلة: أين موقع عرب 48 في الإستراتيجية الفلسطينية؟." **المستجدات الداعمة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية**. البيرة: المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2011.

_____. **خطاب إلى الشباب، التجمع الوطني الديمقراطي**. د.م: دائرة التثقيف المركزي- حزب التجمع الوطني الديمقراطي، 1988.

عبد الكريم، قيس. "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الجذور والمسيرة." ناهض زقوت (محرر ومراجع). **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، 2-4 حزيران/ يونيو 2000.

_____. "اليسار الفلسطيني متغيرات المرحلة واستحقاقات التجديد." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999.

_____. "فصائل المنظمة من الشرعية التاريخية إلى شرعية الانتخابات." وسام رفيدي (محرر). **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة**. بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005.

عبيدات، علي. "متى تصبح مقاطعة إسرائيل ثقافة في المجتمع الفلسطيني؟." **آفاق برلمانية**. عدد 1، مجلد 17، 2013.

عثمان، إبراهيم عيسى. **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**. عمان: دار الشروق، 2008.

العجرمي، أشرف. "التيار الثالث الفلسطيني مكونات وتحالفات محتملة." عمران الرشق وآخرون (محررون). **التيار الثالث في السياق الفلسطيني حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية**. بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2007.

العطري، عبد الرحيم. "العلم الاجتماعي ضداً على (الكاست المعرفي) من التناص الاجتماعي إلى التداخل التخصصي." **إضافات؛** عدد 17 -18، 2012.

العظم، صادق جلال. **دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية**. بيروت: دار العودة، 1973.

العكر، ممدوح. "تعقيب على ورقة الأستاذ بلال الحسن المعنونة (منظمة التحرير الفلسطينية: قراءة في التجربة والبحث في سبل التمثيل)." جميل هلال (محرر). **فلسطين دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 2012.

علوش، ناجي. **حول الخط الاستراتيجي العام لحركتنا ولثورتنا**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974.

_____. **نحو ثورة فلسطينية جديدة**. بيروت: دار الطليعة، 1972.

علي، وليد محمد. "لنعمل لتحويل المأزق الراهن ليصبح فرصة." محسن محمد صالح (محرر). **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**، 2007.

عمر، أحمد عبد الحميد. "استراتيجيات الإقناع والتأثير في الخطاب السياسي." **مجلة فصول**؛ عدد 81- 82، 2012.

عوكل، طلال. "اتفاق مكة: قراءة في المقدمات والنتائج." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 69، 2007.

عياد، سعيد. **صراع العقل السياسي الفلسطيني: الصدمة والمحنة.. انكسار النظام.. البحث عن الحكم دراسة تحليلية نقدية**. د.م: مركز حيفا للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، 2012.

غزال، محمد. "وقف المفاوضات والخيارات البديلة." **المستجدات الداعمة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية**. البيرة: المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2011.

غلفان، مصطفى. "اللسانيات وتحليل الخطاب: أية علاقة؟ تساؤلات منهجية." **مجلة فصول**؛ عدد 77، 2010.

الغول، أسماء. "الحراك الشبابي في غزة: بحثاً عن الهوية في مواجهة طغيان الإسلام السياسي (الاشتغال والخطوات)." **المستجدات الداعمة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية**. البيرة: المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2011.

فرحات، محمد نعيم. **دراسة في بنية الوعي والثقافة: إنتاج الانكسارات أو المقاومات المحبطة!**. رام الله: دائرة النشر- وزارة الثقافة الفلسطينية، 2014.

فرسون، سميح. **فلسطين والفلسطينيون**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2003.

فلسطين تاريخها وقضيتها. نقيوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983.

فيركلو، نورمان. "الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية." ترجمة رشاد عبد القادر. **الكرمل**؛ عدد 64، 2000.

قبطي، عبير. "المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات: باب الشمس نموذجاً." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 95، 2013.

القدوة، ناصر. "نحور إستراتيجية فلسطينية ناجحة." **نحور إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية**. البيرة: المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات- بدائل، 2009.

"قراءة أولية في التجارب لإيجاد تيار ثالث." **نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية**. البيرة: المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات- بدائل، 2009.

قسيس، مضر. "الثورة والكرامة وفلسطين: حول الحاجة إلى ثورة فلسطينية." **آفاق برلمانية**. عدد 2. مجلد 17، 2013: 20.

القضية الفلسطينية بين ميثاقين: الميثاق الوطني الفلسطيني وميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس). الكويت: مكتبة دار البيان، 1989.

قمصية، مازن. **المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والانجاز**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2011.

كاستيليو، خوسي روميرا. "التحليل السيميائي للنصوص: النقد السيميائي الإسباني." ترجمة محمد الصالحي. **علامات**؛ عدد 19، 2003.

كايد، عزيز. **الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة: إمكانيات دمج حماس في منظمة التحرير الفلسطينية**. نابلس: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 2011.

الكفارنة، مروان. "المعيقات الذاتية والداخلية لنشوء أحزاب جديدة أو تجديد الأحزاب القديمة." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 1999.

كيالي، ماجد. "نحو خطاب سياسي جديد." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الدمقراطية، 1999.

لمسالي، عبد الحق. "إشكالية وحدود التأويل في الخطاب النقدي." **فكر وإبداع**؛ عدد 37، 2001.

محيسن، تيسير. "النظام السياسي الفلسطيني: موقع التيار الثالث." عمران الرشق وآخرون (محررون). **التيار الثالث في السياق الفلسطيني حول المنهج والتطبيقات في التنمية والديمقراطية**. بيرزيت: برنامج دراسات التنمية، 2007.

مسودي، عدنان. **إلى الواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**. بلال محمود (محرر). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013.

مصدق، حسن. **يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية**. بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005.

المصري، هاني. "القضية الفلسطينية: قراءة في الخيارات والبدائل الإستراتيجية." **القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي**. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2012.

المقادمة، نائل. "الحراك الشبابي: من أين والى أين." **المستجدات الداعمة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية**. البيرة: المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2011.

ملوح، عبد الرحيم. "الثورة الفلسطينية المعاصرة: في نقد ومراجعة التجربة، ورؤية إستراتيجية للمستقبل وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين." **صناع القرار بين مسؤولية الماضي وأفاق المستقبل**. البيرة: المركز الفلسطيني للأعلام والأبحاث والدراسات- بدائل. المؤتمر السنوي الرابع 2010.

مؤتمر فلسطين عام 2007: التحديات والفرص. البيرة: المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات- بدائل، 2007.

الناطور، سهيل. "إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية الجبهة الديمقراطية." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

النجار، محمود. "القطب الطلابي الديمقراطي تجربة توحيد القوى الديمقراطية." **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22-23 تشرين أول 1998**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999.

نوفل، أحمد سعيد. "نحو علاقة صحيحة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية." محسن محمد صالح (محرر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

نوفل، ممدوح. **البحث عن دولة**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.

هلال، جميل. **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

_____. "(الداخل) و(الخارج) في تحولات بنية الحركة الوطنية الفلسطينية." جميل هلال (محرر). **فلسطين ودروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

_____. "أسئلة لمرحلة ما بعد أيلول." **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 89، 2012.

_____. **إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013.

_____. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. ط2. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

الهندي، محمد. "حركة الجهاد الإسلامي." ناهض زقوت (محرر ومراجع). **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، 2-4 حزيران/ يونيو 2000.

ياغي، محمد. "عن مفهوم الاستقلال الوطني." **الكتاب السنوي الثاني لمؤسسة ياسر عرفات**. رام الله: مؤسسة ياسر عرفات. 2012.

يانغ، روبرت. **أساطير بيضاء: كتابة التاريخ والغرب**. ترجمة أحمد محمود. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

المصادر باللغة الإنجليزية

Dijk, Teun A. Van. "Contextual Knowledge Management in discourse Production A CDA perspective." Ruth Wodak and Paul Chilton, (eds). **A New Agenda in (Critical) Discourse Analysis: Theory, Methodology and Interdisciplinarity**. Philadelphia: John Benjamins, 2005.

_____. "Critical Discourse Analysis." Ruth Wodak and Paul Chilton, (eds). **A New Agenda in (Critical) Discourse Analysis: Theory, Methodology and Interdisciplinarity**. Philadelphia: John Benjamins, 2005.

Fairclough, Norman. "Critical Discourse Analysis." Ruth Wodak and Paul Chilton, (eds). **A New Agenda in (Critical) Discourse Analysis: Theory, Methodology and Interdisciplinarity**. Philadelphia: John Benjamins, 2005.

Wodak, Ruth and Paul Chilton, (eds). **A New Agenda in (Critical) Discourse Analysis: Theory, Methodology and Interdisciplinarity**. Philadelphia: John Benjamins, 2005.